الجمهوريــة الجزائرية الديمقراطيـة الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور المحدد الأمني في صناعة السياسية الخارجية الإيرانية
بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

اعداد الطالب: بن راحلة عبد الكريم

اشراف الأستاذ الدكتور: علي مدوني

لجنة المناقشة

الاسم	الرتبة	الصفة	الجامعة
باري عبد اللطيف	أستاذ	رئيسا	جامعة بسكرة
مدوني علي	أستاذ	مشرفا ومقررا	جامعة بسكرة
اسعيد مصطفى	أستاذ	مناقشا	جامعة بسكرة
عادل عبد اللطيف	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة الجلفة
البار أمين	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة باتنة
بخوش سامي	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة باتة

السنة الجامعية:2023-2024

الجمهوريــة الجزائرية الديمقراطيـة الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور المحدد الأمني في صناعة السياسية الخارجية الإيرانية
بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

اعداد الطالب: بن راحلة عبد الكريم

اشراف الأستاذ الدكتور: علي مدوني

لجنة المناقشة

الاسم	الرتبة	الصفة	الجامعة
باري عبد اللطيف	أستاذ	رئيسا	جامعة بسكرة
مدوني علي	أستاذ	مشرفا ومقررا	جامعة بسكرة
اسعيد مصطفى	أستاذ	مناقشا	جامعة بسكرة
عادل عبد اللطيف	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة الجلفة
البار أمين	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة باتنة
بخوش سامي	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة باتة

السنة الجامعية:2023-2024

وَقُل رَّبِّ
أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ
وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ
وَاجْعَل لِّي مِن لَّدُنكَ
سُلْطَانًا نَّصِيرًا

الآية 80 من سورة الاسراء

إهـــــــــداء

الى امي الحنونة..... لا أجد كلمات يمكن ان تمنحها حقها فهي ملحمة الحب وفرحة العمر ومثال التفاني والعطاء

الى ابي الرجل المثالي والخلوق اطال الله في عمره. سندي في الحياة

الى اخوتي .... سندي وعضدي ومشاطري افراحي واحزاني

الى زوجتي.....أسمى رموز الإخلاص والوفاء ورفيقة الدرب

الى اولادي.... فلذات الاكباد وقرة العين ونبض الفؤاد

اياد وأكرم

اهدي لكم هذا العمل المتواضع

شكروتقدير

اللهم اجعلني شكورا، واجعلني صبورا، واجعلني في عيني صغيرا وفي أعين الناس كبيرا

قبل كل شيء أحمد الله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع حمدا كثيرا طيبا مباركا

"كلمة شكر وتقدير واحترام إلى الأستاذ الدكتور علي مدونـــــــــي على اشرافه على هذه الرسالة وابدائه النصح والتوجيه بالرغم من التزاماته والشكر موصول الى لجنة المناقشة وفقنا الله واياهم.

فهرس المحتويات

إهـــــــــــــــداء

شكر وتقدير

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال البيانية

قائمة الخرائط

مقدمة: ..... أ

أهمية الموضوع:..... خ

مبررات اختيار الموضوع: .....د

أهداف دراسة الموضوع: .....ز

الإشكالية الأساسية: ..... س

فرضيات الدراسة: ..... ش

الإطار الزمني:..... ش

الإطار المكاني:.....ص

الإطار النظري: .....ص

المناهج:..... ..... غ

أدبيات الدراسة: .....ك

البناء الهيكلي للدراسة: .....م

صعوبات الدراسة:..... ن

الفصل الأول: الشرق الأوسط وتأثير التغيرات الجيوبوليتكية على الأمن القومي لإيران

تمهيد: **27**

المبحث الأول: أهمية الشرق الأوسط..... **28**

1- الأهمية الجيوبوليتكية: 28

2-الأهمية الاستراتيجية: 29

3-الأهمية الاقتصادية: 31

5- الأهمية الثقافية: 31

المبحث الثاني: محورية ومركزية الدور الايراني في الشرق الاوسط..... **38**

أولا: عناصر القوة المادية 38

ثانيا: العوامل البشرية (النظام السياسي) 47

المبحث الثالث: الجغرافيا الأمنية لإيران بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001..... **61**

الانعكاسات الشاملة لتفكيك الاتحاد السوفيتي:..... 62

أهم الانعكاسات الشاملة لتفكك الاتحاد السوفيتي: 66

خلاصة:..... **85**

الفصل الثاني: المنظور الأمني الإيراني للشرق الأوسط

تمهيد: **89**

المبحث الأول: المصادر والأسس..... **91**

أولاَ: الإسلام الثوري..... 95

ثانيًا سلوكية سياسية محافظة **99**

ثالثًا متغيّرات الجيو بوليتيك 100

رابعًا الأثنية والتعددية الإيرانية 101

خامسًا: العداء لأميركا 104

سادسًا الاقتصاد الإيراني 106

المبحث الثاني: التحديات ومستوياتها 113

مواقف الأطراف الدولية: 115

الموقف الأمريكي: خيارات أمريكية تجاه الملف النووي الإيراني 118

التحديات الإقليمية للبرنامج النووي الإيراني..... 124

المبحث الثالث: وسائل المواجهة المتاحة 136

أولا: الإستراتجية العسكرية..... 137

ثانيا: التحالفات الإقليمية 143

خلاصة: 151

الفصل الثالث: صنع واتخاذ القرار الأمني ودور المؤسسات والمؤسسات الأمنية الأساسية وحدود التأثير

تمهيد:..... 154

المبحث الأول: دور المؤسسات الدستورية والمؤسسات التابعة لها 155

المؤسسات المحورية 157

القوى الأساسية غير الرسمية 165

دور المراكز البحثية..... 166

المبحث الثاني: المؤسسات الأمنية ودورها في صناعة القرار فواعل أساسية ام تابعة 166

دور المؤسسات الأمنية:..... 166

الجيش الإيراني:..... 168

الحرس الثوري:..... 169

البنية التنظيمية: 171

خلاصة 174

الفصل الرابــع: دور الاستراتيجيات المضادة في تشكيل العقيدة الأمنية

تمهيد:.....**177**

المبحث الأول: الإستراتجية الغربية من الاحتواء إلى الحوار **179**

العلاقة مع الغرب كمحدد للتوجه الخارجي: 180

محددات العلاقات الأمريكية الإيرانية: 181

2- سياسات الإدارة الأمريكية والاستجابة الإيرانية:..... 182

3- متغير الملف النووي في العلاقات الإيرانية الغربية : 186

إيران وأوروبا:..... 189

المبحث الثاني: آسيا الوسطى تداخل الاعتبارات الثقافية والاقتصادية **193**

خلفية تاريخية :..... 194

أهداف ومصالح إيران من التفاعل البناء مع دول آسيا الوسطى والقوقاز

.....196

قيود على السلوكية الإيرانية 198

منافسة أم شراكة : 201

المبحث الثالث: الإستراتجية العربية والاستجابة الإيرانية: **207**

محددات العلاقات العربية الإيرانية..... 208

المحددات المتغيرة أو الطارئة 211

خلاصة: **216**

خاتمة:.....**219**

قائمة المصادر والمراجع المراجع: **227**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم (01)	يبين الطائفية والتوظيف السياسي لها وإيران السعودية	34
الجدول رقم (02)	الاحتياطات الطاقوية لإيران.	40
جدول رقم (03)	مؤشرات افاق الاقتصاد الكلي والفقر في إيران	46
الجدول رقم (04)	مؤشرات التحولات الجيوبوليتكية وتأثيرها على المصالح القومية الإيرانية	65
الجدول رقم (05)	التحولات الجيوبوليتكية في الخليج العربي وآثارها السلبية على الأمن القومي لإيران	68
الجدول رقم (06)	توضح القواعد الامريكية في الشرق الاوسط	84
الجدول رقم (07)	شرح خريطة مدى الصواريخ.	140
الجدول رقم (08)	الاحتياطات النفطية في إقليم بحر قزوين	200

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل البياني	الصفحة
الشكل رقم (01)	يمثل الهيكلية المؤسساتية للنظام الإيراني وأكثر المؤسسات فعالية	51
الشكل رقم (02)	رسم بياني يبين واردات إيران من الأسلحة في ظل الحصار	57

قائمة الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
خريطة رقم (01)	توضح موقع الجزر المتنازع عليها بين إيران والامارات العربية المتحدة	96
خريطة رقم (02)	تبين توزيع الإثنيات في إيران	102
خريطة رقم (03)	تمثل مدى الصواريخ الايرانية	141
خريطة رقم (04)	تبين المنشئات النووية الايرانية	143
خريطة رقم (05)	تبين موقع بحر قزوين واهميته الاقتصادية والاستراتيجية	206

مقدمة

مقدمة:

حظيت إيران باهتمام خاص عند الدول والمتخصصين الأكاديميين والإعلاميين على السواء، ويرجع هذا الاهتمام إلى الدور الذي لعبته وتلعبه إيران في الخليج والعالم الإسلامي والنظام النفطي على حد السواء فإحداثيات ثورتها تعدت حدودها إلى جميع دول المنطقة الشرق أوسطية وبعض المناطق الأخرى في العالم حتى أصبحت إيران في محطة الأنظار وعلى مدار الساعة خاصة عند الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ذات المصالح الاستراتيجية في المنطقة.

لقد أصبحت إيران بعد الثورة من أكثر الدول أهمية في الشرق الأوسط "وذلك لما تحمله من عناصر تتخطى دلالاتها المحلية وكانت من أبرز هذه العناصر البعث الإسلامي ومشكلة الطاقة والتوزيع الجديد لثروة العالم ومستقبل الازمات في الشرق الأوسط. "[1]أويتجلى هذا الاهتمام بوضوح عند تقصي عدد الدراسات والكتب والمقالات التي تناولت إيران منذ التورة الإيرانية عام 1979 ذلك الحدث مقارنة بالفترة التاريخية السابقة ولكن عند استقراء هذه الإصدارات نجد الكثير منها يتسم بسوء فهم أو قصور معلوماتي للسياسة الإيرانية مما ينعكس على النتائج البحثية والانطباعات العامة فنجد الكثير من هذه الكتب والبحوث يقع على حافتي نقيض، فبينما تقدم الرؤية الأولى صورة باهته ومتشائمة ومريبة عن هذه الدولة، تعطي الثانية وجه معاكس إذ تقدم إيران كنموذج إيجابي مثالي للدولة الإسلامية وفي هاتين الصورتين تغيب الموضوعية عن فهم إيران كدولة ومجتمع مما يصعب عملية التقييم والتحليل الدقيقين.

بعد نجاح الثورة الإسلامية في أواخر السبعينيات وصول قوى جديدة إلى السلطة ذات توجهات تيوقراطية وسياسية مختلفة مكنتها من إحداث تغييرات جذرية في أوضاع منطقة "الخليج "[2] والشرق الأوسط ، وقد جاءت هذه الأحداث لتعمق من الحضور الدائم لإيران على المسرح الدولي والإقليمي ومهما كان هذا الدور الفاعل والحضور الدائم في

---

[1] محمد حسين هيكل، **مدافع اية الله: قصة إيران والثورة**، القاهرة: دار الشروق، ط1 ،1982، ص17.

[2]جمال سند السويدي، **إيران والخليج البحث عن الاستقرار**، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ط 1، 1996)، ص 11

منطقة الخليج والشرق الأوسط كانت قد مارسته إيران في عهد الشاه " رضا بهلوي " الذي مارس دور الشرطي والحارس للمنطقة نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت " الشيطان الأكبر " في نظر نظام الحكم الذي جاء بعد اندلاع الثورة[1]

إن التغير النوعي والاستراتيجي الأكثر جذرية داخل الصيرورة الداخلية المعاصرة للحركة الإسلامية وظهورها في شكل نظام إسلامي، كان متمثلا في الثورة الإسلامية الإيرانية وقائدها" آية الله الخميني" بمعنى أخر أن الثورة الإسلامية الإيرانية كانت من أولى المحاولات في العصر الحديث لجعل الفكر الإسلامي النظري واقعا ملموسا، عن طريق نقل تجربة الحكم السياسي من النظري إلى التطبيقي ومن الفكرة إلى الممارسة السياسية.[2]

من المؤكد أن الديناميكية الإيرانية والرغبة في تبوأ مكانة إقليمية لا ينطلق من فراغ كون إيران تعتقد أن لها من الإمكانيات والقدرات ما يمكنها من لعب دور محوري في المنطقة، وبالتالي فلن تقبل بأي دور ثانوي، خاصة إذا تعلق الأمر بمسائل الأمن وعليه فإن أحد أهم مفاتيح الاستقرار الأمني الشامل في منطقة الشرق الأوسط هو إعطاء وإيجاد دور إقليمي بناء لإيران تقوم فيه بدور الشريك الفعال.[3]

كانت العلاقات الأمريكية الإيرانية علاقات استراتيجية تماماً في أيام ما قبل الثورة، لدرجة أن جيمي كارتر، الرئيس السابق للولايات المتحدة، وصف إيران بأنها "جزيرة الاستقرار"[4]في الشرق الأوسط بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران تغيرت مواقف حكومة طهران من السياسات الإقليمية والعالمية لواشنطن، شهد الموقف المذكور أعلاه تحولات أساسية ونتيجة لذلك، اتخذت أمريكا خطوات جريئة لتقييد نطاق أنشطة إيران ونفوذها في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، وهو أمر لا يزال مستمرًا حتى الآن.

---

[1] دافيد لونج،" **أمن الخليج في القرن الواحد والعشرين**"، في **إيران** والخليج البحث عن الاستقرار) الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ط 1، 1998)، ص 7

2 علاء طاهر. **العالم الإسلامي في ظل الاستراتيجيات العالمية المعاصرة**، بيروت: مركز الدراسات العربي–الأوروبي، ط1، 1998، ص 614

[3] جمال سند السويدي، مرجع سابق، ص 9

[4] Iran-US Complicated Relations Economy of Iran. Economic & Financial (Monthly) Oct 2001, No 32 (Pages: 22 – 26).

بمعنى آخر أن الدور الإقليمي السابق لإيران لم يعد محل رضا جميع الأطراف خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل التي لا تزال تتوخى الحذر في سياستها تجاه إيران، ولا تزال كذلك تصنفها ضمن "الدول المارقة" ، و " الراعية للإرهاب" هذا طبعا يتعلق بأبعاد الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.[1]

وبالرغم من التوجه القومي والبراغماتي للنظام الإيراني وتعاونه العسكري والاستخباراتي مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على أفغانستان[2] والدعم اللوجستيكي الذي قدمته لصالح القوات الأمريكية رغم انه دور غامض خاصة وهي تعادي (حركة طالبان السنية) في الوقت ذاته تمثل مصدرا مباشرا للاستثمار الأجنبي وتقديم المساعدات في البنية التحتية الحيوية وبناء الطرق وتوزيع إمدادات الطاقة والزراعة وتطوير الاتصالات.

كما أن إيران أيضاً تتشارك مع الأفغان الشيعة في العرق، اللغة والصلات الدينية وهذا صحيح بشكل خاص مع "**الهزارة**" الأقلية الشيعية في أفغانستان التي تقيم في وسط المناطق الشمالية من البلاد.[3] بمعنى آخر ونتيجة للصلات الإيجابية التي سبق ذكرها ينظر إلى إيران على أنها تمتلك إمكانات محتملة قد تساهم في استقرار أفغانستان، على الرغم من البعض ينظر إلى أن مصالح طهران تتماشى إلى حد كبير مع الرؤية الغربية.

هناك أسئلة كثيرة تطرح حول الاستراتيجية الإيرانية في أفغانستان وهذا ما جاء في تقرير عام 2009 الذي ألفه" ستانلي كريستال"، القائد في القوات الأمريكية في أفغانستان، تحدث فيه عن "دور إيران الغامض" في افغانستان، وذكر أن إيران تقدم مساعدات إلى الحكومة الأفغانية بينما في نفس الوقت تسمح بدخول للأسلحة إليها كما أن الوزير "روبرت جيتس" اتهم أيضا طهران من أنها تلعب "لعبة مزدوجة" في أفغانستان بحكم أنها

1 محسن ميلاني، **سياسة إيران في الخليج من المثالية الى البراغماتية والاعتدال**، في كتاب إيران والخليج البحث عن الاستقرار (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ط 1، 1998)، ص 119.

2 بشير عبد الفتاح، مرجع سابق، ص166.

3 Sajjan M Gohel, "Iran's Ambiguous Role in Afghanistan" (March 2010) Vol 3 p 13-15 https://www.ctc.usma.edu/wp-content/uploads/2010/08/CTCSentinel-Vol3Iss3-art5.pdf

لم تشارك في التحالف الدولي لمعطيات كثيرة لكنها قدمت مساعدات لوجستية واستخباراتية مهمة للقيادة الامريكية في أفغانستان.

إن منطقة الشـرق منطقة حيوية لاعتبارات اقتصـادية وأمنية واسـتراتيجية في آن واحد، هذه السـمات جعلتها منطقة اسـتقطاب دولي وتفاعل إقليمي جعل المنطقة أكثر عرضة لعدم الاستقرار وهي مرشحة لمزيد من التوتر إذا فكرت الولايات المتحدة في القيام بعمل عسكري محتمل ضد إيران وانعكاسات كل ذلك على المنطقة بكاملها.

فمنطقة الشـرق الأوسـط فضـاء مهم في الجغرافيا السـياسـية العالمية وهذا يعود أسـاسـا إلى ما تتسـم به هذه المنطقة من موقع اسـتراتيجي وجيواسـتراتيجي جغروسـياسـي واقتصـادي وثقافي لا سـبيل لإنكاره، انطلاقا من هذه الأهمية لم يكن من المسـتغرب أن تكون هذه المنطقة محل تنافس واسـتقطاب دوليين ليس في العصـر الحديث فحسـب، بل على امتداد العصور التاريخية.[1]

وقدا ازدادت منطقة الشرق الأوسط أهمية أثناء الحرب الباردة حيث سعى كل من القطبيين العالميين–المتحكمين في توجيه النسـق الدولي – للسـيطرة على هذه المنطقة وبسـط نفوذها عليها لكن بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيارا الاتحاد السـوفيتي أصـبحت الولايات المتحدة الأمريكية تقريبا هي الممسـكة بخيوط التوازن الاسـتراتيجي دوليا وإقليميا وتوزيع القوى والقدرات في المنطقة وفق ما تمليه عليها مصـالحها الاسـتراتيجية العالمية فضـلا عن سـياسـة الكيل بمكيالين والحفاظ على اختلال توازن القوى لصـالح إسـرائيل وحلفائها في المنطقة.

لكن الحضور الأمريكي في الشرق الأوسط بصفة مباشرة أو غير مباشرة لا يعني انه مهيمن كليا على المنطقة، فقد حدثت تغيرات كثيرة في الشرق الأوسط من أبرزها نجاح الثورة الإسـلامية في إيران وسـقوط نظام الشـاه. "إن التغير النوعي والاسـتراتيجي الأكثر جذرية داخل الصـيرورة الداخلية المعاصـرة للحركة الإسـلامية وظهورها في شـكل نظام

[1] جما ل مصطفى عبد الله السلطان، الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط 1979 – 200، عمان: دار وائل 2002، ص 7.

إســـلامي، كان متمثلا في الثورة الإســـلامية الإيرانية وقائدها "الخميني" [1]بمعنى أخر أن الثورة الإســـلامية الإيرانية كانت من أولى المحاولات في العصـــر الحديث لجعل الفكر الإسـلامي النظري واقعا ملموسـا، عن طريق نقل تجربة الحكم السـياسـي من النظري إلى التطبيقي ومن الفكرة إلى الممارسة السياسية.

لقد ازدادت منطقة الشـرق الأوسـط أهمية وخطورة في نفس الوقت بسـبب اختلاف مصـالح الدول الكبرى ومصـالح الدول الإقليمية الناشـئة من أبرزها تركيا وإسرائيل ومصـر وعلى مســتوى الخليج تمثل إيران أحد أهم الدول التي تمتلك مشــاريع ســياســية وقدرات وإمكانيات متعددة مساعدة على لعب دور إقليمي ينسجم مع قدراتها ويستجيب لطموحاتها السياسية.

فقد كانت لأحداث الحادي عشـــر من ســـبتمبر 2001 انعكاســـات درامية على الســـياســـة الدولية، وهذا يعود إلى محددات تتعلق بســـياق الأحداث نفســـها على الدولة المســـتهدفة، وتوقيت الاســـتهداف وقد وظفت هذه الأحداث توظيفا داخليا لتوحيد الصـــف الداخلي من جهة، وإقصـــــاء نبض الفعاليات المجتمعية التي اعتبرت ما قامت وتقوم به الحكومة الأمريكية– من تجسـس على الشـعب الأمريكي والتعسـف في الاعتقال كان يعد تراجعا عن مكتســـبات ديمقراطية وحقوقية في أمريكا من جهة أخرى وفي الإطار العام ســـعت الإدارة الأمريكية إلى تحقيق توافق داخلي وإقليمي ودولي لمحاربة (الإرهاب) على جميع المسـتويات وهذا ما مكن المحافظين الجدد من تمرير سـياسـاتهم وتحقيق طموحاتهم وأجنداتهم السياسية والدينية.

أمام جسامة الأحداث، والتضخيم الإعلامي لها وربطها بالتطرف الديني الإسلامي تحديدا كانت إيران من أكثر الدول تعرضـــا للخطر إذ ســـارعت إلى تجريم هذه الأحداث وتقديم التعزية للأمة والشـــعب الأمريكي فقد كانت لهذه الأحداث الدرامية (أو قدمت على أنها درامية) على أنها التحدي الأمني الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة بعد أحداث "بيرل هاربر".

[1] علاء طاهر مرجع سابق، ص614.

جاءت انعكاساتها على المستوى الدولي متباينة بين من استخدم هذه الأحداث الإرهابية لقمع الانتفاضات الشعبية، وحركات الانفصال، أو حتى الشعوب المطالبة باستقلال ذاتي مثل روسيا الاتحادية التي أحسنت توظيف الأحداث لخدمة مصالحها بانخراطها في الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب إلى جانب الكيان الصهيوني الذي حاول إدراج حركات المقاومة الشعبية في فلسطين تحت مسمى الحركات الإرهابية.

لذا شعرت القوى الثورية بضغط كبير حيال الوضع الدولي؛ أي مخرجات النسق الدولي أحادي القطبية، وفي ظل غياب تعريف دقيق للإرهاب أصبح كل من يعادي السياسة الأمريكية بشكل صريح في العالم يمثل هدفا للاستراتيجية الأمريكية.

لكن نصيب الدولة التي تعرف نفسها على أنها إسلاميه كان الأوفى، حيث أصبحت الدولة والشعوب، والثقافة والديانة مستهدفة عسكريا، وإعلاميا كما وصفت مؤسساته المدنية وأنظمته التعليمة، وجمعياته الخيرية، ومصالحه الاقتصادية وحتى الأفراد والمسؤولين تحت الحصار والعقوبات الاقتصادية [1]بذريعة مكافحه الإرهاب وتجفيف مصادره.

وهذا لا ينطبق على إيران فحسب وعليه فالثابت أن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت أحداث الحادي عشر من سبتمبر-أيلول- 2001 في إطار مناورة إستراتيجية كبرى لتحقيق الشروط التي تساعدها على فرض هيمنتها وسيادتها العالمية، وتعيد تأكيد قيادتها الدولية وتلزم الدول الصديقة والحليفة، بل الدول التي تناصبها العداء بأجندات تتماشى مع مصالحها التي من أهمها استمرار النظام القائم" والحفاظ عليه.[2]

خلال هذه الأحداث وما بعدها لوحظ تراجع الخطاب الثوري ضد الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها في منطقه الشرق الأوسط اعتقادا من بعض القيادات الإيرانية الدينية خاصة انه ليس من مصلحة الحكومة الإيرانية تصعيد الخطاب الأيديولوجي المشبع بروح الثورة الإسلامية ضد ما تسميه إيران بالاستكبار العالمي وحلفائه في المنطقة.

---

[1] Adnan Mazarei. Iran under Sanctions: Inflation Targeting in the Time of Sanctions and Pandemic. Rethinking Iran Series, Johns Hopkins' School of International and Advanced Studies. November 19, 2020.PP 1-23.

[3] وحيد تاجا، الحادي عشر من أيلول ،2001صراعات فكرية، دمشق دار الفكر، 2003، ص ص (11-15).

مهما يكن الأمر، فعندما يتعلق الأمر بفهم الإستراتيجية الكبرى للدولة يجب الأخذ في الاعتبار مجموعة القدرات التي تمتلكها الدولة لتأكيد موقعها النسبي داخل النظام الدولي بافتراض أن القادة المعنيين أنفسهم يعرفون ماذا يريدون لان غايات طهران الثورية التي لا تموت، وطموحات الهيمنة الإقليمية، مستمرة"[1].

فإن السياسية الخارجية الأمنية لإيران في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وحتى القوقاز لها أبعاد متعددة: عسكرية، اقتصادية، أيديولوجية، ودينية أو ما يعرف بالاستراتيجية العظمىGreat Strategy لكنها تتجه لخدمة أهداف محورية هي الحفاظ على النظام السياسي والتأكيد على حضورها في أي ترتيب أمني يجعلها أكثر اطمئنانا على وضعها الجيوسياسي واقل خشية من تعرضها لهجوم عسكري من الجهات المعادية لها.

أو حتى تعرضها لازمة سياسية داخلية بتحريض ودعم من الخارج لبعض الأقليات العرقية والطوائف السياسية المعادية للفلسفة الحالية للنظام السياسي الإيراني، والأمر يرتبط أكثر بالمسائل العرقية والإثنية ودور القوى الكبرى التي تسعى إلى استخدام الأقليات العرقية لزعزعة استقرار الدول في المنطقة لتحقيق الاختلال الداخلي تمهيدا للاحتلال الخارجي مهما كنت صور هذا الاحتلال وأنماطه السياسية في معناها الشامل.

أهمية الموضوع:

تعد السياسة الخارجية من أهم الجوانب التي تؤثر على العلاقات بين الدول، حيث تهدف إلى تحقيق مصالح الدولة وحماية أمنها واستقرارها في الساحة الدولية. وتندرج ضمن حقل العلاقات الدولية وتحتاج إلى دراسات متعمقة لكشف التأثيرات والتحليلات الأمنية لتصبح أكثر فعالية ونجاحا. وتصبح المواضيع الأمنية أحد المكونات الأساسية في صناعة السياسة الخارجية، حيث تؤثر بشكل مباشر على توجهات الدولة وقراراتها في علاقاتها الدولية .

[1] Michael Morell. Iran’s grand strategy is to become a regional powerhouse. https://www.washingtonpost.com/opinions/irans-grand-strategy/2015/04/03.

وتصـاغ السـياسـة الخارجية للبلد من أجل صـون وتعزيز مصـالحه الوطنية في إدارة العلاقات مع البلدان الأخرى، على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف وهو انعكاس مباشر للقيم التقليدية للبلد وسـياسـاته الوطنية العامة، وتطلعاته، والإدراك الذاتي وبالتالي، فإن السياسات الخارجية هي مجموع الاستراتيجيات، والأساليب، والمبادئ التوجيهية، والاتفاقات التي تستخدمها عادة الحكومات الوطنية للقيام بأعمالها في الساحة الدولية.

في العصـر المعاصـر، كل دولة تؤسـس الدبلوماسـية والاقتصـادية والتجارية والتعليمية العلاقات الثقافية والسـياسـية مع الدول الأخرى، التي تجبر على الحفاظ على علاقتها مع بعضـها البعض، وكذلك مع الدول والمنظمات والجهات الفاعلة غير الحكومية في العلاقات الدولية وهكذا.

فعالم السياسة ـ وخاصة السياسة الدولية ـ عالم واسع ومعقد، ومن الصعب تحديد الحدود بين السـياسـة الخارجية والعلاقات الدولية على هذا النحو، فعندما نتحدث عن العلاقات الدولية، فإننا علاوة على ذلك، فإن التعقيد النظري الذي يحيط بعالم الشـؤون الدولية يزداد تعقيدا على أرض الواقع، حيث تختلط المصـالح السـياسـية والاقتصـادية ويصبح من المستحيل فصلها.

ومن الواضح أن السياسة الخارجية ليست نشاطاً منفصلاً عن السياسة الدولية، فمن ناحية ما تتألف السـياسـة الدولية من السـياسـات الخارجية للجهات الفاعلة، وإذا قررت الجهات الفاعلة بطريقة ما عدم الانخراط في السـياسـة فلن تكون هناك سـياسـة دولية بالأسـاس ومع ذلك، فإن السـياسـة الخارجية تتميز عن السـياسـة الدولية من حيث إنها تنطوي على منظور معين –دولة مجموعة من الدول –؛ أي أننا نتحدث عن السـياسـة الخارجية للولايات المتحدة وألمانيا والاتحاد الأوروبي، وما إلى ذلك[1]

مبررات اختيار الموضوع:

يندرج هذا الموضع ضمن دراسات **السياسة الخارجية** التي تعد فرعا من فروع العلاقات الدولية ، والتي تحتل مكانة خاصة داخلها، ومن الناحية التاريخية يعود الاهتمام بمثل هذه

[1] Volker Rittberger. Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories, Institute for Political Science, University of Tübingen. Http://www uni-tuebingen de/ib pdf.

المواضيع إلى المدة اللاحقة للحرب العالمية الثانية خاصة في ظل الحرب الباردة أما من الناحية النظرية فان صناعة القرار والبيئة القرارية والمحددات والمتغيرات هي أحدى المفاهيم المحورية عند السلوكيين ـ يمثل صانع القرار الإطار المرجعي لدراسات السياسة الخارجية المقارنةـ[1] ذلك أن العلاقات الدولية مهما تعددت أشكالها فهي تبقى علاقات من أجل القوة وإن تعددت أبعادها (العسكرية ، الاقتصادية، والأمنية) وفي هذا الإطار يندرج عنوان الاطروحة الموسوم " **بدور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية لإيران بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001** " هذه السياسة الخارجية الأمنية التي تلعب دورا مهما في تفاعلات العلاقات الإقليمية منذ عهد الشاه حليف الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أن هذه الإستراتيجية لم تتغير كثيرا في عهد النظام الإسلامي الإيراني وتأتي هذه الدراسة لمعرفة دور البعد الأمني و تأثيراته في التوازنات الإقليمية والدولية في منطقة من أكثر المناطق حيوية في العالم

تعتبر المقدمة من أهم أجزاء الدراسات الأكاديمية وتهدف إلى تقديم موضوع البحث وتبرير اختياره. يتناول هذا القسم أهمية اختيار موضوع **دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية لإيران**، ويسلط الضوء على الأسباب التي تجعل هذا الموضوع محورا مهما للدراسة. تشمل الأهمية الإستراتيجية الحيوية لمعرفة كيفية تأثير التهديدات الأمنية على سياسة إيران الخارجية وعلى الخارطة الادراكية لصناع القرار وكيف يتم استجابتهم لهذه التحديات.

3-1 -المبررات العلمية:

إن أهمية هذه الدراسة تعود إلى مجموعة من العوامل ، بعضها نظري وبعضها الآخر عملي، فمن الناحية النظرية، استفادة الباحث من المفاهيم الحديثة في التحليل السياسي كمفهوم السياسة الخارجية وماهيتها وأبعادها ومستوياتها ومجالات تطبيقها واهم التطورات التي عرفتها ، ومفاهيم الأمن بمعناه الضيق والواسع واهم أبعاده ومستوياته الوطنية، والإقليمية، والدولية، والعالمية.

[1] James N Rosenau. Comparative Foreign Policy: Fad, Fantasy, or Field Douglass. International Studies Quarterly, Vol 12, No 3 (Sep 1968), pp 296-329

سنقوم بتحليل الإطار النظري والمفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع المحدد الأمني ودوره في صناعة السياسة الخارجية لإيران. سنقدم تعريفًا واضحًا للمفاهيم الرئيسية مثل الأمن القومي والسياسة الخارجية وكيفية ترابطها مع بعضها البعض. سنقوم أيضًا بعرض الإطار النظري المتبع في الاطروحة خاصة نظرية الدور الى جانب النظريات التي تشرح العلاقة بين الأمن والسياسة الخارجية وأهمية هذه العلاقة في سياسة إيران الخارجية.

ومن الناحية العملية فإن دراسة البعد الأمني في السياسة الخارجية الإيرانية موضوع ذو أهمية بالغة وبالنسبة إلينا في وقت سبقت الدوائر والمؤسسات الغربية إلى تناولها من كل جوانبها فمن وجهة نظر عملية حان الوقت للنظر إلى إيران وغيرها من الدول الأسيوية الفاعلة بعيون عربية وإسلامية لا بعيون أمريكية وإسرائيلية.

3-2-المبررات الذاتية:

ان مكانة إيران في السياسة الدولية وحضورها المستمر إقليميا ودوليا ودورها الفعال في تفاعلات العلاقات الإقليمية في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط يستدعي الاهتمام العلمي الأكاديمي لأن إهمال الدور المتنامي لإيران إقليميا ودوليا يعد بالنسبة إلينا مجانبة للصواب من وجهة نظرنا، وفي نظر بعض الاستراتيجيين والمختصين مغالطة علمية هذا شأن وحال القوى الصاعدة مثل الصين والهند التي تمثل مركز الثقل في السياسة الدولية في القرن الواحد والعشرين والتي تستحق الدراسة.

يعد تحليل وفهم دور البعد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الإيرانية مسالة بالغة الأهمية نظرا للتأثير العميق الدي تمارسه إيران على العلاقات الدولية والشؤون الإقليمية خاصة في الشرق الأوسط وما يرتبط به من مشاريع غربية في نفس المنطقة الجغرافية وهدا يستدعي دراسة وفهم العوامل التي تؤثر في صناعة وتنفيذ السياسة الخارجية خاصة في فترة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001.

على مدى السنوات الأخيرة، شهد الشرق الأوسط تحولات هامة تؤثر على الحركة السياسة والاقتصادية في المنطقة تأثير تلك التحولات يتجلى في انعكاسها على سياسة الخارجية الإيرانية، حيث أدت تلك التغيرات إلى تشكيل تحالفات جديدة وتحديد المواقف الخارجية بشكل مختلف .يعكس ذلك تطور استراتيجية إيران في التعامل على دول

الجوار وبقية الدول العربية، وكذلك مع القوى الكبرى .لذلك فإن فهم تلك التحولات يعتبر أمرًا حيويًا لفهم السياسة الخارجية الإيرانية.

والتطورات المفصلية في النظام الدولي وتداعياته على النظم الفرعية المختلفة المرتبط به. كما ان فحص الابعاد الأمنية وعلاقاتها بالسياسة الخارجية يعزز القدرة على تقديم تحليلات موثوقة حول التحديات الكبرى التي تواجه الشرق الأوسط.

كل هذا وغيره دفعنا الى اختيار موضوع "الاستراتيجية الأمنية لإيران في الشرق الأوسط في رسالة الماجستير الأهداف والوسائل 2009 تتمته في أطروحة الدكتوراه الموسومة بدور البعد الأمني في صناعة السياسة الخارجية خاصة بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 والضغوط الغربية على كل الدول التي ترغب في الاستفادة من الطاقة النووية وهو حق مشروع لكل الدول لكن المركزية الغربية تعتقد انها يمكنها فرض وصايتها خاصة على كل دولة تعارض المصالح الغربية والأمريكية في الشرق الأوسط والمنطقة العربية عموما

أهداف دراسة الموضوع:

تسعى الدراسة الى الوصول الى الأهداف التالية:

1. **تبيان وتوضيح أهمية البعد الأمني** في توجيه السياسة الأمنية لإيران اتجاه منطقة الشرق الأوسط عموما والخليج العربي تحديدا خاصة خلال احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.
2. **تحليل التحديات الأمنية:** فحص التهديدات الأمنية التي تواجه إيران من داخلها أو من خارج حدودها، سواء كانت تهديدات عسكرية أو تهديدات غير تقليدية مثل الإرهاب أو الهجمات السيبرانية.
3. **تحليل العلاقات الدولية:** فهم كيف تؤثر السياسة الأمنية الإيرانية على العلاقات الدولية، بما في ذلك العلاقات مع الدول الكبرى والمنظمات الدولية.

4. **النظر في العوامل الاقتصادية:** دراسة تأثير العوامل الاقتصادية على الامن الوطني وكيف يمكن للسياسة الأمنية تحقيق التوازن بين الأمان والاستقرار الاقتصادي.

5. **فحص الأبعاد السياسية الداخلية:** التحليل العميق للأبعاد الداخلية للسياسة الأمنية الإيرانية، بما في ذلك العلاقة بين المؤسسات الأمنية والحكومة، وكيف يمكن أن تؤثر الديناميات السياسية الداخلية على اتخاذ القرارات الأمنية.

6. **حليل التطورات التكنولوجية والسيبرانية:** التركيز على كيف يمكن أن تؤثر التطورات التكنولوجية والتهديدات السيبرانية على السياسة الأمنية الإيرانية. كما تهدف الدراسة الى محاولة تفسير الدور الإقليمي والدولي لإيران، وتوضيح طبيعته، حدوده ومستقبله في المنطقة وتحديد الأسباب والدوافع الداخلية والخارجية التي أجبرتها على تبني تلك السياسة.

الإشكالية الأساسية:

كان من الطبيعي أن تلقي الحرب على أفغانستان والعراق بثقلها على الخيارات السياسية والعسكرية والأمنية لإيران فلقد تغير الوضع الدولي وحدثت تطورات إقليمية جذرية تتعارض مع المصالح والأولويات السياسية الإيرانية ويمثل الوجود العسكري الأمريكي المطوق لإيران أبرز المظاهر التي تهدد أمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية في المنطقة وفي مثل هذه الظروف تطرح الإشكالية الأساسية التالية: **ما هو دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية لإيران بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001؟ وما مدى تأثير هذه الأحداث على الخارطة الإدراكية لصناع القرار في إيران وعلى خياراتها السياسية، والأمنية، والإستراتيجية، والعسكرية؟**

وتنبثق من هذه الإشكالية المحورية تساؤلات عدة موجهة كالتالي:

- ما دور التغيرات الجيوسياسية وأثر الوجود العسكري الأمريكي على الحدود الشرقية والغربية خاصة وفي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى عامة على المصالح القومية لإيران.وكيف تعاملت إيران معها ؟

- هل تمتلك إيران من الإمكانيات والقدرات ما يمكنها من تحقيق طموحاتها السياسية والعسكرية والاستراتيجية في المنطقة؟ وهل القدرات النووية الإيرانية عامل إضافة محقق للتوازن المفقود أساسا والمختل لصالح إسرائيل وحلفائها في المنطقة؟

- هل ستبقى الهواجس الأمنية هي المتغير الذي يحكم علاقات إيران بدول الجوار الجغرافي خاصة الدول العربية؟ وما دور المؤسسات الأمنية في صنع واتخاذ القرار في إيران في ظل نظام ثنائي الصلاحية؟

- هل كلما ازدادت الضغوطات الدولية الخارجية على إيران، أسهم ذلك في إعادة ترتيب سياستها الداخلية وتقييم عملية تفاعلها مع الدول الإقليمية وهل تلعب الاستراتيجيات المضادة دورا اساسيا في تشكيل العقيدة الأمنية لإيرانّ؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها:

الفرضية الأساسية: يلعب المحدد الأمني دورا أساسيا ومهما في صنع السياسة الخارجية لإيران خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001.

- التواجد والحضور العسكري الأمريكي في منطقة الخليج والشرق الأوسط ضاعف من توتر علاقات إيران بمحيطها الإقليمي والدولي.
- الهواجس الأمنية هي المتغير الذي يحكم علاقات إيران بدول الجوار الجغرافي خاصة الدول العربية.
- كلما ازدادت الضغوطات الخارجية على إيران، أسهم ذلك في إعادة ترتيب سياستها الداخلية وتقييم عملية تفاعلها مع الدول الإقليمي؟

الإطار الزمني:

إن تحديد الإطار الزمني عملية مهمة ومساعدة على التحكم في الموضوع والوصول إلى نتائج علمية أكثر دقة، وكذا فإن الإطار الزمني لهذه الدراسة يبدأ من أحداث الحادي

عشر من سبتمبر 2001 بالأساس والانعكاسات السلبية التي ترتبت عليها، والتي قلبت على نحو درامي المعادلة الإستراتيجية في عموم المنطقة – الشرق الأوسط – وذلك بعد الحرب على أفغانستان والعراق. لكن هذا لا يعني أن الدراسة ستقتصر على هذه الفترة الزمنية فقط لأن الجدة لا تعني عدم الاستفادة من الخبرة الماضية، فسيبقى من الضروري دائما البحث عن الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية في الشرق الأوسط.

الإطار المكاني:

الإطار المكاني للدراسة هو الشرق الأوسط هذا الأخير الذي يعد من أكثر المناطق أهمية وخطورة في نفس الوقت، في العالم لاعتبارات إستراتيجية وجيو إستراتيجية، عديدة ويزيد من أهميتها وحساسيتها كونها منطقة تتداخل فيها المصالح الاقتصادية العالمية مع الضغوط السياسية الإقليمية.

كما يجب التأكيد على أن هذا الإقليم (الشرق الأوسط) الجغرافي من العالم والمترامي الأطراف، ورغم التعدد والتنوع الذي يميزه إلا إن هناك خصوصيات حضارية تجمعه وعلى هذا الأساس فان التسميات والمصطلحات التي تطلق على هذا الإقليم الجغرافي لا تعبر عنه بشكل دقيق، بل يخضع للمركزية الفكرية الغربية المشبعة بروح العداء لكل ما هو عربي أو إسلامي لكن بالرغم ذلك نستخدمه لشيوعه وكثرة استعماله في الدراسات الأكاديمية والمحافل الدولية.

الإطار النظري:

من المشاكل التي تواجه الباحث في العلوم الاجتماعية عامة وفي العلوم السياسية، العلاقات الدولية، وبالأخص حقل السياسة الخارجية هي مشكلة تحديد المفاهيم المحورية التي يستخدمها الباحث لأنها مرحلة مهمة تحدد اصالة البحث وجدية الباحث من عدمه.

بعد هذا السرد هناك تقدم ملحوظ على مستوى النظريات الكلية، والمتوسطية، أو الجزئية (انتقائية) للسياسة العالمية، لكن مع كل هذه الحقائق يظهر خط جديد من

الانقسام في الميدان بين الوضعين وما بعد الوضعين[1] ومن الأفضل أن يركز الحقل على المشاكل الحقيقية الهامة، ومحاولة إحراز تقدم في كل نهج وفق معايير خاصة.

إن حقل العلاقات الدولية له تقليد طويل من المناقشات الكبرى، لكن النظريات الكلية (الكبرى) المتنافسة، يمكن أن تضمحل، وقد ساعدت هذه الحوارات في توضيح الافتراضات المختلفة التي يؤسس عليها علماء العلاقات الدولية نظرياتهم وان كانت هذه النقاشات أخذت شكل الحروب النموذجية بمعنى آخر ما هو النموذج المعرفي الأنسب والأصلح لدراسة علم العلاقات الدولية.

تعريف النظرية: مبدئيا لا يوجد تعريف شامل وواف لماهية النظرية ووظيفتها الأساسية، فضلا عن مصادر النظرية، وعلاقتها بالفلسفة الوضعية العقلانية أو العقلانية المطبقة أو ما بعد الوضعية، لكن يبقى أن النظرية في العلوم السياسية تجمع بين الفلسفة السياسية والنظرية السياسية وفي هذا السياق نورد مجموعة من التعريفات [2]

فهم النظرية، وتطبيقها العلمي، وكيفية اختيار إطار نظري لأطروحات بحثية خاصة، وللدراسات والبحوث مشكلة صعبة ومربكة في كثير من الأحيان[3] في ظل غياب تعريف دقيق ومشترك للنظرية داخل التخصصات التي توصف بالتجريبية فضلا عن الحقول المعرفية العابرة للتخصصات كما يختلف العلماء والمختصون عن قيمة النظرية وتطبيقاتها العلمية.

تعرف بأنها مجموعة الأفكار المترابطة والمتناسقة التي تساعدنا على الفهم والتحليل والتفسير لظواهر متعددة وتصلح أن تكون أساسا للتنبؤ والتوقع[4] بصفة عامة النظرية هي وصف لظاهرة معينة استقراء تفاعلات متغيراتها التي تستخدم أساسا في محاولة للتغيير

[1] David A. Lake, theory is dead long live theory: the end of the great debates and the rise of eclecticism in international relations, European journal of international relations volume 19, (2013) pp (568 - 570).

[2] encyclopedia of contemporary literary theory, approaches, scholars, terms, 200, Irena Masaryk, university of Toronto press Toronto buffala London

[3] Jason earl Thomas, scholarly views on theory: its nature, practical application, and relation to world view in business research international journal of business and management, vol 12, No 9, 2017, pp (231-235)

[4] رجاء وحيد دردري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية، دمشق، دار الفكر، 2000، ص 177

والتصـــنيف والتنبؤ. يقول بارســـونز (parsons) (1964) "النظرية هي كنظام من القوانين[1]"أما كابلان (Kaplan)" النظرية هي مجموعة من التعميمات ذات الصـــلة التي تشير إلى ملاحظات جديدة والتي يمكن اختبارها تجريبيا، لغرض التفسير والشرح والتنبؤ بالنســـبة لغالتونغ (Galtung)" النظرية هي مجموعة من الافتراضـــات التي تنظمها علاقة من التخمين والاستدلال."[2]

وقد جادل ســـتيفن ســـميث (1995-7-26)[3] بان هناك انقســـاما أســـاســـيا داخل التخصص كما أسلفنا بين نظريات تفسيرية (تبريرية) ونظريات تأملية راديكالية تسعى إلى تغيير هذا الواقع الدولي الذي لا تعتبره معطى مسبقا كما تفترض النظريات الوضعية إنما واقع أوجده النظام الرأسمالي واستخدم مؤسسة الدولة للحفاظ عليه والترويج له.

في المجمل النظرية **هي أحد أهم الوسائط المعرفية التي يستعين بها الباحث قصد الفهم والتفسير والتصنيف والتنبؤ**، فإن طبيعة الموضوع هي من تحدد طبيعة النظرية التي تحدد بدورها كل من المناهج والمفاهيم مع العلم أن هناك تنوع كبير ومتعدد للأطر النظرية، والمناهج، والمفاهيم في دراســة العلاقات الدولية، وإن خصــصــنا فان النظريات الوضـــعية (العلمية) هي أكثر النظريات إتاحة واســـتخداما خاصـــة في الولايات المتحدة الأمريكية وتكون ذات أهمية كلما كانت قابلة للتطبيق، واتسمت بالوضوح والبساطة.

ولما كان البحث العلمي في العلوم الســـياســـية يهدف إلى إنتاج معرفة أكثر ارتباطا بالواقع المادي – الوضـــعية – والقيمي للمجتمع بعيدا عن الانغلاق الفكري والمركزية الفكرية وبالتالي رفض الصـــحة القيمة أو المعيارية للمعرفة هذه العملية هي بحاجة إلى التركيز دائما على النقد كوظيفة تحليلية مقارنة على المستوى الضمني والعملي.

لذا حاولنا الاعتماد على المنهج المتكامل الذي قد يجمع بين مجموعة من النظريات التي قد تبدو متضـــاربة كما تحتوي وتتضـــمن على نظريات جزئية، فكثير من أدبيات

[1] Talcott Parsons, the Theory of Action and The Structure of the Kantian Core Author(s): Richard Munch Source: American Journal of Sociology, Vol 86, No 4 (Jan 1981), pp 709-739.
[2] KAPLAN, MORTON. A System and Process in International Politics New York: John Wiley & Sons, 1957
[3] Scott Burchill, and the other, theories of international relations, Palgrave, 2005, pp (3-5)

العلاقات الدولية تؤكد على أن الحقل النظري لتحليل الساسة الخارجية هي محل خلاف واضح بين المهتمين والباحثين في الموضوع ومن بينهم كريستوفر هيل " Christopher Hill"[1] وبالرغم من الاختلاف بين النظريات إلا أننا سوف نعتمد على الطرح النظري الواقعي خاصة الواقعية الجديدة ونظريات السياسة الخارجية التي حاولت باستمرار شرح و تفسير التغييرات في مسار سلوك دولة أو مجموعة من الدول تجاه دولة أخرى، أو حتى تجاه هيئة أو منظمة دولية بل حتى تجاه قضية معينة.

وهي محاولة لتقديم أطر نظرية متكاملة ومقبولة لفهم سلوك الدول، فقيمة تحليل السياسة الخارجية في تحديد نقطة التقاطع النظري بين المحددات الأساسية لسلوك الدولة؛ العوامل المادية والفكرية نقطة التقاطع ليست الدولة، بل الإنسان(صناع القرار) باعتبارهم التقاطع النظري الرئيسي الذي يمنح بعض المزايا التي تفتقر إليها نظريات العلاقات الدولية وهذا يمكن خيرًا من دمج النظريات على مستويات مختلفة من التحليل بطريقة هادفة كما قالها" **سنايدر وبروكوسابين**" منذ أكثر من 40 عامًا.[2]

لكن المنظرين في هذا الصدد لم يتفقوا على طرح موحد لتحديد المتغيرات المحددة والمفسرة لسلوك الدول فمعظم المحاولات النظرية تأتي في إطار خلق سياق عمل على الفرضيات، يكون ملائما لتفسير طبيعة و حدود عمل السياسة الخارجية التي سوف تساعدنا في فهم وتفسير وتحليل موضوع صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمنية لإيران وبالأساس دور المحدد الأمني في تحديد الأهداف و تنفيذها و تحديد الاتجاهات العامة للسلوكية الخارجية لطهران تجاه المجتمع الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط عامة والخليج خاصة بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 .

- **نظرية الدور في العلاقات الدولية:** في العقدين الماضيين، اكتسبت نظرية الدور أهمية باعتبارها نهجاً متعدد التخصصات لفهم السلوك في السياسة العالمية، وخاصة الدولة. مع جذور في علم النفس، وعلم النفس الاجتماعي، وعلم الاجتماع، وقد حدد العلماء أنماط مشتركة من وكلاء أداء "الأدوار" في التجمعات الاجتماعية. كمفاهيم

[1] Christopher J. Hill, The Changing Politics of Foreign Policy Hampshire, Palgrave,)Macmillan Limited, 2003), p 2

[2] Valerim M. Hudson, Foreign Policy Analysis: Actor-Specific Theory and the Ground of International Relations. Foreign Policy Analysis (2005) 1, 1–30 Pp 3-5

تحليلية، تربط الأدوار بالأنماط السلوكية المرتبطة بالهياكل الاجتماعية، وبالتالي سد الفجوة النظرية بين تحليل السياسة الخارجية ونظرية العلاقات الدولية. وعلى الرغم من الاهتمام الكبير بالجذور السوسيولوجية للمفهوم، إلا أن علماء السياسة استخدموا مصطلحات مختلفة، وقوالب نظرية، وعبارات في دراسات نظرية الدور وكيفوها وفق طبيعة حقل علم السياسة.[1]

وقد اجتذبت نظرية الدور الانتباه أولاً في أدبيات السياسة الخارجية بعد نشر ***ك. ج. هولستي*** (1970) لدراسة مفاهيم الدور الوطني، وافترضت مفاهيم الدور الوطني لتشكيل الطريقة التي تتصرف بها الدولة في مجال النظام الدولي[2] لذي جادل بأن مفاهيم صانعي القرار لدور دولتهم على الساحة العالمية أثرت على سلوك السياسة الخارجية لتلك الدولة. ودورها في الإقليم الذي تتواجد فيه وطبيعة الدور ومقوماته وادواته. وتحاول الإجابة عن مجموعة من الأسئلة من قبيل ما علاقة إدراك الدور بالأهداف القومية او التوجه الاستراتيجي او سلوك السياسة الخارجية وهل هناك توافق وانسجام بين عملية الادراك والأداء؟ ويشتمل تصور صانع القرار في السياسة الخارجية لمجال نفوذ دولته هل هو إقليمي ام دولي وتوقعاته لحجم التغيير على كل المستويات.[3]

- **مدخل النظام الدولي:** وتأثيره على النظم الإقليمية الفرعية: حيث ينظر الى المداخل الإقليمية على انها نظم فرعية ضمن نظام دولي يؤثر فيها وفي تفاعلاتها الداخلية من خلال اليات واشكال مختلفة.[4]

---

[1] Sebastian Harnisch, Role Theory in International Relations. https://www.oxfordbibliographies.com/02/27/2021.

[2] Cameron G Thies, Role Theory and Foreign Policy. **International Studies Association Compendium Project.may2009.p2**

[3] شحاته محمد ناصر، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي: الاستمرارية والتغيير**، القاهرة: دار العين للنشر،2015، ط1، ص ص 20،21

[4] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات:** القاهرة: المكتبة الاكادمية،1991، ص 28.

- **مدخل تحليل النظام:** ينطلق من فرضية أساسية مفادها ان السياسة الخارجية لأية دولة تتم صياغتها في إطار من المحددات الداخلية والخارجية مع وجود علاقة التأثير والتأثر بينهما ويتكون من مجموعة من العناصر المدخلات والمخرجات.....[1]

المناهج: يعتبر اتباع منهجية بحثية صحيحة أمرا بالغ الأهمية في إنتاج بحوث علمية ذات جودة وموضوعية. فبالاعتماد على منهجية صحيحة، يمكن لنا تحقيق التجانس المنطقي في هذه الاطروحة، وضمان الاتساق والتناسق في العملية البحثية، مما يعزز الثقة في النتائج والاستنتاجات. وباعتبار أن المنهجية البحثية تتضمن مجموعة من الخطوات والعمليات المنهجية، فإن اتباعها يعزز من دقة وصحة العملية البحثية، مما يؤدي إلى الخروج بنتائج دقيقة وموضوعية.

ومن الأمور الأساسية في مجال البحث العلمي، حيث تلعب دورًا حيويًا في تحديد نطاق البحث ومدى دقته ونتائجه. تُساعد هذه العملية على توضيح المصطلحات المتبعة وتنظيم استخدامها بشكل صحيح، مما يعزز من مصداقية البحث ويضمن الحفاظ على الأصالة والموضوعية في التعامل العلمي. لذا، يُمكن اعتبار تحديد المفاهيم مرحلة أولى مهمة تُسهم في إنشاء قواعد البحث وبناء أسسه بطريقة سليمة ومدروسة.

فعلماء الابستمولوجيا (**Epistemology**) يؤكدون على أن المفاهيم كأداة للتحليل غير محايدة [2] بل تخضع للاستخدام السياسي أو ما يعبر عنه بالاستخدامات السلطوية للمعرفة العلمية، بمعنى آخر استخدام المفاهيم وفق خلفية معينة تخدم غرضا سياسيا أو ثقافيا استراتيجيا للتوجيه نحو سلوك معين أو التغطية على حقائق معينة، خاصة تلك المفاهيم الصادرة عن مراكز صنع القرار في الدول الكبرى المهيمنة، وهذا من المسلمات التي لا تحتاج إلى دليل.

---

[1] احمد النعيمي، **السياسة الخارجية**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع،2009، ص ص 107-121

2 أحمد فؤاد باشا، **ابستمولوجيا العلم ومنهجيته في التراث الاسلامي**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي،1996، ص10

فمن خلال نظرية المعرفة نكتشف وجود رهانات سلطوية داخل المعرفة العلمية هذا فضلا عن الغموض الذي يميز المفاهيم في حقل العلاقات الدولية وغياب الإجماع حولها فيما بين المختصين1 ، ومن هذه المفاهيم التي تعكس بصدق ما أشرنا إليه (الغموض وغياب الإجماع) مفهوم الأمن وأبعاده ومفهوم الشرق الأوسط واستخداماته ومفاهيم أخرى مثل الجيوبوليتيكي(geopolitics) والجيوستراتيجي(geostrategic)[2] وغيرها والتي تحتاج إلى ضبط سيمونتيكي (Semantics)* دقيق قبل استخدامها.

في الإطار العام تعرف المنهجية على أساس أنها مجموعة من العمليات الهادفة والمتتالية والمؤطرة نظريا ومنهاجينا ومعرفيا هذه الأخيرة تسمح لنا بتصنيف المعلومات، وترتيبها، وتقديمها في شكل منهجي ومنطقي تضمن لنا شرط التجانس المنطقي للبحث والمتعارف عليه أكاديميا وعلميا هو غياب منهجية محددة كما يقول" موريس أنجرس" ' Il n Ya pas, par ailleurs, de méthodologie idéale ou définitive car la science toujours en évaluation».[3]

ويقصد بالمنهج السبيل والطريق المؤدي الى الكشف عن الحقيقة في العلوم عن طريق مجموعة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل الى نتيجة معلومة.[4]

ووفق لحامد ربيع فان المنهج أحد اهم العناصر الأساسية للمعرفة العلمية التي يجب ان تشمل عنصرين هامين هما:[5]

1-موضوع قابل للتحديد او مشكلة بحثية.

1عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوربا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2005، ص7

[2] Institute Française de stratégie comparé. Www. Stratégie .org

*تعني علم الدِّلالة، وهو أحد فروع علم اللغة ويبحث في دلالات الألفاظ والتَّراكيب وتطوُّر هذه الدِّلالات

[3] Maurice Angers, initiation pratique A la méthodologie de la science Humaines, Alger : CASBAH université, 1997 p 58

[5] عبد الرحمان بدوي، **مناهج البحث العلمي**، الكويت: وكالة المطبوعات، ط1977،3، ص5

[1] بومدين طاشمة، **الأساس في تحليل النظم السياسية: دراسة في المفاهيم والأدوات والمناهج والاقترابات**، الجزائر: شركة دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع،2013، ص،9

2-ان تكون هذه المعرفة العلمية قابلة لان تشكل جسدا واحد من الحقائق والمدركات.

من أبرز هذه المناهج المعتمدة في هذه الدراسة ما يأتي:

المنهج التاريخي:

من بين المناهج المستخدمة في هذه الدراسة، الذي يستخدم من أجل الوصول إلى الحقيقة التاريخية، وإعادة بنائها والاستفادة منها ذلك انه كثيرا ما يصعب علينا فهم حاضر الشيء دون الرجوع إلى ماضيه فالمنهج التاريخي يسمح بوضع الظاهرة في إطارها لمعرفة أهم التطورات التي عرفتها وفهمها ومعرفة المتغيرات المادية، الإجرائية التي ساعدت على ظهور الظاهرة.

وتبدو أهمية التاريخ واستخدام المنهج التاريخي للباحث السياسي في مساهمات جوهرية يمكن تحديدها في نقاط أساسية منها:[1]

1-يتيح إمكانية حل مشكلات معاصرة في ضوء الخبرات الماضية.

2-يتيح لنا التاريخ تقييم البيانات والمعلومات بالنسبة لفروض معينة.

3-يتيح التاريخ القدرة في توظيف الماضي للتنبؤ بالمستقبل واستخدام الحاضر لتفسير الماضي.

4-يحدد لنا المنهج التاريخي ويسهم في توضيح خصوصية كل ظاهرة وتفردها وعموميتها وقبليتها للتكرار.

منهج تحليل المضمون: (Content Analysis) هو إحدى الطرق البحثية التي تستخدم لفحص وتحليل المحتوى المكتوب أو المسموع أو المرئي، الهدف الرئيسي لهذا النوع من التحليل هو فهم الأنماط والمعاني في النصوص، سواء كانت كتابية، مسموعة أو بصرية. ويسعى الى تحديد الأهداف الرئيسية للتحليل، سواء كانت فهم الاتجاهات العامة، أو تحديد المفاهيم والمواضيع الرئيسية، أو تحليل الأنماط اللغوية.

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة، القاهرة: مكتبة الاداب،2004، ص ص 97-100

المنهج المقارن: الذي يعد من أهم المناهج المستخدمة في العلوم السياسية، الذي يفسح المجال لمعرفة المحددات المتحكمة في حركية الظاهرة، كما يساعد على توسيع آفاق التحليل، ويساعد كذلك على حل معضلة المركزية الثقافية التي تعد من المشاكل التي تؤثر في مصداقية البحث وجدية الباحث. ان المقارنة أداة أساسية للتحليل تشحذ قوتنا في الوصف والتصنيف وتلعب دورا مركزيا في تشكيل المفاهيم من خلال جلب الاقتراحات اثناء التركيز على أوجه التشابه والاختلاف.[1]

أدبيات الدراسة:

لا يمكن بأي حال من الأحوال رصد جميع ما كتب حول إيران ودورها الإقليمي والدولي في الخليج العربي والشرق الأوسط، فمنذ نجاح الثورة الإسلامية عام 1979 وإيران تثير الاهتمام الأكاديمي والسياسي لدي المختصين وصناع القرار في المنطقة وخارجها، فقد كتب الكثير مثلا عن الجوانب العسكرية لأمن الخليج والشرق الأوسط منذ احتلال العراق للكويت عام 1990.

إلا أنه من المفيد أن نشير إلى أهمها:

– دراسة قام بها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بعنوان " إيران والخليج البحث عن الاستقرار "، وقد شملت جوانب عدة من بينها دراسة طبيعة النظام السياسي الإيراني وتوجهه الأيديولوجي، ونقاشة للعوامل الداخلية والخارجية الفاعلة في توجيه سلوكية إيران تجاه محيطه الخارجي كما تعرضت بالإشارة إلى الطموحات العسكرية الإيراني والجدل الدائر حولها ومدى قدرة النظام التوفيق بين طموحاته العسكرية وأزمته الاقتصادية الداخلية لكن دراسة غير محايدة وتقدم إيران على انها مصدر الشر كله في الخليج خاصة.

– الدراسة الثانية وهي لنفس المركز الإماراتي، جاءت تحت عنوان " أمن الخليج في القرن الواحد والعشرين"، ومن بين الفصول المهمة هي تلك التي تسلط الضوء على دراسة السياسة الخارجية الإيرانية إزاء الدول الخليجية والتي غالبا ما تتسم هذه السياسة بالغموض

[1] David Collier, The Comparative Method. In Ada W. Finiftered. (1993) political science: Washington, D.C. **American Political Science Associations**.p115.

في اعتقادهم، ويمكن ملاحظة نوع من الانحياز الفكري لدى بعض الكتاب الغربيين*، وتصوير إيران على أنها الخطر الوحيد الذي يتهدد السلام والاستقرار في المنطقة.

– الدراسة الثالثة لمركز الإمارات للبحوث الاستراتيجية جاءت تحت عنوان " الخليج تحديات المستقبل" وكان من ضمن ما تناولته من مواضيع: إيران وأمن الخليج ، وبينت العقيدة الأمنية الإقليمية لإيران ، ومحدداتها الداخلية والدولية ، هذا فضلا عن تعريضها لموضوع البرنامج النووي الإيراني وتأثيره في الخليج ، وركز على ثلاث قضايا أساسية وهي أن البرنامج النووي الإيراني سيعمق العلاقات الأمنية الأمريكية الخليجية ، وسيكون سببا في ازدياد الحضور العسكري الأمريكي في المنطقة ، والقضية الثانية هي تأثير البرنامج في أمن الخليج من عدة زوايا واتجاهات والقضية الثالثة هي مدى حاجة إيران إلى القدرات النووية –التكنولوجيا النووية– خاصة بعد التغيرات الاستراتيجية والجيوستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 .

– دراسة قام بها "دانيال بيمان" جاءت تحت عنوان السياسة الخارجية الأمنية لإيران بعد الثورة الإسلامية. ركز في دراسته لهذا الموضوع على الأسس العامة المتحكمة في السياسة الخارجية الأمنية لإيران وكذا اهم المؤسسات والمؤسسات الأمنية ودورها في صناعة القرار وركز كثيرا على الحرس الثوري وتبعيته للولي الفقيه وتحكمه حتى في الأسلحة التقليدية والصواريخ البالستية لكن تبدوا دراسة موجهة تحاول تبيان كيف نتعامل مع هذه الدولة الإسلامية.

– دراسة للأستاذ فهيم رملي بعنوان "التوجهات الإقليمية للسياسة الخارجية الايرانية في منطقة الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر: دراسة في المحددات " تم البحث فيه عن مختلف تفاصيل وجوانب السياسة الخارجية الايرانية في منطقة الشرق الأوسط من خلال دراسة محددات البيئة الداخلية والخارجية، وكيف تمكنت إيران من ان تجد موطئ قدم لها في الشرق الأوسط ولعب دور كبير في السياسة الدولية من خلال التحكم في بعض قضايا الشرق الأوسط.

البناء الهيكلي للدراسة:

تتكون هذه الدراسة من أربعة فصول. الفصل الأول جاء تحت عنوان: **الشرق الأوسط وتأثير التغيرات الجيوبوليتكية على الأمن القومي لإيران** تناولنا فيه أهمية الشرق الأوسط الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية وغيرها وحاولنا ان نبين مركزية ومحورية إيران في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط والمقومات التي تمتلكها إيران لتحقيق أهدافها وطموحاتها في المنطقة رغم الجغرافيا الأمنية المحيطة بإيران خاصة الوجود العسكري الأمريكي المحيط بها تقريبا من كل الجهات عبر القواعد العسكرية الامريكية.

وفي الفصل الثاني: جاء تحت عنوان: المنظور الأمني الإيراني للشرق الأوسط: الأسس والمصادر التحديات واليات المواجهة تطرقنا فيه الى مصادر واسس السياسة الخارجية الأمنية وكذا منظور إيران للتحديات والتهديدات التي تواجهها في المنطقة والتحالفات التي تقيمها مع حلفائها لمضاعفة امنها القومي وكذا الوسائل والاليات المتاحة لمواجهة مختلف التهديدات والتحديات الأمنية في مستوياتها المتعددة وفي الفصل الثالث الموسوم بصناعة القرار الأمني ودور المؤسسات الأمنية الأساسية وحدود التأثير حاولنا ابراز دور المؤسسات الدستورية والهيئات التابعة لها في صنع واتخاذ القرارات وحدود تأثيرها داخل النظام السياسي الإيراني وصلاحيتها ثم ركزنا على دور المؤسسات الأمنية النظامية وغير النظامية وصلاحياتها وكيف تساهم في صناعة وتنفيذ السياسية الخارجية لإيران.

وفي الفصل الرابع المعنون بالاستراتيجيات المضادة ودورها في تشكيل العقيدة الأمنية لإيران حاول التركيز على الاستراتيجية الغربية عموما والولايات المتحدة خصوصا في بلورة العقيدة الأمنية وموقف القيادة الإيرانية من الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة وكيف تتفاعل معه على جميع المستويات كما تطرقنا الى الاستراتيجية الإيرانية مع الجمهوريات الإسلامية المستقلة وبحث ايران لربط علاقات اقتصادية وثيقة بدول المنطقة ثم اكملنا بالاستراتيجية العربية تجاه ايران للتأكيد على غياب سياسة عربية موحدة تجاه ايران ومواقفها الدولية وتفاعلها مع الدوائر الإقليمية العربية خاصة في الخليج.

صعوبات الدراسة:

من اهم الصـــعوبات التي وجهتنا اثناء اعداد الدراســـة هو الكم الهائل من المعلومات والمصـادر التي تناولت **دور المحدد الأمني في صـناعة السـياسـة الخارجية لإيران** وان كانت تأتى السياسات الأمنية الإيرانية خاصة في الخليج العربي وفي الشرق الأوسط. هذه الدراسات ورغم أهميتها الا انها تفتقر المصداقية والموضوعية العلمية عادة اما ان تصنف إيران كدولة مارقة راعية للإرهاب اوانها قلعة الثورة وقبلة المســـتضـــعفين في العالم وفي الصورتين تغيب الحقيقة الموضوعية. ان إيران تشهد تحولات سياسية واجتماعية مستمرة، مما يجعل فهم السـياق السـياسـي والاقتصـادي والثقافي فضـلا عن القضـايا الامنية تحتاج إلى دراية عميقة وتحديث مستمر.

الفصل الأول

الفصــل الأول: الشــرق الأوســط وتأثير التغيرات الجيوبوليتكية على الأمن القومي لإيران

المبحث الأول: أهمية الشرق الأوسط

المبحث الثاني: محورية ومركزية الدور الإيراني في الشرق الأوسط

المبحث الثالث: الجغرافيا الأمنية لإيران بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001

تمهيد:

تعد منطقة الشـرق الأوسـط من أكثر المناطق أهمية وأكترها حسـاسـية في العالم لاعتبارات استراتيجية عديدة، ويزيد من أهميتها وحساسيتها أنها تحتوي على مصالح متناقضة أو متعارضة للقوى العظمى والكبرى، ومما زاد من خطورة المنطقة هو نزوع الأطراف الفاعلة فيها إلى سـباق التسـلح التقليدي وغير التقليدي لتحقيق الأهداف الاسـتراتيجية التي رسـمتها لنفسـها إلى جانب تحالفات إقليمية بين دول لا تجمعها سوى المصلحة القومية المحدودة.

إن منطقة الشرق الأوسط تحتل مكانة مرموقة بين مناطق العالم المختلفة نظرا لما تتسم به من أهمية استراتيجية وجيوستراتيجية وجيوبوليتكية وجيواقتصـادية لا سـبيل إلى إنكارها وانطلاقا من هذه الحقيقة فليس من المســـتغرب أن تكون هذه المنطقة محل تنافس وصـــراع بين القوى الكبرى على امتداد العصور التاريخية.

سـنحاول في هذا الفصـل ان نشـرح ونبين أهمية هذه المنطقة ولمذا هي محط انظار القوى الكبرى ومحورية إيران فيها كلاعب إقليمي متميز في المنطقة وماهي صـور الدور وانماطه التي تسـعى القيادة الإيرانية لرسـمه لنفسـها رغم انها ليسـت الوحيدة من الدول التي تحاول ان تلعب دور اللاعب الإقليمي ولو بالاسـتعانة بالولايات المتحدة او بريطانيا وحتى إسـرائيل خاصـة في ظل بيئة امينة مضطربة منذ احداث 11 سبتمبر 2001 وصولا الى الربيع العربي والحرب على غزة المستمرة الى الان.

المبحث الأول: أهمية الشرق الأوسط

تعد منطقة الشــرق الأوســط من أكثر المناطق حيوية في العالم، تتميز بموقع جغرافي مهم مقارنة بالمناطق العالمية الأخرى وهذا ما ذهب إليه (George Lenezowski) إلى القول **{... لا يمكن لأية سياسة خارجية رشيدة أن تتجاهل الشرق الأوسط وأثره على بقية العالم ...}** [1] وذلك للتأكيد على أهمية وحيوية هذه المنطقة صــحيح الموقع الجغرافي ليس هو الســمة الوحيدة المميزة للمنطقة، بل هناك ســمات أخرى تتمثل في البعد الاســتراتيجي والاقتصــادي والثقافي هذه العناصــر تزيد من حيوية المنطقة وتجعلها محل تنافس واســتقطاب دولي وإقليمي كبير.

لقد كان الشرق الأوسط ولا يزال محط أنظار العديد من الفاتحين وبناء ألإمبراطوريات والقوى الكبرى وزادها أهمية احتواؤها على أكبر احتياطي نفطي في العالم ما قيمته (734) مليار برميل اقتصــاديا على المســتوى النظري يمكن الاعتماد على ما قدمه "هالفورد ماكيندر"Mackinder من خلال نظريته التي أســماها[2])ف(The Geopolitics' History) والتي يمكن الاعتماد عليها للتأكيد على أهمية منطقة الشــرق الأوســط الجيوبوليتكية والاســتراتيجية، والاقتصــادية، والثقافية وأهمية السيطرة عليها.

1- الأهمية الجيوبوليتكية:

إن أهمية الشرق الأوسط الجيوبوليتكية لا تعني كما هو شائع – الجغرافيا السياسية – إنما هو طريقة استخدام الدول أو القوى العالمية لهذا الموقع الجغرافي استخداما سياسيا في صراعها مع القوى الكبرى مثاله الحرب الباردة والصــــراع الأيديولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وسعيهما للسيطرة على الشرق الأوسط.[3]

الى يومنا هذا نشــهد اســتمرار الصــراع، واســتخدام هذه المنطقة كســاحة للحروب لقربها الجغرافي وتوســطها للقارات ولاحتوائها على مضــايق وخلجان (قناة الســويس وخليج العرب ومضــيق هرمز) مهمة جدا في الدعم والإســناد وســائر العمليات العســكرية فضــلا عن تنوعها

[1] ممدوح منصور، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، ص 50

[2] H J Mackinder, The geographical pivot of history The Geographical Journal, Vol 170, No 4, December 2004 (1904)

[3] علاء طاهر، مرجع سابق، ص18

صـحراء تلال هضـاب وجبال وباسـتعراض الخصـائص الجيوبوليتكية يمكن أن نلمس أهميتها الحديثة التي جعلتها محط أنظار العالم فيما يلي[1]:

1. أن منطقة الشرق الأوسط تتوسط القارات الكبرى (آسيا وأوروبا إفريقيا)
2. تشـرف المنطقة على أكبر مجموعة مائية من البحار والمحيطات هي: بحر قزوين، البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر الخليج العربي والمحيط الهندي
3. يحتوي على العديد من الأنهار المهمة مثل: النيل، دجلة، الفرات، نهر ألأردن إضـافة إلى الأنهار الصغيرة، وهي في أغلبها صالحة للملاحة
4. تتحكم في الشرق الأوسط مجموعة من المداخل الرئيسية مثل: قناة السويس، مضيق البسفور والدردنيل، وباب المندب، ومضيق هرمز الاستراتيجي
5. تتميز المنطقة بالاتساع والعمق ومن ثم فهي تتيح نشر القواعد العسكرية في أوقات الحرب ولها مقدرة على امتصاص الضربات العسكرية حتى غير التقليدية

2-الأهمية الاستراتيجية:

يقصد بالأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط المدلول الضيق أو التقليدي الذي طرحه (von Clausewitz)* للاسـتراتيجية بأنها اسـتخدام القوة العسـكرية أو المعارك لغرض تحقيق هدف الحرب[2]أو كما أشار إليها "Raymond Aron" باعتبارها فن الإكراه كوسيلة لإخضـاع الآخرين تحقيقا للمصلحة الوطنية[3]

ولا نتحدث عن المدلول الموسع لمصطلح الاستراتيجية، والذي أصبح يعني "استخدام الدولة لمجمل قوتها أو مجموع إمكانياتها، وقدراتها الاقتصـادية والسياسية والأيديولوجية والعسكرية في ظل الحرب أو السـلم وغيرها لتحقيق مجمل أهداف السـياسـة من أجل مضـاعفة الاحتمالات والظروف المناسـبة للنصـر وتقليل فرص الهزيمة أو ما يسـمى ب "Grand Strategy"[4]

---

1 ممدوح محمود، مرجع سابق، ص51

* كارل فون كلاوزفيتز (بالإنجليزية) (Carl von Clausewitz) :ولد سـنة 1780 في ماغدبورغ الألمانية وتوفي سـنة 1831 في بريسلاو) جنرال ومؤرخ حربي بروسي من اهم مؤلفاته (Vom Kriege) أي: من الحرب

[3]Edward N Luttwak, strategy the logic of war peace, the Belknap of Harvard university press Cambridge, Massachusetts, and London, p239

[3]محمد طه بدوي، المدخل إلى العلاقات الدولية، الإسكندرية، المكتب المصري الحديث، 1977، ص35

[4]Kiron K Skinner Grand Strategy Center for International Relations and Politics https://www cmu Edu/ir/cirp-research/grand-strategy html

فالعناصر المشكلة للأهمية الاستراتيجية تعني مجموع الأبعاد التي لها صلة مباشرة بالعمليات العسكرية و بمختلف[1]وحداتها البرية والجوية والبحرية أو ماله علاقة بالقواعد العسكرية التي تنطلق منها تلك القوات.[2]

ويمكن إيجاز أهم هذه العناصر التي تشكل الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط فيما يلي:[3]

1- الاتساع المكاني للشرق الأوسط الذي يسهل من نشر القواعد العسكرية، لتأمين المنطقة من أخطار العدوان.

2- وتنوع طبيعة التربة مما يوفر الظروف المختلفة لتدريب القوات على أنواع القتال المختلفة.

3- القوة البشرية الهائلة التي يمكن الاستعانة بها في العمليات العسكرية.

4- صلاحية أجواء ومياه منطقة الشرق الأوسط للطيران والملاحة طوال العام.

5- توفر عوامل الإنتاج اللازمة لقيام صناعة حربية كصناعة الأسلحة والذخائر خاصة في عدة دول مثل إيران وتركيا ومصر لو توفر هناك نوع من التعاون.

6- إضافة إلى الاكتفاء الذاتي في مصادر الطاقة والوقود اللازمة للعمليات العسكرية وامتداد السواحل المطلة على البحار والمحيطات مع وجود موانئ صالحة للملاحة لكي تكون بمثابة قواعد بحرية.

7- بالإضافة إلى وجود العديد من المطارات والقواعد البحرية وكذا تحكم المنطقة بالعديد من الممرات البحرية ذات الأهمية الاستراتيجية وقد سبق الإشارة إليها توفر شبكة هائلة من خطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية مما يسهل من إمكانية نقل وتحريك القوات والمعدات وكل تلك العناصر السابقة ما يدل على ما لمنطقة الشرق الأوسط من أهمية استراتيجية فائقة.

1Edward N Luttwak, ob. cit, p240

[2]محمد كمال عبد الحميد، **الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي**"، القاهرة: مكتبة الأنجلو أمريكية ،1959، ص6.

[3]مصطفى جمال عبد الله السلطان، مرجع سابق، ص ص (32-33).

3-الأهمية الاقتصادية:

إن اكتشاف البترول في إيران عام 1908م ومع تزايد اعتماد الدول الكبرى الصناعية على البترول الذي أصبح بمثابة عصب الحياة الاقتصادية والتقدم الصناعي في تلك الدول وهي مستعدة لشن الحروب والفتن من أجل الحفاظ على مصالحها والمتمثلة في آبار البترول والغاز في الشرق الأوسط هذه الأهمية الكبرى التي له الآن، ويعود ذلك إلى أن نقل البترول من الأمريكيتين إلى أوربا كان أقل تكلفة وأكثر سرعة وأمنا لا سيما خلال فترة الحرب العالمية الثانية " فقد بلغ إنتاج الشرق الأوسط من البترول عام 1990 حوالي 6% من الإنتاج العالمي[1]

وهذا ما ذهب إليه "هيرد دوجلاس" وزير الخارجية البريطاني الاسبق عن نظرة القرب إلى المنطقة من منطلق مصالحهم حيث قال "إن هذه المنطقة تسبح فوق بحيرة من النفط وهي تشكل أهمية فائقة للاقتصاد الغربي لأنها تمد العالم الصناعي بما يحتاجه من نفط كمادة خام لازمة لتوليد الطاقة[2]..."

في الوقت ذاته فأنه رغم التطور في وسائل المواصلات والطفرة المعلوماتية والتكنولوجية إلا أنه لا يمكن الاستغناء عن البترول والغاز الطبيعي اللذان يمثلان عصب الحياة الاقتصادية في العالم وتبعا لذلك فإنه ليس من مصلحة الدول على المستوى الإقليمي والعالمي انهيار الأمن الإقليمي في الخليج العربي[3]

5- الأهمية الثقافية:

في حقيقة الأمر لم يحظ دور الثقافة وارتباطها بتوجهات الدولة وسلوكيتها تجاه محيطها الخارجي بالاهتمام على مدى سنوات هذا يعود إلى سيطرة المذهب الواقعي على العلاقات الدولية "فهانس مورغنثو" ينفي وجود أية صلة بين السياسة والثقافة على الصعيد الدولي على الرغم من إشارته إلى تأثير العوامل الوطنية والروح القومية على السياسات الخارجية، وهذا ما

[1] ممدوح محمد، مرجع سابق، ص55

[2] أحمد كمال الدين شعث، **العراق المغبون وتداعيات حرب الخليج**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ص57

[3] Michael Ryan Kraig, Forging a New Security Order for the Persian Gulf, Policy Analysis and the Stanley Foundation, January 2006, p1

يصدق على إيران حيث لا يمكن خروجها عن هذا السياق بمعنى دور الروح الوطنية في توجيه السلوكية الخارجية[1]

لقد أدركت الاستراتيجيات الغربية أهمية البعد الحضاري والوحدة الحضارية للشرق الأوسط أو العالم الإسلامي في حقيقة الآمر وراحت تعيد بناء خططها الاستراتيجية القائمة على التفرقة المذهبية والطائفية، وفق ما يعرف باستراتيجية الفوضى البناءة وذلك بعد ما تسنى لها معرفة الخطر الذي يمثله وحدة المسلمين على مصالحهم الاقتصادية والاستراتيجية.

هذه النظرية تم التأسيس لها من قبل المحافظين الجدد وهي تقوم على فلسفة سياسية من فرضياتها وجود خطر داهم من عدو مجهول يتهدد الأمن القومي الأمريكي في كل لحظة وهي قائمة على ثنائية التفكيك والتركيب الذي يخدم مصالح الفكر الاستراتيجي الأمريكي حيث تكون فيه الفوضى سبيلا لإعادة تشكيل واقع جديد وفق مهمة أمريكا في بناء العالم الجديد

وهذا ما عبر عنه "مايكل ليدن"*(بالقول إن التدمير البناء هو صفتنا المركزية أنه يهدف إلى إجراء حملة طويلة من الهندسة الاجتماعية المفروضة بالقوة)[2]

بناء على ذلك أصبحت البيئة الأمنية للشرق الأوسط وعلى نحو متزايد أكثر تعقيدا والتي لم تعرف الاستقرار منذ حرب الخليج الثانية 1991 إلى يومنا هذا بسبب مخاوف الدول الإقليمية من تجد الصراعات والحروب الإقليمية بين الفواعل الدولية والإقليمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإيران والسعودية كما يبقى الصراع العربي الإسرائيلي أبرز مصادر النزاع في الشرق الأوسط وسبب التوتر لعقود طويلة[3]

لقد أدركت الاستراتيجيات الغربية أهمية البعد الحضاري والوحدة الحضارية للشرق الأوسط أو العالم الإسلامي في حقيقة الآمر وراحت تعيد بناء خططها الاستراتيجية القائمة على التفرقة المذهبية والطائفية، وفق ما يعرف بإستراتيجية الفوضى البناءة وذلك بعد ما تسنى لها معرفة الخطر الذي يمثله وحدة المسلمين على مصالحهم الاقتصادية والإستراتيجية.

---

[1] أحمد خليل زادة،" أثر الثقافة الوطنية على السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية"، مجلة العلاقات الإيرانية الدولية، عدد1، سيتمبر 2000، ص10

* كان عضو بارزا في معهد "أمريكان انتر برايز" الذي يعتبر قلعة المحافظين الجدد والمهتم بصياغة مشروعات بوش السياسية للشرق الأوسط

[2] رمزي المنياوي، **الفوضى الخلاقة**، سوريا: دار الكتاب العربي،2012، ص 12

[3] Nora Bensahel and Daniel L Byman, The Future Security Environment in the Middle East Conflict, Stability and Political changer rand corporations, **RAND** Corporations, pp (1-5)

بالرغم من أن هناك خلاف بين المهتمين حول أي العوامل لها الأولوية والأهمية في الشرق الأوسط العوامل الثقافية ام المادية وهذا ما أشار إليه ***هينتنجون*** في طرحه (الصراع بين الحضارات في عام 1996، كان صاموبل ***هنتنجتون*** واحداً من الباحثين الذين اجتهدوا في التأسيس لرؤية تفسيرية، بالاستناد إلى مجريات الواقع الحضاري الذي يعيشه العالم.

وبما أن كل رؤية تفسيرية تنطلق من ثابت منطقي ووجدي أحياناً، فإن هنتنغتون يعتمد مقولة الصدام (The Clash of Civilisation) كتعبير عن لحظة الصراع الذي يجري وسيستمر في أرض الواقع، فمن الصدام الحضاري إلى الصدام الكوني، ومن الصدام الجزئي، بين طرفين أو ثلاثة إلى صدام كلي تشترك فيه مجمل القوى البشرية بمختلف تشكيلاتها { ***من فرضياتي أن المصدر الأساسي للصراع في هذا العالم الجديد لن يكون أيديولوجياً في المقام الأول أو اقتصاديًا بل الانقسامات الكبرى بين البشرية والمصدر المهيمن للصراع سيكون ثقافياً رغم ان الدول القومية ستبقى الأقوى والجهات الفاعلة في الشؤون العالمية ، ولكن الصراعات الرئيسية للسياسة العالمية ستحدث بين الأمم ومجموعات من الحضارات المختلفة***} [1]

إن العوامل الثقافية والأيديولوجية تعد من أبرز العوامل المحركة للصراع السياسي، كما زاد أهميتها في العلاقات الدولية منذ انتهاء الحرب العالمية وانقسام العالم إلى معسكرين الرأسمالية والشيوعية يتسم الشرق الأوسط بالتنوع والتعدد الثقافي واللغوي والعرضي فمن الناحية العرقية يسكن هذه المنطقة ثلاثة أجناس[2]الشعوب السامية Sémite peupleوهم لا يمثلون أمة واحدة فمنهم العرب والإسرائيليون الذين يتحدثون العربية الشعوب التركية ويتكلمون اللغة التركية ولشعوب الهندية – الأوروبية في إيران والعراق وبعض مناطق الأناضول وهم يتكلمون الفارسية وبعض اللغات القريبة منها[3]

لكن وفي نفس الوقت وبالرغم من أن الإسلام يمثل السمة الأساسية لشعوب المنطقة، إلا أن أبناءه لا يمثلون كتلة متجانسة، بل ينقسمون إلى سنة وشيعة، وينقسم الشيعة إلى علويين

[1] Samuel P Huntington, The Clash of civilization, In the Clash at 20 Abridged, what did Samuel Huntington's "The Clash of Civilizations?" get right and wrong, and how does it look two decades later? **Foreign Affairs**. Summer 1993 no 11 pp 3-27

[2]ممدوح محمود، مرجع سابق، ص 60

[3]السيد خالد المطري: **دراسات في سياسية العالم الإسلامي**، جامعة الملك عبد العزيز 1984، ص 300

وزيديين وجعفريين إلى جانب البهائيين والدروز، أما غير المسلمين (المسيحيون) فهم أيضا ينقسمون بدورهم إلى حوالي اثني عشر كنيسة

وقد أدى هذا إلى التنوع الديني والثقافي إلى نشوب العديد من الصراعات والنزاعات المحلية، وقد تم استخدام هذا التنوع من قبل القوى الخارجية الكبرى كذريعة للتدخل في شؤون المنطقة العمل على تدويل القضايا الداخلية ومثل ما حدث في لبنان خاصة وفي العراق حاليا والسودان، فلقد أصبحت الطائفية أحد الوسائل الأمريكية لتحقيق مشاريعها في منطقة الشرق الأوسط مهما كانت أشكال هذه الطائفية دينية أو سياسية

وفي هذا السياق تعتبر مسالة الطائفية في الشرق الأوسط قنبلة قابلة للانفجار متى سمحت الظروف الإقليمية والدولية بذلك وهي في نفس الوقت من أبرز التهديدات للأمن القومي والاستقرار السياسي لكل دولة خاصة الدول التي تعرف تعددا عرقيا وطائفيا مثل لبنان والعراق خاصة بعد موافقة مجلس الشيوخ الأمريكي على مشروع قرار يرى أن الحل السياسي للتناحر الطائفي –الذي أوجده الاحتلال الأمريكي في الأساس وقام بتدعيم فصائله– وهو تقسيم العراق إلى ثلاث دول وتأثير كل هذا على دول المنطقة ومن أبرزها إيران وسوريا خاصة (انظر الجدول1)

جدول رقم 01 يبين الطائفية والتوظيف السياسي لها وإيران السعودية

الديموغرافية	الهوية	السياق السياسي والاقتصادي
عالميا سيفوق عدد السنة عدد الشيعة بمعدل 5 الى 1	سيوازن سكان الشرق الاوسط بين هويات متعددة تتغير اهميتها مع مرور الوقت ووفقا للظروف	سيحفل الشرق الاوسط بالصراعات الطائفية حيث يسعى المستفيدون من الفتنة الى استعمالها
التوازن السني الشيعي على طول الصدع الطائفي يشمل شبه الجزيرة العربية وإيران والشام	سيحاول المستفيدون من الفتنة الطائفية حشد المجتمعات المحلية حول الطائفة والتنافس مع الآخرين الذين سيسعون	سيمر الصدع الشيعي السني في دول ضعيفة تفتقر إلى الشرعية الواسعة النطاق والقدرة على التحكم بأراضيها

	لحشد الجماهير حول هويات واهتمامات أخرى	
لن يشهد أي بلد تغيرا في الطائفة المهيمنة ستؤثر تدفقات اللاجئين لهجرة الداخلية على التوازن الطائفي بقدر اختلاف معدل المواليد بين السنة والشيعة	ستشكل نوعية الحوكمة عاملاً رئيسيا في قوة الهوية الوطنية	ستبقى المملكة العربية السعودية وإيران الراعيتين الأساسيتان لطائفتيهما الخاصتين

المصدر: Jeffrey Martini, Heather Williams, and William Young The Future of Sectarian Relations In Middle. East Rand Corporation

من الناحية التاريخية فلقد لعب العامل الديني دورا بارز في علاقات المنطقة بالعالم الخارجي، فمنذ القرون الوسطى إلى يومنا هذا لا يزال الشرق الأوسط يتعرض لحملات صليبية التي استهدفت حصر المد الإسلامي الذي كان أن يحاصر أوروبا. ولقد لعب الإسلام دورا رئيسا في الحيلولة دون تغلغل الأيديولوجية الشيوعية في المنطقة كما راح في بعض الأحيان يهدد مصالح القوى الكبرى في المنطقة على نحو ما حدث في إيران في أعقاب سقوط الشاه[1]

لقد أصبحت الطائفية بكل أشكالها وأنواعها ميزة مدمرة للفضاء الشرق أوسطي، سواء كانت مدفوعة من قبل نخب سياسية كأداة لبقاء النظم السياسية أو من الفواعل الإقليمية والدولية كجزء من كل من إستراتيجية متكاملة تهدف إلى التأسيس لنفوذ إقليمي أو حتى من قبل بعض القيادات الدينية التي لا تقبل الأخر أو مجموعات دينية أخرى من المرجح أنها ستبقى لسنوات جزءا من المشهد الإقليمي.[2]

فتحليل السياسة الخارجية لدول الشرق الأوسط من منطلق التنوع الطائفي والميل إلى إظهار الاستقطاب السياسي كتوتر طائفي، وهو مدخل أساسي لفهم سياسات هذه البلدان بناء على معطيات تاريخية واجتماعية واقتصادية والنهج الطائفي يوظف لتعبئة الجماهير، ولكن نتائجه وانعكاساته تتجاوز حدود الدولة الواحدة.

[1] ممدوح محمود، مرجع سابق، ص 61

[2] جيفري مارتيني، مكافحة الطائفية في الشرق الأوسط، **مؤسسة راند** ،2019، ص5 www rand org

في الشرق الأوسط نكتشف كيف يوظف التنوع الطائفي كحساب جيوسياسي موجه لتحقيق اهداف مختلف الارادات المتناقضة والمتصارعة إيران والسعودية كما هو مبين في الجدول السابق يبين الطائفية والتوظيف السياسي لها السعودية وإيران. وتستند هذه الخطوة، الى التباين السني الشيعي خاصة بعد الحرب الأمريكية على العراق وسقوط نظام الرئيس صدام حسين.

من خلال تحليل الجدول أعلاه نكتشف ان الطائفية تشكل –ولاسيما الجانب السني الشيعي منها– السمة البارزة من سمات المشهد في الشرق الاوسط[1] ومن الحروب الاهلية الدامية في العراق وسوريا واليمن إلى المنافسة الإقليمية بين إيران والمملكة العربية السعودية ومن المؤكد أن "أصحاب المشروعات الطائفية[2] أي الذين يحشدون المجتمعات المحلية الطائفية سيواصلون جهودهم، ولكنهم سيتنافسون مع الآخرين الذين سيواصلون حشد قوى تضامنية مختلفة

لقد أدركت الإستراتيجيات الغربية أهمية البعد الحضاري والوحدة الحضارية للشرق الأوسط أو العالم الإسلامي في حقيقة الأمر، وراحت تعيد بناء خططها الإستراتيجية القائمة على التفرقة المذهبية والطائفية، وفق ما يعرف بإستراتيجية الفوضى البناءة وذلك بعد ما تسنى لها معرفة الخطر الذي يمثله وحدة المسلمين على مصالحهم الاقتصادية والاستراتيجية. إن الوحدة الحضارية للشرق الأوسط – على الرغم من وجود الخصوصيات لحضارية الأخرى – هو الواقع العيني المشاهد الذي يسود مجتمعات هذا العالم على صعيد التقاليد الثقافية الدينية الإسلامية التي أصبحت جزء من التكوين التاريخي للمجتمعات الإسلامية[3]

على الرغم من وجود خصوصيات اختلافيه بين المجتمعات الإسلامية مثل الاختلاف بين خصوصية المجتمع الأندلسي، والمجتمع المصري أو المجتمع الإيراني، (وهي خصوصيات ناتجة عن اختلاف في التكوين الاثيني –التاريخي، لكنها تبقى اختلافات فوقية لا تمس الجوهر الحضاري – الثقافي الذي يتحكم في سلوكية المجتمع وبتكوين وحداته الاجتماعية المختلفة)[4]

فالمفهوم أو البعد الثقافي الذي يعتبر الدين جزء منه وفق تعريف " تايلور" هو تلك الرابطة الدينية الحضارية المشتركة التي تقفز فوق الاختلافات والتباينات الجزئية لتربطها برباط واحد أكثر شمولا هو الإسلام.

---

[1] جيفري مارتيني وآخرون، مستقبل العلاقات الطائفية في الشرق الأوسط ،**مؤسسة راند**، ماي 2017، ص 2

[2] نفس المرجع السابق، ص5. www.rand cooperation.com

[3] علاء طاهر، مرجع سابق، ص 173

[4] مرجع سابق، ص ص (175–176)

وعليه فإن البعد الثقافي لا يقل أهمية عن الأبعاد الأخرى الجيوبولتكية والإســـتراتيجية، بل يعد في بعض الأحيان البعد المهم الذي يضـاعف من قيمة الأبعاد الأخرى التي ذكرناها سـابقا وخاصـة لدى الدول الإسـلامية في الشـرق الأوسـط مثل الجمهورية الإسـلامية التي تجعل منه المرجعية الفكرية لســلوكها لداخلي والخارجي على حد ســواء وهذا ما تســبب لها في كثير من المشـــكلات مع الدول الكبرى وبعض القوى الإقليمية بســـب التوجه الأيديولوجي الذي تحكمه الاعتبارات الثقافية في سياستها الخارجية.

ومنذ حكم كلينتون كانت هناك أصــوات من الداخل والخارج تشــير على إدارة كلينتون بأنه مع موت الشـيوعية ينبغي أن تسـتعد أمريكا لتهديد عالمي جديد هو الإسـلام الراديكالي، ويرمز عادة إلى الخطر الأصولي الشرق أوسطي إلى شخص مثل الخميني المسلح بأيديولوجية رادكلية لأسلحة نووية، ويعتزم شن الجهاد على الحضارة الغربية[1]

خلاصـة القول فان أهمية الشرق الأوسط الإستراتجية والاقتصـادية والثقافية جعلت المنطقة أكثر عرضــة للتدخل الخارجي والوجود الأجنبي بكل أنواعه وأشـكاله الذي أصـبح أمرا واقعا في المنطقة وهذا ما يعبر عنه البعض بمشكلة التدويل في الشرق الأوسط، وذلك لارتباط المنطقة بالمصالح الإستراتجية للدول العظمى

بناء على ذلك أصــبحت البيئة الأمنية للشــرق الأوســط على نحو متزايد أكثر تعقيدا ولم تعرف الاســتقرار منذ حرب الخليج الثانية 1991 إلى يومنا هذا بســب مخاوف الدول الإقليمية من تجدد الصـــراعات والحروب الإقليمية بين الفواعل الدولية والإقليمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإيران والسعودية كما يبقى الصـراع العربي الإسرائيلي ابرز مصـادر النزاع في الشرق الأوسـط وسبب التوتر لعقود طويلة[2] إلى جانب قضـايا مهمة تحكم مستقبل الشرق مثل قضـايا الانتشار النووي وموقف الأطراف الدولية والإقليمية منها والاستقرار السياسي في المنطقة

وبقدر أهمية الشــرق الأوســط تلعب إيران دورا محوريا فيه يعود هذا إلى محددات كثيرة وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث الثاني.

---

[1] ليون. ت هدار، "ما هو الخطر الأخضر" ، مقالات مترجمة ، لبنان : مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، ص 8

[2] Nora Bensahel and Daniel L. Byman, The Future Security Environment in the Middle East Conflict, Stability, and Political Change rand corporations, pdf, pp (1-5)

المبحث الثاني: محورية ومركزية الدور الايراني في الشرق الاوسط

يمكن فهم وتحليل السياسة الشرق أوسطية لجمهورية إيران الإسلامية من خلال محاور نظرية الواقعية السياسية أو سياسة القوة وهي أقدم نظرية في العلاقات الدولية حيث يشير الواقعيون إلى أنانية الإنسان والقيود التي يفرضها غياب الحكومة الدولية (الفوضى) التي تنطوي على أولوية الأمن والمصلحة[1] كما تنظر للسياسة الدولية من زاوية التنافس والصراع والواقعيون يعتبرون الفاعلين الرئيسيين في الساحة الدولية دولاً تهتم بأمنها الخاص، وتعمل سعياً وراء مصالحها الوطنية الخاصة.

أهمية ومركزية الدور الإيراني في الشرق الأوسط في تعاظم في منطقة تعد مركز استقطاب للقوى الدولية والفواعل الإقليمية التي تبذل كل إمكاناتها ومقدراتها من اجل تحقيق السيطرة الشاملة على المنطقة باستخدام كل الوسائل المتاحة خاصة بعد الحرب الباردة وقد ساهمت أحداث **2001/09/11** لما لها من تداعيات سلبية في تعميق هذه التحولات وفي سرعة تثبيت الموضوعات السابقة "القطيعة بالأنظمة الأمنية لكن وبالرغم من كل هذا إلا أن الدول لا تزال تشكل العناصر الأساسية في هيكلية النظام الدولي والأمن هو القضية والمشكلة الأساسية التي تواجهها[2]

بمعنى آخر ووفق التصور الواقعي فإن إيران تملك عناصر القوة التي تشكل الدولة الفاعلة والمتميزة والمرشحة للعب دور إقليمي ودولي هذه العناصر تنقسم إلى قسمين هما: عناصر القوة المادية مثل: الموقع الجغرافي العامل الديمغرافي والقوة الاقتصادية، توافر الموارد وعناصر القوة المعنوية: مثل التنظيم السياسي التنشئة السياسية ونوعية القيادة.

أولا: عناصر القوة المادية

في الواقع تقاس قوة الأمم والدول بمقاييس كثيرة ومتعددة وتعتبر الثروات الطبيعية والتي تحويها هذه الدولة إحدى مقاييس أو عوامل القوة أو ما يعبر عنها بالعوامل المادية كما أسلفنا.

الموقع: تقع إيران في منطقة جغرافية استراتيجية وحساسة فهي نقطة التقاء بين منطقتين هي من أبرز المناطق في العالم وهما الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى هاتان المنطقتان تمثلان

[1] Donnelly, J (2000) **Realism and International Relations**, Cambridge University Press, New York. P53

[2] أحمد محمد نادي، "إيران والأمن القومي العربي رؤية جديدة"، **شؤون الشرق الأوسط**، عدد3، 2005، ص39.

مستودع النفط العالمي[1]، وفي نفس الوقت أكثر المناطق التي تشهد صراعا دوليا شديدا بين القوى الدولية الإقليمية ودون إهمال القوى الدولية.

إيران دولة لها أهميتها بحكم موقعها الجغرافي ومساحتها وثقلها السكاني وقوتها العسكرية ومواردها وثرواتها خاصة النفطية وتستطيع وفقا لذلك تبوء مكانة إقليمية ودولية بارزة وأن تكون مؤثرة في العالم الإسلامي وقادرة على قيادته وزعامته تحديدا تقع إيران في جنوب غرب آسيا بين بحر قزوين في الشمال والخليج العربي وخليج عمان في الجنوب وتعتبر إحدى حلقت وصل بين أوربا وبين الشرق الأوسط[2]والتضاريس الإيرانية معقدة بوجه عام حيث تتكون الأراضي في معظمها من هضبة واسعة تحيط بها سلاسل جبلية عالية ووعرة تشكل حدودا طبيعية تفصل بين إيران وجيرانها.

وتبلغ مساحة إيران **1684000** كل م2 ويبلغ عدد سكان إيران حاليا ما يقارب **79** مليون نسمة، ربعهم تحت عمر **15** سنة. ويسكن معظمهم في جنوب بحر قزوين وفي شمال غرب إيران. أما الدول المحيطة بها فهي: أفغانستان – أذربيجان – أرمينيا – باكستان – تركيا – تركمانستان والعراق

1-المصادر الطبيعية: الطاقوية

فيما يخص المصادر الطبيعية في إيران فهي متوفرة ومتنوعة لكن يغلب عليها – كأية دولة من دول العالم الثالث-على المستوى الصناعي طابع الصناعات الاستخراجية خاصة البترول والغاز-وفق ما يبينه الرسم البياني التالي (شكل3) وزادها الحصار الاقتصادي الأمريكي بعدا عن التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في إعادة هيكلة هذا القطاع الحيوي بفرض العقوبات.

وعلى الرغم من ذلك تبقى دائما فاعلا مهما في اقتصاديات الهيدروكربونية حيث تحتل المرتبة الثانية بعد روسيا والمرتبة الأولى في الشرق الأوسط في احتياطات الغاز الطبيعي[3] وان تراجعت هذه الفاعلية في الآونة الأخيرة بسب العقوبات الاقتصادية التي تعرضت لها لذا تسعى إلى تطوير القدرات النووية للاستخدامات السلمية ولفهم التفاعل بين مجموعات مصالح،

[1]Mohammad-Reza Djalili, Géopolitique de l'Iran, Collection Géopolitique des États du monde avril 2005, p144.

[2]طلال عتريسي، جيوبوليتيك إيران، **شؤون الأوسط**، العدد 84، جوان 1999، ص ص (4-5).

[3]Denis Bouchard, Irian: Une puissance énergétique، (ré)emergent, ifri www ifri org,pdf,p2

والسياسة، والأمن القومي، والدين، والسياسة الاقتصادية، والسياسة الاجتماعية، قد يكون المبدأ العام "هو اتبع المال[1]ذا أهمية خاصة في إيران بالمقارنة مع الدول الأخرى.

الجدول رقم (02) الاحتياطات الطاقوية لإيران.

	2005	2010	2011	2012	2013	2014	الحصة من الإجمالي العالمي (2014)	الترتيب عالميًا (2014)
النفط								
الاحتياطيات المؤكدة (مليار برميل)	5 137	2 151	6 157	3 157	8 157	8 157	%3 9	4
الإنتاج (مليون برميل يوميًا)*	18 4	35 4	37 4	74 3	52 3	61 3	%4	7
الغاز								
الاستهلاك (مليون برميل يوميًا)**	7 1	87 1	91 1	928 1	38 2	24 2	%2 2	11

[1] Jerrold D. Green, Frederic Wehrey, Charles Wolf, Jr understanding Iran and National Security Research Division. 2009 pp 15-16

الاحتياطيات المؤكدة (تريليون متر مكعب)	6 27	1 33	6 33	8 33	34	34	%2 18	1
الإنتاج (مليار متر مكعب)	3 102	4 152	9 159	6 165	164	6 172	%5	4
الاستهلاك (مليار متر مكعب)	8 102	9 152	4 162	5 161	4 159	2 170	%5	4

المصدر: ناصر التميمي عودة إيران إلى أسواق الطاقة: الفرص والتحديات لدول الخليج مركز الجزيرة للدراسات:2019/7/07 /studies Aljazeera net

في النظام الإيراني، قد يكون توافر عائدات النفط في البلاد عامل مهم في سرعة النظام في اتخاذ القرارات والدرجة التي يضطر إلى الاعتماد على الموافقة العامة في اتخاذها

2-القوة الاقتصادية: من بين أهم عناصر القوة إلى جانب عناصر أخرى، مهمة وفي الأساس هي مكملة لبعضها البعض سواء في المقياس الاستراتيجي، والجيوستراتيجي، الجيوبوليتيكي، وهذا ما ذهب إليه الواقعيون باختلاف مدارسهم، ومذاهبهم، واتجاهاتهم أن القوة الاقتصادية للدولة (الأمة) هي وجه ثان لعملة واحدة، بحيث يمثل الوجه الأول القوة العسكرية (الصلبة)

في السياق ذاته لا وزن الدولة في التوازنات الدولية والإقليمية، إذا لم تمتلك قوة اقتصادية فعلية وفي هذا استثناء الدول (الريعية) التي تمتلك اقتصاديات ريعية مرتبط أساسا بصناعات استخراجية، مرتبطة هيكليا ووظيفيا بالأسواق العالمية، وبموقف الشركات العالمية (العابرة للقوميات) المتعددة الجنسيات التي تنشط في مجال البترول، والغاز، والمعادن الطاقوية والمنجمية (هي التي تتحكم في العملة برمتها (مستفيدة من أزمة 1973).

كما أن الموقع الجيوبوليتيكي (Geopolitical) لا يعتد به، ويفقد وظيفته إن كانت الدولة ضعيفة اقتصاديا، كما قال علاء طاهر (مفهوم الموقع الجيوبوليتيكي لا نقصد به، الجغرافيا

السياسية) وإنما الأنسب والأسلم الجغروسياسي، أي قدرة تحويل هذه الميزة (الموقع الجغرافي) لمضاعفة قوتها الاقتصادية، وذلك باستخدام الجغرافيا (باطنيا وسطحيا) مثل استخدام المنافذ البحرية والأنهار خاصة (الدولية) لمضاعفة النشاط التجاري.

3-البنية الاقتصادية لإيران:

تمتلك إيران بنية اقتصادية متنوعة ومعقدة في نفس الوقت رغم الاضطرابات التي ميزت مسار الثورة عام 1979، والحروب الاقليمية خاصة في الخليج (1) (2)، الحرب على العراق، وافغانستان، والحرب على اليمن وكلها حروب استنزافية، بالرغم من كل هذا الا ان إيران تتوفر على قاعدة موارد طبيعية وبشرية على حد سواء.

وقد منحها موقعها الجغرافي الاستراتيجي القريب من الخليج العربي، واسيا الوسطى، والقوقاز ميزة مهمة فهي حلقة ربط بين الشرق، والشرق الأوسط، وشمال افريقيا على الرغم من العقوبات الاقتصادية الخارجية اضافة الى القصور الداخلي المرتبط أساسا بالفساد، وعدم الكفاءة، وسوء الإدارة، والتسيير.

4-النشاط الاقتصادي: يتميز النشاط الاقتصادي الايراني ايضا بالتنوع والتعدد، لكن وككل الدول الاعضاء في منظمة (opec) تعتمد على قطاع الطاقة بشكل كبير، [1] لكنه ليس المساهم المهيمن في الناتج المحلي الاجمالي، وقد سيطر قطاع الخدمات على الناتج المحلي الاجمالي الى جانب النفط والغاز، والزراعة والبناء، ورغم وجود خلل كبير المساعدات الشاملة لكن هناك بعض الاصلاحات التدريجية وقدر أكبر من الشفافية داخل الهياكل الاقتصادية[2]

الجمهورية الإسلامية لإيران، بلد غني بالموارد، وغني بالعمالة، وهي دولة مهمة، ومحورية في الشرق الأوسط، كما أنها أيضا ركيزة أساسية ومحور اهتمام، لسياسات الأمن القومي الأمريكي[3] في الوقت ذاته تعتبر إيران دولة راعية للإرهاب اثر انشطة تخصيب اليورانيوم موجهة لأغراض تطوير أسلحة نووية، (وفق المنظور الأمني الأمريكي) لذى تسعى (الولايات المتحدة الامريكية)

[1] Bijan khadjheh pour, Anatomy of the Iranian economy, 2020, **the Swedish institute of international Affairs**, 06/2020, pp (4– 12)

[2] Bijankhajeh pour, op cit p 4

[3] Shayerah Ilias, Iran's Economic Conditions: US policy issues. Analyst in International Trade .and Finance. April 22, 2010.pp 1-15

Shayerah Ilyas, analyst in international trade and finance. April 22, 2010, **DIANE** publishing

وغيرها من الفعاليات الدولية الأخرى مثل مجموعة خمسة زائد واحد (5+1) تسعى لمنع ايران من اية قابلية نووية وفي هذا السياق تأتي العقوبات الاقتصادية كأداة مهمة في الاستراتيجية الامريكية لإضعاف الاقتصاد الإيراني، وفي المحصلة الدفع إلى تغير النظام، وهذا ما لم يحدث إلى اليوم

في مثل هذه الظروف، فإن تقييم فعالية الاقتصـاد الإيراني ونقاط القوة، والضـعف فيه لا يجب أن يقتصـر على دور المحددات الداخلية والخلل الهيكلي والمؤسـساتي فحسـب، بل يجب وضـع الظروف الدولية (مخرجات النظام السـياسـي الدولي) بالحسـبان، للاقتراب من حقيقة الظاهرة الاقتصادية في إيران

قبل الحديث عن الاقتصـاد الايراني وبنيته، وهل سـاعد هذا العامل في مضـاعفة الدور الاقليمي، والدولي لإيران ام لا؟ يجب الاشـارة الى ان بعض البيانات الصـادرة تشـير الى ان الغالبية العظمى من الايرانيين قد عانوا بطريقة او بأخرى من الادارة السيئة للاقتصـاد منذ عهد (الشـاه رضـا بهلوي)، كذا من حروب النظام، ومغامراته في منطقة الشـرق الاوسـط، والخليج، واسـيا الوسـطى وتدخلات النظام الايراني في افغانسـتان والعراق، وسـوريا واليمن، ولبنان منذ الثمانينيات والبحرين كذلك.

وهذا يفسر لنا الكثير من المعطيات في حقيقة الامر ومنها ان الحدود الامنية للدول ليست هي الحدود السياسية وان إيران تسـعى فعلا الى التمدد جغرافيا وثقافيا ودينيا، مع العلم ان هذا يؤكد لنا مرارا وتكرارا (من خلال سلوك الدول) ان الدولة كائن حي يتأقلم مع المعطيات المحيطة به

وقد كانت التطورات الاقتصـادية تعتمد بشـكل كبير على الديناميكية السـياسـية، والاوضـاع الجيوسياسية التي انخرطت فيها إيران بشكل كبير وهذا امر ملاحظ ومشاهد، لكن المشكلة ان كثير من المؤسـسـات الدينية، والثورية والعسكرية تنتمي الى الدولة ككل، لكن لا تسـيطر عليها الحكومة، وبدل من ذلك سيطر عليها المرشد الاعلى بشكل مباشر او غير مباشر

ورغم المحاولات الحديثة لتحديث الهياكل الاقتصـــادية لا تزال إيران تفتقد الى عقيدة اقتصادية واضحة، وتعد وثيقة الرؤية الاقتصادية 2025 محاولة لتقديم خطه اقتصادية وسياسية (طويلة المدى) لإصلاح لاختلالات المتعددة السياسات الحالية هي مردود افعال على العقوبات الاقتصـــادية الأمريكية وتدور حول مفهوم الاقتصـــاد المرن بمعنى آخر أن هذه العقوبات

الأخيرة بعد الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي حفز إيران لإعادة ترتيب أوراقها الداخلية من خلال العمل على بناء القدرة الذاتية والمحلية وزيادة الكفاءة وتشجيع الصادرات[1]

5- العقوبات الاقتصادية:

استفاد الاقتصاد الإيراني بشكل كبير من رفع العقوبات الدولية في عام 2016، عندما دخل الاتفاق النووي حيز التنفيذ بنهضة العمل الشاملة المشتركة، وانتعش انتاج النفط، وصادراته بقوة مما امتد الى القطاعات غير النفطية، ومع ذلك لم يعد الى ذروته عام 1976 من حيث نصيب الفرد من الدخل من الناتج المحلي الاجمالي مما يعكس العديد من التحديات على مدى العقود الأربعة الماضية بما في ذلك خيارات السياسات العدائية وتداعيات الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية.

6- التحديات الإيرانية امام خطة العمل المشتركة:

الاتفاق النووي المسمى خطة العمل المشتركة الشاملة Joint comprehension plan of actions بين ايران ومجموعة (1+5) (وهي الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا، روسيا، الصين، المانيا) والهدف من خطة العمل المشتركة هذه هي تقييد البرنامج النووي وعدم السماح بتطويره(تسليحه)، وفي نفس الوقت خفف من عزلتها الدبلوماسية الاقتصادية الدولية.

7- المؤشرات الاقتصادية: تخلت إيران عن التخطيط المركزي بعد نهاية الحرب مع العراق تقريبا، وبدأت الجمهورية الاسلامية في وضع الخطة الاقتصادية لخمس سنوات (1990 - 19094) اولا، ثم (1995 - 1999)، وثالثا (2000 - 2004)[2]

وقد جاءت الخطة الخمسية الاخيرة تحت شعار "النمو المستند الى المعرفة في الاقتصاد القومي وتفاعله مع الاقتصاد العولمي" وكان الهدف تحقيق ما يلي[3] :

1- العمل على توسيع استخدام التكنولوجيا وانشاء انترنت وطني

2- توسيع دائرة التصدير خارج القطاعات البترولية

3- العمل على توزيع عادل للميزانية

---

[1]Mahdi Chodsi, The Iranian economy: challenges and opportunities, and the other, the Vienna. **institute for international economic studies**, July 2018.pp 1-78

[2]Amuzgar, Iran's third development plane an appraisal, **middle east policy**, vol 12, No 03, 2005, pp (46-64)

[3]وليد ع الحي، إيران مستقبل المكانة الاقليمية عام 2020، مرجع سابق، ص 90

4- السعي بجد لتقليص حجم التضخم وضبط معدلات الفقر وإعادة هيكلة النظام الحكومي

5- ادخال البنوك الأجنبية، وزيادة الصادرات وتطوير مناطق التجارة الحرة، فضلا عن العمل على توفير 700, ألف وظيفة سنويا

لكن لغة الارقام في إيران تعوزها الدقة حيث نلاحظ وجود مصادر عدة لهذه الارقام تجعل الباحث في حيرة عن حقيقة الارقام الصحيحة حيث توجد[1] :

1- ارقام حكومية (رسمية)، وهي ارقام تحاول اظهار الاقتصاد في حالة جيدة، وتقدم صورة تقلل بقدر الامكان حجم المؤشرات السلبية والعكسي بالعكس

2- المصادر الغربية: حيث تقدم صورة مغايرة عما تقدمه من جماعة الحكومية حيث نجد تضخيم المؤشرات السلبية والعكس بالعكس، بمعنى ان هناك فروقات كبيرة جدا، تصور الاقتصاد برمته على حافة الهاوية، وهي ارقام بعيدة عن الواقع.

3- ارقام ومصادر المؤسسات الدولية: يقدم البنك الدولي او صندوق النقد الدولي او بعض مؤسسات الاتحاد الاوروبي، منظمة الاوبك، وهي مؤشرات وسط بين الاتجاهات او المصادر السابق

8- النمو الاقتصادي:

في إطار وثيقة "إيران في افق عام 2025" المصادق عليها من قبل المرشد عام 2003، والتي تعد اهم وثيقة بعد الدستور، حدد "علي خامتني" ملامح إيران وموقعها في عام 2025 في كل مجالات، ووزع الوثيقة على السلطات الثلاث، وامرهم بوضع خطط التنمية وربط جميع السياسات والتشريعات والاجراءات الاخرى بهذه الرؤية التي رسمها لهم

وتسعى هذه الخطة الشاملة الى ان تصبح إيران دولة متقدمة وذات مكانة اقتصادية وعلمية وتقنية في منطقة جنوب غرب اسيا (تشمل جوار إيران، وآسيا الوسطى، والقوقاز، والشرق الاوسط)، وان يكون لها وزن في الاستراتيجيات العالمية والعلاقات الدولية

ويلاحظ ان الاقتصاد الايراني الكلي مرتبط اساسا بسياسات الإدارة الأمريكية اتجاه طهران، ونقصد العقوبات الاقتصادية المتتالية خاصة بعد انسحاب ادارة الرئيس ترامب من الاتفاق النووي، فمنذ ذلك فان الركود الاقتصادي يتزايد بوتيرة متسارعة (2019-2020)، حيث تقلص الناتج المحلي الايراني بنسبة 7 6 % سنويا بسبب انخفاض عائدات النفط بنسبة 37

[1] نفس المرجع سابق، ص 91

%، حيث تضـــاءل انتاج النفط ليصـــل الى مســـتوى قياســـي منخفض بلغ مليون برميل في اليوم (ديسمبر 2019)

ونسـب الانخفاض في تقلص جميع المكونات الرئيسـية لإجمالي الناتج المحلي (جانب الاتفاق، مما أدى الى ركود واسع النطاق.

جدول رقم 03: مؤشرات افاق الاقتصاد الكلي والفقر في إيران

جدول (1)	2019
عدد السكان (بالمليون)	82
اجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية (بالمليار)	3 463
نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي (بأسعار الصرف الحالية)	4 559
معدل الفقر وفقا لخط الفقر في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (5 5 دولار)	9 10
المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، افاق الاقتصاد الكلي والفقر	

فيما يخص المصـــادر الطبيعية في إيران فهي متوفرة ومتنوعة لكن يغلب عليها – كأية دولة عالم ثالثة – على المستوى الصـناعي طابع الصـناعات الاسـتخراجية خاصـة البترول والغاز ، وعلى الرغم من ذلك تبقى دائما فاعلا مهما في اقتصـــاديات الهيدروكربونية حيث تحتل المرتبة الثانية بعد روسيا والمرتبة الأولى في الشرق الأوسط في احتياطات الغاز الطبيعي[1] وان تراجعت هذه الفاعلية في الآونة الأخيرة بسـب العقوبات الاقتصـادية التي تعرضـت لها لذا تسـعى إلى تطوير القدرات النووية للاستخدامات السلمي.

في الحقيقة تملك إيران أكبر احتياطي عالمي للنفط الخام بعد المملكة العربية الســـعودية وأكبر احتياطي للغاز الطبيعي بعد روســـيا وبســـبب إنتاجها المنخفض من النفط والغاز فإنها مؤهلة زيادة صـادراتها منهما زيادات كبيرة جداً عبر العقدين القادمين[2]بيد أنه لكي تسـتطيع إيران القيام بذلك فإنها تحتاج إلى استثمارات كبيرة والتكنولوجيا متقدمة من الخارج ــ أي حوالي 160 بليون دولار في ربع القرن القادم بحسب وكالة الطاقة الدولية.

[1] Denis Bouchard, L'Iran : Une puissance énergétique, (ré)émergente, ifri : www ifri org,pdf,p2

[2] حسن الرشيدي، الثروات الطبيعية لإيران قوة أم ضعف؟ ملف خاص بالبينة2006، موقع البينة على الانترنيت www. Albina. Net

ثانيا: العوامل البشرية (النظام السياسي)

تمثل هيكلية النظام السياسي عنصر من أهم العناصر المحددة لقوة الدولة إلى جانب العناصر الأخرى

إن مدى الاستقرار السياسي الحقيقي ينبع في اغلب الأحيان من وجود نظام سياسي يحظى برضى وتأييد غالبية الشعب[1] مهما كانت طبيعة النظام السياسي، لكن يمكن اعتبار النظام الإيراني القائم والمؤسس على نظرية ولاية الفقيه[2]نموذجا متفردا في المنظومة الدولية لاعتبارات عدة منها الطبيعة البنيوية للنظام مثل طبيعة القوى السياسية والدينية المشكلة للنظام السياسي إلى جانب الطبيعة المذهبية التي تنبع من المذهب الشيعي الاثنا عشري

ويوجد في إيران عدة هيئات تؤثر في السياسة الداخلية والخارجية حيث النظام السياسي متعدد الأقطاب وثمة قوى فاعلة عديدة تساهم في صناعة السياسة الداخلية والخارجية للدولة يمكن أن يطلق عليها مصادر اتخاذ القرار وأهم هذه المؤسسات أو المصادر: هي على التوالي:

1- المؤسسات الدينية-السياسية:

وهي مؤسسات يغلب عليها الطابع الديني، وتتميز بثقل وتأثير كبير على الجمهور وعلى الحياة السياسية وهي أربع مؤسسات:

1-1 **الولي الفقيه:** وهو أعلى سلطة ومقام في الدولة، وصاحب القرار والصلاحيات الكبرى، وينبع ذلك من نظرية " ولاية الفقيه "، وهي نظرية سياسية شيعية حديثة أفسحت المجال لتولي رجال الدين الشيعة الحكم في إيران، وكان الخميني مرشد إيران السابق أول من جسّدها عملياً، بعد أن ألبسها لباس الدين صلاحيات واسعة أهمها[3]:

- حق تعيين السياسات العامة لنظام الجمهورية والإشراف عليها
- إصدار الأمر بالاستفتاء العام
- قيادة القوات المسلحة
- إعلان الحرب والسلام والنفير العام

---

[1]صدقة يحي فاضل،" قياس مدى قوة الدولة"، **مجلة العلوم الإدارية**، جامعة الكويت، العدد25، 3 خريف 1997، ص 153

[2]طلال صالح بنان،" إيران معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه الديمقراطية"، **السياسية الدولية**، عدد 155، يناير 2004، ص 13

[3]أحمد صالح، "التطورات الداخلية في إيران وصعود خاتمي وأثرها على التفاعلات السياسية الإيرانية"، **أمتي في العالم**، مركز الحضارة للدراسات السياسية ص، 382

كما أعطاه حق عزل رئيس الجمهورية، وتعيين وعزل قادة مجلس صيانة الدستور ومسؤول السلطة القضائية، ورئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، ورئيس أركان القيادة المشتركة، وإصدار أحكام العفو والتخفيف عن عقوبات المحكوم

1-2 **مراجع التقليد:** وهم يمثلون مجموع الفقهاء والعلماء الذين وصلوا إلى اعلي درجات العلم والعدالة يأتون في المرتبة الثانية في خريطة مراكز القوى وتمايزات النخب

1-3 الحوزة العلمية: وهي مؤسسة اجتماعية الطابع، قائمة على مجموعة من الروابط والضوابط الاجتماعية التي تحكم علماء الدين وتساعدهم على أداء أدوارهم الاجتماعية والسياسي

1-4-**مجلس الخبراء:** وهو مجلس ينتخبه الشعب كل سبع سنوات، وهو يضم 83 شخصا يتم انتخابهم مناطقيا وعبر الدوائر المستقلة في كل محافظة، ووظيفته الدائمة عي مراقبة الدائمة لمنصب القائد (الولي الفقيه) ومدى التزامه بالخط التاريخي للقيادة

2- المؤسسات السياسية – الدينية:

2-1 رئاسة الجمهورية: رئيس الجمهورية هو الرجل الثاني في الهرم الدستوري للبلاد بعد المرشد الأعلى لكنه هو المسؤول الأول أمام الأمة الإيرانية لرعاية وتطبيق مواد الدستور؛ وهذه الصفة ابرز ما يميز النظام الإيراني وفي نفس الوقت تعتبر النقطة الأساسية التي يكثر حولها النقاش تصل وصف النظام بغير ديمقراطي ؛ بسبب الصلاحيات غير المحدودة التي يتمتع بها القائد وسلطاته الواسعة وفي الأخير ليس مسؤولا أمام الأمة الإيرانية[1] مهما كان الأمر فإن الرئيس والبرلمان يبقيان يتمتعان بسلطة دستورية يمنحها لهما الشعب عن طريق الاقتراع العام

2-2 مجلس تشخيص مصلحة النظام: وهو مجلس حكم بين سلطات مجلس الشورى التشريعية وسلطات مجلس صيانة الدستور الفقهية – الدستورية، وقد أضاف إليه المرشد الأعلى الحالي (علي خامنئي) مهام استراتيجية جديدة أبرزها رسم السياسات العامة والإشراف كذلك على تنفيذها، ولعب دور الهيئة الاستشارية العليا للقائد في مجال التخطيط والإشراف الكلي والاستراتيجي[2]

[1]Fatimah Haghighatjoo, "Is Reform Movement Dead," Massachusetts institute of technology, January. 2006, p 2

[1]أحمد صالح، مرجع سابق، ص 370

2-3 مجلس الشـــورى: وهو الجهة التشـــريعية الرســـمية في إيران، ويتكون من 270 عضـــو ويمنحه الدستور صلاحيات واسعة في مراقبة مؤسسة الرئاسة من خلال تصديقه على المشاريع القانونية المقترحة، وإعلان حجب الثقة بالنسـبة لحكومة الرئيس هناك مجالس أخرى مهمة والتي تلعب دورا في صـناعة القرار السـياسـي منها: المجلس الأعلى للأمن القومي ومجلس صـيانة الدستور وغيرها من المجالس والأقسام التابعة لها.

3-دور المؤسسات الأمنية:

تلعب دوائر وزارة الدفاع والجيش النظامي دورا بارزا في تقويم كل ما يتعلق بالأمن القومي والسـياسـة الخارجية وأيضـا في تقديم المشـورة اللازمة في كل أمور الأمن القومي والسـياسـة الخارجية، وتؤكد التصريحات التي تصدر عن وزير الدفاع وبعض القيادة العسكرية الرئيسية أو في تصريحات تتسم بطابع سياسي واستراتيجي على أهمية دور المؤسسة العسكرية في صنع سياسيات الأمن القومي ويلعب الحرس القومي دورا سياسيا واستراتيجيا أبرز من الدور الذي يلعبه الجيش النظامي وذلك بسبب قرب قيادته من مكتب القائد الأعلى على أعلى[1]

وهذا ما عبر عنه قائد الحرس الثوري "يحي رحيم صفوي"**«بأنه ليس هناك من حدود جغرافية لمهام الحرس القومي، وبأن حدود الثورة الإسلامية هي حدوده»** [2]وهو يملك بذلك شبكة واسعة من العلاقات في كل دول العالم الإسلامي وتركيزا في كل من لبنان والعراق ودول الخليج، والعالم العربي ككل ويمكن تحديد الاهتمامات الاستراتيجية للحرس الثوري بالشرق الأوسط الأوسع بالإضافة إلى كل من باكستان وأفغانستان، لكن يبدو أن دوره في تراجع مستمر ويعود ذلك إلى التبدل الحاصل في استراتيجية إيران في المدى الطويل خاصة في بعدها الأمني، ويمكن إيعاز هذا التراجع إلى الأهمية التي أعطيت لوزارة الدفاع والجيش، وخصوصا في ظل الفترة التي شغل فيها "علي شامخاني" منصب وزير الدفاع تقييم الأدوار المحلية الواسعة النطاق لفيلق الحرس الثوري الإسلامي الإيراني، المعروف أيضاً باسم الباسداران ("الحرس")[3]، لتحديد النطاق الكامل لنفوذه على الثقافة السياسية والاقتصاد الإيراني، والمجتمع وحللت الدراسة التواصل الأيديولوجي للمؤسسة مع الشعب الإيراني من خلال التعليم والتدريب

[1] نزار عبد القادر، مرجع سابق، ص 55

[2] Denial Baiman، Ob, cit, p54

[3] Anthony .H Cordesman, Iran's Military Forces and Warfighting Capabilities: The Threat in the Northern Gulf **CSIS**, WASHINGTON DC 2007 P 27

والإعلام صعودها في قطاعات الأعمال الاستراتيجية في إيران؛ ودورها في المشهد السياسي الإيراني لتقييم الادوار الداخلية والخارجية للحرس الثوري[1] ولكن هذا لا يعني أن إيران دولة متكاملة ومتجانسة كليا، بل شأنها شأن الدول الأخرى التي تعاني من صعوبات اقتصادية على المستوى الكلي والجزئي واجتماعية وحتى على المستوى العرقي والإثني حيث النزاعات الاجتماعية بين الأقليات العرقية والحكومة المركزية وتمثل قضية القوميات في إيران أكبر دليل على حجم الصعوبات والتحديات التي تواجه النظام في طهران يمكن القول ان جوهر سياسة إيران الخارجية تتمحور في الاهتمامات الآتية:[2]

1-بسط الهيمنة الإقليمية، خاصة الاقتصادية والثقافية في نطاق مجال نفوذها

2- بسط مجال نفوذها إلى مناطق وبلدان أخرى

3-الاستقرار الإقليمي

4- أن ترى العراق موحداً، ولكن غير قادر على أن يشكل تهديداً عسكرياً لها

5- إثارة القلق مع الولايات المتحدة، ولكن الشك ينتابها حول كيفية القيام بذلك

إجمالا يمكن القول إن الديناميكية الإيرانية في الشرق الأوسط تستند إلى مجموعة من العناصر والمحددات الطبيعية والبشرية وهي عناصر مهمة لكل دولة ترغب في لعب دور إقليمي وفرض أجندتها السياسية وان أي خلل أو نقص في هذه العناصر سينعكس على دور الدولة وعلى فعاليتها، كما أن المواقف الدولية من الديناميكية الإيرانية في الشرق الأوسط وحراكها السياسي، وتحالفاتها الأمنية في المنطقة لا تثير مخاوف الدول العربية المعتدلة فحسب، بل يتعدى الأمر إلى دول أخرى مثل تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

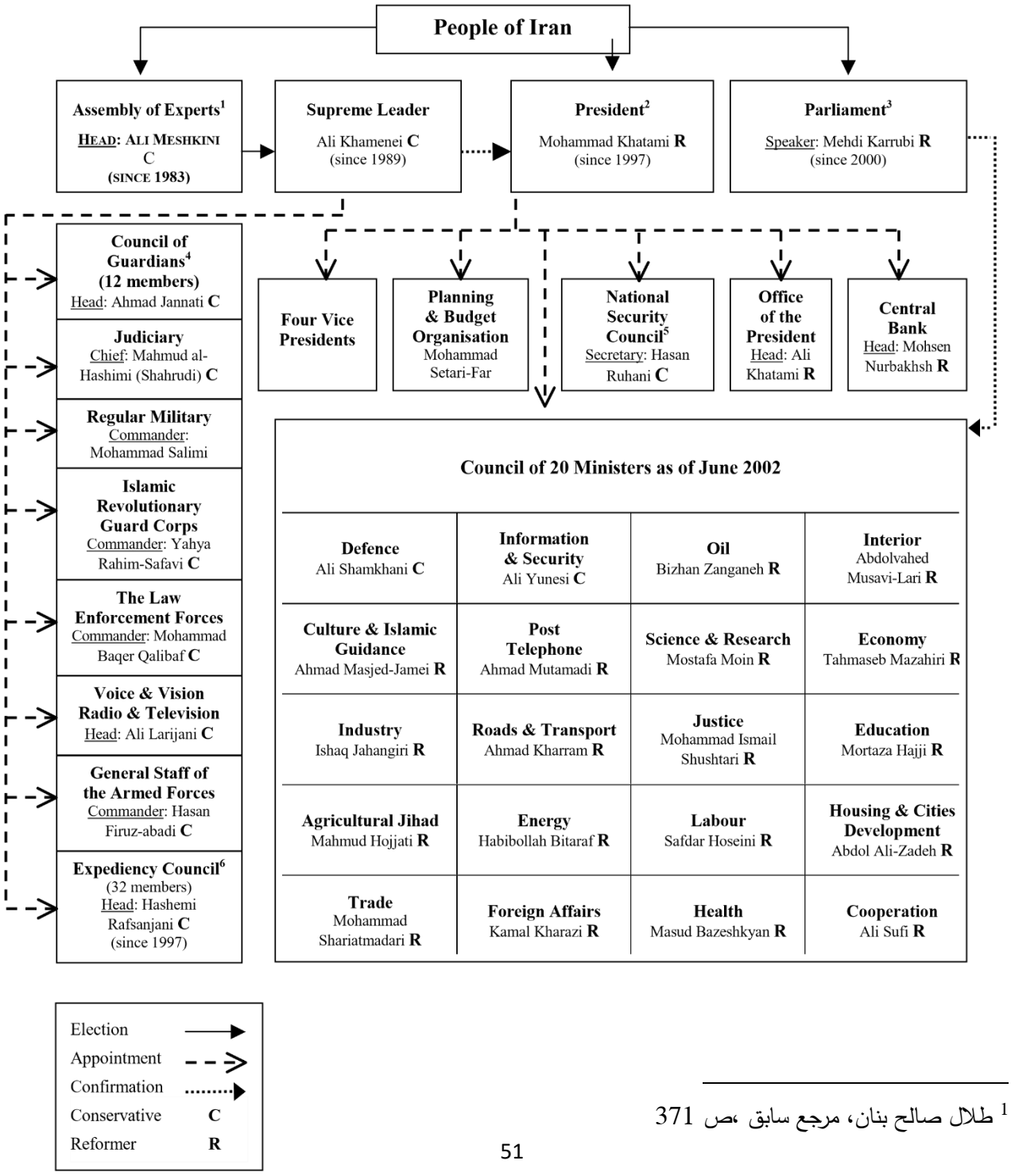
ويمكن أيضا القول بأن الإستراتيجية الأمنية الجديدة لإيران المعتمدة على صواريخ بعيدة المدى والسعي إلى تطوير السلاح النووي، والاعتماد على البحرية قد تشكل سببا أساسيا في التراجع الأهمية التي كان يحظى بها الحرس الثوري.

المهم بالنسبة إلينا أن مجمل هذه المجالس والدوائر والأقسام تساهم في صنع القرار من قريب أو بعيد، كما تساهم في رسم خريطة مراكز القوى وتشكل في نهاية المطاف هيكلية النظام السياسي الإيراني المتفرد والمتميز عن غيره من الأنظمة وهذا ما يميز الجمهورية الإسلامية

[1] Frederic Wehrey and the others, The Rise of the Pasdaran Assessing the Domestic Roles of Iran's Islamic Revolutionary Guards **Corp National Defense Research Institute** 2009 p iii
2Ibidem

الإيرانية أنها تمتلك بالفعل نظرية سياسية لماهية الحكم الإسلامي –محورها مفهوم ولاية الفقيه– وتراها الحل الإسـلامي الحقيقي لمشـاكل العالم الإسـلامي على الرغم من وجود نظريات فقهية شـيعية مناقضـة لنظرية ولاية الفقيه التي طرحها الخميني أو ما يعبر عنه بنظرية إنكار ولاية الفقيه التي تذهب إلى تجريد الفقيه من الولاية المطلقة أو نظرية الولاية المحدودة التي يتزعمها الشيخ مرتضي الأنصاري [1]

(الشكل 01) يمثل الهيكلية المؤسساتية للنظام الإيراني وأكثر المؤسسات فعالية



[1] طلال صالح بنان، مرجع سابق ،ص 371

المصدر ,37: IRAN: THE STRUGGLE FORTHE REVOLUTION'S SOUL5
August 2002ICG Middle East Report N°5

إن شرح وتصنيف عناصر القوة المادية والمعنوية للجمهورية الإسلامية ليس هدفا في حد ذاته وإنما لتأكيد المكانة الفعلية للدولة الإيرانية في ميزان القوى الإقليمية وتفسير السلوكية الإيرانية في الداخل والخارج في حقيقة الامر أصبح اليوم من الناحية النظرية والعملية ينظر الى موضوع" قوة الدولة " (باعتباره جوهر الجغرافيا السياسية وهدفها النهائي، ليس فقط بالمعنى العسكري الضيق للقوة، ولكن بالمعنى الحضاري الاشمل الذي يمثل مجموع العناصر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية)[1].

ولكن هذا لا يعني أن إيران دولة متكاملة ومتجانسة كليا، بل شأنها شأن الدول الأخرى التي تعاني من صعوبات اقتصادية على المستوى الكلي والجزئي واجتماعية وحتى على المستوى العرقي والإثني حيث النزاعات الاجتماعية بين الأقليات العرقية والحكومية المركزية وتمثل المسألة الكردية أكبر دليل على حجم الصعوبات والتحديات التي تواجه النظام في إيران.

فيما يخص الخلل الداخلي وفي مستواها السياسي والاجتماعي على الأقل لا يزال الصراع بين المحافظين والإصلاحيين في أوجه حول عدة مسائل حيوية ومعقدة في نفس الوقت؛ مثل إنجازات الثورة، والخلاف حول نظرية ولاية الفقيه، والعلاقة مع الغرب وتحديدا مع أمريكا وإسرائيل ودول الجوار العربي هذه العناصر تعتبر من المحددات الأساسية التي ترسم توجهات إيران الخارجية[2].

لكن يجب التأكيد على أن الصراع بين المحافظين والإصلاحيين ليس صراعا حول المبادئ والمثل التي تؤمن بها القيادات الإيرانية منذ نجاح الثورة وإنما حول الآليات والوسائل التي يجب أن تدار بها اللعبة السياسية الداخلية، وحين يدار الصراع مع القوى الكبرى والقوى المحلية الأخرى، هل هو وفق ما تمليه المبادئ والشعارات الثورية أم وفق المصالح القومية لإيران. بمعنى آخر انه إذا كان الشعور القومي الفارسي إلى جانب الإسلام يمثلان المصدران

[1] نفس المرجع السابق ، ص 225

[2] طلال عتريسي، "المشهد الإيراني بعد فوز الإصلاحيين"، **شؤون الأوسط**، العدد 94، ابريل 2000 ، ص 37

الأساسيان لكل توجهات السياسة الخارجية الإيرانية ويمثلان قوة الدفع السياسية ، لكن يبقى تأثيرهما متعلقا بشخصية الحكام وخياراتهم المنحصرة بين الواقعية السياسية والتشدد الديني. فعلى سبل المثال : تحرر السياسية الخارجية في كل ابعادها من الأطر التقليدية الإسلامية ، وارث القومية الفارسية أثناء حكم الإصلاحيين لتتركز حول مصالح الدولة وفق مفاهيم الحداثة ومتطلبات التفاعل الإيجابي مع المجتمع الدولي ، وما تفرضه هذه التفاعلات من انعكاسات على المستوى الإقليمي والدولي في مقابل ذلك يظهر التشبث بالقيم الدينية والإرث القومي – في حكومة يسيطر عليها المحافظون – من أجل صيانة المرافق الدولية وتحديد الخطوط الرئيسية لسياساتها الخارجية[1] .

لقد اعتمدت إيران في عهد الرئيس "خاتمي" الإسلامية سياسية خارجية واقعية كان أبرز سماتها الانفتاح وفق مقاربة حوار الحضارات في نفس الوقت الصبر على الإشكاليات المثارة داخليا وإقليميا، فيما اعتمدت في ظل القيادات الدينية المحافظة على مجموعة من الشعارات التي شكلت التوازن السياسي والتي صبغت السياسة الخارجية بصيغة المغامرة السياسة عليها

في الحقيقة لقد راهن الغرب كثير ولا يزال على دور التيار الإصلاحي في إيران منذ التسعينيات من القرن المنصرم من منطلق التغيرات الايجابية التي حدثت في حياة إيران الداخلية من خلال تحول تأييد الشعب الإيراني من المركز الديني في قم إلى الشخصية الدينية المعتدلة المتمثلة في "محمد خاتمي" المعروف بضبط النفس والذي كان من السباقين إلى الدعوة إلى نبذ العنف والتطرف في الحياة الاجتماعية والدينية وفي السياسية الخارجية [2].

ولكن مع التغيرات السريعة والمتلاحقة التي تشهدها المنطقة خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أصبحت كل الحقائق السابقة محل مراجعة وأصبح التفريق بين التيار الإصلاحي وتيار المحافظين أمرا صعبا وبدأت كل القوى الإقليمية بما فيها إيران بعد هذه الأحداث إعادة النظر في قواتها السياسية، وجوانب الضعف لديها وإعادة تقسيم وتقويم تصوراتها من التحديات والتهديدات.

ليست إيران الدولة الوحيدة التي تملك طموحا إقليميا، بل أن مصر وسوريا والعربية السعودية وإسرائيل وتركيا هي من الدول الإقليمية الهامة التي تسعى إلى لعب دور محوري في

[1]Daniel Baiman , Ob , cit, p 7

[2] يفجيني بريماكوف، **العالم بعد الحادي عشر من سبتمبر وغزو العراق**، تعريب عبد الله الحسن، الرياض: مكتبة العبيكان، ط1 2004، ص 15

السياسة الدولية، لكن الجمهورية الإسلامية لإيران تتميز عن هذه الدول نظرا لعوامل داخلية وخارجية مهمة وحاسمة في آن واحد، خاصة بتلك المتعلقة لمحددات علاقاتها مع جيرانها العرب وإسرائيل والولايات المتحدة[1] .

إن صور الدور الإقليمي أو ما يعبر عنه «صورة الزعيم الإقليمي»[2] دفعت كثيرا من الدول في الشرق الأوسط لإقامة تحالفات سياسية أو عسكرية وأمنية لمواجهة الصعود الإقليمي الإيراني، فتركيا تعد الحليف الموثوق للغرب بانضمامها إلى الحلف الأطلسي، وعلاقاتها الجيد بإسرائيل ومصر والسعودية والأردن هي الدول المعتدلة في الشرق الأوسط وفق النظرة الأمريكية وهذه الدول هي أحدا الأدوات والوسائل المهمة للوقوف في وجه إيران ومشاريعها الإقليمية.

لقد صعبت الأحداث الرئيسة التي مرت بها إيران منذ نجاح ثورتها مرورا بحرب الثماني سنوات مع العراق وإستراتيجية الاحتواء المزدوج[3]duel containment() وتحول كل من الهند وباكستان إلى دول نووية واحتلال أفغانستان والعراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وتزايد الضغوط المستمرة التي تمارسها الهيئة الدولية للطاقة الذرية (AIEA) لمنع إيران من أية قابلية نووية محتملة، في مقابل الصمت الدولي على الترسانة النووية لإسرائيل وتبني الاستراتيجيات الاحتلالية والعدوانية هي من العناصر الأساسية التي أدت إلى خلل في ميزان القوى الإقليمية في الشرق الأوسط ، وبالتالي تصعيد إحساس إيران بالخوف و الخطر[4].

إن الشعور الإيراني بالخوف والخطر على مستقبل نظامه وعلى الإنجازات التي تحققت بعد الثورة الإسلامية ساهم وبقدر كبير في وسم السلوكية الإيرانية الخارجية بطابع أمني بسبب التهديد الخارجي الذي يعطي الأولوية للأمن والعزة الوطنية على أية مطالب أخرى.

في حقيقة الأمر تشكل هواجس إيران الأمنية عنصرا متقدما في رسم التوجه الأساسي للسياسة الخارجية، ومن هنا تبرز أهمية دور المؤسسات الدفاعية والأمنية في رسم النزعة الدائمة للسياسة الخارجية، كما أشرنا في السابق، بحكم أن إيران تعاني (من ورطة الأمن) ومن التهديدات المستمرة من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل.

---

[1] وائل الأسد، "الدينامكية الإيرانية في الشرق الأوسط،" حوارات شرق أوسطية ،2004
www tharwaprojectcom/taxonomy/term 28

[2] ناصف يوسف حتى، مرجع سابق، ص 173

[3]Kenneth Katzman, The End OF Dual Containment Iraq, Iran, and Smart Sanctions. **Middle East Policy**, vol. VIII, No3, September 2001, pp71-88

[4] سمير زكي البسيوني، كيف تدير إيران علاقاتها مع القوى العظمى، **السياسة الدولية**،عدد156،يوليو2006،ص112

لكن يجب التميز بداية بين الجهة المخولة لتحديد الأهداف الوطنية وتحديد الأولويات فيما بينها، حيث لا تلعب المؤسسات الدفاعية والأمنية أي دور في صياغتها، بل يقتصر دورها على المشاركة في صنع وتنفيذ السياسيات اللازمة لتحقيق الأهداف الوطنية التي وضعت من قبل السلطة العليا[1] والمتمثلة بالإمام "علي خامنئي"، ومجلس تخطيط مصلحة النظام ومجلي الأمن القومي.

رغم الحقائق السابقة (الشعور بالخوف أدى إلى رسم السلوكية الإيرانية الخارجية بطابع أمني وأعطى دورا أكبر للمؤسسات الدفاعية والأمنية في تنفيذ السياسات)، إلا أن السلوك الخارجي لإيرانforeign behavior – ومنذ أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 – قد حقق لها نجاحات كثيرة على المستوى الإقليمي ونجحت بفضل عملها الدبلوماسي[2] المستمر في إدارة ملفاتها العالقة مع الغرب –خاصة الملف النووي بنجاح وحكمة، رغم التغيير المفاجئ في التركيبة السياسية بعد وصول المحافظين إلى السلطة مرة أخرى.

لقد دخلت منطقة الشرق الأوسط مرحلة جديدة بعد إعلان إيران عن امتلاكها بالفعل للتقنية اللازمة لاستخدام الطاقة النووية، ولهذه الخطوة أهميتها بغض النظر عن المدلول الفعلي لهذا الإعلان[3] ؛ وذلك لأن الكشف عن تمكن إيران من تخصيب اليورانيوم بنسبة 3 5% لا يمثل نقله أو اكتشافا بالنسبة إلى قدرات إيران الحقيقية أو على الأقل الصورة المرشحة لقدرات إيران النووية لدى الغرب بصفة عامة.

فليس العبرة في الإعلان عن نووية إيران، ويمكنها من الحصول على دورة وقود نووية كاملة، وإنما العبرة فيما يتصل بالتداعيات على المستوى الإقليمي والدولي بالخاصة فيما يتعلق بالتوازن الإستراتيجي بين مختلف دول المنطقة بعد تغيير وضعية إيران

فامتلاك إيران للقدرات النووية وللسلاح النووي مستقبلا، هذا التطور له انعكاسات أمنية شاملة وسيؤثر على التوازنات الإقليمية والدولية على أكثر من زاوية[4] :

– تحقيق الردع ضد التحرشات الإستراتيجية بها

– دعم موقف حزب الله وسوريا

---

[1] نزار عبد القادر، مرجع سابق

2 سيد حسين موسوي، "فرضيات الازمة بين إيران والغرب"، **شؤون الأوسط**، شتاء2006،عدد121،ص 4

[3] سامح راشد، العرب ونووية إيران، **السياسية الدولية**، العدد 165، يوليو، 2006، ص 120

[4] نيفن مسعد، خيارات إيران (ندوة)، شؤون الأوسط، عدد 117، شتاء 2005، ص 7

– زيادة اعتماد دول الخليج العربية على الوجود العسكري الأجنبي
– زيادة التوتر في علاقات إيران وتركيا في إطار التنافس الإقليمي بينهما

في الوقت ذاته يجب التأكيد على أن دور السلاح النووي الإيراني يقتصر على الردع وعلى الاستخدام السياسي له وليس الاستخدام الفعلي، ومهما يكن فأنه سيؤثر فعلا على مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، وعلى توازنات القوة مع إسرائيل، وسيجعل هذا التطور من إيران أقوى دولة من الناحية الإستراتيجية والعسكرية على الأقل في الشرق الأوسط[1] .

إن حيازة إيران للسلاح النووي سيدعم من الحضور الإقليمي لكثير من القوى المتحالفة معها مثل سوريا، وحزب الله في صراعاتهم مع الغرب وتحديدا إسرائيل، كما أنها ستنضم بذلك إلى دول دخلت حديثا في النادي النووي الهند وباكستان، وستكون طهران أكثر اطمئنانا على وضعها الجيوبوليتيكي، وأقل خشية من تعرضها لهجوم عسكري.

بالنسبة إلى اعتماد دول الخليج العربية على الدعم الأمريكي فقد أصبحت هذه القضية امرأ واقعا –قائم على حجة حماية الدول الضعيفة من التهديد الإيراني النووي، وسيزداد اعتماد دول خليجية وعربية على الحماية العسكرية والأمنية الأمريكية تحديدا بكل صورها وأشكالها.

إن التناقض القائم في سياسة إيران الخارجية والأمنية في نظر الغرب ومنذ حرب الخليج الثانية، وما ترتب عنها من انتهاج إستراتيجية الاحتواء ستكون سببا في اختلال الأداء الإيراني، وفي الوقت ذاته ستعمق من تماسك التحالف بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي[2] لقد ساهم الضغط الغربي بصفة عامة وسياسة الاحتواء الأمريكية في تهميش أو على الأقل تأخير بروز الدور الإقليمي لإيران في الشرق الأوسط والخليج العربي وأسيا الوسطى والقوقاز، المنسجم مع طموحها السياسي ومقدرتها الاقتصادية والعسكرية.

ويبدو جليا أن سياسة الاحتواء التي مورست ضد إيران قد نجحت في بعض جوانبها الاقتصادية والعسكرية خاصة فيما يتعلق بقطع واردات السلاح الأمريكي على طهران في مقابل ذلك كانت هذه الإستراتيجية وراء تشجيع إيران على تطوير صناعة السلاح المحلي، والعمل

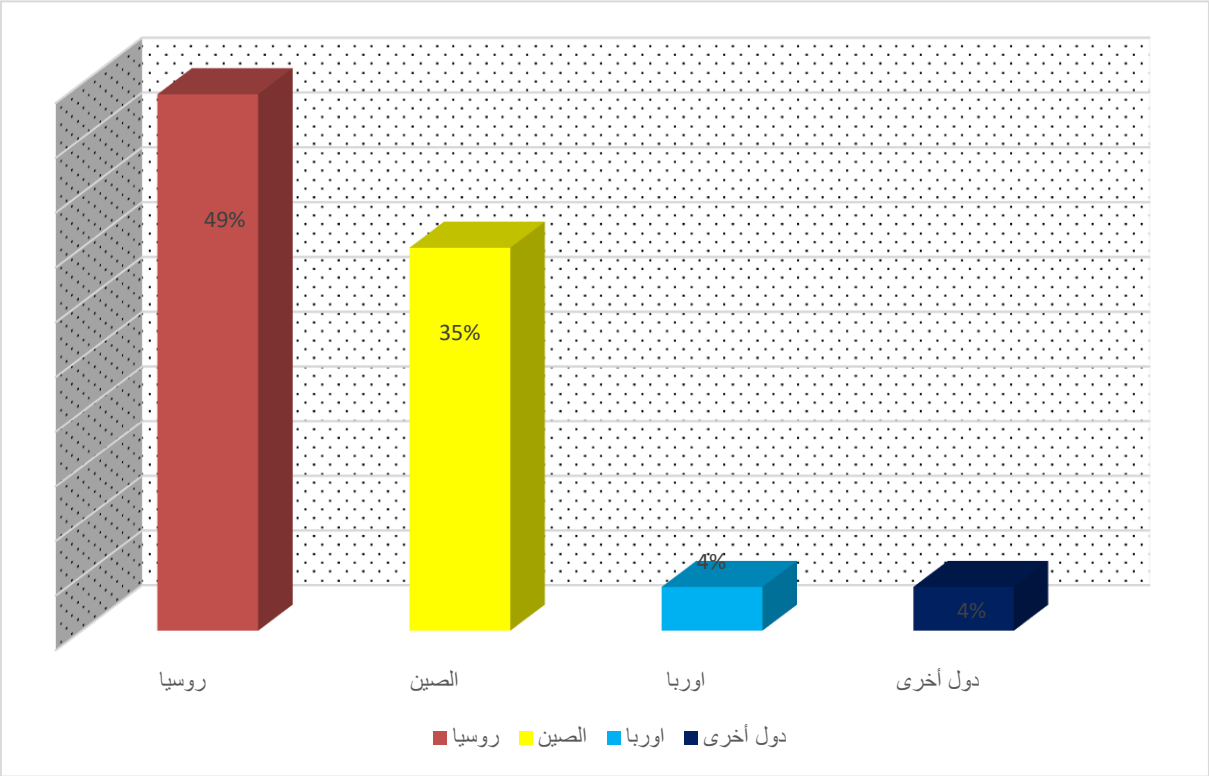
[1] غسان العزي، خيارات إيران (ندوة)، شؤون الأوسط، العدد 117، ص 8

[2] جمال سند السويدي، **المأزق الأمني في الخليج، دول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية وإيران**، في كتاب : إيران وأمن الخليج البحث عن الاستقرار ،الإمارات العربية المتحدة : مركز الدراسات والبحوث الإستراتجية ، ط 1 1996 ، ص 494

على تحسين وضع القطاع العسكري الإيراني الذي يشهد تحديات كبيرة وبذلك بالاستعانة بالدعم الصيني والروسي كذلك في توفير المعدات العسكرية.

وإذا كانت إيران قد خسرت العديد من مقدراتها الحربية إثر الحرب مع العراق في عهد الثمانينات، وبالرغم من زيادة الإنفاق العسكري في السنوات الماضية نتيجة ارتفاع صادرات النفط (23 مليار دولار عام 2000) و33 6 مليار عام 2003 إلى 62 مليار عام 2006) نجد أن الواردات العسكرية الإيرانية في هبوط مستمر وفق ما يبينه الرسم التالي: (الشكل 5)

الشكل (02) رسم بياني يبين واردات إيران من الأسلحة في ظل الحصار



وفضلا عن الانعكاسات الجيوسياسية والإستراتيجية لحيازة القدرات النووية ومستقبلا للسلاح النووي، وأثره على التوازنات الإقليمية والدولية، حيث يمثل امتلاك إيران للسلاح النووي ضبطا استراتيجيا للمنطقة التي تعدد فيها القوى النووية من الهند وباكستان وإسرائيل.

فحسب المدرسة الواقعية والأمريكية تحديدا في العلاقات الدولية (هانس مورقنثو ، هنري كيسنجر، ريمون أرون ، ستانلي هوفمان) إن امتلاك دولتين للسلاح النووي يمنع نشوب الحرب

بينهما وهذا ما حدث بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة خلال الحرب الباردة[1] وبناء على هذا المنطق نفسه فإن امتلاك أحد أعداء إسرائيل للسلاح النووي يشكل ردعا أكيدا لحرب محتملة بينهما، بل الأكثر من ذلك فإن احتمالات التسوية تزداد أكثر من احتمالات اللجوء إلى التدمير المتبادل.

وبهذا يعتبر السلاح النووي مضاعفا للقوة الإيرانية كما أن له بعدا داخليا (شعور القيادة الإيرانية بقدرتها الذاتية ومقدرتها على تحقيق إستراتيجيتها العظمى كما يرى البعض)[2]،كونه رمزا للثورة ولكرامة النظام ومشروعيته واستمراريته، ومجرد امتلاك هذا السلاح على المستوى الخارجي يعد خرقا للتوازنات وله تأثير على المحيط، ومع احتلال أمريكا للعراق فإن أثر امتلاك السلاح النووي بعدا مزدوجا إقليميا ودوليا لكن هل يعني امتلاك السلاح النووي القدرة على استخدامه؟ وهل هناك أدوات أخرى لإيران لإدارة الصراع في الشرق الأوسط؟

أدوات إدارة الصراع:

فيما يخص الإستراتيجيات والأدوات التي اعتمدتها إيران في أدارة علاقتها بدول الجوار الجغرافي لإقناعها بواقعية وأحقية الدور الفعال لإيران في الشرق الأوسط، وبعيدا عن السلاح النووي وانعكاساته، هناك مجموعة من الأوراق الإقليمية التي تمتلك بها طهران بتثبيت شبه كامل ، هذه الأوراق تتميز بالتكامل فيما بينها يساهم في إعطاء إيران نفوذا واضحا وتأثيرا حقيقا في مختلف الملفات الإقليمية وفي سائر القضايا في إقليم الشرق الأوسط يكمن الإشارة إلى أهم الأدوات التي تستخدمها إيران لبلورة دورها الإقليمي الجديد في المنطقة: ورقة النفوذ الشيعية، الملف العراقي، العلاقة مع حزب الله ، الصراع العربي الإسرائيلي ، الورقة النفطية.

إن التوظيف الإيراني لهذه الأوراق يخدم المشروع الإيراني الإقليمي الجديد في المنطقة ويشير إلى تزايد الفرص أمام دور إقليمي إيراني أوسع بينما تتكافل تلك الأوراق السابقة من أجل خلق بيئة منسجمة وملائمة أكثر لمصالحها القومية[3]، وبما يصب في مشروعها الإقليمي الذي

---

[1] غسان العزي ، مرجع سابق ، ص 10

[2] Charles C Mayer," NATIONAL SECURITY TO NATIONALIST MYTH: WHY IRAN WANTS NUCLEAR WEAPONS,"**NAVALPOST GRADUATE SCHOOL,** MONTEREY, CALIFORNIA, p26

[3] بكينام الشرقاوي ، " طبيعة المشروع الإيراني في المنطقة إسلام أون لاين نت، 2006 /www Islam online, net Arabic/ politics/shtm

من شأنه الصعود بإيران كقوة إقليمية أولى في الشرق الأوسط، وهي جميعها أمور مشروعة لأية دولة تبحث عن تعظيم وصيانة مصالحها.

لقد أثبتت الجمهورية الإسـلامية مقدرتها في التعامل مع النظام الدولي وتمكنت من مواجهة الحصـار المفروض عليها بدون زعزعة اسـتقرارها الداخلي، بل ووظفت الحصـار لفتح جهات جديدة مع قوى دولية مهمة لتطوير شـبكة علاقات لإقليمية سـواء في العالم العربي أو الدوائر الإقليمية الأخرى في آسيا الوسطى وشرق أسيا والقوقاز.

تتبع طهران خطوات ناجحة تدريجية لكن ثابتة، تفتح الطريق أكثر وأكثر أمام الجمهورية الإسلامية الإيرانية كفاعل إقليمي رئيسي لا بد من وضعه في جميع حسابات التوازن الإقليمي فقد تنوعت وتداخلت القضايا الإقليمية التي أضحى للدور الإيراني قول فصل فيها.

البرنامج النووي الإيراني، النفوذ الشيعي في العراق، السياسات النفطية، صعود حماس للسلطة، أخيرا العدوان الإسرائيلي على لبنان وما يمثله من اختبار لعلاقة إيران الوثيقة مع حزب الله في لبنان وللتحالف مع سـوريا، جمعيها أوراق مهمة في يد الجمهورية الإسـلامية الإيرانية تستطيع أن تؤثر بها على الساحة الإقليمية، بل والدولية أيضا.

بناء على ذلك، تحركت إيران لملء هذا الفراغ الإقليمي بسهولة كبيرة، مما أثار حفيظة كل من اللاعبين الإقليميين والولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين حيث تعتبر إيران واحدة من الدول الأكثر قوة وأهمية فى المنطقة، ويمتد نفوذها امتداداً كبيراً فيما وراء موقعها الحرج فى رابطة الشرق الأوسط، وتركيا، والقوقاز، آسيا الوسطى، وجنوب آسيا وغالبا ما ينظر إليها من وجهة النظر الغربية باعتبارها بعيدة عن الغرب، أو باعتبارها دولة غير عربية كبيرة تسـيطر على الطرف الشرقي من الشرق الأوسط[1] ذلك أن مدى قوة هذه العلاقات يعتبر عاملاً رئيسياً فيما تتمتع به إيران من ثقة بنفسها وقوتها الإقليمية

إن سياسة إيران الخارجية الإقليمية، خاصة في بعدها الأمني التي غالباً ما تصور على أنها سيئة وغير مستقرة، هي في الحقيقة سياسة برجماتية متميزة في شكلها العام، تستهدف بصفة

[1]Robert Lowe and Claire Spencer, A Middle East Programme report: "IRAN, ITS NEIGHBOURSAND THE REGIONAL CRISES, Chatham House: The Royal Institute of International Affairs,2006, pp (5-18)

عامة تجنب المواجهات أو الانتفاضات الفوضوية الشاملة، وحيث يتمحور جوهر سياسة إيران الخارجية في الاهتمامات الآتية[1] :

1- بسط الهيمنة الإقليمية، خاصة الاقتصادية والثقافية في نطاق مجال نفوذها

2- بسط مجال نفوذها إلى مناطق وبلدان أخرى

3- الاستقرار الإقليمي

4- أن ترى العراق موحداً، ولكن غير قادر على أن يشكل تهديداً عسكرياً لها

5- إثارة القلق مع الولايات المتحدة، ولكن الشك ينتابها حول كيفية القيام بذلك

إجمالا يمكن القول ان الديناميكية الإيرانية في الشـــرق الأوســـط تســـتند إلى مجموعة من العناصـــر والمحددات الطبيعية والبشـــرية وهي عناصـــر مهمة لكل دولة ترغب في لعب دور إقليمي وفرض أجندتها السـياسـية وان أي خلل أو نقص في هذه العناصـر سـينعكس على دور الدولة وعلى فعاليتها، كما أن المواقف الدولية من الديناميكية الإيرانية في الشـــرق الأوســـط وحراكها الســـياســـي، وتحالفاتها الأمنية في المنطقة لا تثير مخاوف الدول العربية المعتدلة فحسب، بل يتعدى الأمر إلى دول أخرى مثل تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

وبشـــكل عام يقدم لنا النموذج الإيراني في تفاعله مع دائرته الإقليمية مثالا للدولة المناوئة التي تطمح إلى تدعيم اسـتقلاليتها في مواجهة القوى الكبرى في النظام الدولي وخاصـة الولايات المتحدة الأمريكية

لكن تبقى هناك إشكالية كبيرة تواجه الجمهورية الإسـلامية وهي مسـائل على علاقة بجغرافية إيران الأمنية، فلا تزال الحدود الإيرانية غير آمنة ســـواء الحدود الجغرافية أو الحدود الأمنية المترتبة على الحضـور الغربي والأمريكي في المنطقة بكل أشـكاله وصـوره وهذا ما سـنبينه في المبحث الثالث .

[1] Ibidem

المبحث الثالث: الجغرافيا الأمنية لإيران بعد الحادي عشـــر من ســـبتمبر 2001

أشــرنا في المباحث الســابقة إلى أهمية ومركزية الدور الإيراني في الشــرق الأوســط هذه المنطقة التي تعد مركز اســـتقطاب تلقائي للقوى الدولية التي تبذل كل إمكاناتها ومقدرتها من اجل تحقيق السيطرة الشاملة على المنطقة باستخدام كل الوسائل المتاحة خاصة بعد الحرب الباردة

لكن انهيار القوى الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي تركت فراغا استراتيجيا رهيبا على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية، لقد عرف المجتمع الإنساني والنظام الدولي ظروفا مختلفة وعصـــرا جديدا، اســـتدعى الأمر إعادة النظر في كثير من المفاهيم والمســـلمات التي حكمت العلاقات الدولية لعقود طويلة

وكانت من بين هذه المفاهيم التي أعيد النظر فيها هي أن بنية الاستقطاب الثنائي للسياسة الدولية هي أيضـــا قابلة بدورها "لعملية تحول جذرية"[1] وهذا ما كان مســـتبعدا، وتتمثل عملية التحول هذه في تبديل مراكز القوى أو في تراجع أهمية مراكز القوى التقليدية في التوازنات الإقليمية، ومنها منطقة الشــرق الأوســط الذي كان أبرز مراكز القوة في ظل نظام الاســتقطاب الثنائي

إن مثل هذه التغيرات تصحبها على الدوام قطيعة بالأنظمة الأمنية التي حكمت توازن العالم من نهاية "نظام وستفاليا" (1648) إلى الحرب العالمية الثانية ويمثل انهيار الاتحاد الســوفيتي أحد أهم هذه التغيرات[2]

وقد ســـاهمت أحداث ال 2001/09/11 لما لها من تداعيات ســـلبية في تعميق هذه التحولات، وفي سرعة تثبيت الموضوعات السابقة "القطيعة بالأنظمة الأمنية" لكن وبالرغم من كل هذا إلا أن الدول لا تزال تشكل العناصر الأساسية في هيكلية النظام الدولي، والأمن هو القضية والمشكلة الأساسية التي تواجهها[3]

---

[1] هذه من بين استنتاجات بيار لولوش المحلل الاستراتيجي الفرنسي في شأن عملية الانتقال من نظام يلطا إلى الاستقرار العالمي الجديد في: Pierre Lelouch، le neveu monde (Paris: Grasset, 1992)، pp 482-532

[2] ارنولد بلين، الأمن الجماعي العربي، الإمارات العربية المتحدة، مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام 2005، ص5

[3] أحمد محمد نادي، " إيران والأمن القومي العربي رؤية جديدة"، **شؤون الشرق الأوسط**، عدد3، 2005، ص39

وسنتطرق في هذا المبحث إلى الانعكاسات الشاملة لتفكك الاتحاد السوفيتي على إيران وأثرها على الأمن القومي لها وأثر مثل هذا التغيير الدراماتيكي في التوازنات الدولية، ثم نركز بعد ذلك على التغيرات الجيوبوليتكية والبنية الأمنية لإيران بعد ال 2001/09/11 واتجاهات السلوكية الإيرانية للتكيف مع هذا الوضع الدولي الجديد المتمثل في احتلال أفغانستان والعراق والانعكاسات المترتبة على الأمن الجواري لإيران

الانعكاسات الشاملة لتفكيك الاتحاد السوفيتي:

لقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي في ديسمبر 1991 وتقسيم أراضيه المجاورة لإيران من جهة الشمال على خمسة عشر دولة كانت من بينها خمس جمهوريات إسلامية، وأصبحت الحدود الطبيعية لروسيا في الجنوب عند خط رأس جبال القوقاز، وانتقلت الحدود الدولية لروسيا إلى قسم جبال القوقاز التي تحولت إلى مفصل أساسي يفصلها عن غيرها من الدول[1]

إن تفكك الاتحاد السوفيتي جعل من المجال الجغرو سياسي الإسلامي الذي كان مغلقا في مداره الشمالي بالحدود السوفيتية ينقسم على منطقتي آسيا الوسطى، والقوقاز، وهذا التغيير سهل من اقتراب الدائرتين الإيرانية والتركية من "منطقة القلب"* للجغرافيا السياسية للعالم الإسلامي[2]

وبالرغم من أن هذا التحول والتغيير – كان قبل انهيار الاتحاد السوفيتي والذي طرأ عل نظرة الاتحاد السوفيتي المستقبلية السياسة الخارجية؛ وهذا ما أوضحه – جورباتشوف في كتابه (الفكر الجديد) –New Thinking–أكد فيه ضرورة تفريغ السياسة الخارجية من محتواها الأيديولوجي، وكان ذلك من الناحية العملية التخلي عن المناقشة الشديدة مع الغرب للسيطرة على العالم[3]

---

[1] محمد الحيدري، "التحولات الجيوبوليتكية والجغرافية الجديدة للأمن الإيراني"، **شؤون الأوسط**، عدد 121 شتاء 2006، ص50

* كان السيد "هال فورد ماكيندر" من خلال نظريته التي اسماها (The Geopolitics history) أول من اشار إل حيوية منطقة الأوراسيا التي تتوسط الجزيرة العالمية وهي تمتد من مهر الفلوجة من شرق سيبيريا إلى جانب القسم الاكبر من هضبة إيران

[2] جنكيز نشاندر، "تحولات الجيوبوليتيكيا الإسلامية وانتقال دور الزعامة المركزية"، **شؤون الأوسط**، العدد 33 ديسمبر 1994، ص39

[3] شرين هنتر، **إيران والخليج العربي وحوض بحر قزوين الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية**، دراسات عالمية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الطبعة 1، 2001، ص10

ترك انهيار الاتحاد السوفيتي أثرا عميقا على أو في طبيعة النظام السياسي الدولي، وفي الأنظمة الإقليمية المتفرعة عنه أو التابع لنفوذه، فلم تتبع منطقة من المناطق من آثار هذه التغيرات الشاملة، والتحولات الجيوبوليتكية والجيواستراتيجية الناجمة عن هذا التفكك خاصة الدول القريبة جغرافيا من الاتحاد السوفيتي، مثل إيران التي كانت تمتلك حدودا هي من أطول الحدود المشتركة مع الاتحاد السوفيتي (1500 كيلومتر)[1]

إن انهيار القطبية الثنائية ساهم بشكل أو بآخر في عرقلة التحرك الإيراني وحد من دورها في محيطها الخارجي ورفع في نفس الوقت من تضررها الأمني، بمعنى آخر أن غيران كانت تملك مجالا للحركة في عهد الثنائية القطبية بالرغم من التهديدات التي كانت عرضة لها بسبب التنافس الدولي عليها لقد كان هناك نوع من التلازم والتناسب بين اختلاف واتفاق القوتين العظيمتين وبين تحقق الأمن القومي الإيراني[2]، هذا التلازم لم يعد له أساس بعد الحرب الباردة، وظهور التحولات الجيوبوليتكية الجدية التي جعلت الأمن القومي عرضة للاهتزاز والاضطراب المستمر إلى يومنا هذا.

فكان التحدي الأول الذي واجهته إيران بعد تراجع الاتحاد السوفيتي على مسرح العلاقات الدولية هو فقدان طهران القدرة على التوظيف السياسي للخلاف الأيديولوجي بين المعسكرين، ففي وقت سابق كانت في وضع يسمح لها باستغلال القلق الأمريكي إزاء التوسع السوفيتي في الشرق الأوسط، خاصة عهد الشاه.

ولكن الوضع اختلف تماما عندما أقدم الرئيس الروسي "بوريس بلين" في فبراير من عام 1992 على توقيع وثيقة تعاون مع الولايات المتحدة كرست تحالفها وتطابق مواقفها من قضايا تتعلق بأسلحة الدمار الشامل وحقوق الإنسان، وهي نفسها قضايا خلافية في العلاقات الإيرانية الأمريكية[3] .

وعليه فقد ضاق هامش المناورة السياسية أمام إيران التي لم تعد لديها الحرية الكاملة واللازمة لدعم قضايا المسلمين والمستضعفين سواء على مستوى دول الجوار الإسلامي أو في مناطق أخرى من العالم فيها أقليات مسلمة.

---

1 نفس المرجع السابق، ص7

[2]محمد الحيدري، مرجع سابق، ص55

[3] The Clinton Administration and the future of USA-Iran Deletion Meddle east in sight social Iran Conference issue, Washington, doc, 14 January 99.

أما التحدي الثاني أمام الجمهورية الإسلامية هو يتعلق بمدى نجاح الاستراتيجية الغربية في احتواء القوة الروسية، وإن كان هذا نجاحا مرحليا، هو التحول في طبيعة الصراع الدولي وانتقاله من البعد الأيديولوجي إلى تقديم البعد الحضاري الثقافي للصراع.[1]

بمعنى آخر تقديم ظاهرة الصحوة الإسلامية أو "الإسلام الأصولي" باعتباره عدوا بديلا عن الشيوعية، فيما يخص التحدي الثالث لإيران فهو يتعلق بظهور الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز على أنقاض الاتحاد السوفيتي، ورغم كون هذه المنطقة من آسيا الداخلية والتي تمثل الحديقة الخلفية لإيران من منظور التراث الحضاري المشترك، والديمغرافيا والمواد، فإن إيران لا تزال تؤكد على ضرورة التواصل الثقافي والاجتماعي مع طاجاكستان وأذربيجان[2].

لكن ليست الجمهورية الإسلامية هي الفاعل الوحيد، بل هناك منافسة تركية حادة، هذا فضلا عن الدعم الغربي لتركيا لتكون نموذج القلعة بالنسبة للدول الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز أما وجهة النظر الإيرانية من منظور استراتيجي قائمة على أساس الافتراض بان مصالحها القومية وتطلعاتها إلى القيام بدور طويل الأمد في شمال غرب آسيا يمكن تحقيقها على أفضل صورة عن طريق المساهمة في استقرار المنطقة، والقيام بإنشاء شبكة من الروابط الثنائية والمتعددة مع هذه الدول في آسيا الوسطى والقوقاز[3].

ويمكن الإشارة كذلك إلى تحديات ثانوية في بعض جوانبها لكنها ستؤثر على الأمن القومي الإيراني في المستقبل وهي[4]:

- مباحثات بحر قزوين، والغموض الذي كان قائما حول الكيفية المثلى، ومستوى الاستفادة من ثروات بحر قزوين، ومن جهة أخرى المشاكل التي أثيرت حول هذه البحيرة مثل مسائل عسكرة أو عدم عسكرة بحر قزوين والتلوث وتخريب البيئة الأمنية القومية لهذه الدول

[1] Nasser Hassan Aran and Tariq Ismail Yousef, the Middle East in world politics a study in contemporary in traction relation P2

[2] Graham E, Fuller, the emergence of central Asia Foreign Policy n 78,56

[3] نانتيال هاول، سياسة إيران في شمال غرب آسيا الفرص والتحديات والانعكاسات في كتاب، إيران والخليج البحث عن الاستقرار الإمارات: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 1996، ص ص (252 – 253)

[4] محمد الحيدري، مرجع سابق، ص 55

- خطوط نقل النفط والغاز: لقد رفضـــت الولايات المتحدة الأمريكية ولا تزال ترفض عبور خط الأنابيب على إيران بالرغم من كونه أقصر الطرق إلى مراكز البيع واقل نكلف، هذه المسألة تشهد تنافسا حادا بين غيران وباكستان
- التواجد الأمريكي في المنطقة: لقد أصـبح التواجد الأمريكي في منطقة الشـرق الأوسـط وآسيا الوسطى أمرا واقعا لكن هذا التواجد العسكري خاصـة يتلازم مع ممارسـة ضـغوط سياسية واقتصادية ضد الدول المجاورة (لإيران على الخصوص) وفي نفس الوقت هناك كثير من الدول التي تحاول توظيف هذا الحضـور الأمريكي واستخدامه في صـراعها مع القوى الإقليمية الأخرى، كلٌ هذا ســهل لأمريكا بســط نفوذها وتهديداتها لمصـــالح إيران وأمنها القومي[1]

جدول(04) مؤشرات التحولات الجيوبوليتكية وتأثيرها على المصالح القومية الإيرانية

التسلسل	مؤشرات التواجد الأمريكي في آسيا الوسطى والقوقاز	تـأثيرهـا على الآمن القومي لإيران
1	مكافحة الإرهاب مهدت الأرض لتواجد واسـتقرار القوات الأمريكية في منطقة آســيا الوســطى والقوقاز من خلال بســط نفوذها في المنطقة لإضعاف قوة إيران على التحرك	سلبي
2	التواجد الأمريكي في المنطقة منع قيـــام تحالفات فعلية بين إيران وروسيا والصين	سلبي

[1]محمد جواد ظريف، التحولات الجديدة في جيوبوليتيك المنطقة والأمن القومي لجمهورية إيران الإسلامية، فصلية الدراسات الشرق الأوسط، عدد 2 صيف 1998، ص ص (28 – 29)

3	ساعد الحضور الأمريكي في المنطقة على وضع يتميز بالتقاء الحدود الجيوبوليتكية لأمريكا وروسيا	سلبي
4	هدف أمريكا من التواجد هو رفع مستوى مكانتها في الترتيبات الأمنية في المنطقة إلى جانب مكافحة الإرهاب	سلبي
5	منع الحروب الداخلية ومحاولة السيطرة عليها إضافة إلى منع انتشار الصحوة الإسلامية في المنطقة الغنية ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان	سلبي
6	الضغط الأمريكي على أذربيجان ما دفعها إلى حرمان إيران من 5% ممن الاستثمار الدولي للنفط	سلبي
7	توقيع عقد نقل الطاقة (باكو – جيحان) بين أذربيجان وتركيا وأمريكا وعقد نفل الغاز التركماني عبر بحر قزوين إلى أذربيجان وتركيا لهدف إضعاف العلاقة الإيرانية والروسية مع تركمانستان	سلبي
8	إشراك أذربيجان في التعاون المني العسكري التركي الإسرائيلي وإقامة الاجتماع المناطقي لحلف الناتو 2000 وإجراء مناورات عسكرية مشتركة	سلبي
9	خلال الهجوم الأمريكي على أفغانستان قدمت حدة دول تسهيلات عسكرية وقواعد برية للقوات الأمريكية وحلفائها كان من بين هذه الدول طاجيكستان وازباكستان	سلبي
المصدر: محمد الحيدري التحولات الجيوبوليتكية والجغرافيا الأمنية لإيران ، ص 64		

أهم الانعكاسات الشاملة لتفكك الاتحاد السوفيتي:

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أهم الانعكاسات الشاملة لتفكك الاتحاد السوفيتي والمتمثلة أساسا في[1]:

[1] شرين هنتر، مرجع سابق، ص ص (12 –13)

1-الهيمنة الدولية للغرب وتحسن قدرتهم على العمل الانفرادي

2-ازدياد حدة المنافسة بين الولايات المتحدة والقوى الإقليمية

3-تحول موازين القوى لصالح الدول المؤيدة للغرب في الشرق الأوسط (الدول المعتدلة مصر، السعودية، الأردن) والدول المتحالفة مع إسرائيل (تركيا وبعض دول آسيا)

4-ظهور مصادر جديدة لعدم الاستقرار ممثلة بالجمهوريات الإسلامية المستقلة حديثا، والمشاكل والنزاعات الداخلية التي تعرفها والمشاكل الحدودية التي تهدد استقرار المنطقة (أنظر الجدول03)

فمن الناحية الإيجابية ساهمت هذه الحرب في تحسين العلاقات الدبلوماسية الإيرانية الخليجية[1] بسبب موقف طهران من هذه الحرب، وإدانتها غزو الكويت، وهذا ما تم الاعتراف به لإيران بانعقاد مؤتمر القمة لمجلس التعاون الخليجي في الدوحة في ديسمبر 1990 يتطور موقفها، وأكد المجلس بضرورة تسوية الخلافات بين إيران ودول المجلس على أساس حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

1-تداعيات حرب الخليج الثانية:

كان الغزو العراقي لدولة الكويت في أغسطس 1990 – والذي تبعه لفترة وجيزة تشكل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ، وتوفير الدعم الدبلوماسي والعسكري لهذا التحالف بفرض إخراج العراق من الكويت وإجباره على الانسحاب – تداعيات مزدوجة على الأمن القومي الإيراني ومصالحه الحيوية.

فمن الناحية الإيجابية ساهمت هذه الحرب في تحسين العلاقات الدبلوماسية الإيرانية الخليجية2بسبب موقف طهران من هذه الحرب، وإدانتها غزو الكويت ،وهذا ما تم الاعتراف به لإيران بانعقاد مؤتمر القمة لمجلس التعاون الخليجي في الدوحة في ديسمبر 1990 يتطور موقفها ، وأكد المجلس بضرورة تسوية الخلافات بين إيران ودول المجلس على أسس حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وقد كان من فوائد هذه السياسة الدافعية بعد انتهاء الحرب أنها وفرت مناخا ملائما لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع المملكة السعودية في مارس 1991 عقب قطيعة دامت لسنوات

[1] لحافر نظام ليمان، حول مستقبل الدور الإيراني، المستقبل العربي، عدد 2001/08/270، ص188

[2] نفس المرجع السابق.

لكن أزمة الخليج التي خدمت مصـــالح إيران جاءت لتعارضـــها في مســـألة حيوية، وذلك بتكيف الولايات المتحدة لوجودها العســكري في منطقة الخليج، بل تمكنت من إضــفاء نوع من الاستقرار على هذا الوجود عبر المعاهدة التي تم توقيعها مع الكويت في سبتمبر سنة 1991، هذه المعاهدة التي تمحورت حول تأمين تسهيلات للقوات الأمريكية في الموانئ الكويتية وتخزين السلاح والمعدات الحربية وتنظيم المناورات المشتركة.

وكانت النتائج السلبية التي أحرزتها في حرب الخليج الثانية، إعلان دول دمشق الذي استبعد أي مشاركة إيرانية في أمن الخليج لذا وجد معارضة شديدة من قبل إيران وأكدت أن امن الخليج هو أمن الدول المطلة عليه (أنظر الجدول 4).

الجدول 05/ التحولات الجيوبوليتكية في الخليج العربي وآثارها الســـلبية على الأمن القومي لإيران

التـــحـــولات الجيوبوليتيكية	المتغيرات	تأثيرها على مصالح إيران
الاجتياح العراقي للكويت في حرب الخليج	1/ الاجتياح العراقي للكويت ادى إلى تشـــكيل تحالف دولي لإخراج العراق من الكويت وانتهى الأمر إلى التواجد الأمريكي واستيلاء أمريكا على نفط الخليج ومصادره	ثنائي
	2/ الاجتياح ادى على تبعية دول الخليج بشـــدة إلى قوة خارجية تحميها وفي هذا المجال وقعت أمريكا عدة اتفاقيات أمنية وعسكرية ثنائية مع هذه الدول وإقامة قواعد عسكرية دائمة	سلبي
	3/ كان من إفرازات الاجتياح وحرب الخليج 2 إعلان الولايات المتحدة الامريكية قيام نظام عالمي جديد تتولى فيه قيادة العالم	سلبي
	4/ إعلان أمريكا سياستها ضد كل من العراق وإيران فيما يعرف بالاحتواء المزدوج	سلبي

	5/ بروز الخلاف بين الإمارات وإيران حول الجزر وملكيتها هذا الخلاف وغيره أوجد خللا في مسيرة الثقة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي	سلبي
	6/ بروز وقيام الحكم الذاتي في شمال العراق ودعم أمريكا للأحزاب الكردية التي تسعى إلى إقامة دولة كردية في المنطقة	سلبي
	7/ مقاطعة إيران اقتصاديا وسياسيا وتحجيم الدور الإيراني وإقرار قانون دماتو عام 1993	سلبي
المصدر : محمد الحيدري التحولات الجيوبوليتكية والجغرافيا الأمنية لإيران ، ص 64		

أميركيا أدت نتائج حرب الخليج الثانية إلى بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى مسيطرة على العالم، في حين كانت هذه الأحداث أول اختبار للاتحاد السوفيتي في سياسته الخارجية و تخليه عن دعم الدول المحالفة معه مسبقا، وبرزت مقابل ذلك النوايا الأمريكية ،الجديدة في التفوق على الصعيد الدولي و التي يمكن تصنيفها في إطارين[1] نظرية الجغرافيا الاستراتيجية، و التي تؤكد بدأ مرحلة جديدة من مراحل " السلام العالمي " على الصعيد الدولي، وهو سلام وفق الشروط الأمريكية فقد أوجدت حرب الخليج الثانية تقسيما جديدا للعمل داخل إطار التحالف الغربي أصبت أمريكا بموجبه صاحبة الدور الرئيسي على صعيد تنظيم الشؤون الدولية

أما نظرية الجغرافيا الاقتصادية فهي قائمة على ابتعاد الطرح الأول بدعوى نهاية الحرب الباردة وضعت حدا لتنافس العسكري و السياسي بين العسكريين مؤسسة لتنافس جديد و بأسس اقتصادية تتسم طابع العلاقات الدولية، ويلعب المتغير الاقتصادي دورا مهما وقد ساند "جورج بوش الأب" هذا الطرح انطلاقا من فكرة أو الولايات المتحدة قوة عسكرية يمكنها الاستيلاء على منطقة الخليج العربي و اعتبرها درعا للخطوط التجارية للغرب، ومصادره الأساسية إيرانيا تميزت السياسية الإيرانية تجاه الحرب على العراق بالحياد إلا أن الجمهورية الإسلامية لم تخف رفضها للوجود الأمريكي في المنطقة[2].

[1] حمد نغيب زادة، مرجع سابق، ص ص 27-28

[2] فاطمة الصمادي، العراق في الإستراتجية الإيرانية: تنامي الهاجس الامني وتراجع الفرص، **تقارير، مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة- قطر, 2014 , ص4 -5.

هذا في حقيقة الأمر شـــكل من أشـــكال عدم التكيف مع نتائج الحرب الباردة ورفض الالتحاق بركب الســياســـة الأمريكية المتصـــاعدة في قوتها، ويمكن القول أن ســبب كثير من المشاكل التي تعاني منها إيران حاليا تعود إلى القطيعة مع الولايات المتحدة الأمريكية ها فضلا عن رفضها عملية السلام في الشرق الأوسط[1] .

إن الاحتلال الامريكي للعراق منذ العام 2003 قد فتحت الباب للتدخلات الخارجية، ومن جانبها ركزت إيران على حلفائها التقليدين في المنطقة من أجل ان توسـع نفوذها وتقليل مخاطر امنها ومســاعدتها قصـــد الهيمنة على منطقة الخليج العربي، وبهذا وقعت إيران ســلســـلة من الاتفاقيات مع العراق حول التعاون العســـكري واســـتغلال تلك الميزات لحل مشـــاكل الاقليات والنزاعات الحكومية، خاصـة بعد الانسـحاب الامريكي من العراق حيث شـعرت بحرية اكبر في التحرك في العراق.

هذا لا يعني غياب تيار أخر في إيران يرى أن مصـالح بلادهم تكمن في اسـتئناف العلاقة الشـاملة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تكلك قدرات سياسية و اقتصـادية في العالم ، وهذا ما عبر عليه الســـيد "محمد علي أبطحي " نائب الرئيس الإيراني واحد أبرز المقربين إليه " أن علينا أن نـأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحقيقة التي طرأت على خارطـة العـالم و التي جعلت جارة باسم أمريكا على جانبا، وإذا كانت المصـالح الوطنية هي الأسـاس فإننا نسـتطيع أن ننظم سـياسـتنا الاعتيادية مع الجميع بما في ذلك مع أمريكا، وبخصـوص إسـرائيل و العلاقة معها يجب أن ننظر إلى المسـألة بجدية أكبر، ونقبل ما يختاره أبناء الشـعب الفلسـطيني، ولا داعي لأن نقول غير ذلك "[2].

ولمواجهـة جهود الولايـات المتحـدة الراميـة إلى فرض العزلـة على إيران اتبعـت طهران في تصـميمها على عدم تقبل هذه العزلة سـياسـة منهجية لبناء علاقات عامة في آسـيا الوسـطى والشـرق الأوسـط وأوروبا[3] كما ان المؤكد حاليا ان الحرب على العراق لم تكن هدفا محوريا في الاستراتيجية الغربية والأمريكية تحديدا انما هو عمل على تحول توازن القوى لصالح إسرائيل في المنطقة وتحويلها الى قوة متفوقة ولو اعتبرنا ان الحرب على العراق يعد ثاني تحول بنيوي في

---

[1] طلال عتريسي، مرجع سابق، ص443

[2] طلال عتريسي، مرجع سابق، ص 445

[3] روزماري هوليس،"إيران العلاقات الخارجية والدور الإقليمي المحتمل"، **المستقبل العربي:** عدد 2001/08/70، ص175.

النظام الإقليمي والنظام الدولي[1]– بعد حرب الخليج الثانية– لادركنا ان السياسة الامريكية في اهي تكريس مسار التسوية وفرضها على الفواعل المختلفة في المنطقة

2–الامن القومي لإيران بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001:

بالرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوع استخدامه –خاصة بعد أحداث الـ 11 من سبتمبر 2001–إلا انه مفهوم حديث في العلوم السياسية هذه الحداثة في المفهوم تثير إشكاليات كبيرة، فما لمقصود بالسياسة الخارجية الأمنية لإيران في الشرق الأوسط؟ على سبيل المثال وما هو البعد الأمني المقصود هنا هل هو البعد السياسي المتمثل في الحفاظ عل الكيان السياسي للدولة أو ما يعرف بالأمن القومي؟ أم البعد الاقتصادي الذي يهدف إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل الرفاهية والتقدم له أو ما يعرف بالنظرة الاقتصادية؟ أم المقود هو البعد الاجتماعي والإيديولوجي المحافظ على القيم الأساسية للمجتمع؟

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن للأمن مستويات عدة: المستوى والوطني والإقليمي والدولي والعالمي وهي مستويات متداخلة ومترابطة ترابطا معقدا يعكس بصدق تعقد السياسة الدولية في ظل العولمة فلا يمكن الفصل بينها بيسر

كذلك هناك أربع تساؤلات أساسية حين يتعلق الأمر بالأمن القومي لأية دولة: أمن من؟ الدولة أم أمن الفرد؟ ولمن؟ للدولة (الأمن القومي) أم هو الأمن الذاتي (السلطة –الفئة الحاكمة) وبمن؟ بالقدرات القومية والإمكانيات المتاحة وضد من؟ الأعداء وليس ضد الشعب [2]

لكن عمليا فقد كان الثابت في السلوكية الأمنية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية بعد التحولات الجيواستراتيجية التي فرضتها نهاية الحرب الباردة، أنها حاولت الحفاظ على وضعية عدم التكيف مع القوة الأمريكية المهيمنة عالميا معتقدة أنها تحافظ على مبادئ الثورة وعلى دورها، ومصالحها الحيوية.

بينما كان الرد الأمريكي قاسيا على هذه السياسة، احتواء وعزل وتضييق وفرض مشاركة إيران في أي ترتيب إقليمي مع دول الجوار ما لم تغير سياستها، وكان الهدف الأمريكي من هذه السياسات هو الضغط على طهران لوقف دعمها للإرهاب ووقف مشروعها النووي، فالمقاربة

[1] رحمان قهرمان بور، حرب العراق وتوازن القوى في بلاد الشام وجوارها، **فصلية إيران والعرب**، العدد 8، ربيع 2004، ص ص (21–23).

[2] أمين هويدي، الأمن القومي العربي لمن تدق الأجراس، بيروت، 1991، ص29

الأمريكية تجاه إيران ستؤثر تأثيرا شاملا على مشروعية وفعالية حربها على ما تسميها لإرهاب وسياستها تجاه مسألة انتشار الأسلحة النووية[1]، وتحقيق الاستقرار في العراق وأفغانستان [2]

هذه السياسة تجاه إيران ليست جديدة، بل هذا ما أعلنته إدارة كلينتون في انتهاجها سياسة الاحتواء المزدوج كل من العراق وإيران كان القصد من وراء ذلك هو إضعاف الدولتين بدلا من الحفاظ على التوازن بالانحياز إلى أحدهما [3]، ورغم أن التاريخ اثبت عدم نجاح هذه السياسة بسبب تحطم الإجماع الغربي حول هذه الاستراتيجية وتعارض مصالحهم الاقتصادية معها 4 .

وبعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 كانت إيران من أكثر الدول تضررا وبالرغم من غياب دلائل حقيقية حول أي دور لطهران في هذه الأحداث إلا أن التاريخ المثقل بالأزمات بين إيران والغرب وأمريكا تحديدا، ساهمت في تقليص حدة الخطابات الرسمية المثقلة بالبعد الأيديولوجي تجاه الغرب والولايات المتحدة تحديدا.

فقد وفرت هذه الأحداث للمحافظين الجدد الذين يسيطرون على الإدارة الأمريكية الذريعة المناسبة لشن هجوم غير مسبوق على الدول الإقليمية تحت شعار "الحرب على الإرهاب" خاصة تجاه إيران وفي نفس الوقت فقد سمحت هذه الأحداث – بما لها من تداعيات سياسية واستراتيجية – بتعميق سيطرة الو م أ على العالم، ومواجهة ما تعتقد أنه خطر على مصالحها الاقتصادية الحيوية على المستوى الدولي وفي هكذا ظروف فإن امتلاك بعض الدول لأسلحة الدمار الشامل مثل تحديا أساسيا بالنسبة للإدارة الأمريكية ترى بضرورة مواجهته، وإن اقتضى الأمر القيام بعمل عسكري لتدمير المنشآت النووية .

لقد صعدت الأحداث التي تمر بها إيران منذ احتلال أفغانستان والعراق والضغوط المتزايدة التي تمارسها هيئة الطاقة الذرية لمنع إيران من أية قابلية نووية محتملة والصمت الدولي على الترسانة النووية لإسرائيل وأعماله العدوانية والإرهابية وتبني الاستراتيجيات الاحتلالية والعدوانية

---

[1] Judith S. Yaphe, Nuclear Politics in Iran. National Defense University press. Middle East Strategic Perspectives Series, No. 1. Washington, D.C. May 2010.P3

[2] Braian L, Brown, "Iran: A Path to great stability, Center for Strategic Research. Institute for National Strategic Studies., national war College, p1

[3] كينت كنزمان، التهديدات العسكرية الإيرانية، في كتاب غيران والخليج البحث عن الاستقرار، الإمارات، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية 1996، ص273

[4] جودت بهجت، "عوامل الاستقرار في منطقة الخليج في العربي"، المستقبل العربي 1999 عدد 208، ص49

هي من العناصر الأساسية التي أدت إلى تغيير ميزان القوى في الشرق الأوسط، وبالتالي تصعيد إحساس إيران بالخوف والخطر[1].

فالشعور الإيراني بالخوف والخطر على مستقبل نظامه وعلى الانجازات التي تحققت بعد الثورة قد ساهم بقدر كبير في وسم السلوكية الإيرانية بطابع أمنى بسبب التهديد الخارجي الذي يعطي الأولوية للأمن والعزة والكرامة الوطنية على حساب مطالب أخرى.

ورغم الحقائق السابقة الذكر إلا أن السياسة الخارجية الإيرانية ومنذ الحادي عشر من سبتمبر 2001 قد حققت نجاحات كثيرة على المستوى الإقليمي ونجحت بفضل دبلوماسيتها المرنة[2] في إدارة ملفاتها العالقة خاصة الملف النووي بنجاح وحكمة بالرغم من التغير المفاجئ في التركيبة السياسية بعد وصول المحافظين إلى السلطة مرة أخرى وهو ما يوحي بعودة التشدد في مسائل السياسة الخارجية الأمنية في الواقع لقد أصبح الغرب يعاني من "حيرة استراتيجية"[3] وتحديدا الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيال موقفها من دول العالم المختلفة في الحصول على القدرات النووية أو على الأقل للأسلحة الدفاعية ذات فعالية اقل وذلك لعدة أسباب[4]:

1- أن حصول بعض الدول على هذه القدرات الدفاعية من الممكن أن يشجع دولا أخرى للحصول عليها واستهداف المصالح الأمريكية

2- أن هذه الأسلحة معرقل أساسي وضابط استراتيجي لتوسيع النفوذ الأمريكي واستمرارية الهيمنة الغربية

3- أن المنشآت النووية التي يحتمل أن تنتج الأسلحة النووية بعيدة عن الرقابة الأمريكية أو على الأقل بعيدة عن رقابة الأمم المتحدة التي أثبت الوقت فشلها في منع الانتشار النووي في العالم

وكان من أبرز نتائج ومظاهر هذه الورطة الاستراتيجية الغربية والأمريكية لجوؤها إلى استراتيجية جديدة – خاصة تجاه إيران – قائمة أساسا على استخدام مسألة انتشار الأسلحة النووية كمبرر لسياستها الحالية ضد ما أصبح يعرف بدول الممانعة السياسية والتي من أبرزها إيران وسوريا ووضعها تحت الاستهداف السياسي والدبلوماسي المرشح لعمل عسكري محتمل

---

[1] سمير زكي البسيوني، "كيف تدير إيران علاقاتها مع القوى العظمى"، **السياسة الدولية**، عدد156، يوليو 2006، ص 112

[2] سيد حسين موسوي، "فرضيات الأزمة النووية بين إيران والغرب"، **شؤون الأوسط**، شتاء 2006، عدد 121، ص4

[3] أصغر افتخاري، " أسلحة الدمار الشامل والتوجيه الأمريكي"، **مختارات إيرانية**، عدد 30، يناير 2003، ص ص (17-27)

[4] نفس المرجع السابق، ص28

ومن منظور غربي فان إيران الثورة –التي قلبت كثير من الموازين في الشرق الأوسط بعد وصول الإسلاميين إلى الحكم–أصبحت "الدولة المارقة" و"محور الشر"[1]«l'axe du Mal»(يفسر كيف أن الأزمات في السياسة الخارجية توظف في السياسة الداخلية حيث تلعب المؤسسات الدينية السياسية والمؤسسات السياسية الدينية دورا مهما أو ما يعبر عنه بالثنائية في الحكم وتظهر تأثيراته على إدارة الشؤون الخارجية.

إن بحث مسالة الأمن في السياستين الداخلية والخارجية مسالة مهمة ذلك لان السياسة الخارجية الأمنية لإيران هي امتداد واستمرار للمحددات إلي تفرضها المعطيات الداخلية للدولة {المعطيات المادية–والبشرية} أو ما يعبر عنه البعض بالمعطيات الاستراتيجية للمعضلة الأمنية وتأثيرها على الأمن القومي لإيران خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 والتغيرات الجيوبوليتكية على حدود إيران الشرقية والغربية.

بمعنى آخر أن احتلال الأمريكي للعراق والقضاء على نظامه قد فتح هامشا للحركة بعد أن كان العراق معرقلا سياسيا وضابطا استراتيجيا لطهران خاصة في السنوات التي تلت المثالية الثورية وما أثارته من إشكالية تصدير الثورة وإبلاغها إلى الدول الإسلامية المجاورة بالرغم من ان الحرب على العراق أدى الى {تغيير طبيعة النظام الدولي، واجندة العلاقات الدولية من خلال اظهار قضايا جديدة مثل التغيير السياسي والديمقراطية والانفتاح على الغرب على الطريقة الامريكية وهذا يمثل تحديا كبيرا للعالم الإسلامي والعالم العربي}[2].

هذا التوجه الأمني يعود أساسا إلى الشعور السائد لد النخبة الحاكمة في إيران ومختلف المؤسسات الأمنية إلى أن أهداف الثورة الإيرانية لا تزال تواجه تحديات عديدة ومن أخطرها المشروع الأمريكي لإعادة هيكلة وترتيب الشرق الأوسط وتوزيع القوة فيه بحسب المصالح الأمريكية {السيطرة على منابع النفط الأمن المطلق لإسرائيل، استبعاد إيران من الترتيبات الأمنية الخليجية.

ومن خلال التمعن في السلوكية الإيرانية نكتشف سيطرة الهواجس الأمنية على صانع القرار في دوائر وزارة الخارجية، بالرغم من انتفاء التهديدات الخارجية المباشرة للأمن القومي لإيران

[1] George W. Bush, Discours sur l'état de l'Union, le 29 janvier 2002.

[2] عدنان الهياجنة، الحرب على العراق وتوازن القوى الدولي دراسة استراتيجية، **مجلة البيان** الإصدار الثاني، الطبعة الأولى،2004 ،ص 221

بعد سقوط نظام طالبان في أفغانستان والنظام العراقي إلا أن القيادة الإيرانية لا تزال متمسكة بالتوجه الأمني كمرتكز أساسي في السياسة الخارجية والداخلية.

وهذا ما أشار إليه الرئيس الإيراني السابق "محمد خاتمي حين قال{ إن الوضع الاستراتيجي للجمهورية الإسلامية الإيرانية على المستوى الإقليم الشرق الأوسطي يتطلب عمليا امتلاك قدرات عسكرية قوية ومتطورة، ويجب ألا نسأل أحدا أو نطلب منه ترخيصا من اجل تقوية وتنويع دفاعاتنا وقدراتنا العسكرية ذلك أن الدفاع عن النفس من حق كل دولة }1 من خلال هكذا تصريح نكتشف أن هناك ارتباط كبير بين مدركات الأمن ورؤية القيادة الإيرانية للقدرات النووية- أصبحت من العناصر الأساسية في قوة الدولة2، بل ونظرتها إلى القوة العسكرية ومحوريتها في السياسة الخارجية الإيرانية ككل.

في الوقت ذاته فإن إيران ولعدة عوامل ستظل تلعب دورا مهما في تفاعلات الشرق الأوسط والخليج العربي، وآسيا الوسطى، والقوقاز، وستظل مفتاحا أساسيا في حل كثير من المعضلات السياسية والأمنية في المنطقة {العراق، سوريا، اليمن ولبنان، الصراع العربي الإسرائيلي} وهو ما يتناسب مع طموحاتها السياسية بالرغم من أن هناك من يربط بين هذه الطموحات وبين غياب الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

لقد ازدادت منطقة الشرق الأوسط أهمية في السياسة الدولية بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 وهذا لا يرتبط بهذه الأحداث فحسب-رغم أهميتها -3 بل تعود أهميتها إلى أسباب ومحددات مختلفة أبرزها سياسية، وإيديولوجية تتعلق بتعثر عملية السلام في الشرق الأوسط إلى جانب الانفلات الأمني في عموم منطقة الشرق الأوسط الحساسة التي تتشابك فيها المصالح العالمية الاقتصادية مع الضغوط السياسية الإقليمية4 وفي مثل هذه الظروف فان إيران تستخدم هذه المتغيرات لتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط المصالح، بل وعرقلة المصالح

[1] Kori Ne, the strategic implication nuclear Arms of Iran. Washington institute national strategic studies 33

[2]محمد عبد السلام، القدرات النووية، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، عدد 11 نوفمبر 2005، ص 15

[3]ليلى فؤاد محمد حسن، أثر أحداث 11 سبتمبر على الأمن الدولي وظاهرة نزع السلاح والسيطرة على التسلح، شؤون الشرق الأوسط، عدد 13،2005

[4]جمال سند السويدي، مرجع سابق، ص 13

الأمريكية في المنطقة انطلاقا من موقعها الجيو سياسي خاصة فيما يتعلق بسيطرتها على مضيق هرمز الاستراتيجي.

لقد كان الثابت في السلوكية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية بعد التحولات الجيواستراتيجية التي فرضتها نهاية الحرب الباردة، أنها حاولت الحفاظ على وضعية عدم التكيف مع القوة الأمريكية المهيمنة عالميا معتقدة أنها تحافظ على مبادئ الثورة وعلى دورها، ومصالحها الحيوية.

بينما كان الرد الأمريكي قاسيا على هذه السياسة، احتواء وعزل وتضيق وفرض عقوبات على إيران وتصنيفها ضمن قائمة الداعمين للإرهاب ورفض مشاركة إيران في أي ترتيب إقليمي مع دول الجوار ما لم تغيير سياستها وكان الهدف الأمريكي من هذه السياسات هو الضغط على طهران لوقف دعمها للإرهاب ووقف مشروعها النووي ، فالمقاربة الأمريكية تجاه إيران ستؤثر تأثيرا شاملا على مشروعية وفعالية حربها على ما تسميه الإرهاب وسياستها تجاه مسألة انتشار الأسلحة النووية ، وتحقيق الاستقرار في العراق وأفغانستان[1].

وهذا ما أعلنته إدارة كلينتون عن انتهاجها سياسة الاحتواء المزدوج تجاه كل من العراق وإيران كان القصد من وراء ذلك هو إضعاف الدولتين بدلا من الحفاظ على التوازن بالانحياز إلى أحدهما[2]، ورغم أن التاريخ أثبت عدم نجاح هذه السياسة بسبب تحطم الإجماع الغربي حول هذه الإستراتيجية وتعارض مصالحهم[3].

وبعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 كانت إيران من أكثر الدول تضررا وبالرغم من غياب دلائل حقيقية حول أين دور طهران في هذه الأحداث إلا أن التاريخ المثقل بالأزمات بين إيران والغرب وأمريكا تحديدا، ساهمت في تقليص حدة الخطابات الرسمية المثقلة بالبعد الأيديولوجي تجاه الغرب والولايات المتحدة.

---

[1] Brian L, Brown, "Iran: A Path to great stability, "National Defense university, national war College, p1

[2] كينت كنزمان، التهديدات العسكرية الإيرانية، في كتاب إيران والخليج البحث عن الاستقرار، الإمارات، مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية 1996، ص 273

[3] جودن بهجت، "عوامل الاستقرار في منطقة الخليج في العربي"، **المستقبل العربي** 1999 عدد 208، ص 49

فقد وفرت هذه الأحداث للمحافظين الجدد الذين يسيطرون على الإدارة الأمريكية الذريعة المناسبة لشن هجوم غير مسبوق على الدول الإقليمية تحت شعار «الحرب على الإرهاب» خاصة تجاه إيران.

فقد كانت طهران من بين الدول التي شعرت «بضغوط البيئة الدولية» والتي جعلتها الحرب على الإرهاب بعد الحادي عشر من سبتمبر بقيادة الولايات المتحدة هدفا لها ، لاسيما أن علاقات إيران مقطوعة ومتوترة مع واشنطن فقد حرص أكثر من مسؤول أمريكي على الربط بين الحرب على العراق والإشارة إلى إعادة رسم الخريطة السياسية في المنطقة وحل الصراع العربي – الإسرائيلي وفقا للمصالح الأمريكية والإسرائيلية[1]، وعلى هذا الأساس فقد أدركت إيران مسبقا أنها جزء أساسي من المخطط والمشروع الأمريكي للشرق الأوسط .

لذا قامت القيادة الإيرانية بعملية استباقية في شجبها للأعمال الإرهابية التي راح ضحيتها الآلاف من الشعب الأمريكي، وقد كان ذلك جدير بالتقدير، وفي المقابل تفهمت الإدارة الأمريكية عدم انضمام إيران إلى التحالف الدولي ضد الإرهاب[2] .

إن هذا الرفض للانضمام إلى التحالف الدولي ضد الإرهاب يؤكد على الثبات في السلوكية الإيرانية حيال قضايا تهم العالم الإسلامي فإيران أكثر الدول الإسلامية في الشرق الأوسط الرافضة للسياسة الأمريكية في المنطقة .

وبالرغم من العداء التاريخي بين حكومة طالبان وبغداد مع النظام الإيراني لأسباب عدة منها الخلافات التاريخية والنزاعات الحدودية إلا أن طهران عارضت الحرب حينما تعلق الأمر بالعراق لمحددات داخلية تتعلق بالتقارب التاريخي والثقافي بين البلدين في مقابل ذلك تعاونت مع الإدارة الأمريكية لوجستيا أثناء حربها على طالبان.

لقد اتسم الموقف الإيراني حيال التغيرات الجيوبوليتكية على الحدود الإيرانية الشرقية والغربية بالحذر والشك في نوايا الإدارة الأمريكية، لكن وبالرغم من العداوة المستحكمة بين إيران والولايات المتحدة والتنديد الإيراني بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية ووقوفها ضد المشاريع الأمريكية

[1] مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، "إيران والتفاعلات الإقليمية"، **التقرير الاستراتيجي العربي**، 2003/ 2004، ص 220

[2] أمريكا والشرق الأوسط بعد 11 أيلول 2001، **شؤون الأوسط**، عدد 105 شتاء 2002

التي تستبعد أي دور لإيران فيها مثل الشرق الأوسط أو الخليج العربي في آسيا الوسطى وبحر قزوين، لكنها في نفس الوقت بذلت جهودا كبيرة في اتجاهين[1]:

1-البحث عن البدائل السياسية

2-تجنب المواجهة المباشرة مع الو م أ

الاتجاه الأول:

هو محاولة الجمهورية الجزائرية الإسلامية البحث عن بدائل سياسة واقتصادية وتسلحيه لتحقيق أمنها الداخلي ، وتقوية نفوذها الإقليمي في المنطقة وذلك عن طريق اللجوء إلى إقامة العلاقات مع روسيا والصين وكوريا الشمالية، بل حتى مع أوروبا لكسر الحصار المفروض عليها من قبل الإدارة الأمريكية خاصة إدارة بوش الحالية.

دبلوماسيا، كشفت طهران من عملها الدبلوماسي والتشاوري، والتنسيق الأمني خاصة مع الجوار العربي خاصة مع سوريا والسعودية ومصر والجزائر ودول أخر مثل أمريكا اللاتينية وهي إستراتيجية قائمة على أساس توزيع الأدوات والآليات لمواجهة الضغوط الخارجية، هذا إلى جانب الأوراق التي تتحكم فيها تحكما كاملا خاصة ما يتعلق بالوضع الأمني في لبنان، ومستقبل حزب الله، والورقة العراقية .

الاتجاه الثاني:

يدعو أساسا إلى الحفاظ على الوضع القائم Statu quo وتجنب المواجهة مع واشنطن خاصة في العراق، وتحاول إيران بكل ثقلها الدبلوماسي لتجنب إي حرب إقليمية أخرى بمعنى آخر عدم استفزاز الولايات المتحدة وتاليا عدم استدراجها إلى معركة عسكرية مع إيران الإسلامية وعدم غلق الأبواب أمام الحوار الجاد معها لتسوية كل المسائل العالقة بينهما بل كل المعضلات التي كانت سببا في العداوة والقطيعة المستمرتين منذ أكثر منعقدين وتدفعها إلى ذلك عوامل عدة مثل الواقعية والبرجماتية والحرص على استمرار نظامها والأمران حاصلان عمليا رغم أن الحوار لا يزال غير مباشر رغم وتيرتها المنتظمة.

هناك مصادر عديدة ومختلفة لغياب الاستقرار الجواري لإيران وهي مصادر تتعلق بجوانب اقتصادية وأخرى سياسية وعسكرية اقتصاديا فإن الثروة البترولية الهائلة في منطقة بحر قزوين في الشمال والخليج في الجنوب وهو مركز اهتمام القوى الكبرى في العالم.

[1] طلال عتريسي، مرجع سابق

وهذا فضـــلا عما يثيره هذا الاهتمام من صـــراع ونزاع وحروب داخلية وحدودية في آســيا الوســطى (أذربيجان وأرمينيا) إلى جانب الحكومات المؤيدة للســياســة الأمريكية في المنطقة (تركيا باكســتان) دون أن ننســى إن الجوار الذي حاض حربا مدمرة مع إيران لمدة 8 ســنوات[1]، ومن مصــادر عدم الاستقرار هي السياسة الإيرانية نفسها تجاه الولايات أ خاصـة بعد سقوط الإتحاد السوفيتي حيث ترى (شرين هنتر) أن السياسات الإيرانية بعيدة عن الواقعية، وترجع ذلك إلى لعدة أسباب[2]:

1-النتائج الأيديولوجية المترقبة عن الثورة الإســـلامية التي حالت دون فهم القيادة الإيرانية للتغيرات الأساسية في عالم ما بعد انهيار الإتحاد السوفيتي واستمرار سياسة العداء للغرب ولأمريكا تحديدا.

2- الصراع حول السلطة داخليا بين المحافظين والإصـلاحيين الذين يمتازون عن المحافظين بالابتعاد عن التصلب الأيديولوجي واستعدادهم للتواصل مع الغرب.

3- السياسة الاحتوائية التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران، والتي ضاعفت وفاقمت من المشـكلات الاقتصـادية، وتدهور وضـعها الأمني بتشـجيع بعض جيرانها بتبني سـياسـة متشددة بعيدة عن روح المجاملة.

الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى لتحقيق أهداف إستراتيجية بعيدة المدى إذا سارت الأمور كما خطط لها المحافظون الجدد متمثلة أساسا في[3]:

1-بناء عمارة أمنية جديدة " للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشـرق الأوسـط وآسـيا الوسطى لرعاية مصالحها الاقتصادية والسياسية.

2- ومراقبة التحرك الإيراني والســـوري في المنطقة وهذا ما عبر عنه" كينيث بولاك"[4] في الســـيناريو الذي قدمه والذي يطلق عليه اســـم (م ت خ+1)؛ (مجلس التعاون

---

[1]طلال عتريسي إيران إلى أين؟ **المستقبل العربي**، عدد 288 فيفري 2003، ص 95

[2]شرين هنتر، إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الإستراتيجية والاقتصادية، **دراسات عالمية**، العدد 38(أبو ظبي) : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2000 ،ص205

[3]مايكل هدسون، سياسات السلام الأمريكي في العراق والشرق الأوسط، في كتاب: **احتلال العراق، وتداعياته عربيا إقليميا**، ص ص (72-73)

[4]Kenneth M Pollack, foreign Affairs (August 2003)
https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2003-07-01/securing-gulf

الخليجي+1)، وفيه يتم دمج عراق تابع لأمريكا ومتحالف مع البلدان الـــ6 وهو حلف تحت توجيه أمريكي على غرار الأحلاف السابقة مثل حلف بغداد أما السيناريو الثاني الذي قدمه وهو (م ت خ+2) بمعنى إضـــافة إيران إلى هذا التحالف وهذا الســيناريو قائم على فكرة إقامة سيادة مشتركة على العراق.

3- ومن خلال هذه العمارة الأمنية يحاولون احتواء الدور الفاعل لإيران في المنطقة التي تعد في نظر المحافظين أهم عائق سياسي وعسكري وأمني وديني في وجه المشاريع التي يطرحونها للخروج بوجه مشرف من العراق.

ومن النتائج المترتبة عن إســقاط النظام العراقي – وتحقيق الوجود الأميركي العســكري في المنطقة – أن هذه العملية من شأنها أن تسهل من خلال الصراع القديم في المنطقة – الصراع العربي الإسرائيلي –، ومن إعادة إحياء عملية السلام، في نظر المحافظين الجدد لكن الواقع أثبت أنهم واهمون، بل إن الحروب والصراعات في المنطقة زادت حدتها.

وقد أثبتت الحرب السادسة التي أعلنها الكيان الصهيوني على لبنان عكس ما كان الساسة الأمريكيون يعتقدونه كما أن من التداعيات الخطيرة المترتبة على احتلال العراق وعلى البيئة الأمنية لإيران هي ما يعرف بمشكلة الطائفية – بأبعادها المختلفة– التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية استخدامها كورقة إستراتيجية في الشرق الأوسط لتفتيت المنطقة، وإدخالها في نفق الاختلال الطائفي، وهو ما حدث فعلا في العراق، ولبنان خير دليل.

وبهذه الورقة الطائفية تعمق من الخلاف القائم أساسا بين إيران كدولة شيعية، وبين الدول الإسلامية(السنية) مثل (السعودية، وتركيا ، مصر وباكستان).

ويتحول اهتمام شعوب وحكومات الشرق الأوسط من المناوئة للمشروع الأمريكي إلى مواجهة ما يسمى بالخطر الإيراني ومشروعه القومي الشعوبي المرتبط بإحياء المجد الفارسي.

لقد أدركت الجمهورية الإســـلامية مدى أهمية موقعها الاســـتراتيجي الذي يطل على منطقتين إســـتراتيجيتين هما: منطقة الخليج (مصـــدر النفط العالمي) وبحر قزوين (الذي يحتوي على ثروات هائلة من النفط والغاز) لكن حيوية هذه المنطقة تحولت من نعمة إلى نقمة على إيران ، في ظل الواقع الدولي الحالي ، وفي ظل الســـلوكية الإيرانية المناوئة للولايات المتحدة التي ردت بسياسة أكثر عدائية تمثلت في[1]:

[1] طلال عتريسي ، مرجع سابق ، ص 442

1- تصنيف إيران ضمن محور الشر على المستوى السياسي والراعية للإرهاب، والأعمال التخريبية

2-معارضتها الشديدة لأي مشروع لتصدير نفط بحر قزوين أو غازه عن طريق إيران وهي أقصر الطرق، في الوقت الذي تفصل أمريكا مروره على أفغانستان رغم تكلفته الغالية وهي من أهم أهداف الحرب الأمريكية على أفغانستان.

لقد وفرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 للمحافظين الجدد الذين يسيطرون على الإدارة الأمريكية الذريعة المناسبة لشن هجوم غير مسبوق على الدول الإقليمية تحت شعار «الحرب ضد الإرهاب» خاصة تجاه إيران والسعودية.

فلقد كانت إيران من بين الدول التي شعرت بضغوط البيئة الدولية عليها والتي جعلتها الحرب على الإرهاب بعد الـــ 2001/09/11، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية هدفا لها لاسيما أن علاقات إيران مقطوعة ومتوترة مع واشنطن.

وفي نفس الوقت فإن القوى الداخلية (الاصلاحيون) ستجد ما يجري في ذريعة للتأكيد على ضرورة الحوار الجاد مع الغرب بصفة عامة وواشنطن بصفة خاصة بمعنى آخر أن إيران أصبحت تتعرض لضغوط مزدوجة؛ ضغوط دولية بسبب سياستها ومواقفها من القضايا المطروحة في الشرق الأوسط (رفض الوجود الأمريكي في منطقة الخليج ، معارضة عملية السلام في الشرق الأوسط) إلى جانب ضغوط داخلية بدأت أولى معاركها بعد فوز مرشح الإصلاحيين (محمد خاتمي) بالرآسة الأولى عام 1997 والذي قام بمحاولات عديدة كان من بينها[1] :

- فتح حوار مع الشعب الأمريكي والذي كان يعد في السابق خيانة عظمى
- وعلى المستوى الداخلي طالب بتحديد صلاحيات المرشد الأعلى
- الحفاظ على المصالح القومية والتراجع عن النبرة الثورية

5- الموقف الإيراني من احتلال أفغانســـتان والعراق :تميز الموقف الإيراني بالحياد، مقدمة بذلك مصالحها القومية والوطنية على اعتبارات الجوار الجغرافي والتقارب المذهبي خاصة مع العراق، ولقد تحكم في هذا الموقف مجموعة من الاعتبارات كان أبرزها [2]:

[1] مرجع سابق ، ص 27

[2] نفس المرجع السابق.

1/ لا توجد مصلحة ملحة في مواجهة الولايات المتحدة

2/ غياب القدرة التي تمكن إيران من منع الحرب على الدول المجاورة

3/ أن المصـــلحة القومية لإيران تتمثل في إزاحة (حكومتين) نظامين مثلا خطرا على أمنها القومي(العراق) وأفغانستان

4/ القضية الرابعة هي محصلة للخطوات الـ 3 وهي أن تقوم إيران بـ:

رفض قيام نظام جديد معاد لها بعد سـقوط النظام القديم وإيجاد طرق ووسـائل للنفوذ في النظام الجديد (سياسيا واقتصاديا وامنيا)

في كل الأحوال وبالرغم من التغيرات الجغروســـياســـية التي حدثت على الحدود الإيرانية والشـــرقية، وتغيير النظم المجاورة التي كانت في نظر إيران تمثل خطرا على أمنها القومي وأصـبحت ترتبط بإيران أكثر سـياسـيا أو اقتصـاديا ، فإن المهم إيرانيا أنها نجحت في تقويت الفرصـة على والولايات المتحدة إلى حد الآن فلم يهز استقرارها الداخلي ومكانتها الإقليمية وإن تراجعت علاقتها مع أوروبا بسـبب العقوبات التي فرضـت عليها مؤخرا أي أنها لا تزال تبقى على علاقات جيدة مع روسيا والصين ومع دول الجوار الجغرافي خاصة مع الدول الإسلامية (باكستان والسعودية)، ويمكن إيجاز الوضع الأمني على الحدود الإيرانية بالآتي[1]:

- يقف العراق على أبواب حرب أهلية، قد تؤدي إلى تقسـيمه إلى ثلاث دويلات: دويلة كردية في الشمال، مع إمكانية استمرار التهديد لهذه الدويلة من الشمال من قبل تركيا ومن الجنوب من قبل الدويلة السنية التي يمكن أن تنشأ في وسط العراق،
- لا يمكن توقّع استقرار الوضـع في الجنوب، فالدويلة الشـيعية التي يمكن أن تنشـأ هناك لن تعرف الاسـتقرار بسـبب الانقسـامات الشـيعية التي يغذّيها الشـعور القومي العربي والنفوذ الإيراني من جهة، وبسـبب الصـراع الذي يمكن أن ينشـأ بين مختلف القيادات الشـيعية المنقسمة بين تيارين أحدهما علماني والآخر ديني.[2]
- من الصـعب جدًا قراءة ردود الفعل التركية تجاه ما يجري في العراق بصـورة مسـبقة، ولكن من المسـتبعد أن تقبل تركيا بقيام دولة كردية مسـتقلّة في شـمال العراق، وسـيؤدّي مثل هذا

[1]Daniel Byman, Ob, cit, p (11-121)

[2] لمزيد من الاطلاع أنظر : مركز دراسات الوحدة العربية ، برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال (ندوة) ، أكتوبر 2005 ، عدد الصفحات (288)

الاحتمال إلى تدخّل عسكري تركي كثيف قد يؤدي إلى احتلال المناطق الكردية لعدة سنوات، مع كل ما يحمل ذلك من تداعيات على الجيوبولتيك الشرق أوسطي.

- تمرّ أفغانستان في ظروف معقّدة تؤشّر إلى عدم استقرار الوضع هناك لسنوات عديدة، فهناك الأوضاع القبلية المعقّدة والتي لا يستطيع حكم الرئيس "حميد قرضاي "السيطرة عليها، كما أن الحكم المذكور ما زال يشعر بالتهديد الذي تمثّله حركة طالبان والتي عادت كقّوة مهدّدة للحكم والاستقرار
- هناك تهديدات عبر الحدود الأخرى، وهي تتسم بالغليان المستمر في منطقة القوقاز إلى جانب الاضطرابات الداخلية في بعض الدول المجاورة، كباكستان طاجيكستان ودول بحر قزوين

بعد تفكّك الاتحاد السوفيتي جهدت إيران لنسج علاقات جديدة من التعاون والصداقة مع روسيا الاتحادية، وإن خير دليل على ذلك التعاون العسكري والنووي القائم والذي يتطوّر بشكل دائم بين الدولتين لكن التطّور الإيجابي الذي تحقّق بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي قد قابله تطوّر سلبي في الغرب والجنوب يتمثل بالتواجد العسكري الأميركي الكثيف وخصوصًا بعد غزو العراق حيث ينتشر ما يزيد على 160 ألف عسكري أميركي وأجنبي بالإضافة إلى القواعد الجوية الأميركية المنتشرة في دول مجلس التعاون الخليجي، والأساطيل الأميركية المبحرة في الخليج وبحر العرب (أنظر الخريطة(1))

في مواجهة الاختلال في موازين القوى المتمثل بهذا التواجد العسكري الأميركي الكثيف في العراق وفي دول مجلس التعاون الخليجي، فقد عملت إيران كل ما بوسعها من أجل تحسين علاقاتها مع حكومات هذه الدول، وخصوصًا مع المملكة العربية السعودية، كما أنها قد سعت لزيادة نفوذها داخل العراق..

مما أجبر الولايات المتحدة على الاعتراف بهذا النفوذ والسعي إلى نسج علاقات حوارية مع إيران تساعدها على تطبيق برنامجها السياسي من في الاستنتاج العام،يبدو أن إيران قد نجحت من خلال التعامل الإيجابي والواقعي مع الأميركيين في أفغانستان، ومن خلال النفوذ الذي اكتسبته داخل العراق، بالإضافة إلى الدبلوماسية الإيجابية التي اتبعتها في بناء علاقات جديدة مع دول مجلس التعاون الخليجي في فرض نفسها كلاعب إقليمي باعتراف الولايات المتحدة والتي كلّفت مؤخّرًا سفيرها في العراق (زلماي خليل زادة) لفتح قنوات للحوار مع طهران،

لكن لا يمكن لكل هذه التطّورات الإيجابية أن تزيل كل الشـــك والغموض التي يلف المنطقة، وخصــوصًــا في ظل اســتمرار الأوضــاع المتفجّرة داخل العراق والتي تنذر (إذا لم تنجح أجل إقامة حكم مستقر في بغداد.

جدول رقم06 توضح القواعد الامريكية في الشرق الاوسط

الدولة	الوجود العسكري الامريكي
السعودية	قاعدة الأمير سلطان الجوية، قواعد الدمام،الخبر ،تبوك القاعدة البحرية في جدة
الكويت	قاعدتي عبد الله السالم وجابر الأحمد، منظومات صواريخ باتريوت
البحرين	قاعدة الشيخ عيسى، مقر للأسطول الخامس، مهبط لطائرات التموين
قطر	قاعدة العديد للخدمات الجوية واللوجستية كتخزين الأسلحة والعتاد
عمان	قاعدتا سيب ومازيرا تورمان ونصيرة
الامارات	قاعدة لتوفير الوقود للطائرات
اليمن	تسهيلات في ميناء عدن

المصدر: وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية لا يران 2020، ص258

خلاصة:

لا ينكر أحد من الدارسين والمهتمين أهمية الشرق الأوسط الاستراتيجية بمعناها التقليدي والجيواستراتيجية؛ والتي تعني استخدام الموقع الجيوبوليتيكي استخداما استراتيجيا من قبل الدول في صراعها مع الكيانات الأخرى على الساحة العالمية سياسيا وعسكريا وحضاريا ودبلوماسيا هذا فضلا عن الأهمية الجيواقتصادية والثقافية للمنطقة وهذا ما عبر عنه "جورج لينسوفيكي" (George) إلى القول « **لا يمكن لأية سياسية خارجية رشيدة أن تتجاهل الشرق الأوسط وأثره على بقية العالم** »[1] فالشرق الأوسط والخليج العربي وآسيا الوسطى من أكثر مناطق العالم عرضة للاضطراب والتوتر؛ « حيث تتشابك المصالح الاقتصادية العالمية مع الضغوط السياسية الإقليمية[2] »بسب المخزون الهائل من "الهيدروكربونات" إلى جانب تباين السياسات المنتهجة في دولها والمرجح أن منطقة الشرق الأوسط سوف تظل تحتل مكانة بارزة في الدراسات الاستراتيجية وضمن سياق تحليلات الأمن الدولي.

لقد ضاعفت أحداث 11 من سبتمبر 2001 من أهمية إقليم الشرق الأوسط بصفة عامة وإقليم الخليج العربي بالتحديد باعتباره المركز الجيوبوليتيكي لما يسمى بإقليم الشرق الأوسط الكبير، وهو مصطلح سياسي أكثر منه مصطلح جغرافي فهو شرق أوسط بالنسبة للمركز الغربي والاستراتيجية الغربية

أن أحداث 11 من سبتمبر 2001 قد عززت الدور الجيو سياسي للمنطقة الخليج العربي كمحور لنظام فرعي في الإقليم وكنقطة اتصال بين أجزاء مختلفة في الشرق الأوسط، وقد اكتسب هذا الدور أهمية خاصة لاسيما بالنسبة لإيران باعتبارها دولة مسيطرة على نصف هذا الإقليم المهم وهذا استناد إلى نظرية النظم الفرعية sub-systemsفي حقل العلاقات الدولية: دولة القلب، دول محيطية، دول متطفلة.

وفي الوقت ذاته فان الجمهورية الإسلامية الإيرانية باعتبارها -تمتلك معظم عناصر القوة الوطنية وفق المنظور الواقعي وهي في طريقها إلى استكمال قوتها القومية في حالة دخولها إلى النادي النووي – ستعمل على تبوء دور قيادي في شؤون الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والخليج العربي بحكم جغرافيتها وثقلها السكاني وقدراتها العسكرية الذاتية المتنامية وإمكانياتها الاقتصادية

[1] ممدوح منصور، مرجع سابق، ص 50

[2] جمال سند السويدي، مرجع سابق ، ص 13

(النفط والغاز) إلى جانب نفوذها السياسي وتستطيع وفقا لذلك تبوء مكانة إقليمية ودولية بارزة وأن تكون مؤثرة في العالم الإســـلامي وقادرة على قيادته وزعامته فمع التغيرات الســـريعة والمتلاحقة التي تشهدها المنطقة خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بدأت كل القوى الإقليمية إعادة النظر في قواتها الســياســية، وجوانب الضــعف لديها وإعادة تقسـيم وتقويم تصـوراتها من التحديات والتهديدات وسـبل مواجهتها والاسـتراتيجيات الملائمة والمناسـبة لتجاوز هذه التحديات

وبالرغم من البيئة الأمنية الهشـــة والتغيرات الجيوبوليتكية المفاجئة على حدودها الشـــرقية والغربية بعد الاحتلال الأمريكي لأفغانســتان والعراق هذا الاحتلال بشــكل أو بآخر ســاهم في تشكيل المدارك الأمنية لصـناع القرار في إيران وعمق من شـعورهم بالخوف من تكرار السيناريو العراقي ضد بلادهم تشكل مجمل هذه المدارك الأمنية ما أسميناه المنظور الأمني لها في الشرق الأوسـط القائم على أسـس وتوجهات محددة وإدراك معين للتحديات ولمسـتوياتها وأبعادها والتي يمثل الملف النووي القاسـم المشـترك لها هذا إلى جانب تصـور محدد حول الآليات والوسـائل المتاحة للمواجهة وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني

الفصل الثاني:

المنظور الأمني الإيراني للشرق الأوسط:

الفصل الثاني: المنظور الأمني الإيراني للشرق الأوسط

المبحث الأول: مصادر وأسس السياسة الخارجية الأمنية لإيران

المبحث الثاني: منظور إيران للتحديات والتهديدات ومستوياتها

المبحث الثالث: وسائل وآليات إيران لتحقيق أمنها القومي

تمهيد:

تتراوح التحديات الأمنية التي تواجهها إيران بين حدة منافستها مع خصومها الإقليميين إلى مخاوفها من المؤامرات الخارجية التي تهدف إلى تقويض قبضة النظام على السلطة. ويشعر القادة وصناع القرار الجمهورية الإسلامية بجنون العظمة بشكل خاص بشأن العقوبات الأجنبية التي تعرض رفاهيتها الاقتصادية للخطر، لذا تحكم القبضة على حدود البلاد بإحكام بسبب مخاوف من أن يؤدي وجود قوات عسكرية أجنبية إلى زرع الإرهاب داخل أراضيها.

كل هذه العوامل تبين تقييم إيران للوضع بأنها في حالة من انعدام الأمن الذي يعرف بأنه حالة ناتجة عن شعور بأنه من المحتمل حدوث أحداث سلبية محصلتها مجموعة من القضايا والمظالم التاريخية وكذلك المآزق المعاصرة تؤثر على تصور إيران للعالم على أنه معاد لها.

وينظر إلى الدول المنافسة على أنها المصدر الرئيسي لانعدام الأمن بما في ذلك خصوم إيران الإقليميين الذين يفترض أنهم متحالفون مع قوى أجنبية تتآمر ضدها. ينبع انعدام الأمن أيضا من التدخلات الخارجية المختلفة، وأبرزها العقوبات التي بدأتها الولايات المتحدة والتي يعتقد أنها تقوض الأمن القومي. إن الوجود العسكري للقوى الأجنبية في المنطقة يزيد من التعقيد سلسلة التحديات الأمنية التي تواجهها إيران.

إن فهم كيفية تعريف إيران لأمنها القومي والتهديدات المتصورة أمر بالغ الأهمية لفهم عملية صنع القرار في السياسة الخارجية ونوع العلاقات التي تسعى إليها مع الدول الأخرى. على الرغم من أن الاستقرار الداخلي يمثل العنصر الأكثر فاعلية في حسابات الأمن الإيراني، ويشمل ذلك وضع حد لأي اضطرابات ناتجة عن تدخل من الخارج قد تهدد قبضة النظام على السلطة. وعلى هذا النحو، فإن تكثيف التحالفات والشراكات مع البلدان الأخرى على الصعيدين الإقليمي والعالمي يستخدم لتعويض الضغوط الأمنية.

يتضح ذلك خلال الاضطرابات التي أعقبت الانتخابات في إيران عام 2009 عندما اتهمت الجمهورية الإسلامية الولايات المتحدة وبريطانيا بالثورات الملونة. وفي هذا السياق، تقود مجموعة

من التحديات الأمنية السياسة الأمنية للجمهورية الإسلامية وتوجه نوع العلاقات التي تسعى إليها مع البلدان الأخرى.

المبحث الأول: المصـادر والأسس

لطالما شكلت القضايا الأمنية كأولويات قرارات السياسة الخارجية الإيرانية، سواء كانت نهجا متشددا أو براغماتيا تبناه رؤساء مختلفون (دايموند، 2012). ومع ذلك، على الرغم من أن التفضيلات المتشددة تستغل رؤية محاصرة للأمن الإيراني وتسعى بقوة إلى إقامة علاقات مع دول أخرى على أساس العداء، إلا أن البراغماتية في تجنب التحديات الأمنية لا تزال تنذر بمبادرات تصالحية. على هذا النحو، يتم تسليط الضوء على التحديات الأمنية في تحليل قرارات السياسة الخارجية الإيرانية.

إن الدور المحوري الذي تلعبه التحديات الأمنية في قرارات السياسة الخارجية يفرض النظر في العديد من القضايا. يتعلق الأول بالآثار الخارجية للتهديد المتصور. يعتبر الغرب وإسرائيل أمة صليبية، ويعتبران التهديدات الأساسية أخلاقيا ومعرفيا. يصبح هذا وثيق الصلة بشكل متزايد فيما يتعلق بكيفية قيام الهوية والأيديولوجية بإبلاغ التهديدات المتصورة.

جنبا إلى جنب ، ينظر إلى التهديد أيضا على أنه وجودي. ومن ناحية أخرى، لا ينظر إلى المأزق الأمني على أنه متضرر بشكل لا رجعة فيه. على الرغم من أن سعي الجمهورية الإسلامية إلى الحصول على قدرات نووية كان متسقا مع استراتيجية الردع وآلية الحفاظ على النظام. أما المسألة الثانية فهي تتعلق بالآثار المترتبة على التهديدات على صيغ السياسة الخارجية. يأتي الاعتقاد بأن التحديات الأمنية الإيرانية لها تأثير منهجي على قرارات السياسة الخارجية من افتراض أن التهديدات يتم أخذها في الاعتبار داخليا. على الرغم من أن التهديدات لا ينظر إليها على أنها تحد صريح لجهاز الدولة، إلا أن هناك جهودا للاعتدال ردا على العزلة السياسية التي تحركها السياسات الغربية التي تأتي بنتائج عكسية.

إن محاولة فك اللغز الذي يحيط بالقضية الإيرانية –خاصة في جوانبها الأمنية– التي لا تزال رغم مرور أكثر من سبع وعشرين عاماً على قيام ثورتها الإسلامية تمثل للكثيرين من المهتمين والدارسين معضلة مستعصية على الفهم، حيث توجد فجوة بين الأقوال والأفعال وبين الشعور بالضعف والسلوك الحماسي وبين المصالح الإيديولوجية والمصالح القومية

ومن هنا تأتي هذه الرسالة كمحاولة لفهم الأمن القومي الإيراني بمفهومه الشامل وذلك بالاعتماد على المصادر الإيرانية من خطب وأحاديث وتصريحات بما يتيح للقارئ فهما أوضح ومعرفة أوثق بإيران الحقيقية وسلوكها الواقعي الداخلي والخارجي حاليا وفي المستقبل لقد مرت سياسة الأمن القومي الإيراني بمراحل متعددة متفاوتة في الشدة والقوة وفي المثالية الثورية والبرجماتية لكن بشكل عام يمكن التمييز بين مجموعة من المراحل[1]:

مرحلة الرومانسية الثورية (1979 .1997)

مرحلة المزج بين التوجه الثوري والبرجماتي (1997-2004)

العودة إلى السلوكية الثورية مرة أخرى بعد عودة المحافظين إلى السلطة بزعامة الرئيس أحمد نجاد في 2004

تم مرحلة محاولة الالتفاف على العقوبات الاقتصادية الدولية في عهد روحاني

وإذا كانت الثورة الإسلامية لم تحقق كل أهدافها ومصالحها الأمنية فإنها ما زالت متمسكة بمرتكزات تحقيق أمنها القومي من مصالح وأجهزة لصنع القرار وإدراك خاص للتهديدات ورؤية محددة لآليات المواجهة، وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل المعنون بالمنظور الأمني الإيراني للشرق الأوسط

على الرغم من زوال التهديدات الخارجية المباشـرة للأمن القومي الإيراني في بداية القرن الحادي والعشرين خاصة بعد القضاء على حركة طالبان في أفغانستان وصدام حسين ونظامه في العراق، إلا أن القيادة الدينية السـياسـية الإيرانية لا تزال متمسـكة بالتوجه الأمني كمرتكز أسـاسـي في سـلوكها الداخلي والخارجي في ظل الشـعور السـائد لدى النخبة الحاكمة بأن أهداف الثورة الإسلامية ما تزال تواجه تهديدات وبمستويات عدة.

إن ما يميز السـياسـة الأمنية والخارجية للجمهورية الإسـلامية هو تعدد مصـادرها فالدين والقومية والإثنية والاقتصاد والجغرافيا السياسية والجغرافيا الأمنية المحيطة بها كلها عوامل مهمة

[1]محسن ميلاني، **سياسية إيران في الخليج من المثالية والمواجهة إلى البرجماتية والاعتدال**، في كتاب إيران وأمن الخليج البحث عن الاستقرار، الإمارات العربية المتحدة: مركز الدراسات والبحوث الإستراتجية، 1996، ط 1، ص ص(120-123)

مؤثرة في الديناميكية الإيرانية وتفاعلها مع محيطها الخارجي كما لها دور في جداول أعمال المؤسسات الأمنية الرئيسية وطموحات الزعماء الإيرانيين.[1]

في الواقع إذا كان هناك شيء يتسم بالتعقيد فإن السياسة الخارجية الإيرانية وإستراتيجيها الأمنية في منطقة الشرق الأوسط هي أكثر تعقيدا خاصة بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 واحتلال العراق فمن جهة تعارض الجمهورية الإيرانية الوجود الأمريكي في العراق وفي المنطقة ومن جهة تقدم المساعدات الاستخباراتية للولايات المتحدة أثناء حربها على أفغانستان وتتعاون مع الحكومة العراقية الموالية للاحتلال.

أن الصورة أكثر إرباكا عندما يتعلق الأمر بالسياسة الإيرانية الداخلية –المؤثرة بتناقضاتها في السياسة الخارجية– حيث الصراع بين المحافظين والإصلاحيين على السلطة وإن كان يجمعهم ضرورة الحفاظ على النظام واستمراره، فان هناك مواضيع كثيرة تفرقهم مثل العلاقة مع الغرب وجدوى المشروع النووي إذا كان على صالح الرفاهية الاقتصادية وما الهدف من تصعيد اللهجة ضد الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل إذا كان ذالك سيساهم في تعميق عزلة إيران الدولية[2]

فالمصادر الأساسية للسياسية الأمنية غالبا ما توصف بأنها مزيج من الإسلام الثوري والقومية الفارسية هذين العاملين أصبحا لهما دور كبير في وصول المحافظين إلى الحكم مرة أخرى في 2004 لكن هذا لا يعني أن الجغرافيا السياسية والأمنية والمطالب الاقتصادية الملحة ليس لها دور في رسم السياسة الأمنية والخارجية لإيران كما الإثنية والانتماء العرقي الانقسامات الداخلية كلها عوامل ومحددات داخلية تساهم في تشكيل وبلورة التوجه الأمني الداخلي والخارجي للجمهورية الإسلامية الإيرانية وعي في نفس الوقت مصدر من مصادر الإستراتيجية الحالية لها[3]

ونتيجة للتغير الجوهري الذي حدث بعد نجاح الثورة الإيرانية عام 1979 وتحسن وضعها الاقتصادي وتحقق الاستقرار نوعا ما هذه العوامل وغيرها ساهم في تحفيز إيران لتصدير ثورتها

---

[1]Daniel Byman and the other, Iran's Security Policy in the Post-Revolutionary Era, (Santa, Monica,) rand corporation, 2001 p1

[2] Mark J. Gasiorowski," THE POWER STRUGGLE IN IRAN". **MIDDLE East policy**, vol.vii, no.04, October. 2000.pp22-40

[3]Daniel Byman, op cit. p2

ومبادئها إلى العالم الإســـلامي إن هذه الاســـتراتيجية المتســـمة بالطابع الثوري والعدائية للنظم المجاورة خاصــة تسـببت في إشـعال حرب مع العراق لمدة ثماني سـنوات وعمقت من تأزم البيئة الأمنية في الخليج المضـطربة في أسـاسـها وأوجدت خللا أمنيا سـاهم في تدويل المنطقة وجعلها عرضة للأزمات وعدم الاستقرار إلى يومنا هذا [1]

ربما يكون من قبيل التكرار القول بأن الإسلام ببعده المذهبي الشيعي يلعب دور محوريا على مسـتوى المجتمع الإيراني الذي بات متمتعا بمنظومة قيمية وفكرية مهيكلة في مؤسـسـات تسـاهم بدورها في رسم الإستراتيجية الأمنية للجمهورية الإسلامية الإيرانية

وقد ظهر هذا الأمر بجلاء مع قيام الدولة الصــفوية (1502-1736) أن مضــامين الدولة وأسـسـها تسـتهدف في حقيقة الأمر إلى توحيد إيران وخلق مجتمع ديني متجانس، وهنا برز دور فقهاء الإمامية الذين مكنتهم تجربة الإنتاج الفكري في العهد البويهي (321-447هـــ) الالياخي (617-736) وزودتهم بمنظومة علمية واسعة من العلوم الشرعية؛ حيث ساهموا بدورهم في بلورة مفاهيم المرجعية والتقليد واكتســبت المرجعية بمرور الوقت طابعها المؤســســاتي المســتقل عن الدولة[2]

ولقد كان من المفترض أن ينتبه الشاه إلى القوة والوزن الاجتماعي والسياسي والديني للمراجع الدينية وأن يحاول جعل ذراع الدولة في سلطة العلماء لكن ظل هذا الأمر بعيدا عن التحقيق طيلة العهد القاجري (1779-1925) والبهلوي (1925-1979)[3]

في حقيقة الأمر هناك ثلاث عوامل مرتبطة بالإســلام كمصــدر من مصــادر الســياســة الأمنية والخارجية، وبوصفه عقيدة وأيديولوجيا مكنت من قيام الثورة وإنجاحها هذه العوامل هي:

- مشاركة رجال الدين في العملية الثورية
- دور المفكرين المسلمين في الصحوة الإسلامية قبل الثورة

---

[1] Ibidem

[2] وجيه كوتراني، **الفقيه والسلطان دراسة في تجربتين تارخينين العثمانية الصفوية القاجرية**، القاهرة :المركز الدولي1990، ص5

[3] بيزن ايزدى، **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية**، ترجمة سعيد الصباغ، القاهرة الدار الثقافية للنشر، ط1، 2000 ،ص5

- مشاركة رجال الدين في رسم الاستراتيجية الثورية

وكان لهذه العوامل دورا مهما في رسم السلوكية الأمنية لإيران سلوكية مبنية على التعايش بين الدين والسياسة في إيران [1]

وإذا كان صوت الإسلام الثوري قد تراجع في السنوات الأخيرة أمام المطالب الاقتصادية الملحة وأصبحت الديناميكية الإيرانية أكثر اتجاها إلى الواقعية ؛ فإيران الثورة أصبحت تتكيف وتتكون باتجاه إيران الدولة التي تسعى إلى إعادة ترتيب مصالحها الاقتصادية وعلاقاتها بالعالم الخارجي.

إن هذا التحول إن استمر فقد يقود الجمهورية الإسلامية إلى تبني سياسات واقعية بعيدة عن التشدد الثوري والاعتبار القومي التوسعي الذين يمثلان مصدر المجازفة التي قادت إلى المجابهة العسكرية مع دول المنطقة، وتفصيلا لما أجملنا يمكن القول إن مصادر المغامرة والمجازفة تتمثل في: الإسلام الثوري والقومية الفارسية والجغرافيا السياسية والإثنية والانتماء العرقي.

أولاَ: الإسلام الثوري

شكّل الإسلام والقومية الفارسية القيم التي ارتكزت عليها الجمهورية الإسلامية منذ نشأتها في علاقاتها سواء مع جيرانها أو مع الدول الكبرى، أو مع الدول الإسلامية الأخرى وتشعر الدول المجاورة لإيران وخصوصًا الدول العربية في الخليج بأن إيران تعمل من أجل تصدير الثورة الإسلامية باتجاههم، كما أنها تحاول استعادة بعض الدور التاريخي الذي كانت تمارسه الإمبراطورية الفارسية من الهيمنة على المنطقة.

وانعكس الحماس الذي رافق السنوات الأولى لحكم الخميني بشعور من الخوف والحذر الشديدين على جيران إيران والدول العظمى، التي تملك مصالح إستراتيجية في منطقة الخليج فاتهمت إيران أنها تحضّر لمغامرة سياسية تهدف إلى قلب أنظمة الحكم تمهيدًا لفرض هيمنتها على المنطقة.

لقد فجّرت الثورة الإسلامية التي أعلنها الإمام الخميني مشاعر الحماس والدعم للجمهورية الإسلامية وقائدها لدى جميع المجتمعات الشيعية خارج إيران وكان ردّ القيادات الدينية الإيرانية

[1] مهدي نور بخش، **الدين والسياسة والاتجاهات الأيديولوجية في إيران المعاصرة**، كتاب إيران وأمن الخليج البحث عن الاستقرار، الإمارات العربية لمتحدة: مركز الدراسات والبحوث الإستراتجية، 1996، ط1، ص33

التواصـــل مع القيادات في هذه المجتمعات الشـــيعية، ومســـاعدتها على النهوض الاجتماعي والســـياســـي من أجل الحصـــول على حقوقها ومواجهة قوى الهيمنة الدولية المتمثلة بالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

وشـــجعت إيران الشـــيعة في الدول المجاورة على رفض الوضـــع القائم والتحرّك من أجل المطالبة بحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وشكّلت هذه السياسة دعوة واضحة وعلنية للتظاهر وممارسة شتى أنواع الضغوط التي ستؤدي إلى تهديد الاستقرار وإضعاف نظم الحكم في كل أرجاء الخليج وهو ما يعرف عند" أحمد سلامتيان " بالديناميكية الشيعية المرتبطة بالسعي إلى امتلاك الأسلحة النووية الذي سوف يمكنها من تعميق حضورها خاصة في العراق ولبنان ودول الجوار الجغرافي[1].

خريطة رقم 01 توضح موقع الجزر المتنازع عليها بين إيران والامارات العربية المتحدة



واعتمدت إيران ســياســة دعم مكشــوفة لحركات شــيعية في كل من العراق والبحرين ولبنان والكويت والمملكة العربية السعودية وذهبت إيران في مغامراتها السياسية إلى أبعد من ذلك حيث اتهمت كل الحكومات التي تقيم علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية بالفساد وبالعداء للإسلام، مشككة بشرعية هذه الحكومات، وفق المعايير الإسلامية[2]

[1]AHMAD SALAMATIAN," Paradoxe iranienne," le monde diplomatique, juillet 2005, Page 27

[2] مهدي نور بخش، مرجع سابق، ص 34

لم تكن لدى إيران طموحات لاحتلال أراضـي الدول المجاورة (باسـتثناء الخلاف مع دولة الإمارات حول جزر طنب ، وأبو موسـى)،(انظر الخريطة) وكان واضـحًا أنها تبحث عن وسـائل تصـدّر بها روح الثورة الإسـلامية تمهيدًا لاكتسـاب المزيد من النفوذ الخارجي وتوظيفه في دعم مكانة الحكم الإسلامي داخليًا.

لكن دفعت الروح المغامرة المسـتندة على الإسـلام الثوري والقومية الفارسـية الدول الإقليمية إلى اعتماد الحذر والذي وصل إلى حد المقاطعة خوفًا من المّد الإيراني داخل مجتمعاتها، ويمكن ربط القرار العراقي بشن هجوم ضـد إيران بأنه جاء كنتيجة مباشـرة لمشـاعر الخوف من سـياسـة "الهيمنة" التي اتبعتها إيران، وكنتيجة غير مباشـرة للتحريض الذي اعتمدته الولايات المتحدة ضـد الجمهورية الإسلامية.

وكانت بنتيجة الحرب العراقية الإيرانية والسـياسـات المغامرة التي اعتمدتها إيران تجاه الدول الخليجية الأخرى، والعداء المسـتفحل بين إيران والولايات المتحدة أن فرضـت على إيران عزلة دولية، ما زالت تشعر بآثارها السلبية حتى اليوم بدو أن إيران قد استوعبت الكثير من الدروس من حربها مع العراق ومن العزلة التي وجدت نفسها فيها في نهاية الحرب،

وقد ظهر ذلك جليًا من السياسة التي اتبعتها تجاه العراق بعد حرب تحرير الكويت لم تسع إيران لاسـتغلال ضـعف العراق العسـكري والسـياسـي، بل بقيت تراقب تطّور الوضـع بين العراق والولايات المتحدة ولكن تغيّرت السـياسـة الإيرانية تجاه العراق بعد الغزو الأميركي في العام 2003، حيث وجدت طهران الفرصـة سـانحة للتدخّل بقوة في المناطق الجنوبية حيث تعيش الأكثرية الشـيعية ويبدو أن إيران تمتلك الآن النفوذ الأوسـع من خلال سـيطرة القيادات الشـيعية القريبة منها على الحكم العراقي الجديد، مما دفع بالولايات المتحدة لتكليف سفيرها في بغداد. " Ryan Crocker"لفتح حوار مع طهران من أجل تسـهيل قيام حكم ديمقراطي والمسـاعدة على إحلال الأمن والاستقرار[1].

إلى جانب رغبة الجمهورية الإسـلامية في تصـدير روح الثورة الإسـلامية باتجاه المجتمعات الشـيعية في الدول المجاورة، وفي إعطاء سـياسـتها الخارجية سـمة إسـلامية من خلال التمسّـك ببعض القيم الإسـلامية كثوابت (كالموقف من إسـرائيل ومن القدس تحديدًا) فإن القومية الفارسـية

[1] ريفا بها لا ، "إيران والولايات المتحدة والمفسدات المحتملة للصفقة في العراق "، **المستقبل العربي** ، تموز 2007 ، ص 95

تشكّل الدافع الأساسي للدور الذي تريد إيران أن تلعبه على المستويين الإقليمي والدولـــي واللافت أن إيران لا تعطي أهمية للخلافات الجيوسـياسـية مع جيرانها سـواء من العراق أو أفغانسـتان أو الدول الآســـيوية، بل تتركّز كل جهودها حول النفوذ والدور الأمني الإقليمي الذي تريد أن تلعبه الآن أو ضمن أي نظام أمني مستقبلي.

لم تخف تأثيرات الشعور القومي الفارسي في زمن الجمهورية الإسلامية عما كانت عليه في زمن حكم الشـاه، ولكن جرى التعامل معها بكثير من التؤدة وبشـكل لا يجعلها في حالة تنافسـية، ظاهريًا على الأقل، مع العالم الإسلامي مع تطوّر مطالب أجيال الشباب بالانفتاح ودخول بعض مظاهر الحياة الغربية إلى إيران، تعدّلت المقاربة السـياسـية باتجاه مزيد من الواقعية السـياسـية، وقليل من الأيديولوجية الثورية، وذلك على عكس ما كانت عليه في زمن حكم الخميني.[1]

وكانت الحرب مع العراق قد تطلّبت اسـتثارة الشـعور القومي وخصـوصًـا عند الجماعات العلمانية، فيما بقي الشـعور الديني القوّة الدافعة الأسـاسـية للمؤمنين بالثورة الإسـلامية واللافت أيضًـا ولأسـباب داخلية أن النظام الحالي قد سـمح في السـنوات الأخيرة بالاحتفال ببعض الأعياد التي تشكّل تقليدًا قوميًا يرقى إلى فترة ما قبل الإسـلام، كما سمح لبعض الفئات بالاحتفال بذكرى محمد مصدق بالرغم من مواقفه السياسية المناقضة للإسلام.[2]

يمكن لتنـامي الشـــعور القومي أن يعمـل في عكس الاتجـاه الـذي تريـده القيـادات الـدينيـة المحافظة هناك توجّه الآن لدى الشـباب لرفع شـعار "إيران أولاً" ويسـتعمل هذا الشـعار الآن لمطالبة الحكم بتركيز جهوده على معالجة الأوضـاع الداخلية وبالتالي الكف عن صـرف الأموال والجهد والوقت على جماعات وقضـايا خارجية ذات قيمة متدنّية بالنسـبة للشـعب الإيراني من جهة ثانية يمكن للشعور القومي أن يوظّف في اتجاه الانفتاح على الحداثة، وتوجيه المجتمع نحو المطالبة بتخفيف الضـوابط الدينية وخصـوصًـا ما يطالب به الشـباب لجهة الانفتاح الاجتماعي وهي مطالب قد تؤدّي في نهاية المطاف للمطالبة بتطبيق المفاهيم العلمانية على كل الممارسـات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

[1]Mark Gasiorowski, "The Power Struggle in Iran," Middle East Policy, vol VII No 4, (10) October 2000

[2]Wilfried Buehta, **Who Rule Iran? The Structure of Power in the Islamic Republic**, (Washington Institute for Near East policy). 2002.p 22

ورغم التأكيد على أهمية البعد الثوري الشـــيعي الذي أعاد إحياءه أحمدي نجاد المعبأ بالبعد الإســـلامي وتراث الثورة، إلا أن البعد القومي يظل هو الملمح الغالب على الســـياســـة الخارجية الإيرانية[1]،ويعود ذلك إلى ثقل الموروث الفارسي وأولوية المصالح القومية

ثانيًا سلوكية سياسية محافظة

في المراحل الأولى لقيام الجمهورية الإســـلامية دفعت الروح الثورية القائمة على الإســـلام والهوية القومية الفارسية إيران إلى انتهاج سياسات مبادرة وهجومية أثارت مشاعر الخوف والعداء لدى جيرانها لكن انقضـت هذه المرحلة بعد غياب الإمام الخميني لتحل مكانها سـياسـات خارجية أكثر واقعية خصوصًا لجهة التعامل مع الدول المحيطة بإيران.[2]

وكان "هاشـمي رفسـنجانى" أول من أسّـس لهذا التبدّل في السـياسـة الخارجية الإيرانية وذلك من خلال تقويمه للتحسّن الذي طرأ على الموقع الجيو–استراتيجي لإيران بعد انتهاء الحرب على العراق، وللأوضــاع الاقتصــادية التي زادت ســوءًا بســبب الإنفاق العســكري الكبير على الحرب وللهواجس والتراكمات الاجتماعية التي تهدد بنشـــوء نزاعات داخلية بين عدد مكونات المجتمع الإيراني.

تجد إيران اليوم نفســها مطوقة من جميع الجهات بقوى وعناصــر قديمة أو جديدة، تحمل من التناقضـات ومشـاعر العداء ما يكفي لدفع إيران إلى اعتماد سياسـة خارجية مركبة ومرنة مما يسـمح لها بالتعامل مع كل هذه التهديدات والمتغيّرات الجيو–إسـتراتيجية بحكمة وحذر شـديد وقد اشتد هذا الأمر بعد الحادي عشر من سبتمبر **2001** .

يشّـكّل العراق وأفغانسـتان عدوّين تقليديين بالنسـبة لإيران، وعليها الآن أن تتعامل معهما وفق قواعد جديدة تتسـم بالمرونة والواقعية خصـوصًـا بعدما تمركزت القوات الأميركية على مقربة من الحدود الإيرانية مع هذين البلدين، بالإضـــافة إلى ما تمثّله الجماعات المتطرّفة التي تحمل

[1]رفيق عبد السلام، "إيران الجوار والأزمات الإقليمية "مركز الجزيرة للدراسات ،
www Aljazeera center for studies

[2]نزار عبد القادر، السياسية الخارجية الأمنية لإيران ، مجلة الدفاع الوطني ، موقع الجيش اللبناني على الانترنيت .www
Lebarmy gov/lb. article/asp

السلاح في هذين البلدين تحت شعار محاربة الأجنبي (الأميركي) ومن أجل قلب نظام الحكم، وقيام حكم إسلامي (سنّي) على أنقاضه...

وتراقب إيران أيضًا وعن كثب الأوضاع غير المستقرة في الدول المجاورة الأخرى كباكستان ودول القوقاز وآسيا الوسطى (وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثالث) كل ذلك يفسّر السلوكية السياسية المحافظة التي بدأ يسلكها الحكم الإيراني في السنوات العشرين الأخيرة[1] وقد ازدادت حدة هذه السلوكية المحافظة بعد وصول الرئيس أحمدي نجاد إلى الحكم.

ثالثًا متغيّرات الجيو بوليتيك

كان التبدّل الدراماتيكي في بيئة الجيو بوليتيك المحيطة بإيران منذ قيام الجمهورية الإسلامية قد بدأ مع تفكك عقد الاتحاد السوفيتي ولقد تبع ذلك تطّور آخر لا يقل عنه أهمية، عندما احتل العراق الكويت مما استدعى تدخّل القوات الأميركية والحليفة بشكل كثيف في منطقة الخليج من أجل تحرير الكويت، والذي أدى في نهاية الأمر إلى عزل العراق دوليًا وشن حرب جوية ضدّه استمرّت اثنتي عشرة سنة مما أدّى إلى إضعاف قدراته العسكرية والاقتصادية والتي مهّدت لعملية الغزو الأميركي في مرحلة لاحقة وذلك من ضمن ضرورات سياسة الهيمنة الأميركية[2] على المنطقة ولكن تحت أعذار منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وضرورات الحرب على الإرهاب.

في الفترة التي سبقت غزو العراق في العام 2003 وجدت إيران نفسها في وضع دفاعي غير مناسب ويتعدى قدراتها العسكرية، مع سبع دول محيطة بها، بالإضافة إلى التهديد الذي بات يمثّله الوجود الأميركي البحري والجوي الكثيف في منطقة الخليج وهكذا بات الدفاع عن حدود إيران البحرية والبرّية مهمة مستعصية[3] هذا الوضع الذي واجهته إيران دفع بوزير الدفاع الإيراني "**علي شمخاني**" إلى الاعتراف بأن الدفاع عن إيران قد أصبح مهمة صعبة بحيث لم يعد من الممكن تأمينها إلا باعتماد إستراتيجية الردع.

---

[1] Daniel Byman, ob., cit, pp (7-20)

2- بن الشيخ عصام، "الهيمنة كهدف في السياسة الخارجية الأمريكية.. دراسة في أدبيات جوزف ناي، فرانسيس فوكوياما، زبيغنيو بريجنسكي أنموذجا، دفاتر السياسة والقانون، عدد 8،رقم15، ص ص287-301

[3] نفس المرجع السابق.

وبالرغم من الحقائق الجديدة التي أنتجتها الحرب في كل من أفغانســـتان والعراق والتي أوجدت حدودًا مشـتركة بين إيران والولايات المتحدة فإنه يمكن لإيران أن تتعامل مع الواقع الجديد بطريقة أقل تعقيدًا وأقل خطورة من التهديدات المتواصـــلة التي كانت تواجهها مع كل من حكم طالبان في أفغانستان وحكم صدام حسين في العراق

رابعًا الأثنية والتعددية الإيرانية

صـحيح أن الثورة الإسـلامية وإحياء الشـعور الديني الإسـلامي يشكّلان مع الشـعور القومي القوّة الجامعة في بلد متعدد الإثنيات والأديان يشكل السكان من أصول فارسية نسبة 51% بينما يتوزّع 49% على 24% من العرق الأذربيجاني–التركي، وعلى 8% مازاندراني وعلى 7% من الأكراد و3% من العرب و2% من البلوش و4% من التركمان واليهود[1]

أما من الناحية الدينية فإن نسبة الشيعة الإيرانيين هي في حدود 85% فيما يتوزّع لباقون بين السـنة والمسـيحيين والبهائيين ويمكن إدراج ملاحظات حول هذا النسـيج الوطني المتعدد الأثنيات والأديان أبرزها:

1- تتوّزع الأقليات الاثنية في المناطق الحدودية، ومن هنا تظهر أهمية ارتباطات المجموعات السكانية هذه بالدول التي تجاورها

3-تشـكّلت داخل هذه المجموعات الإثنية أحزاب وحركات انفصـالية وقد أدّى ذلك إلى نشـوء كيانات مسـتقلّة في فترات سـابقة كجمهورية مهاباد الكردية في العام 1945 والكيان التركي في أذربيجان في العام1946

[1] فهد بن عبد الرحمن آل ثاني ، **العالم الإسلامي دراسات جيواستراتجية وجيوبوليتكية** ، الدوحة : دار وائل للنشر،2002، ص 189

خريطة رقم 02 تبين توزيع الإثنيات في إيران



:

المصدر: https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons//2/Ethnics_and_Religious_of_Iran.png

4-الحركات السياسية (الانفصالية التوجّه) هي في غالبيتها من الأقلية السنية وتضم بصورة خاصة الكرد والبلوش والتركمان، والعرب، والتي تجد صعوبة في تقبّل الهيمنة الشيعية عليها

5-تتنافس كل من هذه الهويات الأثنية مع الهوية الفارسية وهي تشكّل خطوط الانقسام السياسي، والذي قد يتحوّل إلى مصدر لعدم الاستقرار الداخلي لكن تبقى الهوية الكردية مصدر القلق الأكبر، فقد جاهد الأكراد بشراسة من أجل الاستقلال، مما جعلهم يتعرّضون لحملات قمع متتالية وشكّلت عمليات قمع الأكراد درسًا للأقليات الأخرى وتتحدّث بعض التقارير عن خسائر فادحة بالأرواح قد وقعت في الجانب الكردي بسبب هذه الحملات، بلغت وفقا لتقديرات 20000 قتيل منذ قيام الجمهورية الإسلامية[1]

[1] ibidem

يتراوح عدد الأكراد في إيران ما بين 4 و8 ملايين، يتوزّعون على 75 في المائة من السنة و25 في المائة من الشيعة، وإن الاستقرار الراهن لوضعهم لا يعني صفاء ولائهم لإيران فهم من جهة يذكرون عمليات القمع التي تعرّضوا لها في ظل الجمهورية الإسلامية كما أنهم يشعرون بمركّب نقص من الطريقة التي تتعامل بها معهم الأكثرية الفارسية بالمقارنة مع الأقليات الأخرى ويتوقّف ولاؤهم لإيران في المستقبل على الطريقة التي ستتعامل بها الدولة الإيرانية معهم، ولكن يبقى العنصر الأهم في التطّور المرتقب لجهة نجاح قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق.

تشهد مناطق البلوش في شرق إيران حالة من عدم الاستقرار والفلتان الأمني وتسمح السلطات الباكستانية للثوار البلوش بعبور الحدود هربًا من الملاحقات الإيرانية[1].

تسبب مؤسسات الجمهورية الإسلامية التي تهيمن عليها الإيديولوجية الشيعية في تصديع الوحدة الوطنية والاجتماعية، وذلك على الرغم من تنبّه الحكم إلى هذا الخلل ومحاولات إصلاحها من خلال اعتماد سياسات براغماتية تجاه الأقليات واعتمدت السلطة مقاربة واقعية تهدف إلى المحافظة على الأمن والاستقرار كبديل لسياسة القمع أو تذويب الأقليات وطمس شخصيتها الدينية أو الأثنية، "أن العنصر الأساسي الذي يكيّف سلوكية الحكم تجاه السنة لم يتركز حول هويتهم الأثنية أو المذهبية بل حول احتواء الخطر الذي يمثلونه بالنسبة للاستقرار العام ووحدة أراضي الجمهورية الإسلامية".

ممثل الأقليات في إيران مع حركاتها الانفصالية وتوقها للتعبير عن ذاتها بشكل مستقل مصدرًا خطيرًا للهواجس الوطنية حول وحدة الشعب والأرض، كما أنها تشّكل مصدرًا للقلق من إمكان استعمالها من قبل القوى الخارجية التي تتربص شرًا بإيران، وخصوصًا خلال هذه المرحلة بعدما طوّقت الجيوش الأميركية إيران من الغرب والشرق، بالإضافة إلى قواعد جوّية وقواعد للنفوذ السياسي في دول آسيا الوسطى وبحر قزوين.

من هنا تبرز أهمية النظرية التي سبق وتحدّث عنها على **شمخاني** بأنه لا بد وأن تستند إيران في مواجهة التهديدات المختلفة على اعتماد استراتيجية الردع وهذا ما يبرّر اندفاعها القوي لامتلاك السلاح النووي كسلاح رادع للقوات الأميركية المنتشرة حولها.

[1]Wilfried Buchta, Ibid, pp (106-109)

خامسًا: العداء لأميركا

صحيح أن الشعب الإيراني هو شعب فخور، وهو يستمد هذا الشعور من عمق وعظمة تاريخه وأيضًا من خلال اعتقاده بتفوّق ثقافته الفارسية على ثقافات الشعوب المحيطة به لكن وبالتوازي مع الشعور بالفخر فقد تملّك الإيرانيين شعور قوي بدور الضحيّة. نجحت الثورة الإسلامية في دفع الشعب الإيراني للإمساك بقوّة بمصير البلاد والتحّكم في صنع القرارات المصيرية والسيطرة على الثورات الوطنية، ولكنها فشلت في تخليصه من الشعور بأنه ضحيّة مؤامرة مستمرّة يصوغها الغرب وخصوصًا الولايات المتحدة من أجل فرض الهيمنة الكاملة على إيران والتحكم بثرواتها الطبيعية وبمصيرها الوطني.

يتصّور الإيرانيون أن الولايات المتحدة ما زالت القوّة الراغبة في التحّكم بمصير إيران، وبأنها ما زالت تحرّك، وبصورة خفّية، القوى الشبابية والعلمانية والنخب ذات النزعة الارستقراطية وبأنها ما زالت تشكّل المصدر لكل مشاكل ومتاعب إيران كما أنها تملك مفاتيح كل الحلول لهذه المشاكل هناك ميل قوي عند عامة الشعب الإيراني لتحميل وكالة المخابرات المركزية، وقبلها جهاز المخابرات البريطانية أيام الهيمنة البريطانية، مسؤولية أي سوء طالع أو كارثة تحل بإيران

دق رجال الدين في قّمة هرم السلطة طبول الحرب ضد أميركا كل يوم جمعة من قلب جامعة طهران، وكان واضحًا أن هدفهم كان يتركّز على تعميق مشاعر العداء لأميركا ووصفها بأنها تشكل "الشيطان الأعظم"، وذلك من خلال اتهامها بالتآمر المتوصل ضد إيران وتحميلها مسؤولية الاقتصاد الإيراني المتعّثر، والتدهور النقدي الحاصل وإشاعة روح الفساد بين الشباب ودعم وتعهّد الصهيونية ودعم دولة إسرائيل وتحقيق تفوقها من أجل إعدادها للعب دور قوة إقليمية كبرى تهدد مصالح المسلمين

بلغ شعور العداء الإيراني للولايات المتحدة أوجّه عام 1995 واتهمت الولايات المتحدة بأنها تحاول لعب دور الشيطان الأعظم عندما صوّت الكونغرس على إعطاء وكالة المخابرات المركزية مبلغ عشرين مليون دولار مخصصة حصرًا للقيام بعمليات لإضعاف الحكم الإسلامي في طهران تمهيدًا لقلبه.

إن الشكوك حول النوايا الأميركية تجاه إيران هي قديمة وتعود إلى الفترة التي سبقت الثورة الإسلامية، أي إلى أيام الشاه محمد رضا بهلوي، والذي يروى أنه قد أظهر الكثير من مشاعر

الشـــك وانعدام الثقة تجاه نوايا الأميركيين نحوه وذلك عندما ســـال في أيار 1978 نائب الرئيس الأميركي **نيلسون روكفلر** أثناء زيارته لإيران عن صحة وجود قرار أميركي–روسي "بتقاسم العالم بينهما"[1] ويبدو أن مشاعر الشاه حول المؤامرة قبل عدة أشهر من الانقلاب الذي قادته مجموعة شيوعية في أفغانستان لقد ربط الشاه بين الحدثين، وقد ولّد هذا الربط قناعة لديه بأنه هناك توافقًا قد حصل بين موسكو وواشنطن واستمر هذا الشعور لدى معظم الإيرانيين، ما يبرر السؤال الذي يطرحه الكثيرون على أي زائر أميركي "لماذا أوصـــلت الولايات المتحدة الإمام الخميني إلى الحكم"[2].

من المؤكد أن دور إيران في العالم يتعدّى أطر علاقاتها مع الولايات المتحدة، ولكنه ما زال من الصعب فهم وتقبّل الدور الذي أعطاه الإيرانيون لأنفسهم والسؤال الآن: ما هو البديل لشعار "الموت لأميركا"؟ يبدو أن البديل سيكون موضـــع نقاش صـــعب وذلك بســـبب العمق الذي بلغه شعور العداء لأميركا في نفوس جماهير المتدينين وحرّاس الثورة وقوّات الباسيج

وتشكّل الكراهية التي تضمرها إيران (الإسلامية) لدولة إسرائيل سببًا معرقلًا لأية عملية تطبيع للعلاقات مع أميركا إن فجوة عدم الثقة بين إيران والولايات المتحدة حول إسرائيل قد بدأت تتوسّع بســـبب المواقف العدائية للدولة العبرية التي عبّر عنها الرئيس أحمدي نجاد في الفترة الأخيرة، حيث أكد رفض إيران في دعم حزب الله وتقديم الأموال والأسلحة اللازمة له لخوض حرب طويلة ضد إسرائيل.

وتنعكس ســـياســـة إيران في دعم حزب الله على علاقاتها مع الوليات المتحدة وذلك بســـبب الإرث الثقيل لعلاقات الحزب بالدولة العظمى والذي يحمل تراكمات ســـلبية جدًا بدءًا من عملية نسف موقع المارينز في مطار بيروت عام 1983 والتسبب بمقتل 241 عسكريًا بالإضافة إلى الرصيد المتراكم من عمليات عديدة استهدفت أشخاصًا ومؤسسات أميركية عبر عقد الثمانينات يضاف إلى الرصيد السلبي للسياسة الإيرانية تجاه إسرائيل ودعم حزب الله، المساندة السياسية والدعم المالي الذي تقدّمه إيران للمنظمات الفلسطينية الإسلامية في فلسطين كحماس والجهاد

[1] Jerold D. Green, "Iran Limits to Rapprochement," statement before the House Committee on Foreign Relations, Subcommittee on Near Eastern and South Asian Affairs, 1999.P22

2Rand Monograph Reports, "Iran's Security Policy in the Post-Revolutionary Era," http://www.rand.org/pubs/ monograph reports/MR1320

الإسلامي للاستمرار في حربهما ضد إسرائيل بهدف تعطيل عملية السلام بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل.

وليس من باب المغالاة القول بأن العلاقات الأميركية–الإيرانية ما زالت تواجه كل التساقطات السامّة لأزمة الرهائن في السفارة الأميركية من عام 1979 إلى 1981،ومشاهد الشوارع الممتلئة بمئات آلاف الإيرانيين الذين هتفوا "الموت لأميركا "واستعراض أسرى السفارة أمام كاميرات التلفزة وهم معصوبي الأعين، وايضًا حطام الطائرات في الصحراء الإيرانية للغزوة الفاشلة لتخليص الرهائن طبعت كل هذه الصور بعمق في مخّيلة وضمير الأميركيين، فحولّت الشعارات التي كان يمكن أن تكون "جوفاء "إلى عداء مستحكم وطويل وتحوّلت إيران بعد أزمة الرهائن إلى عدو خطير يشجّع الإرهاب، وذلك بعد ان اتهمت الولايات المتحدة عملاء إيرانيين من الحرس الثوري بتفجير مبنى المارينز ومبنى السفارة الأميركية في بيروت عام .1983

وتتعاظم مشاعر العداء والتناقض في المواقف السياسية بين أميركا وإيران بسبب سياسية إيران لبناء قوات عسكرية كبيرة وتسليحها بالأسلحة المتطورة[1] والتي تجعل منها قوة إقليمية قادرة على تهديد جيرانها، وأيضا تهديد المصالح الأميركية الحيوية في الخليج وبحر العرب ومن أبرز نقاط التناقض الاندفاعي الإيرانية لبناء مشروع نووي طموح يضع إيران في مصطاف الدول النووية خلال سنتين أو أقل وتطوّر إيران بالتوازي مع السلاح النووي قوّة صاروخية يمكن أن تشكّل تهديدًا لكل الشرق الأوسط وقسم واسع من أوروبًا.

سادسًا الاقتصاد الإيراني

قال الإمام الخميني في بدايات الثورة الإسلامية بأن الهدف من الثورة "ليس تحديد سعر البطيخ"، لكنه اكتشف بعد بضع سنوات أن الثورة لم تحمل معها الدواء الشافي والوصفة السحرية لمعاناة الشعب الإيراني سواء لما يعود للكساد الاقتصادي أو للتدهور الدراماتيكي في مستوى عيش المواطنين

قادت الجمهورية الإسلامية إيران إلى حرب طويلة ومدمّرة مع العراق، وإلى عزلة دولية خانقة، وإلى تدهور دراماتيكي للاقتصاد دفعت كل هذه التطوّرات شرائح واسعة من الشعب

[1] انتوني كرودسمان، **قدرات إيران العسكرية هل هي مصدر تهديد** ، الامارات: مركز الدراسات للبحوث والدراسات الإستراتجية ط1 ، ص327

للتساؤل عم حكمة الحكم القائم، كما وسّعت الفجوة بين الحكم وجيل الشباب ويمكن الاستنتاج أن قاعدة قياس انجازات الثورة قد أعادت إلى الأذهان مقولة "اسألوا عن سعر البطيخ" تسببت الأوضاع الاقتصادية السيّئة، والفجوة بين الثورة وجيل الشباب بتبّدل في الموقف ال سياسي العام وفي النزعة العامة للسياسة الخارجية الإيرانية، والتي بدأت تضع في أولوياتها المصالح الاقتصادية للأمة على حساب المبادئ الأساسية والأهداف التي نادت بها ثورة الخميني لكنه ما زال من المبكر الحكم على التغيير الذي يمكن أن يرافق عودة المحافظين إلى الحكم بقيادة الرئيس محمود أحمدي نجاد.

اتهم الإمام الخميني حكم الشاه عندما كان لا يزال يعيش لاجئًا في فرنسا في مقابلة مع صحافية أميركية عملت كمراسلة لصحيفة نيويورك تايمز قبل سنتين من عودته إلى طهران "بتدمير الاقتصاد الإيراني" وذلك بالتنازل عن النفط للدول الصناعية، وبخفض مستوى المحاصيل الزراعية من أجل فتح الأسواق الإيرانية أمام المنتجات الأميركية، وبإخضاع القوات المسلحة لقيادات أجنبية وبقتل الآلاف من معارضيه، وبتدمير حرية التعبير"[1]

بعد عقدين من قيام الجمهورية الإسلامية يجد الشعب الإيراني نفسه مجددًا في مواجهة عدد من المصاعب الاقتصادية والاجتماعية التي لم يستطع الحكم الإسلامي مواجهتها: أولاَ هناك تراجع دراماتيكي في فرص العمل، حيث يدخل مئات الألوف سوق العمل كل عام، والذي لا يستطيع استيعاب أكثر من نصف هؤلاء فالاقتصاد ما زال يرضخ لحالة "العزل الخارجي" كما يشكو من قّلة الاستثمارات، والتي تزداد شحًّا بسبب المقاطعة الخارجية أو خوفًا من التشريعات المفاجئة والتي تتسبب بهرب رؤوس الأموال، بالإضافة إلى استشراء الفساد وعدم فعالية إدارات الحكم والتركيز على عائدات النفط من أحل تمويل مصارف الدولة ومشترياتها الخارجية

من المؤكّد أن إنجازات الجمهورية الإسلامية لم تحقق ما كان يحلم به الإمام الخميني في البداية وكان من الطبيعي أن ترتبط خيبة الأمل هذه بالنتائج والخسائر التي ترتّبت على الحرب مع العراق والتي دامت ثماني سنوات وتقدّر الخسائر البشرية من الجانب الإيراني بثلاثمائة ألف قتيل وأكثر من ستمائة ألف جريح، وتهجير مليوني مواطن إيراني من بيوتهم ومصادر رزقهم

[1] وداد جابر غازي، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في إيران،1979 –1989 ،**مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكادمية**،المجلد03 ،عدد05، 2020،ص ص 357–401

كانت تكاليف الحرب باهظة جدًا، حيث صـــرفت إيران مليارات من الدولارات التي كانت بأمس الحاجة إليها لتطوير اقتصادها وكانت الخسائر التي نتجت عن الحرب كارثية، حيث جرت معظم المعارك على الأراضـي الإيرانية، كما تعرضـت 16مقاطعة من أصـل 22 مقاطعة يعيش عليها ثلثا سـكان إيران لقصـف مدفعي أو صـاروخي كثيف تسـبب الحرب بتدمير الاقتصـاد الإيراني، وذلك جراء تدمير للبنى التحتية الرئيس والصـــناعات النفطية والمراكز الصـــناعية والمدن، والأراضي الزراعية.

أدت نتائج الحرب والأوضـاع السـائدة في الدولة، إلى جانب الفجوة بين المفاهيم الاجتماعية التي يتمسـك بها المحافظون وتلك التي ينادي بها جيل الشـباب، إلى تبدّل في نظرة الرأي العام للحكم وبالتالي إلى نجاح الإصـــلاحيين بقيادة محمد خاتمي في الانتخابات لكن لم يؤدّ تجربة الإصـــلاحيين النتائج المرجوة وذلك بسـبب القوى المختلفة التي جّندها رجال الدين والمحافظون وخصـوصًـا القضـاء الذي اسـتطاع إحباط كل المحاولات الإصـلاحية كما تدّخل في الانتخابات بأساليب مختلفة.

وأدّت الاحباطات المتوالية أثناء فترة حكم الإصـــلاحيين إلى عودة التيار المحافظ بقيادة أحمدي نجاد والذي يبدو أنه يتوجّه إلى إحياء الشـعارات الأسـاسـية التي كانت سـائدة أيام فترة هيمنة الإمام الخميني على السلطة.

ليس الهدف إجراء دراسـة تحليلية للاقتصـاد الإيراني، بل الاكتفاء بإدراج الحقائق الاقتصـادية المؤثرة في صـياغة سـياسـة إيران الخارجية، والاسـتراتيجيات التي سـتعتمدها لمواجهة المتغيرات الكبيرة على حدودها وفي منطقة الشـرق الأوسـط تقدّر ديون إيران الخارجية بسـبعة عشـر مليار دولار، ويبدو أن مؤشر الفقر هو في ارتفاع مضطرد، وذلك استنادًا إلى تدنّي القدرة الشرائية لدى المواطنين بنسب تتراوح ما بين 20 و50%[1].

أظهرت دراســات أجرائها صــندق النقد الدولي أن مســتوى الدخل الفردي بالنســبة للدخل القومي لعام 1999 ما زال دون المستوى الذي كان عليه عام 1977[2] إن أكثر من ثلثي السكان

[1]Jahangir Amuzegar, "Khatami and Iranian Economic Policy," The Middle East Journal, vol 53, no 4, Autumn 1999, pp (534-552)

[2]International Monetary Fund, International Financial Statistic Yearbook (Washington DC: International Monetary Fund 2000

الإيرانيين الذين يزيد عددهم على 84 مليون نسمة هم دون عمر 25 سنة، في حين أن السوق يقتصر على أقل من 15 مليوناُ وهناك ما يقارب مليونان ونصف من العاطلين عن العمل، علمًا أن نسبة خريجي الجامعات بين هؤلاء 40 في المائة وبحسب تقديرات حكومة الرئيس خاتمي الأخيرة فإن على إيران أن تعمل لخلق ما يقارب 800 الف فرصة عمل جديدة سنويًا، ويتطلب ذلك استثمارات بعشرة مليارات دولار سنويًا ونسبة نمو تبلغ 6,7%سنويًا.

سيؤدي الارتفاع الكبير في أسعار النفط إلى تأمين مداخيل إضافية تعطي للحكم الراهن مساحة من الوقت، وقدرة على تمويل مشتريات إيران الخارجية بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في بعض المشاريع من أجل الوقت، وقدرة على تمويل مشتريات إيران الخارجية بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في بعض المشاريع من أجل خلق فرص عمل جديدة لكن وبسبب إمكانية تدني سعر برميل النفط فإنه لا يمكن لإيران الارتباط بمشاريع استثمارية طويليه الأمد.

كانت الأوضاع الاقتصادية السيّئة قد أثّرت بشكل مباشر على جهود إيران في تحديث قواتها المسلحة وكان قد ذكر الباحث الأميركي أنطوني **كوردسمان** أن المصارف العسكرية الإيرانية كانت بعد انتهاء لحرب مع العراق في حدود ثماني مليارات ونصف من الدولارات، ولكنها قد تدنت في الفترة الأخيرة إلى النصف ويبدو أن التركيز في الإنفاق العسكري قد انتقل إلى برنامج تطوير الصواريخ والبرنامج النووي الإيراني، والذي لا تحتسب الأموال المخصصة له ضمن موازنة وزارة الدفاع.

تعود أسباب ضعف بنية الاقتصاد الإيراني إلى السياسات المحافظة والتي لا تشجع نمو القطاع الخاص ويساهم دور الحكومة والذهنية السائدة لدى رجال الدين والمحافظين فيفرض الكثير من القيود على الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى القرارات العشوائية وعدم الاستقرار العام في منع الاقتصاد من تحقيق النمو اللازم إن الإخفاقات الداخلية للنظام، وليس المغامرات الخارجية، هي السبب الرئيسي لما وصلت اليه إيران[1]. وتشمل هذه السياسات عقوداً من السياسات الاقتصادية الفاشلة.

[1] Anthony H. Cordesman, The Crisis in Iran: What Now. Center for Strategic and International Studies. Revised January 11, 2018.pp 1-16

أن سوء الإدارة الاقتصادية، والفساد الواسع الانتشار، وضعف القدرة القانونية والمؤسسية، وأنظمة الأعمال غير المواتية، إلى جانب العقوبات المالية والاقتصـــادية الأمريكية غير المســبوقة ووباء الفيروس التاجي، قد أدت إلى خنق الاقتصاد الإيراني.

إذا كانت إيران تريد أن تطّور اقتصـادها فإن عليها اتخاذ مجموعة من الخطوات الإصـلاحية الجذرية وفقا لآتي[1]:

1-خفض دور الحكم في النطاق الاقتصـادي، واعتماد سـياسـة تحديثية تسـمح بخصـخصـة القطاعات الاقتصادية التي تعود ملكيتها للدولة، والمصارف وشركات التأمين

2-اعتماد خطة إصلاحية شفافة وإعلان الحرب على الفساد واحترام حقوق الملكية الخاصة

3-إلغاء سلطة ونفوذ المؤسسات الثورية ورجال الدين ومؤسسات القطاع العام الأخرى ومنعها من التدخل في الدورة الاقتصـادية، وإلغاء كل الخدمات الحصـرية المسـيطر عليها الآن من القطاع العام ومن يدور في فلكه.

4-تحرير الســوق المالية من كل القيود المفروضـــة عليها، بحيث تحدد هذه الســوق بآلياتها الخاصة أسعار الصرف للعملات ومستوى الفوائد.

5-الغاء دعم الحكومة لكل المواد الأساسية، والمحروقات، والأدوية، وغيرها؟

6-إعادة النظر في السياسات الضريبية وتقديم الضمانات اللازمة لحماية الاستثمارات

7-إيجاد التشجيع اللازم لدخول الاستثمارات الأجنبية الكبيرة إلى الاقتصاد.

8-الاستعانة بالخبرات والرساميل الأجنبية لتطوير قطاع النفط والغاز.

تفترض هذه الإصـــــلاحات أولاَ، تغييرًا جذريًا في مفاهيم الحكم وعقلية الحكام و ذلك تمهيدًا لبناء علاقات الثقة مع الشـــركاء المحتملين لإيران ولا بدّ في هذا الإطار من أن يدرك النظام الإيراني ضرورة إجراء تغييرات عميقة في سلوكية إيران السياسية، وفي علاقاتها مع بعض الدول في المنطقة وأيضًا فك ارتباط إيران بعض الجماعات المتهمة بالإرهاب لا يمكن لإيران أن تنسج

1Amin Mohseni-Cheraghlou, Iran’s unrealized economic potential. https://www.mei.edu/publications/irans-unrealized-economic-potential

العلاقات اللازمة لجذب الاستثمارات الأجنبية إذا لم تعدل في سلوكيتها السياسية أو إذا لم تعمل على تطوير كل المؤسسات والقوانين والإجراءات التي تعرقل النمو الاقتصادي.

إن أمام إيران فرصـــة ذهبية لتطوير اقتصـــادها وذلك من خلال اســـتعمال الفوائض من المحصـلة من ارتفاع أسـعار النفط والغاز لكن يبدو من المعلومات التي وفرتها بعض المصـادر أن الحكومة الايرانية المحافظة تسير عكس التوجهات المطلوبة اقتصاديًا إن كل الترجيحات تقود للاستنتاج بأن الفائض من عائدات النفط لن يذهب باتجاه تطوير بنية الاقتصـاد بل لغايات تخدم شـعبية حكم المحافظين من خلال الاسـتمرار في دعم الضـرورات المعيشـية، من جهة والعمل على ضـــخ مزيد من الأموال من أجل بناء عدد من محطات الطاقة النووية، وبرنامج تطوير الصواريخ.

وتستغل في تغطية هذا الانفاق عدة عوامل العداء لأميركا، والشعور الوطني الإيراني الداعم للبرنامج النووي كمدخل لتأكيد دور إيران الدولي، ومعارضـــة المحافظين ورجال الدين للانفتاح الاقتصـادي بحجة أن ذلك سيكون على حساب لقمة عيش الفقراء تصر القيادة الإيرانية على أن كل المشـــاكل الاقتصـــادية التي تواجهها إيران هي من صـــنع الولايات المتحدة، وبأن تخريب الاقتصـاد الإيراني كان هدفًا معلنا للسياسـة الأميركية طيلة عهد الرئيس كلنتون، وهو مستمر مع الرئيس جورج دبليو بوش.

قررت الإدارة الأميركية عام 1995 فرض حظر أحادي الجانب على إيران، وحضّـــت حلفاءها على تخفيض أو قطع مبادلاتهم التجارية مع إيران، كما جمّدت القروض التي كان يمكن أن تحصـل عليها طهران من مؤسـسـات ومصـادر دولية كالبنك الدولي وقع كلنتون عام 1996 قانونًا ضد الإرهاب ينص على فرض عقوبات على الشركات الأجنبية التي تستثمر أكثر من 40 مليون دولار (وعاد وخفضـــها في مرحلة لاحقة إلى 20 مليون دولار) في قطاع النفط والغاز الإيراني وكان الانفراج جزئيًا عام 1999عندما قررت الإدارة الأميركية الســـماح للمزارعين الأميركيين ببيع الجمهورية الإسـلامية كميات من القمح والحبوب، والسـماح أيضًـا لإيران بشـراء قطع البدل اللازمة لأسطولها الجوي التجاري المجهز بطائرات بوينغ.

وعادت الإدارة الأميركية في عام 2000 وعدلت بقواعد حصارها الاقتصادي الأحادي الجانب فسمحت باستيراد بعض السلع الإيرانية وأبرزها السجاد والمصنوعات الغذائية بالرغم من تصنيف

بوش لإيران كإحدى دول "محور الشـــر" فإن الإدارة الأميركية الراهنة، لم تبادر إلى فرض أية عقوبات جديدة أو تشـــديد أي من التدابير المعرقلة للتبادل التجاري مع إيران، ويعود ذلك إلى التعاون الذي أبدته إيران في الحرب على أفغانستان وملاحقة فلول القاعدة وطالبان.

لكن يتنامى الإدراك لدى الشـعب الإيراني بأن كل المشـاكل التي يواجهها الاقتصـاد الإيراني ليست من صنع الولايات المتحدة، وإنما هي نتيجة مباشرة للسياسات الاقتصادية التي درجت على اعتمادها الجمهورية الإسلامية منذ تأسيسها، وخصوصًا لجهة عدم تحديثها لتتماشي السياسات الدولية المتطورة والتي تقوم على مفاهيم الأسواق المفتوحة أمام التجارة الدولية[1].

لا تتوافر عناصـر التشـجيع للاسـتثمار الداخلي أو الخارجي فالقرارات العشـوائية في منح أو إلغاء رخص الاستيراد أو التصدير لرجال الأعمال الإيرانيين لا تشجع إطلاقًا الاستثمارات الكبيرة وحتى المتوسطة منها أما بالنسبة للاستثمارات الخارجية، فإن الحاجز الأساسي يتمثل في عدم وجود ضمانات للاستثمارات، والكل يذكر بما حصل بعد الثورة الإسلامية حيث صادر الحكم كل المصـالح الكبرى كالفنادق والبنوك والمعامل وغيرها وتواجه السـلطات بيئة محلية وجيوسـياسـية صعبة.[2]

رغم انتخاب الرئيس روحاني لولاية ثانية في مايو 2017 وســط ضـــغوط متزايدة لمعالجة ارتفاع معدلات البطالة وزيادة الدخل. في أواخر عام 2017، وقعت احتجاجات في الشـوارع في عدة مدن. أما على الصـــعيد الخارجي، فقد ازدادت المخاطر المحيطة بالعلاقات الخارجية الإيرانية. تنازلت الإدارة الأمريكية عن تطبيق العقوبات النووية لمدة 120 يوماً في 12 كانون الثاني/يناير 2018، لكنها تســـعى إلى إدخال تغييرات جوهرية على خطة العمل الشـــاملة المشتركة.

[1] Anthony H. Cordesman, op cit. pp 1-16
[2]INTERNATIONAL MONETARY FUND, 2018 IMF Country Report About Iran. No. 18/93.

المبحث الثاني: التحديات ومستوياتها

تعتبر مشكلة التسلح النووي وانتشاره في عدة مناطق من العالم أهم القضايا التي استحوذت على اهتمام الدارسين والمحللين السياسيين وقد نتج عن هذا الاهتمام ظهور العديد من الكتب والدراسات الأكاديمية ومراكز البحث المتخصصة التي تعالج قضايا التسلح النووي من مختلف زواياه الاقتصادية القانونية السياسية الجيوسياسية والعسكرية بهدف إحاطة السياسة الدولية لكل ما يتعلق بهذه المشكلة من حيث أبعادها ونتائجها الراهنة والمستقبلية.

وتعتبر منطقة الشرق الأوسط من المناطق التي تعرف توترا شديدا بسبب الخطر النووي المحدق بها، هذا إلى جانب تعدد الأقليات العرقية والدينية واللغوية الذي يساهم بشكل واضح في إذكاء نار الحرب.

لقد أصبحت منطقة الشرق الأوسط وبالتحديد في الفترة التي تلت العدوان الأمريكي والبريطاني على العراق عام 2003 مركزا أساسيا للتفاعلات الخاصة بقضايا الانتشار النووي في العالم، وفي الوقت ذاته تعرف المنطقة تدويلا غير مسبق لمختلف القضايا خاصة تلك المتعلقة بالأمن والتسلح والتي من بينها الملف النووي الإيراني الذي يحتل صدارة المسائل المطروحة بقوة على المجتمع الدولي.

في هذا السياق فإن الجمهورية الإسلامية لإيران أصبحت تواجه تحديات سياسية واقتصادية وأمنية في أبعادها وكذا دولية وإقليمية وداخلية في مستوياها وتعد الأزمة النووية ومسألة الانتشار النووي وموقف طهران منها قاسما مشتركا لهذه التحديات في أبعادها ومستوياتها بسبب انعكاسات الملف النووي وتأثيراته الإقليمية الدولية.

1 – موقف طهران من إخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي

2 – التسلح في الرشق الأوسط وموقف إيران منه:

من أبرز المشكلات التي تواجه منطقة الشرق الأوسط تصاعد ظاهرة العسكرة في المنطقة؛ والعلاقة الوثيقة بين عائدات النفط وصفقات التسلح[1]، والدعم الأمريكي لإسرائيل في إطار التصنع

[1] سيد حسين موسوي ، المشكلات الجديدة في الشرق الأوسط ، شؤون الأوسط ، عدد 106 ، ربيع 2002 ، ص 07

الحربي ومدها بأسرار التسلح النووي[1]،هذه المشكلات وغيرها أدخلت الشرق الأوسط مرحلة جديدة من الأزمات واضطرابات.

وبالرغم من حرص الأمم المتحدة منذ نشأتها إلى نزع السلاح وحصر استخدام الطاقة الذرية بالمجالات السلمية وإخضاعها من اجل ذلك لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إلا أن ما تحقق على أرض الواقع يؤكد فشـــل الأمم المتحدة في مهمتها كما أثبتت الوقائع هشاشة أنظمة الرقابة التي تعتمدها الطاقة الذرية وأصبحنا اليوم أمام خيارين (ع السلام) وكان التطور الملحوظ في الشــرق الأوســط هو تلقي الأمم المتحدة عام1974 مبادرة مصــرية إيرانية مشـتركة لإنشـاء منطقة خالية من الأسـلحة النووية في الشـرق الأوسـط ، إلا أن ظروف الصـراع العربي الإســرائيلي والحروب الإقليمية الشــرق أوســطية من جهة ثانية حالت دون تحقيق هذه المبادرة.

وصـــــدرت عدة قرارات من الجمعية العامة من بينها القرار رقم: 45 / 52 / في الرابع من ديسمبر 1990 والقاضـي بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط[2] ثم قرار مجلس الأمن الدولي في 03 / 09 / 1991 والقاضـي بنزع أسـلحة الدمار الشـامل العراقية غير الموجودة أصـلا ، ويتضـمن القرار كذلك " تشكيل خطوات باتجاه تحقيق هدف إنشاء منطقة خالية من السلاح ذي الدمار الشامل والصواريخ في الشرق الأوسط "[3].

إن من الأحكام الدولية السـابقة الذكر فإن الممارسـة راوحت بين الايجابيات والسـلبيات على المستوين الدولي والإقليمي لأسباب عدة كان من أبرزها موقف إسرائيل الرفض لأي التزام، ويأتي من الأحكام الدولية التي قررت حظر الأسلحة ذات التدمير الشامل لعدة محددات.

من البنود الأسـاسـية في الاتفاقية الدولية لحظر انتشـار الأسـلحة النووية لعام 1968 المادة الرابعة التي تنص على أن الالتزام بهذه الاتفاقية لا يحرم الدولة الموقعة من الاسـتفادة من الطاقة النووية لأغراض سـلمية، لكن مشـروطة بتقنية مقبولة من الأنشـطة النووية التحضـيرية التي لا

[1] كريمة عراض ،" السلاح النووي بالشرق الأوسط " مجلة فكر السنة 5 ، عدد 46 ، فبراير 2002

[2] السياسة الدولية عدد 149، أبريل 2001، ص 26 – 39

3 شفيق المصري / مرجع سابق / ص 141

يجوز تجاوزها ، وهي مشروطة أيضا بالسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بمراقبة هذه النشاطات والتحقق من سلامتها التقنية وسلميتها الهادفة[1].

والواقع إن طهران قد وقعت من زمن بعيد على هذه الاتفاقية الدولية من جهة وعلى السماح للمراقبين للتحقق من جهة أخرى، بل حث طهران للإجابة عن أسئلة الوكالة بشأن سلمية المشروع كما تقرر مؤخرا .

وبالرغم من ذلك فقد ووجهت إيران بتيارين الأول معتدل تمثله الدول الأوروبية الثلاث: ألمانيا – بريطانيا – فرنسا والثاني يمثل الولايات المتحدة بتحريض من إسرائيل يطالب مجلس الوصاية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية برفع الملف النووي إلى مجلس الأمن لاتخاذ إجراءات زاجرة ضد إيران.

مواقف الأطراف الدولية:

1 – الاتحاد الأوربي: على العكس من الولايات المتحدة الأمريكية، لم يسحب الاتحاد الأوربي وجوده بشكل كامل من إيران على الإطلاق، حتى في أوقات المشاكل السياسية [2] ، فقد اشتهرت التجارة بين دول الأعضاء في الاتحاد الأوربي وبين إيران.

وبالرغم من الأزمات الكثيرة التي أدت قطع العلاقات الأوربية الإيرانية لأسباب متعددة من بينها فتوى الخميني عام 1989، وقضية ميكوس المتعلقة بتهمة اغتيال أربعة منشقين اكراد في ألمانيا، إلا أن الاتحاد الأوربي حافظ على استقرار سياسة تجاه طهران عنوان – الحوار الحرج – والقائم أساسا على استخدام متغير التجارة كحافز لتغير السلوك الإيراني فيما يتعلق بالإرهاب خاصة[3] ورغم يأسه سياسة الحوار الحرج أي أن الدول الأعضاء إدارة سياستها إزاء طهران تبعا لأولويات القومية

لكن بعد الحادي عشر من أيلول 2001 كانت هناك عقبات مثيرة أمام تطوير حوار بناء مع إيران، كان من بينها ربط الاتحاد الأوربي بين تقوية الحوار السياسي وبين استعداد طهران للتعاون

[1] شفيق المصري، القانون والممارسة والبرنامج النووي الإيراني، شؤون الأوسط، ص 41

[2] أمين ترزي، دور أسلحة الدمار الشامل في الحسابات الأمنية الإيرانية، المخاطر على أوربا، 28 أيلول 2004 ص 01

[3] نفس المرجع السابق، ص2

مع الغرب في الحرب ضد الإرهاب، كما كرر الاتحاد الأوربي قلقه بشأن مواضع حقوق الإنسان والشرق الوسط ووفق ساق التسلح.

وبشك عام فقد هدف الاتحاد الأوربي من خلال سياسته اتجاه إيران الإبقاء على الأسواق الإيرانية مفتوحة أمام السلع الأوربية وإبقاء النفط الإيراني متدفقا إلى أعضاء الاتحاد واستخدام التجارة والاتفاقية التجارية (TCA) في 2001 أساسي لتغيير سياسة إيران [1]ومن خلال هذا الطرح فإن إيران ذات أهمية قصوى بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فهو يرى فيها شريكا اقتصاديا لا يمكن الاستغناء عنه، ومن ناحية ثانية تدرك إيران أن الغرب لا يمكن التعامل معه في الاتحاد الأوربي، وكذا روسيا والصين واليابان نافذة للخروج من الطوق والعزلة التي تحاول الإدارة الأمريكية فرضها عليها، بمعنى أن العلاقات الإيرانية الأوربية تمثل هامشا من الحرية والحر لا يرام [2].

كما تدرك إيران التوافق السياسي بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، وكذا التنافس الاقتصادي بينهما، هذا يسمح لطهران الاستفادة من التباين الأمريكي الأوربي لبناء علاقات متينة مع الاتحاد الأوربي، على الرغم من وجود عدة عوائق ذكتا في السابق – إلى جانب الملف النووي الإيراني الذي جعل العلاقات الأوربية على المحك بسبب هذا الملف.

ومن بروز الأزمة النووية الإيرانية، لعب الاتحاد الأوربي دورا محوريا في إدارة هذه الأزمة ورغم التوافق الغربي حول الشك في إمكانية سعي إيران لامتلاك أسلحة نووية تحت غطاء برنامج نووي سلمي، فقد تميز الدور الأوربي باعتماده بما سمي إستراتيجية القوة اللينة (Soft powe) في إدارة هذه الأزمة بخلاف الولايات المتحدة الامريكية التي تؤمن بإستراتيجية القوة الصلبة (Hard power) وما تتضمنه من خيارات عسكرية تجاه طهران ومنشآتها النووية [3].

ولإدارة الأزمة النووية فقد شكل الاتحاد الأوربي ما يعرف بالترويكا الأوربية مكونة من ثلاث دول هي (ألمانيا – بريطانيا – فرنسا) قادت هذه الدول الجهود الدبلوماسية والتفاوضية وهو نوع

---

[1] المرجع نفسه.

[2] بكينام الشرقاوي، مرجع سابق

[3] محمد السيد سليم ، السياسات الأوربية والأمريكية في الشرق الأوسط توافق أم تعارض دراسات إستراتيجية 15 نوفمبر 2004 ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية www ahram org

من تقاســـم للأدوار على المســـتوى الدولي في التعامل مع الحلف النووي، كما أنه مظهر من مظاهر التنســـيق بين الأطراف الدولية الاتحاد الأوربي لولايات المتحدة الامريكية والوكالة الدولية.

من الجانب الأوربي يفصـل الحوار مع إيران على لغة التهديد وقد تضـمن الحوار في بداياته الأولى حوافز اقتصـادية عديدة تقدم إلى إيران بما في ذلك تزويد طهران بالوقود النووي في مقابل تعليق طهران لبرنامج تخصيب اليورانيوم[1].

الموقف الأوربي من الأزمة مؤسس على إمكانية تسوية الأزمة بطرق سلمية دون اللجوء إلى مجلس الأمن، ومن خلال استنفاذ الطرق الدبلوماسية واستبعاد الخيار العسكري في التعامل مع هذه الأزمة، أما محددات هذا الموقف فتعود إلى محددات اقتصـادية (العلاقة التجارية مع إيران) ومحددات سـياسـية (محاولة تجسـيد اسـتقلالية الاتحاد الأوربي كطرف دولي فعال في السـياسـة الدولية ، فضلا عن امتلاكها لقوات مع أطراف الأزمة (إيران والولايات المتحدة)[2].

وفي منتصف عام 2003 وفي ظل تزايد الضغوط الأمريكية على إيران، ولكي يقوم الاتحاد الأوربي بالحيلولة دون وقوع القضية بشكل كامل في قبضـة الأمريكيين، اتخذت الترويكا الأوربية المبادرة في 2003 تحث طهران للتوقيع على البرتوكول الإضـافي قبل انتهاء المهلة المحددة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي ختام المشـــاورات صـــدر البيان الختامي من الحكومة الإيرانية ووزراء الخارجية الثلاث ينص على ما يلي[3] :

1- تعزيز الثقة من أجل التعاون السلمي في المجال النووي بين الأطراف الدولية وإيران

2- إعادة التأكيد على إيران – أن الأســـلحة النووية لا مجال لها في العقيد الأمنية والدفاعية لإيران، وأن برامجها محضورة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية .

---

[1] شفيق المصري، أسلحة الدمار الشمال، مرجع سابق، ص 42

[2] أحمد إبراهيم محمود، الأزمة النووية الإيرانية، مرجع سابق، ص 55

[3] علي أصغر كاظمي، " التحول في تصور واشنطن للتهديد بعد الحادي عشر من سبتمبر والتخوف من البرنامج النووي الإيراني " **شؤون الأوسط**، ص ص 31 – 32

كما أكد الطرف الأوربي على ما يلي: [1]

1 – الاعتراف بحق طهران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية طبقا لاتفاقية 1968

2– إن توقيع إيران على البروتوكول الإضافي ليس انتقاصا من السيادة الإيرانية وكرامتها الوطنية وأمها القومي

3 – فتح الطريق للحوار على أساس تعاون طويل الأمد يسهل لإيران الوصول إلى التكنولوجيا النووية الجديدة

4 – التعاون مع إيران لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة وإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

إلا أن التطورات التي تلت الاتفاق، أكدت أن الأطراف لم تكن جادة فيما ذهبت إليه ، فقد عملت لإدارة الأزمة ، وليس لتقويتها كما أن عدم مصداقية الطرف الأوروبي في الوفاء بالتزاماته حال دون نجاحها ، فسرعان ما عادت الأزمة إلى الواجهة عندما أعلن حسن روحاني في يوليو 2004 ، أن بلاده ستعيد النظر في قرارها المتعلق بتخصيب اليورانيوم لأن الأوروبيين لم يلتزموا بتعهداتهم ، بغلق الملف النووي الإيراني بشكل كامل، ورغم تواصل الجهود الدبلوماسية الأوروبية في قمة باريس 2004 إلا أن هذا لم يحل دون مرور الملف النووي إلى مجلس الأمن الذي فرض عقوبات اقتصادية في إيران، وهو في طريقها إلى تشديدها.

الموقف الأمريكي: خيارات أمريكية تجاه الملف النووي الإيراني

الموقف الأمريكي من المشروع النووي الإيراني يقوم أساسا على عدم ترك إي مجال للمساومة على خطر الانتشار النووي ، والتطور الجديد لإدارة بوش والمحافظين الجدد من حوله بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 والإدارة الأمريكية لا تزال تحافظ على الوضع القائم مادامت هناك إمكانية لاستخدام المعاهدات والالتزامات الدولية لوقف الانتشار النووي ، لكن إذا فشلت هذه الأدوات القانونية فإن الو م أ ستلجأ إلى الخيار العسكري دون تردد ضد الدول مارقة (في

[1] علي أصغر كاظمي، مرجع سابق، ص 34

التصـور الأمريكي) تمتلك القدرات وأسـلحة نووية فإن الهدف الأول في الإسـتراتيجية الإسـنادية الأمريكية هو التحديد التام لمثل هكذا أخطار[1]

وكان من أبرز نتائج ومظاهر الورطة الاستراتيجية الغربية والأمريكية لجوؤها إلى استراتيجية جديدة – خاصة تجاه إيران – قائمة أساسا على استخدام مسألة انتشار الأسلحة النووية لمواجهة إيران وعدم السماح لها بأية قابلية نووية[2]

إيران من جهتها تدرك، ومن خلال السـيناريو العراقي لعام 1880 والتدخلات العسـكرية في أفغانستان والعراق، مخاطر التهديدات الأمريكية، ولا يرغبون بحصول مثل هذه الأحداث في إيران

في حقيقة الأمر هناك تغيرات عديدة تتحكم في العلاقات الإيرانية الأمريكية على صـعيد الشـرق الأوسط منها موقف إيران من عملية السلام في الشرق الأوسط، ودعم إيران للحركات الفلسطينية، والتدخل الإيراني في العراق وقضية البرنامج النووي والمقاربة الأمريكية الخاصة بها

فمنذ الحرب الأمريكية على العراق تزايدت حدة التوتر في العلاقات الإيرانية–الأمريكية فيما يتعلق بتطور طهران لبرنـامجها النووي، وقد نتج عن هذا التوتر من تسـابق رؤوس كل من الطرفين حول الحق في تطوير قدرات نووية، فقد صـرح الرئيس بوش «بأن العالم الحر لن يقبل بحصـول إيران على السـلاح النووي» وسـاهم بشـكل كبير في نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن ولفرض العقوبات الاقتصادية.

وبرغم توسـط الإتحاد الأوروبي لنزع الأزمة إلا أن الإدارة الأمريكية ظلت متمسـكة بروسـيا على أن الوسـيلة المثلى للتعامل مع إيران هي الدبلوماسـية المسـتندة إلى التهديد باسـتخدام القوة وذلك لمنعها من الحصول على التكنولوجيا النووية، وهذا ما صرحت به وزيرة الخارجية الأمريكية لهيئة لوس أنجلس تايمز في 25 مارس 2005«إن السـياسـة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني بنية على أسـاس عدم امتلاك إيران برنامج تخصـيب اليورانيوم خلافا لما يحق لما في معاهدة (NPT).

[1] على أصغر كاظمي، "التحول في تصور واشنطن للتهديد النووي"، **شؤون الأوسط** عدد 117 شتاء 2005 ص 27

[2] Nima Gerami and Pierre Goldschmidt, The International Atomic Energy Agency's Decision to Find Iran in Non-Compliance, 2002–2006. **Center for the Study of Weapons of Mass Destruction** National Defense University. Board of Governors meeting, Vienna, June 15, 2009.PP1-29

2- حول التوترات الأمريكية الإيرانية:

أصبحت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الحد من انتشار السلاح النووي في الشرق الأوسط ركيزة أساسية وعنصرا مهما في استراتيجياتها العالمية وزاد من أهمية هذه الإستراتيجية ما حدث في الحادي عشر من سبتمبر 2001 [1]، فقد دفعت هذه الأحداث بالولايات المتحدة إلى بني سياسات متشددة كإجراء وقائي لمنع انتشار الأسلحة النووية سواء باستخدام القوة العسكرية أو بالدبلوماسية أو بالمزج بين الوسيلتين : الضغط وتقديم الحوافز ، إي الجديد في كل هذا أن إستراتيجية الحد من انتشار الأسلحة النووية أصبحت عنصرا من عناصر الأمن القومي الأمريكي

لقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية بإقناع دول حليفة، وصديقة بضرورة منع انتشار الأسلحة النووية خاصة الإتحاد الأوروبي، عمليا فإن هذه السياسة ظهرت في كيفية إدارة أزمة الملف النووي الإيراني الذي عكس إلى رفعه إلى مجلي الأمن مرتين في ظرف قياسي بعيد إلى الأذهان السيناريو المتخذ ضد العراق.

الملف النووي الإيراني يأتي ليدفع بالعلاقة الإيرانية الأمريكية نحو مواجهة حقيقة قاسية يمكن أن تصل إلى مواجهة عسكرية في حال عدم انصياع إيران للإدارة الدولية بعد إحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن الدولي، فقد جاء في التقرير الجديد حول إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الذي صدر في 16 مارس 2006 [2] « إننا قد لا نواجه تحديا من بلد واحد أكبر من ذلك الذي نواجهه من إيران»[3]وذلك في الجزء المتعلق بتحدي انتشار الأسلحة النووية.

في المقابل فإن الولايات المتحدة الأمريكية وبعد أن إزالة خطرا رئيسيا يهدد مصالحها بتخلصها من نظام صدام حسين، تجد نفسها بحاجة للوصول إلى تفاهم بشأن التحدي الذي يفرضه سعي إيران إلى أسلحة نووية[4].

---

[1] معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، انشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط النظم ،الدولية لمنع الانتشار والتجارب الإقليمية الأمم المتحدة، 2004 ،ص ص 1-5

[2] السون ج – في يليز ، الأوربيون يكافحون الانتشار النووي حالة اختبار إيران ، **المستقبل العربي** ، ص 21

[3] ريتشارد راسل، إيران في ظل الوضع العراقي : التعامل مع رهان طهران على الأسلحة النووية

[4] مرجع سابق ، ص ص (48 77)

أمريكيا في هذه المسألة انه لا يزال هناك متسع من الوقت أمام دبلوماسية متعددة الأطراف، وحازمة للتفاوض من أجل وقف برنامج إيران للأسلحة النووية، أما السيئ في هذه المسألة هو تضاؤل دور الدبلوماسية لتحقيق هذا الهدف من دون اللجوء إلى القوة.

لهذا السبب عجلة الولايات المتحدة الأمريكية بملف إيران النووي برفعه إلى مجلس الأمن، وفرض عقوبات دولية، اقتصادية خاصة فيما تعلق بفرض رقابة صارمة ضد السلع والمواد التي يمكنه أن تساهم في تسريع المشروع النووي الإيراني من معدات وتسهيلات فنية.

لكن فشل هذا الخيار – العقوبات الاقتصادية ضد العراق وكوريا الشمالية، لأن الضغط الاقتصادي سيصيب معيشة السكان أكثر مما يصيب النظام الإيراني، بل سيؤدي إلى نتائج عكسية، بل أن تعقد الوضع الأمني في العراق، ودور إيران الفاعل وتدخله المباشر في للعراق، وكذا في لبنان ،وفلسطين ، زاد من قوة الدبلوماسية الإيرانية ، فقد أصبحت إيران في نظر الكثير من الأمريكيين مفتاحا لكثيرا من الأزمات في الشرق الأوسط.

في 14 جويلية 2015 إيران والقوى الست التي تفاوضت مع طهران حول برنامجها النووي منذ عام 2006 (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وروسيا والصين، وألمانيا – المعروفة مجتمعة باسم مجموعة الخمسة زائد 1) وضعت اللمسات الأخيرة على خطة عمل شاملة مشتركة. كما ذكرنا سابقا(**خطة العمل الشاملة المشتركة**)[1] تتطلب خطة العمل الشاملة المشتركة هذه قيوداً تسعى إلى ضمان أن يكون البرنامج النووي الإيراني مستخدما للأغراض السلمية. مقابل رفع واسع النطاق للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (الاتحاد الأوروبي) وعقوبات الأمم المتحدة على إيران.

حل الاتفاق محل خطة العمل المشتركة (JPA)، اتفاق نووي مؤقت ساري المفعول من عام 2014 إلى عام 2016. لم يصدر الكونغرس قراراً عدم الموافقة على خطة العمل الشاملة المشتركة بحلول الموعد النهائي في 17 سبتمبر 2015، الذي حددته إيران[2].

[1] آريان م. تاباتاباي، النقاش حول الامن القومي في إيران: التداعيات المستقبلية على المفاوضات الامريكية الإيرانية، **مؤسسة راند**،2019، ص 5

[2]Paul K. Kerr, Kenneth Katzman, Iran Nuclear Agreement and U.S. Exit. **Congressional Research Service**. July 20, 2018.pp1-35

قانون مراجعة الاتفاق النووي (P.L. 114-17)؛ JCPOA رسـميا حيز التنفيذ على "التبني اليوم" (18 أكتوبر 2015). "يوم التنفيذ" أعلنته مجموعة الخمسـة زائد واحد في 16 يناير 2016، -استكمالاً لمتطلبات إيران النووية؛ دخول حيز التنفيذ من أمن الأمم المتحدة قرار المجلس 2231، الذي أيد خطة العمل المشـتركة الشـاملة المشـتركة؛ وبداية تخفيف العقوبات المنصـوص عليها في الاتفاق. مسؤولون من إدارتي باراك أوباما ودونالد ترامب مصـدقة من أن إيران قد التزمت بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة.

الخيار الثاني: الخيار العسكري: ترى كثيرا من دوائر صـنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية ضـرورة توظيف الخيارات العسكرية لتعطل أو تأخر، وتدبير المكونات الرئيسـية لبرنامج الأنظمة النووية الإيراني.

قد يساهم الخيار العسكري لتغير حسابات النظام الإيراني الإستراتيجية[1] ، وتصبح الحصول على الأسلحة النووية عائق يزيد من احتمالات النزاع مع الولايات المتحدة، ولا ينظر إليه المقرر للأمن القومي الإيراني.

إن التفوق الأمريكي العسـكري، لا يعني أن هناك سـهولة في تدمير المنشـآت النووية الإيرانية، وذلك لأن إيران قامت بتوزيع منشـآتها النووية على مناطق تثيره وحتى وإن نجحت في ذلك ، فإن هذا الأمر لن يعتبر شـيئا من الأمر لأن الشـيء المهم هو امتلاك الخبرات والقدرات الفنية ، مما يجعل الحصول على القدرة النووية مسألة وقت « وقد قال بريجينسكي أنه ليس أمام أمريكا ، إزاء صعوبة، بل استحالة ، ضرب إيران القدرات النووية الإيرانية ، سوى القبول بإيران نووية »[2]

كما أن فشـل أسـلحة الدمار الشـامل لتبرير الحرب على العراق، سـيجعلها أقل مصـداقية وجدارة لتحدي النظام الإيراني وفق السؤال المحرج لأمريكا «من يصدقنا بعد اليوم»

لقد شد من أزر النظام الإيراني المعطيات الاقتصـادية الدولية حيث ارتفاع أسـعار البترول ؛ ذلك إن حرب مقرضـة ضـد إيران مسـتقبلا يتكون سـببا في ارتفاع البترول إلى حد يصـل إلى 200 دولار أمريكي للبرميل حسـب بعض الدراسـات ، هذا إلى جانب الوضـع الأمني في العراق

[1] ريتسارد أليون ، مرجع سابق ، ص ص (50 – 50)

[2] محمود سريع القلم (ندوة خيارات إيران ، **شؤون الأوسط** ، عدد 107 ، شتاء ، ص 11

وأفغانستان والفشل الأمريكي في خططه الأمنية رغم إشراك حلف الناتو في أفغانستان ، حيث تجدد الاشتباكات ، والعراق التي تقف على أبواب حرب أهلية وشبكة عنف طائفي بغيض

انعكاسات الملف النووي:

اعتقد أن إيران تمارس سياسة – حافة الهاوية – [1] وذلك من أجل تحسين مواقفها الإقليمية والدولية، رغم إدراكها لخطورة التهديدات الأمريكية والإسرائيلية، سعيان إلى الحيلولة دون أي قابلية نووية لإيران بمعنى لا تريدان لها حتى مجرد الاستفادة السليمة من التكنولوجيا النووية

انعكاسات الملف النووي الإيراني، والتحديات التي تواجه، النظام في طهران ليست على المستوى الإقليمي الدولي فحسب، بل حتى على المستوى الداخلي.

1-الانعكاسات الداخلية:

على الرغم من امتلاك السلاح النووي بعدا داخليا فهو رمز للثورة وللكرامة ومشروعية النظام واستمراريته ومجرد امتلاك هذا السلاح في بعده الخارجي خرق للتوازنات الدولية والإقليمية، إلا أن امتلاك السلاح النووي غير مجمع عليه داخليا ، وأن أقلية فقط تريده وليس الأكثرية ،حيث هناك إجماع أنه لا فائدة من السلاح النووي ، إذا كان على حساب الاقتصاد الإيراني ، أو سيكون سبب في تلقي ضربة جوية استباقية للمنشآت النووية وأثر ذلك الوضع الجغرافي الجيوبوليتيكي لإيران ، وعلى السكان.

فالسياسة الخارجية الإيرانية تشير إلى أن تطوير العلاقات الاقتصادية هي في مقدمة الاعتبارات في علاقتها الدولية ولهذا السبب، فإن إيران تحد في سياسة العقوبات والحصار التي تتبعها الولايات المتحدة ضدها تهديدا مباشرا لأمنها واستقرارها الاجتماعي.

وبعد انتخاب الرئيس (محمود أحمدي نجاد) والمواقف الاستفزازية التي عبر عنها وبالإضافة إلى تشدده في الملف النووي، قد بدد كل الاحتمالات حول إمكانية فتح صفحة جديدة من العلاقات الإيرانية الأمريكية.

[1] نيفن مسعد ، ندوة خيارات إيران ، شؤون الأوسط ، ص 8

أما الحوار الذي يجري حاليا منذ انعقاد المؤتمر الدولي بدول الجوار العراقي، واللقاءات الثنائية بين إيران والولايات المتحدة لا تتعدي مسائل البحث عن التدخل الإيراني في العراق، وسبل تدعيم الحكومة العراقية.

إن التحديات الداخلية للملف النووي إلى مجلس الأمن الدولي وفرض العقوبات ضد طهران وانعكاساتها على الوضع السياسي الداخلي والتجاذبات السياسية وتعقد الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

التحديات الإقليمية للبرنامج النووي الإيراني

- **الخليج العربي**

رغم المحاولات الإيرانية المتكررة لتبديد المخاوف الخليجية إزاء ملفها النووي عبر الرسائل والوفود الرسمية للدول الخليجية، فإن هذه المخاوف تظل قائمة لاعتبارات عدة وتحتاج طهران لمزيد جهد لإقناع الدول العربية المجاورة بسلمية المشروع وسلامته التقنية وحق إيران كما الدول الأخرى في الاستفادة من الطاقة النووية[1]

يعتبر إقليم الخليج من أهم دوائر الصراع بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية حول المسالة النووية الإيرانية وترجع أهميته إلى خصوصية العلاقات الأمريكية الخليجية[2] هذه الخصوصية وضعت الجمهورية الإسلامية في مواجهة مبكرة مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ سقوط الشاه رضا بهلوي عام 1979 حيث حاولت الإدارة الأمريكية محاصرة الدور الإيراني.

المواجهة الأمريكية مع طهران جعلت دول المجلس الستة أمام مأزق الاختيار بين الحليف الأمريكي الموثوق الذي يمثل القوة العالمية المهيمنة والراعي لمصالحها الاقتصادية والأمنية وبين خصوصية العلاقات مع إيران القوة الإقليمية الصاعدة والمهيمنة بما لها من وجود إنساني واجتماعي وثقافي قوي في تفاعلات المجتمع والدولة في معظم الدول الخليجية خاصة مع

[1] خالد ابن محمد العلوي، التجاذب السياسي والتقني للملف النووي الإيراني، الكويت: **حركة التوافق الوطنية الإسلامية**،2007، ص29

[2] محمد السعيد إدريس، الخليج والأزمة النووية الإيرانية، **السياسة الدولية**، عدد 165 يوليو 2006، ص 96

السعودية حيث يعد تحسن علاقاتها مع إيران سببا السعودية في استقرار المنطقة بحكم عوامل مادية ومعنوية [1].

لكن الموقف السلبي لبعض الدول الخليجية التي تبدو غير راضية عن البرنامج النووي الإيراني المثير للجدل أدى بإيران إلى تنشيط عملها الدبلوماسي لوقف أي استخدام غربي أو إسرائيلي لتوتر العلاقات الإيرانية الخليجية خاصة فيما يتعلق بمسألة الجزر الإماراتية وغيرها كورقة ضغط ضد المشروع النووي الإيراني.

كان رد الفعل السلبي الأول لدول المجلس كويتيًّا وعلى لسان" محمد الصباح" وزير الخارجية الكويتي عقب زيارة قام بها "جون بولتون" المندوب الأمريكي الحالي بالأمم المتحدة إلى الكويت وعدد آخر من دول المجلس وقت أن كان مساعدًا لوزير الخارجية الأمريكية لشئون نزع السلاح في يناير 2005، وقتها جاء بولتون إلى الخليج في محاولة لإقناع الدول العربية أعضاء مجلس التعاون بإعلان موقف علني صريح وقوي رافض للبرنامج النووي الإيراني ولبرنامج التسلح الإيراني واعتباره تهديدًا للأمن والسلم الإقليميين[2].

التعليق الكويتي كان مركزا على المخاطر البيئية للبرنامج النووي الإيراني منتقدا في ذات الوقت السلوكية الإيرانية تجاه الكويت واتهامها بالتدخل في شؤونها الداخلية لقد توالت التصريحات بعد ذلك وان كانت بصوت خافت مركزة على ضرورة التأكد من إجراءات السلامة النووية وتجنب السيناريو الروسي في عام 1986 (حادثة تشرنوبيل).

يعتقد الكثير من المحللين أن الموقف السلبي لبعض الدول العربية لا يخرج من كونه مجرد أدوار مرسومة لدول مجلس التعاون الخليجي المطلوب أن تقوم بها[3]، لكن دون أن تدرك هذه الدول أن أي عملية عسكرية تجاه إيران فان الدول الأكثر استهدافا من أي رد إيراني أو أي تسرب إشعاعي هي الدول المجاورة خاصة الدول الخليجية لقربها من المفاعل النووي في بوشهر.

---

[1] السيد عوض عثمان، "القمة السعودية الإيرانية وتحديات الملفات الساخنة"، **مختارات إيرانية**، عدد81 ابريل 2007، ص 55

[2] محمد السعيد إدريس،" التحديات الإقليمية للبرنامج النووي الإيراني،" مختارا إيرانية عدد66 يناير 2006، ص 56

[3] محمد السعيد إدريس، الخليج والأزمة النووية الإيرانية ، مرجع سابق ، ص 1001

لكن في حقيقة الأمر لم تمنع هذه المسائل العالقة المختلفة في علاقات إيران بدول الجوار العربي من تطوير علاقات ثنائية اقتصادية وأمنية وحتى الدفاعية مع طهران، لكن بدرجات متفاوتة وقد عملت أمريكا باستخدام عدة أساليب وآليات للحيلولة دون نجاح هذه الاتفاقيات أو على الأقل للتقليل من أهميتها خاصة العلاقات بين القوى الكبرى في الخليج.

هناك عدة تطورات عمقت من التحديات الإقليمية التي يفرضها الملف النووي الإيراني أبرز هذه التطورات يمكن ذكرها في النقاط الآتية[1]:

1- تصريحات الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد ضد إسرائيل عندما طالب في خطابه ضرورة إزالة إسرائيل من الخريطة أو نقلها إلى المنيا و النمسا وشك في رواية الهولكوست اليهودية حين قال:(إن الأوروبيين هم الذين ارتكبوا جريمة الهولوكوست ضد اليهود وليس الشعب الفلسطيني وعليهم أن يتحملوا هم تداعيات ونتائج هذه الجريمة وليس الشعب الفلسطيني) هذه التصريحات فجرت ردود فعل أوروبية وأمريكية غاضبة ضد طهران دفعت إسرائيل إلى التعامل مع إيران كتهديد مؤد وليس كتهديد محتمل يستوجب الاستعداد له على جميع المستويات لحرب ضد المنشآت النووية الإيرانية.

2-تزايد النفوذ الإيراني في العراق[2]، وتصاعد الوزن السياسي للشيعة العراقيين في معادلة الحكم بالنسبة لتزايد النفوذ الإيراني في العراق، كأداة لتعزيز موقف طهران في مقابل الفرقاء الإقليمين والدوليين تزايد الدور الايراني ساهم بقدر كبير من التقارب الإيراني الأمريكي[3] بعد تأكد حاجة واشنطن إلى تحقيق الأمن في العراق في حالة انسحاب القوات الأمريكية.

3-أن طهران المتوجسة من التطورات الدائرة حولها وقد بدت لاعبا أساسيا في مسارها وأثبتت حضورها في العراق ذلك لقد كشفت التطورات عن أمور كثيرة من بينها أن طهران تتحكم بعدة أوراق في المعادلة العراقية من بينها علاقتها بالمؤسسة الدينية وبعض الشخصيات الشيعية البارزة

---

[1] محمد السعيد إدريس، التداعيات الإقليمية مرجع سابق، ص 57

[2] خليل العناني،" النفوذ الإيراني في العراق" **السياسة الدولية**، عدد156 يوليو 200 ، ص ص(106-111)

[3]محجوب الزويري، المحادثات الأمريكية الإيرانية حول العراق بداية المواجهة أم نهايتها ؟ وحدة الدراسات الإيرانية، الجامعة الأردنية: **مركز الدراسات الإستراتجية**، 2007 ، ص5

هذا كله يساهم في قلب ميزان القوة الإقليمي الذي أصبح أكثر اختلالا لمصلحة إيران ويأتي الملف النووي ليضاعف من ذلك.

إن التطور الأخير المرتبط بإيران هو عدم رضاها على أداء الحكومة العراقية بسب سياستها التي ترى فيها إيران محاولة لسحب البساط من إيران في الساحة العراقية من خلال الانفراد بالقرارات دون الرجوع إلى بقية الإتلاف الشيعي المكون للحكومة كما أكدت إيران أن الحكومة العراقية لم تبذل كثير جهد لإطلاق صراح دبلوماسييها المحتجزين في العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

كما ان هناك ملفات أخرى فرضت نفسها على الحوار الأمريكي الإيراني بشأن العراق والمتعلقة بالمعارضة الإيرانية المتمثلة في مجاهدي خلق، والوجود الأمريكي في الخليج ومستقبله وانسحاب القوات الأمريكية من العراق.

هذه التطورات وغيرها تثبت أن إيران لديها استراتيجية كبرى للعراق مرتبطة بالأمن القومي لإيران والهدف الأساسي لهذه الإستراتجية هو منع قيام نظام معادي لها في العراق- بعد سقوط النظام السابق- يهدد مصالحها الحيوية في المنطقة[1].

4- تعمد مجلس التعاون الخليج بإثارة مشكلة أزمة الملف النووي الإيراني كمدخل من المداخل للتأكيد على ضرورة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وهذا ما جاء على لسان الأمين العام للمجلس "عبد الرحمان العطية "حيث قال: (إن أحد المقترحات على جدول الأعمال يدعو للسعي من أجل التوصل إلى اتفاق بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي بشأن إخلاء منطقة الخليج من الأسلحة النووية "، وأضاف: " إذا كان المسئولون الإيرانيون يقولون : إن البرنامج النووي الإيراني للأغراض السلمية فلماذا لا يتم التوصل إلى اتفاقية بين جميع البلدان المعنية بحظر الانتشار النووي ، ويمكن أن تشمل مستقبلاً العراق واليمن).

خلاصة القول أن هناك مجموعة من المبادئ العامة المتحكمة في تفاعلات العلاقات الإيرانية الخليجية بصفة عامة ومن موقف دول المجلس من المشروع النووي الإيراني وهي مواقف

[1] محجوب الزويري، "الوجود الإيراني في العراق حقائق جديدة"، **دراسات إيرانية** ، الجامعة الأردنية : مركز الدراسات الإستراتجية، 2007 ، ص32

رسمية تؤد على وجود أرضية مشتركة ومصلحة عليا لدعم السياسات الغربية لتجريد إيران من قدراتها النووية وأسلحتها التدميرية الراهنة أو المستقبلية هذه المبادئ يمكن تركيزها في ثلاث نقاط أساسية[1]:

1- تكثيف الجهود العربية والدولية من اجل ترسيخ الأسس القانونية لإعلان المنطقة منزوعة السلاح النووي وجعلها منطقة خالية من الأسلحة النووية وهذا ما تضمنه البيان الختامي الصادر عقب اجتماعات الدورة الثانية والتسعين لوزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي في جدة في 13 سبتمبر 2004.

2- إن رد الفعل الحالي لدول المجلس يتمحور حول وجود إشارة ضمنية غير معلنة وغير متفق عليها تتعلق بمبدأ حرمان إيران من أية قابلية نووية خارج إطار الاستخدامات السلمية وينبع ذلك من الواقع الجغرافي والسياسي لهذه الدول التي ستكون الضحية المحتملة والهدف الرئيسي للضغوط السياسية والعسكرية الناتجة عن دخول إيران إلى النادي النووي.

3- الضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية كونها من الدول التي لاتزال تقف موقفا سلبيا من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالانتشار النووي وتقف في وجه تخفيف حدة التوتر في المنطقة الشرق الأوسط خاصة ما يتعلق بالعسكرة والنزوع نحو سباق التسلح.

على المستوى النظام الإقليمي العربي ورغم تأكيد الأمين العام للجامعة العربية أن التحدي الحقيقي أمام الأنظمة العربية هو التحدي النووي الإسرائيلي وليس المشروع النووي الإيراني إلا أن الموقف العام ومن وجهة النظر بعض القوميين العرب (مفهوم من وجهة الامن القومي)[2] فان تعاظم الدور الإيراني سيكون على حساب النظام العربي ومصالحه الحيوية وبالتالي لا يعتقدون أن في امتلاك إيران للقدرات النووية عامل ردع ضد التحرشات الإسرائيلية كما أشرنا في السابق.

ليس جديداً الموقف العربي المشكك بالنوايا الإيرانية، والذي أخذ تعبيرات مختلفة من هذا الطرف أو ذاك، جوهرها الحديث عن مشروع إيراني مناهض للوضع العربي، وينطوي على بعد

[1] محمد السعيد إدريس، الخليج والأزمة النووية الإيرانية ،مرجع سابق 60

[2] وصفي محمد عيد عقيل، "الأمن القومي لدول المشرق العربي وإشكالية البرنامج النووي الإيراني"، **دفاتر السياسة والقانون**، عدد 15،جوان 2016،ص 137

مذهبي يوظف الحضور الشيعي في الدول العربية ويأمل في تكريسه وتصعيده عبر تبشير واسع النطاق بالمذهب.

لا خلاف ابتداءً على أن إيران دولة إقليمية تملك الكثير من مقومات القوة، كما أنه لا خلاف على أن البعد المذهبي لا يزال قابلاً للتوظيف في الواقع العربي من خلال الشيعة العرب أو ذوي الأصول الإيرانية في ضوء ذلك كله لا مناص من تفاهم عربي إيراني، وإلى أن يتماسك النظام العربي، ويتحرك على أساس من مصالحه الحقيقية فإن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها هم الرابحون من هذا التناقض، من دون أن يتوقفوا عن استهداف الطرفين في آن معا.

لكن من الممكن القول إن القلق الخليجي من أي عمل عسكري خارجي يستهدف البرنامج النووي الإيراني هو قلق مشروع، وله مبرراته ودوافعه المنطقية والعملية لأنه الطرف المتضرر الأول من أية تطورات ضد المشروع النووي الإيراني.

- **موقف إسرائيل :**

بالرغم من الخلافات المتعددة بين إيران وإسرائيل ، إلا أن الملف النووي الإيراني قد طرح نفسه بقوة في صدارة التنافس التقليدي بين البلدين في الآونة الأخيرة من خلال إدراك إسرائيل لطبيعة التهديدات التي يمثلها تنامي القدرات التسليحية التقليدية وغير التقليدية لإيران ودورها في إخلال موازين القوة لصالحها في المنطقة لذلك سعت إسرائيل إلى القيام بعملية تعبئة الرأي العام العالمي ضد البرنامج النووي الإيراني وضد صواريخها البالستية[1] كمقدمة لتوفير الجو الملائم للإقدام على عمل عسكري ضد طهران.

شرق أوسطيا يدور جدل في إسرائيل على كل المستويات السياسية والنخبوية العسكرية، فضلاً عن المؤسسات البحثية ووسائل الإعلام، بما يسمونه مخاطر البرنامج النووي الإيراني على الدولة العبرية، ويستعرضون مختلف وجهات النظر المتعلقة بالأمر ومن خلال متابعة ورصد لعدد من أهم الدراسات والتصريحات تبين أن هناك وجهتي نظر أساسيتين في إسرائيل تجاه إيران نووية

[1] مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، إيران هيمنة المحافظين مجددا، **التقرير الاستراتيجي العربي**2004-2005 ،ص 219

وجهة النظر الأولى: تقول بأن السلاح النووي الإيراني في حال امتلاكها له سيكون موجها ضد إسرائيل، وبناء على هذا يقدرون المخاطر الناجمة عن ذلك والنتائج المحتملة على القرار السياسي والعسكري في إسرائيل، وسبل معالجة الوضع الجديد الذي سيقلب المفاهيم الأمنية والإستراتيجية لإسرائيل رأساً على عقب، مثل المفاهيم المعنية بالتفوق والردع والحرب الخاطفة والتفرد النووي ، ويطرحون سيناريوهات عسكرية متعددة ضد إيران.

وتنطلق وجهة النظر هذه أساسا من موقف كل من " بن غريون " ومناحيم بيقن " الذي يقوم على ضرورة الحفاظ على احتكار إسرائيل للسلاح النووي كعنصر من عناصر القوة الوطنية للكيان الإسرائيلي[1]، وبالتالي عدم السماح للطرف الآخر أن تكون له أية قابلية نووية سواء كان هذا الطرف الدولي عربيا أو غير عربي، ولذلك ستسعى إسرائيل بكل السبل المتاحة لها لمنع الدول المعادية لها من تطوير سلاح نووي.

وقد حافظت على وجهة النظر الإستراتجية هذه الحكومات المتعاقبة وعلى غيرها من المبادئ المشكلة لعناصر ما يسمى بالأمن القومي الإسرائيلي وبناء على ذلك حدد رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي " موشي يعلون " في 2002 معنى الخطر النووي الإيراني على إسرائيل بقوله « أن امتلاك دولة معادية للسلاح النووي سيكون له آثارا ثلاثة : الاستخدام ضد إسرائيل استخدام السلاح الكيميائي والبيولوجي دون خوف ، وفي ظل المظلة النووية ستتجرأ دولة معادية على العمل في مجالات أضافية تقليدية »[2]

إن وصول الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن مرتين وهو في طريقه للعودة إلى مجلس الأمن مرة أخرى وكذا حرص الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات على إيران بعيدا عن مجلس الأمن يوكد حرص الأطراف الغربية ومنها إسرائيل التي –تلعب دور المحرض الدولي– والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا على ضرورة إنهاء الملف النووي قبل عام 2008 وان كان ذلك باستخدام القوة العسكرية.

---

[1] إبراهيم محمود العناني، وآخرون ، **الخيار النووي في الشرق الأوسط** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، 2001 ، ص ص (165-166)

[2] يحي دبوق ،" إسرائيل والقدرة النووية الإيرانية التداعيات والخيارات "، شؤون الأوسط1 ، ص 65

فيبدوا أن الفرصة ملائمة لا ينبغي تفويتها وفق النظرة الإسرائيلية للتخلص من الملف النووي الإيراني، لذا عملت على:

- إعلان حرب دبلوماسية واسعة النطاق من اجل تكثيف الضغوط السياسية على إيران، والقيام على عمل تحسيسي للمجتمع الدولي ومحاولة إقناعه بمدى خطورة البرنامج النووي الإيراني كخطوة مبدئية تستدعي معها تدخلا دوليا سريعا لإيقافه كما حرصت إسرائيل على التأكيد بان إيران قد وصلت إلى نقطة اللاعودة في برنامجها النووي ؛ بمعنى أنها ستكون مكتفية ذاتيا من حيث الخبرات والإمكانيات الفنية والبشرية لإنتاج الطاقة النووية أو السلاح النووي ومن دون مساعدة خارجية[1]
- تكثيف الضغوطات السياسية على جميع الأطراف المعنية بالأزمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث توارت التحركات الإسرائيلية خلف الولايات المتحدة الأمريكية ، وبعض الأطراف الأوربية مثل الحكومة الأوروبية والألمانية هذه الأطراف تعبر بشكل مباشر أو غير مباشر عن الطموحات الإسرائيلية ومواقفها من الأزمة النووية الإيرانية ومن دورها المتزايد في الشرق الأوسط ، بل وصل الأمر إلى اتهام "الترويكا الأوربية" ها بالتقصير والضعف والتردد حيال إيران[2]
- التلويح باستخدام القوة العسكرية ضد المنشآت النووية ، ويعتبر هذا من أبرز مظاهر الضغط الإسرائيلي على إيران ، فقد أكد وزير الدفاع الإسرائيلي " شاؤول موفاز " في سبتمبر 2004 أن كل الخيارات سيتم بحثها ومناقشتها بما فيها توجيه ضربة عسكرية[3].

هذه الاستراتيجيات الثلاث – الحرب الدبلوماسية ، تكثيف الضغوطات السياسية، والتلويح باستخدام القوة – تأتي في إطار ما يعرف بالحرب النفسية ضد إيران لإقناعها بخطورة سلوكيتها النووية والثمن الذي يمكن أن تدفعه جراء هذه السلوكية.

---

[1] نفس المرجع السابق

[2] جريد الشرق الأوسط ، إسرائيل تتهم أوروبا بالضعف أمام إيران19 ديسمبر 2005:
WWW ASHERQALAWSET COM / DETAILES

[3] جريد الشرق الأوسط ، إسرائيل تبحث كل الخيارات لوقف البرنامج النووي الإيراني
DETAILESWWW ASHERQALAWSET COM

لكن يجب التأكيد على أن هناك خلافا داخل إسـرائيل خاصـة من الناحية الأكاديمية حول السبل الملائمة للتعامل مع الملف النووي الإسرائيلي حيث يرى بعض صناع القرار ضرورة بقاء إسـرائيل في الخلف دون الحاجة إلى أن تكون في الواجهة مع إيران ، وترك الأمر للولايات المتحدة وللاتحاد الأوروبي لممارسة المزيد من الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية على طهران ، بمعنى إعطاء فرصة لحل الأزمة دبلوماسيا.

فيما تقول وجهة النظر الثانية: إن السلاح النووي الإيراني في حال امتلاكها له سيكون موجها ضـد العرب بالأسـاس ومن ثمّ الأتراك، ويسـتندون في تحليلهم هذا إلى أنه لا عداء حقيقي مع إيران، وأنه لا أطماع لدى الطرفين، ويدعمون وجهة نظرهم بجملة من الوقائع والوثائق والتحاليل البعيدة عن الدعاية الإعلامية والتوجهات العاطفية.

وقد جاءت وجهات النظر هذه في إطار تقرير للمحلل الإستراتيجي للشؤون الأمنية الإسرائيلية "يوشي مليمان", الذي أشار في تقريره أن النووي الإيراني خطر غير مباشر على إسرائيل، منوها بالتأثيرات التي سيتركها ذلك على الوضع الإستراتيجي لإسرائيل، ومنها حسب قوله[1].

1- ستجد إسرائيل صعوبة في إجراء "مفاوضات حرة" حول مصالحها الحيوية مع الدول العربية، لأنه في مقابلها سيكون هناك قوة ابتزاز إيرانية على سبيل المثال مع سوريا في هضبة الجولان ولبنان في مزارع شبعا وغيرها.

2- إن فكرة امتلاك إيران للسلاح النووي سيحرم الحكومة الإسرائيلية من حرية العمل ومن القدرة على المناورة، واتخاذ القرارات الصحيحة بالهجوم أو الدفاع، وسيربك كل المخططات المعدّة سلفا

3- إذا تحولت إيران إلى دولة نووية، فإن لذلك أبعاداً أوسـع تتجاوز تأثيراتها النزاع الإسـرائيلي . العربي إيران ستتحول إلى الدولة المهيمنة في الأوبك، وستتخذ خطاً متصلباً ا في موضوع أسعار النفط وتداعيات ذلك على مصالح الغرب وعلى الدول المستهلكة للبترول والغاز.

4- والأهم من ذلك أن دخول إيران إلى النادي النووي سيشجع دولا أخرى مثل مصر والسعودية فلن تقفا مكتوفتي الأيدي وسـتحاولان الحصـول على السـلاح النووي بمعنى إن امتلاك إيران

[1] علي حسين باكير، النووي الإيراني في القراءات الإستراتجية الإسرائيلية، مجلة العصر

للسلاح النووي سيجعلها أكثر حضورا في تفاعلات الشرق الأوسط ومنها عملية السلام العربية الإسرائيلية التي عرفت تطورات خطيرة منذ فوز حركة حماس بالانتخابات

في المقابل هناك من المحللين الاستراتيجيين من يرون عكس ذلك ومنهم المستشار الأمريكي السابق **بريجنسكي** إن القوة النووية لإيران ستساهم في استقرار المنطقة ويستند في تحليله هذا إلى ما يعرف بنظرية "توازن الرعب"، والتي شهدها العالم إبان الثنائية القطبية أيام الحرب الباردة, أنّ توازن رعب بين إيران نووية وإسرائيل نووية يمكن أن يساهم فعلا في إحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

وفق ما يعرف بالضبط الاستراتيجي حيث قال : " إن إيران ذات الإرث الإمبراطوري والطموح الوطني تنظر بحسد يمكن تفهمه إلى الدول النووية المجاورة لها الهند وباكستان وفي ظل غياب الالتزام الدولي المنسق لظهور أي اتفاق إقليمي فعال لاحتواء مسالة امتلاك أسلحة الدمار الشامل وانتشارها ومن المرجح أن تبقى إيران مصرة على أن تكون ندا للدول النووية المجاورة لها :باكستان والهند وإسرائيل نظرا لحجمها ومواردها وفضلا عن المساعدات التقنية التي تقدمها روسيا"[1].

يقترح "بريجنسكي" لحل أزمة الملف النووي الإيراني أن يتم التعامل مع مسالة الانتشار النووي من مدخل إقليمي شامل يتم التوصل إليه عن طريق حل الأزمات العالقة في الشرق الأوسط أبرزها الصراع العربي الإسرائيلي كما يجب وفق نظرته أن أي وقف لمزيد من انتشار الأسلحة النووية في المنطقة الشرق الأوسط المليئة بالنزاعات يجب أن يستند إلى ترتيب إقليمي وتوفير مصادر بديلة للأمن للدول التي تتخلى عن برامجها النووية عن طريق تحالف ملزم أو عن طريق ضمانة دولية يعول عليها[2].

أما الرد الرسمي لإيران يشير إلى أنها لم تعد معنية بمنع انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ما لم تلتزم إسرائيل بذلك، وهذا ما تم الإعلان عنه في خطابه أمام الجمعية العامة الرئيس محمود احمدي نجاد حين قال" إن الملف النووي الإيراني قد طوي تماما" 2007

---

[1] زبيغنيو بريجنسكي، **الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم** ، ترجمة عمر الأيوبي ، بيروت: دارا لكتاب العربي 2004 ، ص ص (91-93)

[2] زبيغنيو بريجنسكي، مرجع سابق، ص 92

بمعنى آخر ووفق ما ذكره الجنرال مصـــطفي النجار فأن إســـتراتيجية إيران تجاه أعدائها المحتملين هي إســتراتيجية دفاعية وليســت هجومية مؤكدا على اســتراتيجيه الردع التي تعتمدها الجمهورية الإسلامية لإيران لإدارة علاقاتها مع القوى الدولية والإقليمية وأن الإستراتيجية الإيرانية تقوم ببساطة ووضوح على استكمال إنشاء البرنامج النووي وعدم إخضاعه لأي ضغط خارجي يستهدف إغلاقه أو وضعه كليا أو جزئيا تحت السيطرة الدولية الخارجية.

- **موقف تركيا :**

تؤكد بعض الأوساط السياسية والعسكرية أن إيران تسعى لامتلاك السلاح النووي لحسم صراع خفي وتنافسي بين تركيا وإيران لاستقطاب دول آسيا الوسطى والناطقة باللغة التركية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي؛ حيث تسعى إيران لاستبعاد النفوذ التركي منها والاستفادة من ثرواتها ودورها المستقبلي وموقعها الإستراتيجي الذي يكسب إيران عمقا وبعدا دوليا وقوة إقليمية، خاصة أن إيران تبدو معزولة بين عمالقة على الصعيد البشري والاقتصادي سواء الهند أو باكستان أو روسيا أو تركيا وأوروبا أو العرب كما أن هناك صراعا خفيا أيضا إيرانيا– تركيا على العراق لمد النفوذ إليه".

في الحقيقة فانه بالرغم من التنافس ببين البلدين على مســـتويات عدة خاصـــة في آســـيا الوسطى إلا أن هناك مدارك أمنية مشتركة[1] بين إيران وتركيا خاصة فيما يتعلق بالمسالة الكردية وإعلان الدولتين اعتراضهما تأسيس دولة كردية في شمال العراق كان السبب الأبرز وراء توطيد العلاقات بينهما.

ومن المعروف أن اهتمامات تركيا الإســتراتيجية تمتد إلى دوائر إقليمية ثلاث يفرضــها عليها الموقع الجغرافي: الدائرة الأوروبية، والدائرة العربية بامتدادها الإسلامي، والدائرة الآسيوية الوسطى وتمثل هذه الدوائر الثلاث فضـــاءات لحركة تركيا الإقليمية ونفوذها الدولي وقدراتها العســـكرية والسياسية والاقتصادية، ولرغبتها في أداء دور مربع الأبعاد: أوروبياً، وشرق أوسطياً، وإسلامياً، وعرقياً.

[1] أوزدن زينب أوكتاف ،" مدارك أمنية بين إيران وتركيا" شؤون الأوسط ، عدد 122 ص 89

وفي إثر المتغيرات التي طرأت على النظام العالمي، وبخاصة زوال الخطر السوفيتي السابق، وتدمير القوة العسكرية العراقية، وإخضاع الصراع العربي – الإسرائيلي لعملية التفاوض، وانحسار الحركة القومية العربية هذه المتغيرات أعطت لأنقرة هامشـــا من الحركة في محيطها بالرغم من تجدد القضية الكردية واستمرار النزاع بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني.

هناك نقطة مهمة من المناسب الإشارة إليها ، وهي أن إسرائيل ترى في تركيا حليفا استراتيجيا لها مضاداً لإيران والعراق على السواء، وفي حال الضرورة ثقلاً مضاداً لسورية[1] لأسباب أخرى منها[2]:

1) تركيا حليفة مخلصة للولايات المتحدة وحلف الأطلسي
2) لها مؤسسة عسكرية ضخمة أصبحت متحررة من الخطر السوفيتي
3) ولتركيا مشـــاكلها في إيران وعداء مذهبي بينهما، وبينهما تنافس على التفرد والســـيطرة خاصة في جمهوريات آسيا الوسطى كما سنبين في الفصل الثالث
4) وتركيا قادرة على الضغط على سوريا، وبين تركيا وإسرائيل مصالح ومنافع كثيرة وقديمة متبادلة.

هذه الأسباب والمحددات وغيرها يمكن الاستفادة منها من قبل الدول الغربية وخاصة إسرائيل إذا اقتضـــى الأمر لإدارة الصـــراع مع إيران ومع الدول العربية التي لاتزال خارج التطبيع مع إسرائيل.

---

[1] أبعاد ،نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، المركز اللبناني للدراسات
http://www lcps-lebanon org/arabic/pub/abaad/n4/abaad4ba html /

[2] نفس المرجع السابق

المبحث الثالث: وسائل المواجهة المتاحة

تواجه الجمهورية الإسـلامية الإيرانية منذ الحادي عشـر من أيلول الماضـي تحديات كبيرة بعضـها مباشـر مثل بدء الولايات المتحدة إقامة طوق حولها عبر سلسلة اتفاقات سياسية وأمنية وعسكرية مع عدد من الدول الواقعة على حدودها وكذلك عبر وجود عسكري أميركي مباشر للمرة الأولى في تلك المنطقة اكتمل هذا الطوق ليس مسـتبعدا في ظل إصـرار الإدارة الأميركية بعد إطاحة النظام العراقي برئيسه صدام حسين وإقامة نظام آخر مواليا لها وان لم يكن ديمقراطيا.

أما البعض الآخر من التحديات المشار إليها فهو غير مباشر ويتناول في شكل أو في آخر دور الجمهورية المذكورة في الشرق الأوسط وتحديدا في أزمتها المستعصية على الحل منذ عقود" **القضـية الفلسـطينية**" وبتفرعاتها الإقليمية وفي مقدمها "حزب الله" ومقاومته الإسـلامية في لبنان ودور سوريا في هذه المقاومة.

لقد تعددت التحديات التي تواجه الجمهورية الإسـلامية الإيرانية في مسـتوياتها وأبعادها لذا حاولت إيران تنويع وسـائلها لمواجهة هذه الأخطار وهذه التحديات خاصـة بعد وصـول ملفها النووي إلى طريق مسدود وتسريب معلومات عن وجود خطط لدى الإدارة الأمريكي للهجوم على إيران، واستهداف منشآتها النووية لتأخير البرنامج النووي الإيراني خمس سنوات أخرى على الأقل وقد ترافقت هذه المعلومات مع اتفاق الدول الأوروبية والولايات المتحدة على إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن بعد اجتماع مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية في آذار، وتقديمه لتقريره النهائي بهذا الخصوص.

كذلك فان هناك كثيرا من التقارير الصادرة عن الدوائر الدبلوماسية والاستخباراتية الأميركية الإسـرائيلية، التي أعادة التركيز على الخطر الإيراني وتداولت معلومات مذهلة حول القدرات التسـلحية غير التقليدية الإيرانية، والتي تنطوي على امتلاك تكنولوجيا الصـواريخ البعيدة المدى، إلى جانب التحكم في المواد الانشطارية التي يستلزمها إنتاج القنبلة النووية التي حددت إسرائيل إمكانية امتلاكها في العام 2005, مما استوجب احتواء خطرها.

الحديث في هذا الإطار يدور حول قدرات إيران في حال تم اسـتهدافها، وهل هي قادرة على رد هذا الهجوم أم لا؟ وما هي الأدوات والوسائل التي سترد بها وكيف؟

تتميز إيران بأنها ذات قدرات ضـخمة من الناحية الاقتصـادية، العسـكرية، الديمغرافية وحتى الجغرافية، وهذا يوفر لها ما يمكن تسـميته بالعمق الدفاعي الإسـتراتيجي ويمنحها وسـائل مناورة أكبر في أية حروب برية تقليدية، ومما يزيد من قدرتها على الصـمود ويعزز ذلك، إمكانية لجوئها للحرب الشعبية استنادا إلى مقوماتها الديمغرافية والجغرافية.

من هذا المنطلق، فإن إمكانية نشـوب حرب تقليدية بين إيران وأي من الدول الكبرى منفردة، أمر ضـعيف الاحتمال، ومن الصـعب تصـور حدوثه ضـمن المعطيات الحالية، وعلى هذا، فإن معظم المخططات التي تم الإخبار عنها إلى الآن لا تتحدث عن غزو، وإنما عن ضـربات جوية وصـــاروخية مكثفة، وعلى أهداف محددة، وذلك لتلافي المواجهة مع نقاط القوة الإيرانية التي ذكرناها.

علي أية حال، في حال تلقي إيران هكذا ضـــربات، فإنه لا بد أن تلجأ إلى أوراقها المتاحة، ومنها:

أولا: الإستراتجية العسكرية

من أهم الوســائط المتاحة اســتخدام وتجييش الحرس الثوري الإيراني، لاســيما الوحدات البحرية واسـتخدامها في عرقلة مرور ناقلات النفط في مضـيق هرمز، بالإضـافة إلى مهاجمة المنشـآت النفطية القريبة وزرع الألغام ومهاجمة الســفن التي تمر في الخليج وقد اســتخدمت إيران هذا الأسلوب في العام 1987 و1988 خلال حربها مع العراق.

1- تطوير القدرات العسكرية

بدأت طهران خطواتها الأولى في هذا المجال بالحصـــول على كميات من "ســكاد ب" من كوريا الشمالية[1]، والصين، إضـافة الى "فروغ 7" بمدى 70 كلم وشرعت في وضـع النواة الأولى لبرامج تطوير وإنتاج صاروخي، بالتعاون مع كوريا الشمالية والصين[2].

[1] Bruno Gruselle, Quelle avenir pour les programmes missiles en Iran fondation pour la recherche stratégies juin 2006 p1

[2] كينيث كتزمان ، **التهديدان العسكرية والسياسة الإيرانية** في كتاب إيران والخليج البحث عن الاستقرار، الإمارات :مركز الدراسات والبحوث الاسنراتجية1996 ،ص 281

وتمثلت الثمرات الأولى لهذا البرنامج, بداية, في نماذج لصواريخ بالستية قصيرة المدى, كانت في معظمها طرازات مشتقة من "فروغ 7" مثل "شاهين 1" وعقاب" و"نازيات" والتي يتراوح مداها بين 60 كلم و150 كلم وخلال المرحلة التي تلت انتهاء الحرب العراقية الإيرانية[1]،اجتهدت ايران في تصـــنيع صـــواريخ بمســـتويات تكنولوجية أكثر تقدماً على صـــعيد القوة الدافعة، والوقود الصــاروخي والحمولة الحربية, وأجهزة التهديف والتصــويب الحســابية, الى المســافات التي باتت تتجاوز الـ1000 كلم وعملت طهران من خلال تطوير برنامجها الصاروخي على تجاوز الإطار الإقليمي الى مستويات أوسع ومسافات أبعد تتخطى الـ2000 كلم[2].

وكانت إيران في مطلع التسعينات, حصلت على "سكاد سي" من كوريا الشمالية وعلى "سي س س 80" من الصــين وتعتقد مصــادر اســتخباراتية أن إيران تعمدت تنفيذ خططها بشــكل منفصـل, كي لا تثير قلق الأوساط الأميركية والأطلسية وخصـوصـاً الإسـرائيلية, وهي اسـتعانت بكوريا وروسـيا فكانت النتيجة "شـهاب 3" و"شـهاب4"[3] وسـعت إلى تطوير صـاروخ "نودونغ [1]" بتمويل إيراني وتقنيات كورية, وإنتاج "زلزال", مع ما تبع ذلك من إطالة المدى وتحســين الحمولة الحربية وزيادة دقة التصويب وجدير بالذكر أن "شهاب 3" أصبح عملانياً وجاهزاً بدءاً من العام 1988

وســـيلعب دورا مهما في القدرات الدفاعية الإيرانية[4]وفي الواقع، أجرت إيران بنجاح في فيفري2006 اختبارها الثاني للصـــاروخ البالســـتي "شـــهاب 3" الذي بلغ مداه نحو 1300 كلم، وتصـل سـرعته إلى نحو 7000 كلم في السـاعة، وطوله 17 متراً، ويمكنه حمل رأس حربي وهو بهذا قادر على الوصول إلى أهداف حيوية في إسرائيل وأوروبا[5].

---

[1]Gany Samore "Iran's strategic weapons programmes" a net assessment international **Institute for strategic studies** September 2005 p87

[2]كمال مساعد ،القدرات النووية الإيرانية والمخاوف الأميركية الإسرائيلية ، مجلة الجيش،2004 موقع الجيش اللبناني على الانترنت: www Lebrmy gov lb/ article/ asb

[3]CURT Weldon Emerging Missile threats demand U S response security affairs January –March 2000 p 6

[4]Ibidem

[5]Gany Samore. op cit p99

2- إنتاج الصواريخ وتطويرها:

كانت إيران قد طوّرت عائلة من الصـــواريخ غير الموجهة "نازيب" ذات الوقود الصـــلب، إلا أنها منذ 1991 بدأت بتصنيع "سكاد سي" الذي يصل مداه الى 550 كلم وهناك تقارير تتحدث عن قيام إيران بتطوير صـــاروخين باليســـتيين جديدين يعملان بالوقود الجاف هما اشـــتقاقان للصاروخين الصينيـين "م11"(CSS-7 / DF-11) و"م 9" (CSS-6 / D) بحمولات مخففة وبمدى يبلغ 400 كلم للصاروخ الأول و800 كلم للصاروخ الثاني.

وقد أجري اختبار على اشـتقاق الصـاروخ "م 9" في أيار 1996, كما أشـارت التقارير ويعتقد أن هذين الصـــاروخين دخلا الخدمة في صـــفوف القوات المســـلحة الإيرانية[1] . يتراوح مدى "شـــهاب 3" بين 1300 و1500 كلم، القادر على تدمير مواقع حيوية في كل من إسـرائيل والولايات المتحدة الأمريكية خاصـة الموجودة في الخليج وأشـارت تقارير الى أن برنامج التطوير لا يزال قائماً ومستمراً وأن الهدف التالي هو صنع "شهاب 4" الذي يبلغ مداه 2000 كلم القادر للوصول إلى أوربا الشرقية[2].

مسـتقبلا فإن الصـواريخ القادرة على حمل الرؤوس النووية تعد من أهم التحديات التي تعتقد الإدارة الأمريكية وجوب مواجهتها كونها تمثل تحديا وتهديدا لأمنها القومي وامن حلفائها لذا دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في حوارات متعددة الأطراف لإقناع الدول الأوروبية بإنشاء درع صاروخي لمواجهة الصواريخ البالستية واعتراضها.

كما تحدثت تقارير أخرى عن أن كوريا الشـمالية تسـاعد إيران في برنامج جديد يهدف الى صنع الصاروخ "شهاب 5" الذي يرتكز على تصميم الصاروخ الكوري الشمالي "تايب دونغ 1" وهو الصـاروخ الذي اختبرته كوريا الشـمالية في آب 1998 وكاد يسـبب أزمة حادة مع اليابان، ويبلغ مدى الصاروخ بين 3500 و5000 كلم.

[1] كمال مساعد، مرجع سابق

[1] CURT Weldon op cit P6

3-الترسانة النووية الإيرانية:

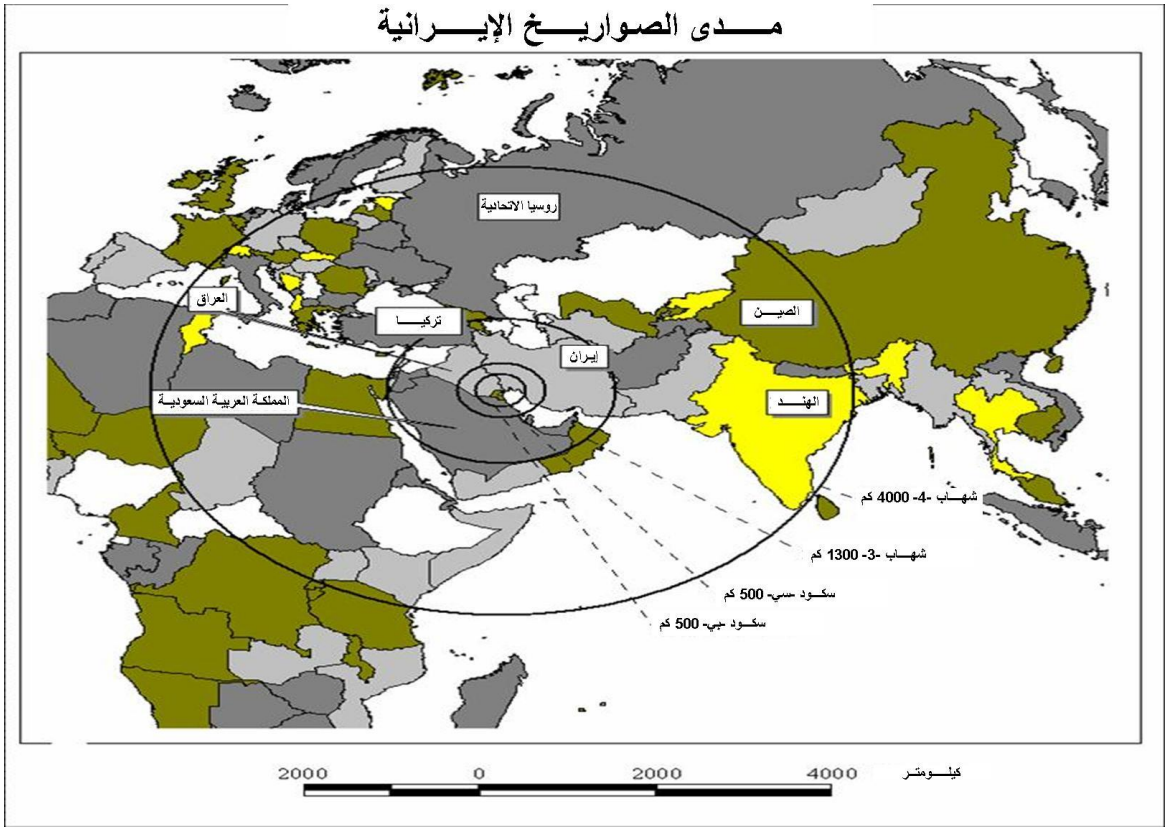
رافق الحملة الأميركية الإســـرائيلية على إيران إيقاع محموم في موازاة إعلان وزير الدفاع الإيراني الأدميرال "علي شمخا ني" أن بلاده تجري مفاوضات جدية مع روسيا لشراء أنظمة دفاع جوي من طراز " أس 300" (S-300) متخصصة لحماية مفاعل يوشهي النووي، بعدما قطعت إيران شوطاً بعيداً في تطوير قدراتها البالستية المتوسطة والبعيدة المدى مما أقلق الثنائي المعادي الذي يدرج إيران على "حافة دولة الرعب" وفقاً للمعلومات التي حددت ترســـانتها الصـــاروخية وبرنامجها النووي على النحو الذي يظهره **الجدول رقم 07 وفيه شرح خريطة مدى الصواريخ.**

نوع الصاروخ	المدى	الوقود	بلد المنشأ
Scud –B	200كلم	سائل	كوريا الشمالية
Scud –C	600 كلم	سائل	كوريا الشمالية
عطاب	40 كلم	صللب	الصين
نازيات	130 كلم	صلب	الصين
m-11	280كلم	صلب	الصين
M-9	560كلم	صلب	الصين
شهاب -3	1200 كلم	صلب	روسيا –الصين
شهاب-4	1600 كلم	صلب	روسيا –الصين

شهاب- 5	5000-3000 كلم	/	كوريا الشمالية صاروخ مطور لتايب دونغ 1

المصدر: كمال مساعد القدرات النووية الإيرانية والمخاوف الأميركية الإسرائيلية ، موقع الجيش اللبناني WWW LABARMY GOV IB/;MAGAZINES ASP

الخريطة رقم (03): تمثل مدى الصواريخ الايرانية



ويشمل البرنامج النووي الإيراني في وجهيه السلمي والعسكري ما يأتي[1]:

1- مفاعل بوشـــهر على الخليج، يتم بناؤه وتجهيزه على يد شـــركات روســـية، وهو يعمل بالماء المضـــغوط، ولا يتوقع الإيرانيون أن يكون ناجزاً قبل العام 2005 وهو مخصـــص لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه

[1]Anthony C. Cain, " Iran strategic culture and weapons of mass destructions ", **Air college**. Maxwell, paper n: 26, April 2002, pp (12-16)

2- تمضي إيران في سلسلة أبحاث نووية بهدف امتلاك تكنولوجيا التحكم في اليورانيوم (أنظر الشكل التوضيحي) الذي تمتلك منه كميات في مناجم تشرف عليها المنظمة الإيرانية للطاقة النووية (OIEA)

3- مختبر انيراباد، أسسه الشاه عام 1967 وأعاد الأميركيون تحديثه وتجهيزه عام 1974, ويجري طلاب العلوم الفيزيائية في جامعة طهران أبحاثاً فيه والمثير أن واشنطن هي التي زوّدت المركز بأول مفاعل حراري بقوة 5 ميغاوات، ثم بآخر بقوة 12 ميغاوات، وحصلت طهران على اليورانيوم المخصب من الجزائر والأرجنتين

4- بنية كرج: تقع غرب طهران، وهي مزودة بمفاعل للأبحاث يعمل باليورانيوم المخصب، حصلت إيران عليه من الصين

5- مشروع أصفهان، وهو الأهم والأبرز في إطار الخطة الكبرى لحيازة التكنولوجيا النووية ويحاول المسؤولون في المنظمة الإيرانية للطاقة النووية تزويده بمفاعل من 40 ميغاوات، وما فوق، لتدريب طلبة الاختصاص، ويستفيد هذا المشروع من خبرات صينية وروسية

6- معلم كلايه، يقع بالقرب من مدينة قزوين (شمال غرب طهران), مفاعله النووي الصيني المصدر، يعمل بقوة 40 ميغاوات، وأحيطت منشآته بوحدات صناعية ولعله الأكثر تكاملاً في البرنامج النووي الإيراني على مستوى التجهيزات والإنشاءات

7- مشروع جرجان الكبير، يقع شمال شرق مدينة جرجان، يشرف عليه المساعد السابق لرئيس المنظمة الإيرانية للطاقة النووية (OIEA) منصور حاج عظيم، وهو من الاختصاصيين في علوم الذرة ويسعى إلى جعله حلقة مركزية في البرنامج النووي الإيراني (أنظر الخريطة)

ويشرف على هذا البرنامج الطموح، رئيس "OIEA "غلام رضا أغا زاده", الذي كان وزيراً للنفط، بين 1988 و1999 وهو يحظى بثقة مرشد الجمهورية الإسلامية، السيد علي خامنئي، لكن نائبه رضى آمر الهي هو الاختصاصي النووي الأول في إيران والأخير كان وراء مبادرة استدعاء الخبراء النوويين، وإغرائهم بشتى الوسائل عبر تسطير مذكرات، تسلمتها السفارات وعملت في ضوئها ويقدر عدد هؤلاء الاختصاصيين في الذرة بنحو مائة عنصر (أنظر إلى الخريطة3)

خريطة(04) تبين المنشئات النووية الايرانية :



المصدر:

https://ar.qantara.de/sites/default/files/styles/editor_large/public/uploads/2017/08/19

ثانيا: التحالفات الإقليمية

من الوسائل التي لجأت إليها إيران لمواجهة التحديات التي تواجه أمنها القومي بمفهومه الشامل هي إقامة تحالفات إقليمية للتعامل مع المستجدات والتحولات الإقليمية التي شهدتها المنطقة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان وتقصد من خلال هذه الإستراتجية إلى إعادة ترتيب المنطقة وفق مصالحها ومصالح حلفائها خاصة سوريا وحزب الله وحماس

وتنطلق الرؤية الإيرانية لبناء مثل هذه التحالفات من أمرين مهمين، الأول هو إدراك صانعي القرار في طهران للأوضاع الإقليمية الراهنة والتي يميزها التعقيد والتداخل خاصة عندما يتعلق الأمر بالمسائل الأمنية والتي لا يمكن مواجهتها من خلال دعم الجبهة الداخلية فحسب وإنما يتطلب الأمر بناء تحالفات إقليمية مع الأطراف التي تواجه التحديات نفسها[1] وفي نهاية المطاف

[1] أشرف كشك ، التحالفات الإقليمية لإيران السياسة تتجاور مع الايدولوجيا، السياسة الدولية،عدد165 يوليو2006،ص 116

شكل من أشكال توزيع الضغوط الدولية على إيران والتقليل من حدتها وتنويع الأساليب في إدارة صراعها مع القوى الدولية والإقليمية.

الأمر الثاني فرغم التوجه الإيديولوجي لإيران في سياستها الخارجية والفلسفة السياسية للنظام الإيراني إلا أن هذه التحالفات أظهرت تغلب عامل المصلحة القومية على الاعتبارات الأيديولوجية وهو ما اتضح من خلال دعم إيران الشيعية لحماس السنية[1] إلى جانب العالقات الوثيقة بين طهران ودمشق بالرغم من التباين في طبيعة النظام السياسي في كلا البلدين وهذا ما يعكس التوجه البرجماتي في السياسة الخارجية الإيرانية في كثير من الحالات

فيما يخص الوسائل التي تستخدمها إيران لإدارة علاقاتها مع القوى فلم تتبع الجمهورية الإسلامية نمطا واحدا، بل كانت سياستها قائمة على توسيع وتنويع الأساليب والاستراتيجيات كما نلاحظ أن هذه الاستراتيجيات لم تكن متبعة من قبل بل فرضته الظروف والتطورات الحالية في المنطقة المحيطة بها ومن المكن استخدام استراتيجيات عديدة مع الدولة الواحدة.

1 – التحالفات الاقتصادية:

كذلك من الوسائل والآليات التي اعتمدت عليها إيران في إدارة صراعها مع القوى الكبرى ، لتأخير المواجهة المباشرة معها أو لتخفيف الضغط الممارس عليها بسب سياستها في المنطقة بصفة عامة أو بسب ملفها النووي أو ممانعتها السياسية ووقوفها في وجه المشاريع الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ، فقد لجا صناع القرار في إيران إلى عقد التحالفات الاقتصادية مع القوى الكبرى خاصة الدول الدائمة لعضوية في مجلس الامن مثل الصين وروسيا

تقوم هذه الإستراتجية على البحث عن حلفاء والتقرب إلى أطراف دولية التي يمكن الاعتماد عليها بشكل أو بآخر في مواجهة التحديات المختلفة التي تواجه إيران خاصة فيما يتعلق بملفها النووي والعمل على تأخير المواجهة مع الأطراف المعادية لطهران خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وتوقيع الاتفاقيات الاقتصادية يكون من شأنها رفع تكلفة توجيه ضربة عسكرية إلى إيران والى منشاتها الحيوية وفرض العقوبات الاقتصادية عليها هذا ما سيضطر هذه الدول المتحالفة اقتصاديا إلى الدفاع عن مصالحها في إيران.

[1] مرجع نفسه

- التعاون الثنائي الإيراني الروسي:
- في مجال استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية ومساهمة روسيا في بناء مفاعلات إيران النووية.
- استثمار ثروات بحر قزوين، واعتبار هذا البحر مغلقاً ومحصوراً بالدول المطلة عليه، وعدم السماح بوجود قوات أجنبية حوله وهذا يعني أن هناك مجالات متعددة للتعاون والتنسيق.
- لعلاقة روسيا بإيران سمة إستراتيجية، تجعل روسيا تتعامل بهدوء مع الطموحات الإيرانية في امتلاك قدرات نووية، لا سيما وأنها ترى أن إيران لا تعادي، ولا تهدد جيرانها، ولديها نظام سياسي مستقر وثابت.

لذلك فقد وقفت روسيا ودعمت موقف إيران في قضية ملفها النووي السلمي، ورفضت فرض عقوبات عليها، بهدف عزلها ومنعها من تطوير هذا البرنامج، ساعدها في ذلك ليونة القيادة الإيرانية في إدارة معركتها الدبلوماسية لهذا الملف، وصمودها بقوة، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً بوجه ضغوط الولايات المتحدة وعدم مهاجمتها حتى الآن.

وهذا ما أظهر أن الموقف الروسي يتغذى من الموقف الإيراني، والعكس صحيح، ولكنه لا يصل إلى حدّ قبول روسيا أن ترى جارتها دولة تملك أسلحة نووية، ومن هنا اقترحت روسيا تأسيس مركز إيراني – روسي مشترك لتخصيب اليورانيوم على الأراضي الروسية، في محاولة لنزع فتيل أزمة الملف النووي الإيراني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومن خلفها أميركا وأوروبا[1].

اتضحت العلاقة القوية بين روسيا وإيران عندما تصاعد التعاون بين البلدين في المجال النووي حيث دخلت روسيا لاستكمال بناء محطة بوشهر النووية عام 1995[2]بعد انسحاب كل من ألمانيا وأوكرانيا بسبب الضغوط الأميركية الإسرائيلية وفي الزيارة الأخيرة التي قام بها خاتمي

---

[1]INTERNATIONAL CRISIES GROUPS. DEALING WITH IRAN'S NUCLEAR PROGRAM 27October 2003. **ICG Middle East** Report N:18. PP (1-49).

[2] عاطف معتمد عبد المجيد ،" روسيا وإيران التفاعل النووي في المساحة الرمادية" ، الجزائر : **دراسات استراتيجية**، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية ، عدد 2 ، جوان 2006 ، ص 100

لموسكو تم الإعلان عن موافقة روسيا على بناء ثلاثة مفاعلات نووية أخرى بتكلفة تقدر بحوالي بليوني دولار.

إن للدولتين مصـــالح إســتراتيجية مشــتركة أكبر بكثير من التعاون النووي كما أنه من وجهة النظر الإيرانية تمثل روسيا مصدرا أساسيا للتسليح وللمساندة التي يمكن أن تخفف من الضغوط الدولية الواقعة على إيران.

لقد أعلن الطرفان عن تدعيم التعاون الاقتصـــادي والعســكري من خلال عدة اتفاقيات وقعت من بينها ما يتعلق بإمداد إيران بالأســلحة "الدفاعية" كما أعلنت الدولتان مثل دبابات وقطع غيار والأهم كان في مجال التوصـــل لاتفاق حول النظام القانوني لاســـتخدام موارد مياه بحر قزوين الغنية والتي ثار جدل حولها بين الدول الخمس المطلة عليه، وكانت إيران قد أعلنت أنها ســتقبل بحصـــة تبلغ 20% من موارد النفط الغنية في بحر قزوين كذلك اتفق الجانبان على معارضـــة وجود قوات أجنبية في هذه المنطقة والعمل على مد أنابيب البترول لهذا البحر كما وقع الزعيمان اتفاق حول تدعيم العلاقات الاستراتيجية الثنائية.

وتهدف إيران من خلال هذه المشـــاريع إلى إقامة قواعد لإنتاج الطاقة النووية وتوفير الاســتهلاك النفطي الداخلي للتصــدير الخارجي ، والاســتفادة من العوائد كاملة هذه الأخيرة التي تمثل 80 % من عائدات التصـــدير الخارجية ، ونحو 50% من ميزانية الدولة ، وذلك في ظل الحصـــار الغربي والأمريكي الذي يشــكك في نية طهران وســلوكيتها النووية حيث تؤكد الدوائر الغربية أن إيران تســعى إلى امتلاك الأســلحة النووية ، وان المبررات الســابقة لا قيمة لها لذا عملت على الضـــغط على الدول المتعاملة مع إيران ومن بينها روســيا وتوجيه النقد اليها ، لكن موسكو تدرك أن تعاونها الاقتصادي مع إيران تحكمه مجموعة من الشروط منها[1]:

- أن التعاون مع إيران دون خرق التزاماتها الدولية بانتشار الأسلحة النووية أو الاتجار فيها، وان النقد الأمريكي لا يمكنه إزاحة روســيا عن الســوق الإيرانية لتحلها شــركات ألمانية وفرنسية وربما شركات أمريكية.

[1] عاطف معتمد عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص ص (100-101)

- الأهمية الاقتصـــادية للتعامل مع إيران وقد تخطت قيمة هذا التعاون المليار دولار وأنقذت آلاف العمال الروس والشركات الروسية.
- أن نشــاط الشــركات الروســية يعمل تحت غطاء الأمم المتحدة ، وأما البرامج العســكرية المحتملة تم الإعلان عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، وليس من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- أن إيران من الدول الأولى الموقعة على اتفاقية حظر الأســلحة النووية عام (1970) وان هذا التوقيع يلزمها فتح منشئاتها النووية للرقابة والتفتيش.

في مقابل، ورغم الارتياح والاطمئنان الذي تبديه روسـيا حول سـياسـتها النووية حيال إيران، لكنها تدرك التحديات التي تواجه سياستها هذه خاصة وأنها لا تنوي التفريط في علاقتها مع الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية، أو على الأقل ليســـت مســـتعدة لذلك، وعلى المســـتوى الاســتراتيجي فليســت هناك مصــلحة لروســيا بظهور قوة نووية في جنوبها، وفي منطقة القوقاز، وعلى طول منطقة التي تعد من المناطق الأكثر اشــتعالا وتهديدا للأمن القومي الروســي، وهي منطقة القوقاز وآسيا الوسطى.

لكن السـؤال المهم لمذا لجأت الدبلوماسـية الإيرانية إلى تطبيق الاسـتراتيجية الاقتصـادية مع الصين، ولم تلجا إلى تطبيقها بنفس الوضوح والتركيز مع روسيا؟

إن التوظيف الســياســي للأداة الاقتصــادية يأتي من خلفية نظرية لصــناع القرار الإيراني وتصـــوراتهم حول طبيعة النظام الدولي، وطموحات الدول ومراكزها في هذا النظام؛ بمعنى أن القيادة الإيرانية بسلوكيتها هذه تدرك أن أهداف الصين في ساحة العلاقات الدولية تختلف بشكل أو بآخر عن الأهداف الروسية فالصين حاليا محكومة بالبحث عن المصالح أما مسألة المكانة والمنافسة على الزعامة الدولية فهي مؤجلة إلى حين استكمال عناصر القوة الوطنية.

أما روســـيا فهي محكومة حاليا بهاجس المكانة الدولية المفقودة التي ورثتها عن الاتحاد الســوفيتي، ورغم قبولها بالشــروط الأمريكية لســنوات عدة لكنها لا تزال حريصــة على ضــرورة استعادة مكانتها الدولية وإعادة طرح نفسها كقوة عالمية مرة أخرى.

مهما اختلفت الأدوات المستخدمة فان الإطار العام لهذه الإستراتجية هو البحث عن إمكانية تشكيل قطب آسيوي لتحقيق التوازن والعودة إلى القطبية الثنائية مرة أخرى عن طريق استثارت نزعة العودة للقيادة لدى دول لدول مثل الصين وروسيا القادرتان بتأثير استراتيجياتها لعب دور محوري مهم في العالم بالتعاون مع الجمهورية الإسلامية لإيران[1].

وفي حالة تكن كل من إيران والصين وروسيا من تنظيم مقاربة مشتركة للأمن على المستوى الإقليمي، والدولي ، ثم تحقيق الشروط الملائمة لبناء وتفعيل التعاون بين هذه الدول على المستوى العالمي كمحصلة لهذه المقاربة المشتركة للآمن والتعاون الدولي[2] التي ستلقى التأييد والتشجيع من قبل مجموعة من الدول وهذا الأمر قابل للتوسع الإقليمي.

وعليه فمن بين أولويات إقامة تفاعلات بناءة في السياسة الخارجية الإيرانية هو العمل على توسيع مجالات التعاون مع الدول الأخرى من خلال التحالفات الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي والإقليمي.

بمعنى أن الاستراتيجية التي يرى صناع القرار في إيران انها مناسبة هي ضرورة العمل على إقناع الصين وروسيا (بتوجههما البرجماتي) بان التعاون معها يمكن من تحقيق مكاسب اقتصادية واستراتيجيه، وهذه المكاسب يمكن أن تتحقق عن طريق تفعيل وتطوير اتفاقية شنغهاي.

التحديات ومستوياتها:

تواجه الجمهورية الإسلامية تحديات مختلفة سياسية واقتصادية وأمنية في أبعادها، وكذا دولية وإقليمية وداخلية في مستوياتها وفق ما ذكرنا سابقا فإن التوجه الأمني في السلوكية الإيرانية داخليا وخارجيا، يؤكد أن طهران أصبحت تملك سياسة واحدة «سياسة أمنية».

والواضح أن مسألة الانتشار النووي وموقف إيران منها وتطورات الأزمة النووية تمثل قاسما مشتركا لهذا التحديات، فقد غطى الملف النووي الإيراني على كل باقي التحديات السياسية والعسكرية بانعكاساته الإقليمية والدولية.

[1]Manouchehr Mohammedi, doctrine of contractive interaction in the foreign policy of the Islamic republic of Iran, **national interest,** winter 2006, volume 2, number, p 53

[2] Ibidem

لقد أصبحت منطقة الشرق الأوسط، وبالتحديد الفترة التي تلت العدوان الأمريكي والبريطاني على العراق عام 2003 مركزا أساسيا للتفاعلات الخاصة بقضايا الانتشار النووي في العالم، وفي الوقت ذاته تعرف المنطقة تدويلا غير مسبوق لمختلف القضايا، خاصة تلك المتعلقة بالأمن والتسلح، والتي من بينها الملف النووي الإيراني الذي يحتل صدارة المسائل المطروحة بقوة على المجتمع الدولي.

وبالرغم من قلة الدراسات التي تتناول الأزمة النووية الإيرانية من خلال مدخل الانتشار النووي (NPT) وتطبقه على مستويات إقليمية وجيوبوليتكية وبيئية محددة مثل الخليج والشرق الأوسط الكبير، للكشف عن الإستراتيجيات الأمنية الوضعية للدول.

يمكن القول أن التغير الدراماتيكي الذي يواجه الدول الكبرى هو أن الشرق الأوسط، سيحمل مكان التهديد السوفيتي السابق، وحيث تصبح من أبرز الأخطار التي تواجه إستراتيجية الردع الأمريكية، أنه من الواضح أن التحديات الإقليمية تلعب دورا مهما في الإستراتيجية النووية للدول[1].

وقد تزامن خروج أزمة البرنامج النووي الإيراني إلى السطح من التأكيد من بطلان الأسباب المعلنة الذي على أساسه الإدارة الأمريكية الحالية اتخذت قرار الحرب على العراق وهو نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، الأمر الذي سبب إحراجا كبيرا للمجتمع الدولي على السبل والآليات الواجب إتباعه لإدارة الأزمة النووية الإيرانية.

على الرغم من معاهدتي منع انتشار الأسلحة النووية ومنع إجراء التجارب النووية تشكلان اليوم الآثار الدولي العام لتنظيم النادي النووي وضبط أنشطته.

رغم حرص الأمم المتحدة منذ نشأتها على مسألة نزع السلاح وحصر استخدام الطاقة الذرية بالمجالات السلمية ، وإخضاع النشاط النووي لأي دولة لمراقبة شديدة من قبل الوكالة الدولية

[1] شفيق المصري : أي خطر لأي سلاح ، شؤون الأوسط عدد 106 ربيع 2002 ، ص 135

للطاقة الذرية (IAEA)[1]إلا أن ما تحقق على أرض الواقع يؤكد فشـــل الامم المتحدة في مهمتها وقد كان التطور المهم في الشرق الأوسط هو تلقي العامة للأمم المتحدة.

مبادرة مصرية إيرانية مشتركة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، إلا أن ظروف الصـراع العربي الإسـرائيلي والحروب الإقليمية في الشـرق الأوسـط وغيرها حالة دون تحقيق هذه المبادرة[2].

وقبل الإشـارة إلى انعكاسـات الحلف النووي الإيراني واهم التطورات التي عرفها وموقف الأطراف الدولية والإقليمية وحتى الأطراف الداخلية من الســياســـة النووية الإيرانية ومحددات كل طرف، وإمكانية تعرض المشـروع النووي لهيمنة اسـتباقية أمريكية أو إسـرائيلية، وخيارات إيران في تجنب الســـيناريو العراقي تذكر بالخلفية التاريخية للمشـــروع النووي الإيراني وأهدافه ومبررات القيادة الإيرانية لتبرير السلوكية النووية لتحديد حجم التهديدات التي يتسبب فيها لمواصـلة إيران للنشـاط النووي.

فقد واجهة إيران وتواجه بسب طموحاتهما الإقليمية تحديات عديدة وبمستويات مختلفة تهدد أمنها القومي وتضاعف من إمكانية زعزعة الاستقرار السياسي للنظام وتنسف منجزات ثورته الإسلامية لعام 1979 لكن المفارقة تكمن في ان مصادر التهديد هذه لا تكمن في سياسات الدول الكبرى المعادية لإيران في المنطقة.

[1] شفيق المصري ، مصدر سابق ، ص 140

[2] المرجع نفسه ، ص ص 140-141

خلاصة:

يجري تحليل السياسة الخارجية وعملية تكوين الرأي الحقيقية داخل المؤسسات الرسمية وتتم عملية صنع القرار رسميا (مؤسسات) وبشكل غير رسمي (شبكات سياسية) داخل النخب السياسية التي لا ينتمي إليها السياسيون الناشطون فحسب بل السياسيون السابقون أيضا كما رجال الدين غير السياسيون.

بالإضافة إلى هيكل السلطة الرسمي هناك أيضا مراكز قوى غير رسمية، وتؤثر على اتجاه السياسة الخارجية لإيران في النظام السياسي الإيراني لا توجد أحزاب سياسية قانونية تقليدية بل هو نظام تمثل فيه مختلف الفصائل السياسية للنخب السياسية مقاربات مختلفة للسياسة الخارجية.

وعلاوة على ذلك، فقد تم تصميم الهيكل السياسي والمؤسسات وقواعد توظيف النخبة والإجراءات الحكومية وفقاً لما يخدم مصلحة النظام. كان المرشد الأعلى، والعديد من المؤسسات – ولا سيما المكونات غير المنتخبة للنظام – حماة مخلصين للنظام. إن السلطة المطلقة التي يتمتع بها المرشد الأعلى والمؤسسات غير المنتخبة (مثل مجلس صيانة الدستور ومجلس تشخيص مصلحة النظام) غير المنتخب جزئياً) تؤثر على عملية صنع القرار، مما ينشئ نظاماً متقناً للضوابط والتوازنات، التي تسعى إلى ضمان بقاء النظام والحفاظ على الوضع الراهن.

ولمنع عدم الاستقرار المحتمل الذي كان يشكل تهديداً للنظام، أنشأ الخميني مجلس تشخيص مصلحة النظام في عام 1988 للتوسط في النزاعات بين البرلمان ومجلس صيانة الدستور. حتى هذا القرار اتخذ من أجل الحفاظ على النظام في حالة وجود نزاع سياسي قد يضر بشرعية النظام. إن الحرس الثوري الإيراني، وهو منظمة مؤسسية مسلحة وبديل للجيش النظامي، قد أنشئ فقط للحفاظ على النظام. وهكذا، تم تصميم البنية السياسية بطريقة تمنع أي فرد أو مؤسسة أو فصيل من السيطرة على النظام، ويتم إنشاء العديد من المؤسسات لعزل النظام ضد التهديدات الداخلية والخارجية.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: صنع واتخاذ القرار الأمني ودور المؤسسات والمؤسسات الأمنية الأساسية وحدود التأثير

المبحث الأول: دور المؤسسات الدستورية والمؤسسات التابعة لها

المبحث الثاني: المؤسسات الأمنية ودورها في صناعة القرار: فواعل مستقلة ام تابعة

تمهيد:

يبحث هذا الفصل من الدراسة كيف يصنع القرار الأمني ودور المؤسسات الدستورية وكذا المؤسسات الأمنية في النظام السياسي الإيراني وتأثير كل ذلك على مخرجات السياسة الخارجية. عملية صنع القرار في السياسة الخارجية معقدة وتزداد تعقيدا وتشابكا في المواضيع المثيرة للجدل والخلاف معرفيا وتنوع تطبيقاته عمليا ونقصد الابعاد الأمنية في التفاعلات الخارجية للدول وهو بعد من ابعاد كثيرة للسلوكية الخارجية لأي نظام سياسي يتسع ويضيق كمفهوم وممارسة وولد خلافا وحوارا استمر ولا يزال لعقود

المعضلة تزداد صعوبة حين يتعلق الامر بالنسق السياسي لإيران وبنيته المتسمة والمتميزة بالغموض والتعقيد حيث المؤسسات السياسية تضطلع بمسؤوليات دينية ومؤسسات وهيئات دينية لها دور سياسي وان كان محليا ومحدود التأثير ربما هذا التعقيد يقود بطريقة او بأخرى الى تداخل الصلاحيات بينها وهي خاصية تميز النظام السياسي في ايران على كثير من الأنظمة السياسية في العالم والسبب انه نسق تتعايش فيه قيم الاستبداد كنظام مغلق من جهة ومن جهة أخرى ممارسات ديمقراطية ومشاركة سياسية في سياق الأنظمة المفتوحة المتفاعلة مع بيئتها الداخلية والخارجية

سنحاول تبيان مسار صنع القرار الأمني في السياسة الخارجية الإيرانية خاصة بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وما لها من تداعيات على الخارطة الادراكية لصناع القرار في الجمهورية الإسلامية لمحددات كثيرة فضلا عن استقراء مراكز صنع القرار من قوى رسمية او غير رسمية و الفواعل الأمنية من وزارة الدفاع مرورا بالحرس الثوري وجهاز المخابرات ودورها في العملية القرارية كما سنعرض لمشكلة ازدواجية السلطة – الصلاحيات– بين مختلف البنى المكونة للنظام السياسي وحدود تأثيرها على مخرجات السياسة الخارجية وهل لها تأثير في وضع وصنع السياسات ام انها جهات تنفيذية تابعة لسلطة عليا ؟

المبحث الأول: دور المؤسسات الدستورية والمؤسسات التابعة لها

الثورة الإسلامية الإيرانية تسببت في تغيير جذري في تركيبة النخبة السياسية الإيرانية التي تم استبدال أعضائها العلمانيين بالثوريين وحتى الأشخاص العاديين. بمعنى تغير في هيكل علاقات القوى في إيران وتبعا تغيير في طريقة الحكم ولكن لم يغير العلاقات الاستبدادية بين الدولة الإيرانية والشعب الإيراني.[1]

النظام السياسي الإيراني نظام معقد كما أسلفنا القول يجمع بين مجموعة من التناقضات فضلا عن ذلك فان إيران تعرف نفسها على انها دولة إسلامية مؤسسة على مبادئ الشيعية أي الائمة الاثني عشر وفي ظل غيبة الامام فان المرشد الأعلى يتولى قيادة الامة الإيرانية في انتظار ظهور الامام. فالنظام السياسي لجمهورية إيران الإسلامية بدأ بفكرة (ولاية الفقيه) التي هي بنية فريدة من نوعها لتطبيق الأدوار الإسلامية دون أي تدخل في الشؤون الداخلية لجيرانها والبلدان الأخرى[2]

في المقابل فان النظام السياسي الإيراني يتسم بتعدد الأقطاب نتيجة التصميم البيروقراطي الموجه[3].لذا فان فهم هذا التعقيد يجب ان يمر على فهم اللعبين الأساسيين في هذا النظام وكذا المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في نظام الجمهورية الإسلامية وعلينا ان نبدأ بالقائد الأعلى علي خامنئي "الذي يعد اقوى شخصية سياسية ودينية وفق ولاية الفقيه. وفهم فلسفته ورؤيته للجمهورية الإسلامية لما يقرب من ثمانية عشر سنة ستوضح لنا كثير من الاشكالات.

فقد أسس النظام السياسي للجمهورية الإسلامية لإيران على نظرية ولاية الفقيه التي هي بنية فريدة من نوعها لتحويل الفكرة إلى التطبيق دون أي تدخل في الشؤون الداخلية لجوارها الإقليمي.

[1]Eva Patricia Rakel, Iranian Foreign Policy since the Iranian Islamic Revolution: 1979-2006. E. P. Rakel / PGDT 6 (2007) pp 159-187

[2] Hani Ahmed Al-Shboul1 & Mohammad Salim Al-Rawashdeh, Iran's Foreign Policy and the Balance of Power in the Region. Journal of Politics and Law; Vol. 6, No. 4; 2013.pp 200-2008.

[3]Jerrold D Green ,Frederic Wehrey, Understanding Iran. Rand Coperation.National Security Research Division 2009. P 6

كما تلعب المؤسسات الأمنية دورا مهما في السياسة الخارجية، من خلال الدفاع عن البلاد ضد أي تهديدات محتملة، فصلا عن تنفيذ السياسات المحققة في مجملها الأهداف الوطنية التي حددتها السلطة العليا (الولي الفقيه) في إيران.

تسعى هذه المؤسسات إلى الحفاظ على تحقيق أهداف الثورة وتصفها ضمن أولوياتها الأساسية، لان الانتفاضات الطائفية المتزايدة في إيران ومخاوف إيران من الربيع العربي في المنطقة، والوضع في سوريا ودعم نظام الأسد أصبح مصدر قلق إستراتيجي لإيران، هذه المتغيرات وغيرها يضع النظام الإيراني في مواجهة الدول العربية، بما في ذلك التعاون الخليجي، وهذا يجعل تحسين علاقات إيران مع العالم الخارجي ضئيلة جدا[1].

وللمرشد الأعلى دور مهم في قضايا السياسة الداخلية والخارجية فقد أصبحت كل مؤسسات الدولة تابعة له قوام هذه العملية مرتبط ببيئتين هما البيئة الداخلية المحلية والبيئة الدولية بالرغم من ان تحديد طبيعة العلاقة بين البيئتين لا يزال محل جدل أكاديمي بين فريقين مختلفين في توجهاتهما. العلاقة بين المحددات الدولية والمحددات المحلية كان منذ فتره طويله موضوع النقاش واسع النطاق في مجال العلاقات الدولية وتحليل السياسة الخارجية بصفه خاصه[2].

في المحصلة تهدف السياسة الخارجية الى خدمة الاهداف القومية لايه أمه أو دوله والاختلافات في السياسة الدولية والسياسة الداخلية ليست مطلقه وموضوعيه. بصفه عامه السياسة الخارجية تتمثل في الطريقة التي تنظر بها الدول الى اهدافها الدولية كمجموعه من الممارسات التي تهدف الى تحقيق هذه الاهداف الاستراتيجية الكبرى للدولة[3].

أما بنيه النظام السياسي الايراني فتستند الى اسس أيديولوجية مستمده من مفاهيم الخميني ووفقا له فان الفقيه المعروف باسم المرشد الاعلى هو الزعيم الشرعي للامه الجماعة الإسلامية وبالتالي فان وظيفتهم مساويه لوظيفة الامام بعد الثورة الإسلامية تحتل نظرية ولاية الفقيه مركزيه داخل النظام السياسي.

---

[1] Farid Mirbaghari ,shiism and Iran's foreign policy, the Muslim world, volume 94, October 2004, pp 255-263.

[2] علي رظا نادر ديفيد ثيلر،س ، ر، بوهندي، المرشد الأعلى المقبل: الخلافة في جمهورية إيران الإسلامية: مؤسسة راند،2011 ،ص ص 3-113 .http://www.rand.org

[3] Steve Smith, Theories of Foreign Policy: An Historical Overview. Review of International Studies, Vol. 12, No. 1 (Jan. 1986), pp. 13-29

بمعنى ان النظام في إيران يستمد شرعيته الدينية والسياسية من مفهوم والية الفقيه التي تعزز من سلطة المرشد الاعلى للثورة الاسلامية. وشكلت ولاية الفقيهً مفهوما تاريخيا غير سياسي في الاسلام الشيعي منح رجال الدين التفويض الديني على الشعب – ودرجة معينة من السلطة الدنيوية على الضعفاء والعاجزين – في غياب الامام الثاني عشر الذُ ي يعتقد أنه مختبئ أو غائب. وً غالبا ما يشار إلى هذا المفهوم غير السياسي لولاية الفقيه على أنه المذهب" التقليدي "أو" السكوني "فيّ ما يخص هذا الموضوع[1].

حتى الان "غيبة الامام " كمفهوم وكممارسة قادرة على قمع التغييرات التي قد تقوض المبادئ الأساسية للثورة والمرشد هو القائم بترسيم السياسات الكبرى للنظام والاشراف على تنفيذ السياسات الكبرى وهو القائد الاعلى لجميع القوات المسلحة مثل فيلق الحرس الثوري الاسلامي والجماعات شبه العسكرية والقوات المسلحة النظامية والشرطة. واعلان الحرب والسلام تعيين واقالة رئيس السلطة القضائية والاعضاء الكتاب الستة في مجلس الاوصياء ورئيس الدولة ورئيس الحرس الايراني ورئيس الجيش النظامي ورئيس الاركان المشتركة لجميع القوات المسلحة واقاله الرئيس بعد التصويت من قبل مجلس الشورى البرلمان او قرار من المحكمة العليا ولدى المرشد الاعلى للهيئات الإشرافية الدينية التي تحت تصرفه مثل مجلس الاوصياء ومجلس التشخيص المصلحة العليا وجمعيه الخبراء وغيرها من المؤسسات.

وهذا لا يعني ان قوه المرشد الاعلى غير محدودة ويتقاسم المرشد الاعلى السلطة مع المؤسسات الجمهورية الى حد ما وهناك ثلاث فروع حكومية السلطة التنفيذية والسلطة القضائية وينتخب الشعب الايراني اعضاء البرلمان كل أربع سنوات

المؤسسات المحورية

صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية معقد متعدد الأوجه بسبب البنية المزدوجة للنظام السياسي للدولة في مرحلة ما بعد الثورة. بالإضافة وإلى السمات الديمقراطية والجمهورية للنظام السياسي، تخلق مراكز القوى الرسمية وغير الرسمية في الدولة أهداف مختلفة ومتضاربة في كثير من الأحيان في صنع السياسة الخارجية، وأهم مكونات هيكل السلطة الرسمية هي المرشد الأعلى، والرئيس، ووزير الخارجية ومجلس تحرير الثورة ومجلس تشخيص مصلحة

[1]علي رضا، المرجع سابق، ص 113

النظام، والمجلس الأعلى للأمن القومي والبرلمان المسؤول عن السياسة الخارجية وصنع القرار المؤثر.

أ. مؤسسة المرشد الأعلى:

بناء على ما سبق (نظرية ولاية الفقيه) فالمرشد الأعلى هو الذي يقرر في نهاية المطاف بخصوص الشؤون الداخلية والخارجية، وفي يوليو عام 1989 بعد وفات الخميني ونهاية الحرب مع العراق تم تعديل الدستور الإيراني، وإلغاء مكتب رئيس الوزراء واستبداله بالرئيس وإعطائه المزيد من الصلاحيات وقوة في صنع القرار.[1]

يتم انتخاب المرشد الأعلى من مجلس الخبراء مدى الحياة نظريا ووفقا للمادة (11) من الدستور ويحق للمجلس عزله إذا تبين عجزه عن أداء مهامه المنصوصة، أو فقدامه لأحد مكونات أهليته المنصوص عليها في الدستور.[2]

يشكل مفهوم ولاية الفقيه أساس النظام السياسي في إيران المعاصرة وهو مفهوم ايديولوجي تمتد جذوره في الإسلام الشيعي ويبرر بالتالي الحكم السياسي لرجال الدين في الدولة الإسلامية. [3]

وتختلف تعريفات المفهوم على مر التاريخ الطويل وتطبيقاته وأصبحت المرجعية اليوم لخامني وتفسيراته لها، وبوصفها أساسا للنظام السياسي الإيراني، تشكل ولاية الفقيه نقطة البداية لأي نقاش يتعلق بالسياسة الإيرانية، ولاسيما النقاشات المتعلقة بالمرشد الأعلى، وكذا رأيته للسياسة الخارجية وتوجهاتها، وموقفها من القضايا الدولية والإقليمية.

ولاية الفقيه هي أساس الجمهورية الإيرانية، وهي المصدر الذي يستمد منه المرشد الأعلى سلطة الروحية والسياسية، وهي تبرر وصاية رجال الدين على شريحة محدودة من الشيعة.

1 مروة وحيد، تساؤلات مطروحة: حول خلافة المرشد الأعلى للثورة الإيرانية،www.acrseg.org/21/04/2021

2 الجمهورية الإسلامية الإيرانية، "الدستور الإيراني"، الصادر عام 1979، والمعدل عام 1989، المادة (11).

[3] علي رضا، مرجع سابق، ص 5

ربما هذا ما دفع الكثير من المختصين الى تصنيف النظام الإيراني بين الأنظمة الهجينة او الأنظمة الاستبدادية [1]التي لا تسمح بالمشاركة السياسية وتقمع الحريات الأساسية.

ب. صلاحياته:

أعطى الدستور عام 1979 المعدل في عام 1982 صلاحيات كثيرة للمرشد أو الولي الفقيه، وكان من النتائج المترتبة على ذلك أن انقسم علماء الدين في إيران بين مؤيد لنظرية ولاية الفقيه وبين رافض لها كليا أو جزئيا.

ولا تتمتع أية مؤسسة بصلاحيات الولي الفقيه الذي أصبح جامعا لكل الوظائف والأعمال في مجال الحكم والإدارة السياسية وسلطة مطلقة في إدارة شؤون البلاد باعتباره وصيا عليها في ظل عيبة الإمام.

يصبح بهذا التوصيف المرشد الأعلى للثورة هو الركيزة الأساسية في نظام الجمهورية الإسلامية لإيران، فهو يوجه طلبها وسياستها ولهجتها اتجاه المحيط الخارجي. صحيح أن علي خامني المرشد الأعلى يبلغ من العمر أكثر من 71 عاما، ولم يحظ بنفس المكانة والكاريزما التي حضي بها الخميني، لكن لا يهم لأن مقام المرشد وربط كل المؤسسات هي ما كلف استمرار النظام، لكن هناك ثلاث عوامل قد تكون سببا في تحديد ملامح الخلافة المقبلة:

1- الفصائل والشخصيات في مراكز السلطة والنفوذ.

2- المفهوم السائد لولاية الفقيه الذي يشكل الأساس الإيديولوجي للجمهورية الإسلامية الحالية.

3- القرارات-شبكة خامني الشخصية وإجراءاتها.

ت.**شبكة المرشد:**

يمتلك المرشد الأعلى شبكة من العلاقات الشخصية، يأتي معظمهم من الإسلاميين المتشددين والمحافظين، تؤثر بشكل كبير في صنع القرار السياسي في إيران منذ عهد الرئيس

[1]Pejman Abdolmohammadi & Giampiero Cama, Iran as a Peculiar Hybrid Regime: Structure and Dynamics of the Islamic Republic. British Journal of Middle Eastern Studies, 2015, Vol. 42, No. 4, PP.558-578.

خامني (1997–2005). وباتوا يشكلون اليوم صناع القرار الرئيسيين في السياسة الإيرانية، وهذا بالتالي محل العمليات السياسية الرسمية في البلاد.

وأكثر المجموعات مساندة لبقاء الوضع على حاله المستبد، وهم أكثر تمسكا بمبادئ الثورة الإسلامية، وينظرون إلى الثورة كمفهوم مثالي لا يجب أن يخضع للإصلاحات، وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية فهم يتبعون عقيدة ثورية قائمة أساسا على مقاومة الإمبريالية القومية.[1]

وينظرون إلى الولايات المتحدة نظرة إيديولوجية، وهم أقل المجموعات ميلا إلى التسويات و المتفاوض بشأن قضايا مثل البرنامج النووي، وتشكل هذه المجموعة أقوى المجموعات حاليا في الحكومة الإيرانية وهم أكثر حضورا في المؤسسات الأمنية مثل الحرس النووي في مقابل الإصلاحيون الذين يتألقون في المقام الأول من الثوريين المصلحين و المثقفين و نشطاء الحقوق المدنية، ويشكك أعضائه في مناسبات كثيرة حول شرعية النظام السياسي و فعاليته، ولاسيما فيما يتعلق بدور المرشد الأعلى، ومن أبرز هؤلاء رئيس الوزراء السابق "مير حسين موسوي" والحركة الخضراء وهي حركة معارضة شعبية نشأة في أعقاب انتخاب أحمدي نجاد رئيسا لإيران.

الحقيقة الأساسية أن هذه الشقاقات بين المجموعات وداخلها فيها تأثير كبير على العملية الدستورية. وعلى صنع القرارات السياسية في النظام السياسي الإيراني وذلك منذ الثورة الإيرانية عام 1979م.

فعلى سبيل المثال. يحدد الدستور وبشكل صريح وواضح سلطات الرئيس، ولكن سلطة كل رئيس يحددها أيضا انتماؤه الفكري وميول المرشد الأعلى. وعلاقته بالمرشد الأعلى فقد عجز خاتمي عن تشكيل السياسات الداخلية والخارجية بسبب ميوله الإصلاحية في حين مارس أحمدي نجاد ورفسنجاني سلطة كبيرة.

يلاحظ ازدياد التنافس بين الفصائل من حيث الحدة بين الفصائل منذ تولي خامني السلطة عام 1989م.

ث. رئيس الجمهورية:

[1] علي رضا، مرجع سابق، ص6

المرشد الأعلى هو دستوريا "الفقيه الوصي، وقائد الثورة الإسلامية ويحتل مرتبة أعلى من رئيس الدولة، ويعتبر مكتب المرشد الأعلى مركز السلطة الحقيقي في البلاد، ومكتبه نشط على جميع المستويات صنع السياسة بما في ذلك السياسة الخارجية، مبادرات السياسة الخارجية قد يوافق عليها المرشد، وقد يرفضها، وله القول الفصل في اتخاذ القرارات في النهاية.[1]

بالرغم من الحقيقة السابقة فإن صنع السياسة الخارجية يعتمد على الرئيس، وعلى أساس الدستور، وقد اكتسب الرئيس ومكتبه دورا متزايدا في صنع السياسة الخارجية بعد عام 1989. وذلك وفقا للمادة 125 من الدستور الإيراني.

لذا يتمتع الرئيس أو ممثله القانوني لسلطة توقيع المعاهدات والبروتوكولات والعقود والاتفاقيات المتعلقة بالمنظمات الدولية بعد الحصول على موافقة من مجلس الشورى الإسلامي، والقيد الوحيد هو أن يكون الرئيس على وفاق مع المرشد الأعلى.

الخضوع الدستوري للمرشد الأعلى هو من أكثر العوائق الهيكلية التي تقيد سلطات الرئيس الإيراني، ونفس الشيء بالنسبة لوزير الخارجية المسؤول عن إدارة السياسة الخارجية الإيرانية وتنفيذ القرارات التي وافق عليها المرشد الأعلى لكن له دور محدود للغاية في تحديد السياسات والإستراتيجيات.[2]

كما لا يتدخل البرلمان (مجلس الشورى) في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية رغم أنه يناقش السياسات الخارجية ويمكن للنواب أن يدلوا بتصريحات علنية حول السياسات. فضلا عن حاجة الحكومة إلى مرافقة المجلس من أجل التوقيع على الاتفاقيات، والمعاهدات الدولية، ومذكرات التفاهم، وغيرها.[3]

الرئيس و البرلمان مقيدان من قبل مجلس صيانة الدستور الذي يعتبر المؤسسة المخولة في دراسة جميع القوانين التي أقرها البرلمان، وهو أحد أقوى الهيئات داخل الهيكلية السياسية

1 احمد النعيمي، النظام السياسي في إيران، عمان دار زهران للنشر والتوزيع، 2014.ص161

[2] زهير حمداني، هيكل نظام الحكم ومؤسساته في إيران. https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/4/11

[3] أحمد البياتي، اتخاذ القرار في السياسة الخارجية: منطلقات وخبرات،https://eipss-eg.org

الإيرانية،[1] وبالتالي فإن المجلس له دوره في السياسة الخارجية وفي صنعها من زاوية ضمان توافق قرارات السياسة الخارجية مع الدستور والشريعة الإسلامية مع الأخذ بعين الاعتبار أن نصف أعضائه يتم تعيينهم من قبل المرشد الأعلى.

ج. **المجلس الأعلى للأمن القومي:**

يتولى الرئيس الإيراني رئاسة المجلس الأعلى للأمن القومي في الجمهورية الإسلامية، ويضم هذا المجلس أهم ممثلي الجيش (هيئة الأركان العامة، والحرس الثوري الإسلامي) والمخابرات ووزير الخارجية، وممثلين عن المرشد الأعلى ووزراء أخرون حسب ما تقتضيه الحاجة.

وتكمن أهمية هذا المجلس أنه يستطيع تحويل أي قضية ما بأنها مسألة تتعلق بالأمن الإيراني بالرغم من أنه جهاز إداري في المقام الأول. هو أحد المؤسسات التي تناقش فيها السياسة الخارجية، ومن الناحية المؤسسة تضطلع اللجنة لمسؤولية تنسيق وتسيير وتبسيط الأنشطة المتعلقة بالأمن والسياسة الخارجية.

حيث تؤكد المادة 176 من الدستور الإيراني على المسؤوليات التالية[2]: حماية المصالح الوطنية، والحفاظ على الثورة الإسلامية، وسلامة الأراضي والسيادة الوطنية، ويرأس اللجنة الرئاسية العليا للبلاد وتضم أهم ممثلي الجيش (هيئة الأركان العامة والحرس الثوري) وجهاز المخابرات، ووزير الخارجية، وممثلين عن المرشد الأعلى.

وتتناول اللجنة قضايا أمنية حساسة مثل العلاقات الأمريكية الإيرانية الملف النووي. يتولى الرئيس الإيراني رئاسة المجلس الأعلى للأمن القومي في الجمهورية الإسلامية، ويضم هذا المجلس أهم ممثلي الجيش (هيئة الأركان العامة، والحرس الثوري الإسلامي) والمخابرات ووزير الخارجية، وممثلين عن المرشد الأعلى ووزراء أخرون حسب ما تقتضيه الحاجة.

وتكمن أهمية هذا المجلس أنه يستطيع تحويل قضية ما بأنها مسألة تتعلق بالأمن الإيراني بالرغم من أنه جهاز إداري في المقام الأول.

---

[1] إلياس ميسوم، "النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه: دراسة في المؤسسات الرسمية"، النظام السياس ي **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** المجلد الخامس–العدد الأول، ص ص 2–30

[2] دستور إيران الصادر عام 1979 شاملا تعديلاته لغاية عام 1989، https://www.constituteproject.org/constitution/Iran_1989.pdf?lang=ar

ح. **الهيئات الاستشارية:**

مجلس صيانة الدستور، مجمع تشخيص مصلحة النظام. ومجلس الخبراء تلعب هذه الهيئات دورا استشاريا في المقام الاول، ويحق لهذه المجالس عقد جلسات اجتماع مع المرشد الأعلى أكثر مما يحق لكبار رجال الدين، وفي السياق ذاته، تقوم بتنسيق عمل مختلف المؤسسات مثل البرلمان ووزارة الخارجية والمجلس الأعلى للأمن القومي، كما تسعى من أجل الحفاظ على التوازن بين مختلف التيارات السياسية.

بالأساس مجمع تشخيص مصلحة النظام أو **مجلس تشخيص مصلحة النظام** هو أحد أجهزة الحكم في إيران، وهو الهيئة الاستشارية العليا التي تنص المادة 112 من الدستور الإيراني[1] "بأن تشكيله يتم بأمر من القائد الأعلى للجمهورية الإسلامية" لتشخيص المصلحة في الحالات التي يرى مجلس صيانة الدستور الإيراني أن قرار مجلس الشورى الإسلامي يخالف موازين الشريعة.

وتنيط به ثلاث مهام رئيسية:

1- أن يكون حكما بين مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) ومجلس صيانة الدستور في حالة وجود خلاف بينهما وتصبح قراراته نافذة بعد مصادقة المرشد الأعلى عليها.

2- أن يقدم المشورة للقائد الأعلى (الولي الفقيه) عندما يستدعى إلى حل مشكلة ما تتعلق بسياسات الدولة العامة.

3- أن يختار في حال موت المرشد أو عجزه عن القيام بمهامه بقرار من مجلس الخبراء، عضوا من مجلس القيادة يتولى مهام المرشد حتى انتخاب مرشد جديد.

وعليه فان هذا المجلس مكلف بدور تحديد النفعية في الحالات التي يوجد فيها تعارض بين التشريع البرلماني و أي مجلس صيانة الدستور، و هو مسؤول كذلك عن تحديد السياسات العامة للنظام و حل التحديات التي تواجه البلاد، فضلا عن التشاور بشأن القضايا الهامة التي يحياها إليه المرشد الأعلى باعتباره "" مجلسا استشاريا أعلى لقيادة نظام الجمهورية الإسلامية و كهيئة استشارية للمرشد الأعلى و وسيط بين مجلس صيانة الدستور و البرلمان, فإن مجلس

[1] نفس المرجع السابق.

تشخيص مصلحة النظام يصمم الإستراتيجيات الكبرى للنظام الإيراني، و يقترح مبادئ توجيهية للسياسة الخارجية.

لكن من الناحية العملية، فإن دور المجمع في صنع قرار السياسة الخارجية يتوقف على عدد من الاعتبارات، أولها: علاقته بالمرشد الأعلى، إلا أن هذه السلطة زادت بشكل ملحوظ في عهد خامنئي. ثانيها: طبيعة العلاقة بين البرلمان ومجلس صيانة الدستور، فكلما كانت هذه العلاقة متوترة كلما استدعى ذلك تدخلاً من المجمع ومن ثم زيادة دوره والعكس صحيح. ثالثها: شخصية رئيس المجمع. فلا شك، ان تولي رافسنجاني رئاسته منذ عام 1997 قد زاد من تأثيره بالنظر إلى شخصيته القوية ذات الحضور على الساحة السياسية. رابعها: موقف المرشد الأعلى من مقررات المجلس، حيث إنه لا يوجد نص دستوري يلزم مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور بقبول رأي مجمع التشخيص في حال تدخله لحل الخلاف بينهما.[1]

الا ان السياسة الخارجية في إيران لا تصاغ و تجرى فقط من قبل الرئيس و مجلس وزرائه الخارجي، وكما ذكرنا، فإن السياسة الخارجية هي نتاج عملية تفاوض و تنافس بين مختلف الأفراد و المؤسسات القوية و في الوقت الحاضر، يمكن تحديد سبعة مراكز قوى على الأقل على أنها لها مداخلات في صنع القرار في مجال السياسة الخارجية : القائد الأعلى و رئيس الجمهورية، و وزير الخارجية، و مجلس تشخيص مصلحة النظام، و المجلس الوطني للأمن القومي، و البرلمان، و في حين أن أكثر هذه الدوافع تأثيرا هو المرشد الأعلى الذي يجب أن يوافق على أي قرار نهائي بشأن السياسة الخارجية .

كذلك فإن مجلس تشخيص مصلحة النظام والمجلس الأعلى للأمن القومي لهما أيضا تأثير كبير على الاتجاه الأساسي للسياسة الداخلية الإيرانية، وقضايا السياسة الخارجية الرئيسية.

وفي هذا الهيكل المعقد لصنع القرار في السياسة الخارجية يشغل المرشد الأعلى دورا مركزيا ومحوريا.

[1] شحاتة محمد ناصر، مرجع سابق، ص 63.

القوى الأساسية غير الرسمية

منذ منتصف الثمانينات أصبحت النخب السياسية الإيرانية فئوية تدريجيا، وقد أدى التنافس على السلطة إلى نشوء هذه الفصائل، والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاث فصائل أساسية والعلاقات الخارجية تمثل مقاربات مختلفة للسياسات والاقتصاد والقضايا الأخرى والتنافس بين مجموعات: المحافظون، البراغماتي، والإصلاحيون.

هذا التنوع لم يزعج الخميني ولا حتى المرشد الأعلى الحالي طالما ظلت هذه الفصائل موالية للمبادئ الأساسية لإيران والثورة، فقد أدركوا أن بقائهم يعتمد على استمرارية النظام، وأن خلافاتهم تجاه التغيير في أيران يجب أن يأخذ أهمية ثانوية،

1- **المحافظون:**

يدعوا إلى حكومة إسلامية، وتقرير مكاسب الثورة والحفاظ على نمط الحياة التقليدية وتحقيق الاكتفاء الذاتي دون الاعتماد على العالم الخارجي، والتماسك الاجتماعي، وقد كان الحفاظ على النظام السياسي الحالي وترسيخ مكاسب الثورة الهدفين الأساسيين للمحافظين وقد نظر هؤلاء ولا زالوا ينظرون إلى الغرب على أنه تهديد رئيسي لأيديولوجيتهم واعتبروا ذلك نقيضا لهم وقد سيطر هؤلاء من النخب السياسية على أكثر المناصب تأثيرا في النظام السياسي والعسكري والاقتصادي.

2- **البراغماتيون:**

يحظى هؤلاء البراغماتيون بدعم من التكنوقراط الإيرانيين والبيروقراطية الحكومية ويلقون الدعم من شرائح من طبقة التجار ورجال الأعمال، ويمكن اعتبار الرئيس السابق لمجمع تشخيص مصلحة النظام "رفسنجاتي" ومجلس خبراء القيادة عميدا للمحافظين العمليين (البراغماتيون).

وقد عمد الرئيس "رفسنجاني" كرئيس الجمهورية الإسلامية منذ عام 1989م وحتى عام 1997 إلى الخصخصة الاقتصادية في إيران بالتزامن مع تحسين العلاقات مع الدول العربية خاصة دول الخليج والبلدان الأوروبية الرئيسية.

بل أكثر من ذلك بدأت إيران في هذه الفترة في الابتعاد عن مسألة تصدير الثورة إلى الدول العربية بسبب التوافق التزاماتها الإيديولوجية وطرحها البراغماتي من جهة أخرى.

3- **الإصلاحيون:**

يشـــكك أصـــحاب هذا الطرح مرارا وتكرارا في شـــرعية نظام الحكم الإيراني الحالي وفعاليته ولاسـيما بما يتعلق بدور المرشـد الأعلى، ويدافعون عن مجتمع مدني قوي قادر على ضـمان حقوق الأفراد، ولكن دائما في سياق الحفاظ على الخصائص الدينية للجمهورية الإسلامية

دور المراكز البحثية

حظيت مراكز الأبحاث باهتمام واسع النطاق وبشكل ملفت في العقود الأخيرة من القرن ال 20 حيث أصـــبحت تمثل أحد البدائل المهمة في عملية تطوير الدولة وبنائها، واســـتشـــرافها للمسـتقبل العلمي وأصـبح لها دور مهم في قيادة السـياسـات العالمية، فضـلا عن إنتاج العديد من المشـــاريع الإســـتراتجية الفعالة، كما أنها ارتقت الى مكانة أصـــبحت فيها أحد الفاعلين الرئيسين في رسم التوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدول.

بمعن أخر، أن الهدف الأسـاسـي لهذه المؤسـسـات البحثية هو توفير البحوث والدراسـات المتعلقة بالمجتمع والسياسات العامة ولها تأثير في مجمل القضـايا المتنوعة سواء لنشر الثقافة أو بغية خدمة أحد الأطراف الرســمية (حكومية) أو غير الرســمية، وتقدم المقترحات والحلول لمشاكل معينة.

أن هذه المراكز الفكرية جهات فاعلة جديدة على الساحة لسياسية، وهي تتمتع بنفوذ متزايد، شأنها في ذلك شأن الأحزاب السياسية ومجموعات المصالح وغيرها من المؤسسات.

المبحث الثاني: المؤسسات الأمنية ودورها في صناعة القرار فواعل أساسية ام تابعة

دور المؤسسات الأمنية:

تلعب دوائر وزارة الدفاع والجيش النظامي دورا بارزا في تقويم كل ما يتعلق بالأمن القومي والســياســة الخارجية وأيضــا في تقديم المشــورة اللازمة في كل أمور الأمن القومي والسياسة الخارجية، وتؤكد التصريحات التي تصدر عن وزير الدفاع وبعض القيادة العسكرية الرئيسية أو في تصريحات تتسم بطابع سياسي واستراتيجي على أهمية دور المؤسسة العسكرية

في صنع سياسيات الأمن القومي ويلعب الحرس الثوري دورا سياسيا واستراتيجيا أبرز من الدور الذي يلعبه الجيش النظامي وذلك بسبب قرب قيادته من مكتب القائد الأعلى على أعلى[1]

وهذا ما عبر عنه قائد الحرس الثوري "يحي رحيم صفوي"«**بأنه ليس هناك من حدود جغرافية لمهام الحرس القومي، وبأن حدود الثورة الإسلامية هي حدوده**» [2] وهو يملك بذلك شبكة واسعة من العلاقات في كل دول العالم الإسلامي وتركيزا في كل من لبنان والعراق ودول الخليج، والعالم العربي ككل

ويمكن تحديد الاهتمامات الاستراتيجية للحرس الثوري بالشرق الأوسط الأوسع بالإضافة إلى كل من باكستان وأفغانستان، لكن يبدو أن دوره في تراجع مستمر، ويعود ذلك إلى التبدل الحاصل في استراتيجية إيران في المدى الطويل خاصة في بعدها الأمني ، ويمكن إيعاز هذا التراجع إلى الأهمية التي أعطيت لوزارة الدفاع والجيش، وخصوصا في ظل الفترة التي شغل فيها "علي شامخاني" منصب وزير الدفاع تقييم الأدوار المحلية الواسعة النطاق لفيلق الحرس الثوري الإسلامي الإيراني، المعروف أيضاً باسم الباسداران ("الحرس")[3]، لتحديد النطاق الكامل لنفوذه على الثقافة السياسية والاقتصاد الإيراني، والمجتمع وحللت الدراسة التواصل الأيديولوجي للمؤسسة مع الشعب الإيراني من خلال التعليم والتدريب والإعلام صعودها في قطاعات الأعمال الاستراتيجية في إيران؛ ودورها في المشهد السياسي الإيراني لتقييم الادوار الداخلية والخارجية للحرس الثوري[4]

ولكن هذا لا يعني أن إيران دولة متكاملة ومتجانسة كليا، بل شأنها شأن الدول الأخرى التي تعاني من صعوبات اقتصادية على المستوى الكلي والجزئي واجتماعية وحتى على المستوى العرقي والإثني حي بر دليل على حجم الصعوبات والتحديات التي تواجه النظام في طهران

[1] نزار عبد القادر، مرجع سابق، ص 55

[2] Denial Bayman، Ob, cit, p54

[3]Anthony H Cordesman, Iran's Military Forces and Warfighting Capabilities: The Threat in the Northern Gulf, WASHINGTON DC 2007 P 27

[4]Frederic Wehrey and the others, The Rise of the Pasdaran Assessing the Domestic Roles of Iran’s Islamic Revolutionary Guards Corp National Defense Research Institute 2009 p iii

يمكن القول ان جوهر سياسة إيران الخارجية تتمحور في الاهتمامات الآتية:[1]

1-بسط الهيمنة الإقليمية، خاصة الاقتصادية والثقافية في نطاق مجال نفوذها

2-بسط مجال نفوذها إلى مناطق وبلدان أخرى

3-الاستقرار الإقليمي

4-أن ترى العراق موحداً ولكن غير قادر على أن يشكل تهديداً عسكرياً لها

5-إثارة القلق مع الولايات المتحدة، ولكن الشك ينتابها حول كيفية القيام بذلك

الجيش الإيراني:

تتألف القوات المسلحة في الجمهورية الإسلامية من عنصرين رئيسيين هما القوات العسكرية النظامية ومن الحرس الثوري، لكن هما تابعان رسميا لوزارة الدفاع والقوات المسلحة اللوجستية، وهم مسؤولون عن الدفاع عن حدود إيران وكذلك عن توفير الأمن الداخلي، ويعود أصل هذا التقييم إلى فترة ما بعد الثورة، حيث لم تثق النخبة السياسية الإيرانية بالجيش النظامي كما كان موالي للشاه وبالتالي أنشئ الحرس الثوري الإيراني للحفاظ على الأمن الداخلي وحماية النقاء الإيديولوجي للثورة وموازنة الجيش النظامي.

في الفصل التاسع الجزأ الثالث من الدستور الإيراني يبدوا تركيز الاهتمام واضحا على بناء قوات مسلحة وتجهيزها، و جعل الإيمان والعقيدة أساساً وقاعدة لذلك وهكذا يصار إلى جعل بنية جيش الجمهورية الإسلامية وقوات حرس الثورة تقوم على أساس الهدف المذكور ولا تلتزم هذه القوات المسلحة بمسؤولية الحماية وحراسة الحدود فحسب، بل تحمل أيضاً أعباء رسالتها الإلهية، وهي الجهاد في سبيل الله، والنضال لبسط حاكمية القانون الإلهي في العالم[2] **وأعدوا لهم ما استطعتم من قوّةٍ ومن رباط الخيل ترهبون به عدوّ الله وعدوكم وآخرين من دونهم**"[3]

---

(2) Ibidem

[2] دستور إيران الصادر عام 1979 شاملا تعديلاته لغاية عام 1989

[3] سورة الانفال، الآية 60

بمعنى اخر ان مؤسسة الجيش وفق ما جاء في **الدستور مؤسسة عقدية بالدرجة الاولى** معتبرًا التزامات القوات المسلّحة تتعدى مسؤولية الحماية وحراسة الحدود فحسب، بل تحمل أيضًا أعباء رسالتها التي حددها المشرع وهي بسط **حاكمية القانون الإلهي في العالم**[1]

عسكريا كانت إيران في النصف الثاني من القرن العشرين، تصنّف على أنها سادس قوة عسكرية على مستوى العالم، بفضل دعم الولايات المتحدة التي كانت ترغب في تحجيم النفوذ الروسي في منطقة الشرق الأوسط، وكان الجيش الإيراني (شرطي الخليج) مرتبطًا أو مُلحقًا بالجيش الأميركي (المعسكر الغربي) على مستوى التدريب والتسليح والارتباط الفكري

من أبرز المؤسسات المهمة في أي نظام سياسي مؤسسة الجيش وتكون وظيفتها الأساسية هي حماية الحدود والحفاظ على الامن القومي وهي مهمة دستورية بالأساس لكن مشاركتها في اللعبة السياسية واستمالتها يجعلها تحيد عن الوظيفة الأساسية التي أنشئت من اجلها وتوظيف مقدرات المؤسسة من اجل خدمة مصالح فئوية ضيقة كحماية النظام السياسي القائم او العائلة المالكة

وكان لوقوف بعض قادة الجيش الإيرانيّ في بداية الثَّورة مع الشاه ومناصرتهم له ومحاولة منع سقوط نظامه، دور كبير في حالة التهميش والإهمال التي ظلّت تلازم هذه المؤسَّسة العسكريَّة إلى يومنا هذا، رغم مرور السنين وتعاقب الأجيال.

الحرس الثوري:

يتم تنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية جزئياً من قبل «الحرس الثوري» الإيراني. يطلق الملالي الحاكمون على إيران اسم مركز العالم الإسلامي ويشعرون بأنهم مجبرون أخلاقياً على نشر الإسلام الشيعي الثوري على مستوى العالم. تعمل "قوة القدس" كآلية إيران المباشرة لإبراز قوتها في الشرق الأوسط الكبير وأماكن أخرى في جميع أنحاء العالم. منذ أن اتت جمهورية إيران الإسلامية إلى السلطة في عام 1979، دعمت أيضا الميليشيات الشيعية في الخارج. [يسيطر الحرس الثوري الإيراني حالياً على عدة فرق من المقاتلين الأجانب، وقد تطور الحرس الثوري

[1] القوات المسلحة الإيرانية: ميزانية ضخمة واداة إيران القمعية

الإسـلامي، الذي صُـمّم على أنه المدافع الرئيسـي عن ثورة 1979، إلى مؤسـسـة ذات قوة سياسية واقتصادية وعسكرية هائلة.[1]

إن الصراع بين إيران والولايات المتحدة هو صراع إيديولوجي وأساسي، وهذا ما أشار إليه اللواء السابق صفوي، القائد السابق للحرس الثوري، ويصور المواجهة بينهما على أنها إستراتيجية وليست تكتيكية، ولذا كانت الإستراتيجية الأمريكية الكبرى دائما هي الإطاحة بالجمهورية الإسلامية وفي نفس السياق تستخدم أربع تكتيكات رئيسية[2]:الحرب الصعبة، الحرب شبه صعبة، الحرب الناعمة، الحرب الاستخباراتية.

وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية وفقا لرؤية الحرس الثوري الدفع بالعراق لمحاربة إيران، بل وحدت كل القوى الغربية لأنها شعرت بظهور دولة تهدد المصالح الأمريكية[3]. لهذا اختارت الجمهورية الإسلامية لأن تكون في محور المقاومة لمواجهة الإستراتيجية الأمريكية ليس في الشرق الأوسط والخليج العربي ولكن في عموم المناطق التي تمتلك نفوذا فيه.

وفي سياق تحقيق بقاء النظام واستمراره وأمن الدولة والانتقال إلى قوة مهيمنة في المنطقة التي تعتبر أهداف محورية وأساسية في السياسة الخارجية، ولتحقيق هذا لجأت إيران إلى استخدام مجموعة من الأدوات التي من بينها "الحرس الثوري" الذي أخذ بزمام المبادرة في تحقيق الأهداف الثلاث وإن كان بطريقة الخاص من خلال تقديم الدعم للجهات الفعالة المسلحة، وقدمت كل أشكال الدعم من تسليح وتدريب..

وفي هذا السياق لطالما استخدمت قدرة الحرس الثوري خارج الحدود الإقليمية بشكل سري، ومن حيث الأغراض الإستراتيجية كانت أنشطة الحرس الثوري الإيراني خارج الحدود الإقليمية بمثابة أداة للردع والقوة الإنتقامية ضد خصوم إيران وهذا ما يثير الجدل حول دور هذه القوة العسكرية العابرة للحدود التي تتحدى المعايير الدولية وتثير الجهات الفعالة الإقليمية[4].

[1] https://www.cfr.org/backgrounder/irans-revolutionary-guards/19/03/2021
[2] Saeid Golkar, Iran's revolutionary guard: its views of the United States, Middle East policy, Vol. XXI, No 2, summer 2014, pp 53-63.
[3] Opcit.
[4] Hamza Demirel, Iran's revolutionary guard's corps. IRGC-. More than a branch of armed forces Journal of law and society 13, N.2,1986, p208.

البنية التنظيمية:

يتكون الحرس الثوري من الوحدات التالية[1]:

أ- **قوات الباسيج (التعبئة):** وقد تأسست هذه القوات عام 1980 هدفها الأساسي تنفيذ مهام أمنية داخل إيران وتتألف من متطوعين مدنيين، وتتلقى دعمها من الحرس الثوري لكن قد ساهمت هذه القوات في كثير من المرات في قمع الاحتجاجات مثل قمع الثورة الخضراء عام 2009 على خلفية الانتخابات المثيرة للجدل.

ب- **فيلق القدس:** وهو وحدة نخبة في الحرس الثوري الإيراني تعمل لتصدي الثورة والعمليات في الخارج، وتمثل الهيئة العسكرية الأمنية الأقوى في إيران كما تعتبر ركيزة اساسية للنظام، وقد أنشئ هذا الفيلق من أجل بناء إطار تنظيمي مهيكل للنشاطات التنفيذية والسياسية التي تتم لتصدير الثورة خارج حدود إيران.

الدور والمهام الخارجية: تولى الحرس الثوري إدارة ملفات خارجية شائكة كالتدخل في سوريا واليمن والعراق ولبنان، وهو من الفواعل الأساسية في العراق، وهو دور ذو أبعاد سياسية وأمنية واقتصادية، وعقدية، وكان هذا كله بعد احتلال العراق 2003[2]، ويسعى الحرس الثوري بالقيام بما يلي[3]:

- مراقبة تحركات الدول المعادية للنظام الإيراني، وجمع المعلومات الاستخباراتية في الشرق الأوسط وأنحاء العالم.
- تعزيز القوة العسكرية لمعسكر المقاومة في الشرق الأوسط لسوريا الحليف الرئيسي، والعراق، والحوثيين في اليمن.

---

[1] معتصم صديق عبد الله،" المؤسسات العسكرية بين الثقة والتهميش مقارنة بين وضع الحرس الثوري والجيش النظامي في بنية النظام الإيراني"، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، السنة الأولى، العدد الأول، ديسمبر 2006، ص ص 134-165.

[2] معمر فيصل الخولي، التغلغل الإيراني في العراق، الدوافع والأشكال وأدوات التأثير، http://rawbetcenter.com/2016/يونيو/11

[3] معتصم صديق، مرجع سابق ص 139.

- إنشاء خلايا نائمة في العالم طبقا لاعتبارات إستراتيجية واستخباراتية لمعرفة أي تحرك يستهدف إيران من هجمات عسكرية أو مبادرات هجومية.
- مساعدة المنظمات والميليشيات المسلحة لتنفيذ نشاطاتها.
- متابعة الإيرانيين المعارضين للنظام خارج البلاد.

ولدى كل من الجيش والحرس الثوري قوات برية وجوية وبحرية، لكن الجيش النظامي أكبر بكثير وأفضـــل تجهيزا من الحرس الثوري الإيراني، ولدى الجيش حوالي 400 ألف مقاتل، والحرس الثوري حوالي 120 ألف مقاتل، وتمتلك القوات الجوية للحرس بضـــع عشـــرات من الطائرات في حين يمتلك الجيش النظامي طائرات مقاتلة ذات أداء عالي، والبلغ عددها 200 طائرة تقريبا[1].

تأسس الحرس الثوري الإسلامي (IRGC) كحارس إيديولوجي للثورة الإيرانية عام 1979. وقد اكتسب الفيلق، المكلف بالدفاع عن الجمهورية الإسلامية ضد التهديدات الداخلية والخارجية، دوراً كبيراً في تنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية ويسيطر على قطاعات واسعة من الاقتصاد. تساعد علاقات «الحرس الثوري» مع الجماعات المسلحة غير الحكومية في المنطقة، مثل «حزب الله» في لبنان، إيران على تعويض قواتها العسكرية التقليدية الضعيفة نسبياً. كما أن الفيلق، الذي يُجيب مباشرة إلى المرشد الأعلى، له تأثير في السياسة الداخلية، وقد مر العديد من كبار المسؤولين في صفوفه.

في نيســان/أبريل 2019، صــنّفت الولايات المتحدة دونالد ج. ترامب الحرس الثوري الإيراني كمنظمة إرهابية أجنبية، قائلاً إنها "تشـــارك في الإرهاب وتموله وتروج له كأداة لفن الحكم". وكان هذا أول تعيين من نوعه لوكالة أمن الدولة، ولكن الحرس الثوري الإيراني كان قد تعرض بالفعل لعقوبات شديدة.

كان قادة وأعضاء «الحرس الثوري» جزءاً من الائتلاف الفائز الدائم منذ الثورة. وقد نمت قوتهم وثروتهم مع مرور الوقت. وكحد المســـتفيدين من النظام، كان الحرس الثوري دائماً موالياً للمرشد الأعلى والنظام، وكان دائماً يلعب دوراً رئيسياً في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية

[1] Eve Patricia, pp 56-57

على حد سواء. لأنه، كما ذُكر سابقاً، من الواضح أن بقاء «الحرس الثوري» المؤسسي يعتمد على بقاء النظام. الاعتماد المتبادل بين الحرس الثوري الإيراني والنظام وفوائد الحرس الثوري الإيراني من النظام أمر منطقي من حيث منطق "التحالف الفائز"[1]

عندما جلبت الثورة الإيرانية عام 1979 آية الله روح الله الخميني إلى السلطة وأنشئت الجمهورية الإسلامية، كانت هناك مشكلة لدى الخميني ومؤيديه: لم يكونوا متأكدين من أنهم يستطيعون الوثوق بالجيش، الذي كان قد انحاز قبل وقت قصير إلى الشاه المخلوع. وهكذا، فقد عززوا المؤيدين ونشئوا قوة عسكرية موازية، تسمى حرس الثوري الإسلامي، وهي تتكون من مقاتلين مهرة كانوا يعرفون أنهم ملتزمون بحراسة النظام السياسي الجديد في إيران ومثل الثورة الإسلامية[2]

وفي مثل هذه البيئة السياسية الداخلية والخارجية، كان الحرس الثوري الإيراني هو أهم الفاعلين. كما أنه قمع التهديدات المتصورة لسلطة رجال الدين. وبعبارة أخرى، أصبح الحرس الثوري الإيراني حامياً للفقيه في الداخل، محارباً ضد الولايات المتحدة وإسرائيل (منفذا للاستراتيجيات المعادية للولايات المتحدة والصهيونية) في الخارج، والتي هي المبادئ الأساسية للأيديولوجية الثورية الايرانية.

[1] Alex Vatanka, "The Authoritarian Resurgence: Iran Abroad," *Middle East Institute*, April 30, 2015, http://www.mei.edu/content/article/authoritarian-resurgence-iran-abroad.
[2] https://www.washingtonpost.com/world/2020/01/04

خلاصة الفصل:

يجري تحليل السياسة الخارجية وعملية تكوين الرأي الحقيقية داخل المؤسسات الرسمية وتتم عملية صنع القرار رسميا (مؤسسات) وبشكل غير رسمي (شبكات سياسية) داخل النخب السياسية التي لا ينتمي إليها السياسيون الناشطون فحسب بل السياسيون السابقون أيضا كما رجال الدين غير السياسيون.

بالإضافة إلى هيكل السلطة الرسمي هناك أيضا مراكز قوى غير رسمية، وتؤثر على اتجاه السياسة الخارجية لإيران في النظام السياسي الإيراني لا توجد أحزاب سياسية قانونية تقليدية بل هو نظام تمثل فيه مختلف الفصائل السياسية للنخب السياسية مقاربات مختلفة للسياسة الخارجية.

وعلاوة على ذلك، فقد تم تصميم الهيكل السياسي والمؤسسات وقواعد توظيف النخبة والإجراءات الحكومية وفقاً لما يخدم مصلحة النظام. كان المرشد الأعلى، والعديد من المؤسسات – ولا سيما المكونات غير المنتخبة للنظام – حماة مخلصين للنظام. إن السلطة المطلقة التي يتمتع بها المرشد الأعلى والمؤسسات غير المنتخبة (مثل مجلس صيانة الدستور ومجلس تشخيص مصلحة النظام) غير المنتخب جزئياً) تؤثر على عملية صنع القرار، مما ينشئ نظاماً متقناً للضوابط والتوازنات، التي تسعى إلى ضمان بقاء النظام والحفاظ على الوضع الراهن.

ولمنع عدم الاستقرار المحتمل الذي كان يشكل تهديداً للنظام، أنشأ الخميني مجلس تشخيص مصلحة النظام في عام 1988 للتوسط في النزاعات بين البرلمان ومجلس صيانة الدستور. حتى هذا القرار اتخذ من أجل الحفاظ على النظام في حالة وجود نزاع سياسي قد يضر بشرعية النظام. إن الحرس الثوري الإيراني، وهو منظمة مؤسسية مسلحة وبديل للجيش النظامي، قد أنشئ فقط للحفاظ على النظام. وهكذا، تم تصميم البنية السياسية بطريقة تمنع أي فرد أو مؤسسة أو فصيل من السيطرة على النظام، ويتم إنشاء العديد من المؤسسات لعزل النظام ضد التهديدات الداخلية والخارجية.

الفصل الرابع

الفصل الرابــع: دور الاستراتيجيات المضادة في تشكيل العقيدة الأمنية

المبحث الأول: الإستراتيجية الغربية من الاحتواء إلى الحوار

المبحث الثاني: آسيا الوسطى تداخل الاعتبارات الثقافية والاقتصادية

المبحث الثالث: الإستراتجية العربية والاستجابة الإيرانية

تمهيد:

تقدم الفصول السابقة نظرة موسعة عن الإستراتجية الأمنية لإيران في الشرق الأوسط ، بدءَ بعناصر القوة الوطنية التي تتميز بها إيران في منطقة من اعقد المناطق في العالم ، وأكثرها استقطابا للقوى الدولية والإقليمية بما لها من أهمية إستراتيجيه وجيوستراتيجية وتعد طهران من أبرز القوى الناشئة والمشكلة في آن واحد للنظام الشرق الأوسطي إلى جانب دول متعددة منها تركيا ومصر والسعودية وإسرائيل

تسعى هذه الدول إلى فرض أجندتها وتنفيذ مخططاتها السياسية ومشاريعها الأمنية وذلك بالاستعانة بأطراف دولية فإسرائيل تحاول أن تستفيد بأقصى ما يمكن من الأجواء الأمنية المتغيرة، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من ايلول2001 أما مصر فتحاول تعزيز دورها في شؤون الشرق الأوسط كزعيمة تقليدية للعالم العربي، والعربية السعودية تعمل على التحكم بأضرار تأثيرات العالم المتغير من حولها بعد احتلال العراق، بينما سوريا وإيران تحاولان على الأقل تجاوز الضغوط الدولية الحالية العمل على ضرورة إشراكهما في أي ترتيب إقليمي مهما كانت طبيعته[1]

الجمهورية الإسلامية لإيران تختلف عن باقي الدول باعتبار نفسها "قوة عظمى أخلاقية"، وقوة تغيير على الصعيد الدولي وهي قادرة على تحدي سياسة الولايات المتحدة الخارجية، في الخليج العربي، والعراق، وفي وسط آسيا ولا تزال تدعم القضية الفلسطينية بعقد المؤتمرات والدعاية الأيديولوجية وتنظيم المبادرات

الدبلوماسية لها وهي مستمرة كذلك في الدفاع المتواصل عن البديل الإسلامي للجمهورية في الداخل وفي الخارج يبدو أن الجمهورية الإسلامية، مثل دول أخرى، تتمسك بأولويات إستراتيجية رئيسية محددة تصبح معها الحدود بين التيار الإصلاحي والتيار المحافظ داخل إيران غير واضحة المعالم

وترى القيادة الإيرانية في السلوكية الغربية – مهما كانت أشكالها وأنماطها – تجاه المشاريع الإيرانية في الشرق الأوسط شكل من أشكال عرقلة الدور الإيراني المتنامي في المنطقة الذي

[1] وائل الأسد، الديناميكية الإيرانية في الشرق الأوسط www tharwaproject org/2004

يسعى إلى قلب الموازين العسكرية والسياسية وجعلها أكثر اختلالا لصالحها إذا تمكنت إيران من دخول النادي النووي في جانبه السلمي أو العسكري

تأتي هذه السلوكية النووية لإيران في إطار استكمال بناء قوتها وقدراتها الوطنية والقومية، والعمل على لعب دور محوري في تفاعلات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى عن طريق بناء تفاعلات بناءة مع الدول الإسلامية والعربية ودول الجوار الجغرافي لها لمواجهة التحديات التي يفرضها التواجد الأمريكي والإسرائيلي والغربي بشكل عام في المنطقة

و إذا كنا قد أبرزنا الجانب المباشر من الإستراتجية الإيرانية وسلوكيتها الأمنية و ركائزها الأساسية وأسسها الثابتة ومنظور إيران للتحديات والتهديدات التي تواجه أمنها القومي وإدراك قادتها لطبيعة التحديات التي يفرضها الملف النووي الإيراني وانعكاساته على مستقبل الجمهورية الإسلامية إلى جانب تنويع الأساليب المتاحة لمواجهة هذه التحديات أو ما يمكن التعبير عنه بالمحددات الداخلية للسياسة الخارجية والأمنية الإيرانية وفي هذا الفصل سنحاول إبراز الوجه الغير المباشر الذي ساهم في بلورة الإستراتجية الأمنية لإيران بمعنى آخر دور العوامل الخارجية في توجيه السلوكية الإيرانية والتي يمكن اعتبارها من المحددات الأساسية المهيكلة والمؤسسة لطبيعة التوجه الأمني لإيران بعد الحادي عشر من أيلول 2001 أو ما عبرنا عنه بالاستراتيجيات المضادة ودورها في تشكيل العقيدة الأمنية لإيران

المبحث الأول: الإستراتجية الغربية من الاحتواء إلى الحوار

لقد كانت إيران جزء من الإستراتجية الغربية في منطقة الشرق الأوسط في فترة سابقة خاصة أثناء الحرب الباردة، وعملت الدوائر الغربية من اجل أن تكون إيران ضمن سياستها في المنطقة، من خلال إنشاء الأحلاف العسكرية والاتفاقيات السرية وكان الهدف من وراء ذلك هو إقامة خطوط دفاع شمالية ضد الاتحاد السوفييتي[1]

وان كانت هذه السياسة لم تلق النجاح لمحددات كثيرة منها الصراع العربي الإسرائيلي، والتنافس بين دول المنطقة، وتباين المواقف تجاه الاتحاد السوفييتي والقوى الغربية هذا فضلا عن انسحاب العراق من حلف بغداد في عام1958 جعل دول المواجهة للاتحاد السوفييتي من منظمة الحلف المركزي دولا غير عربية هي تركيا وإيران[2]

لم تزعزع هذه الأحداث وزن إيران ودورها في الإستراتجية الغربية لذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتعزيز دور إيران كحارس مهم لأمن الخليج وملأ الفراغ الذي تركه الانسحاب البريطاني عام 1971 من منطقة السويس بما فيها منطقة الخليج العربي وهذا يعود إلى المكانة الإستراتجية لإيران كقوة عسكرية في المنطقة وتتحكم في مضيق هرمز الاستراتيجي والمنفذ الوحيد لبترول الخليج بنسبة 75 %[3]

أم التغير الدراماتيكي الذي لم يكن متوقعا هو نجاح الثورة الإسلامية في إيران ووصول قوى سياسية ذات توجهات ثيوقراطية إلى السلطة[4] بعد صراع دام لسنوات عدة هذه القوى حملت مشاريع مناهضة للسياسة الأمريكية بصفة خاصة والغرب بصفة عامة، كما أدى هذا التحول إلى تغييرات جذرية في أوضاع منطقة الخليج والشرق الأوسط وإعادة صياغة التفاعلات الإقليمية الإيرانية بدول الشرق الأوسط

[1] روبرت برا لسكي، انهيار الاتحاد السوفييتي وتأثيره في أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، بلا، ص 133

[2] نفس المرجع السابق.

[3] جمال عبد الله السلطان، مرجع سابق، ص 375

[4] جمال سند السويدي، مرجع سابق، ص 5

العلاقة مع الغرب كمحدد للتوجه الخارجي:

إن ارتباط إيران بالغرب وقيامها بأدوار مختلفة خاصـــة في عهد **الأســـرة البهلوية** منها دور الحامية للمنطقة –رغم أن هذا الدور لم يدم طويلا – وذلك مع نجاح الثورة الإيرانية ، ورغبت القيادة الجديدة في القيام بدور مستقل على الساحة الدولية والإقليمية وفق ما جاء في دستورها الجديد لكن المعضلة الأساسية التي تواجه صناع القرار في إيران فيما يتعلق بالسياسة الخارجية هو تحديد طبيعة العلاقة مع الغرب ، حيث تكتســـب هذه العلاقة أهمية محورية في الســـياســـية الخارجية الإيرانية[1]فبناء عليها تتحدد العالقة مع العالم الخارجي مثل دول الخليج و العراق وغيرها

لا يمكن وضع الغرب في سلة واحدة، لكن يمكن التأكيد أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل أحد أهم الركائز الأســـاســـية في المنظومة الغربية، والدولة المهيمنة على العالم خاصـــة بعد انتهاء الحرب الباردة، والتغيرات الطارئة على بنية النظام الدولي ، وتأثيرات ذلك على الدول الغربية على مستوى سياساتها الخارجية[2]وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بموجب ذلك القوة العظمى الوحيدة في العالم وهي تسعى لتحقيق الاستقرار لهيمنتها ولنظامها الأحادي

وكان من نتائج الهيمنة الأمريكية على العالم أن ازدادت الضـــغوطات على الدول التي تعارض السياسة الأمريكية ومشاريعها في العالم وبالأخص في الشرق الأوسط خاصة إيران التي مثلت تحديا لنموذج الأمن الأحادي الأمريكي وحضوره في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ومن مظاهر الهيمنة الأمريكية ما يلي:

- التدخل العسكري
- خلق الأزمات الإقليمية وزيادة التدخل الأمريكي في الشؤون الإيرانية الداخلية
- استخدام المؤسسات الدولية لتحقيق مصالحه الذاتية
- إستراتيجيه الاحتواء ضد الدول المعارضة لسياستها

[1] باكينام الشرقاوي، مرجع سابق

[2]Minoucher mohammadi, Ob cit. Pp(44-45)

هذه المظاهر وغيرها تبرز أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال لا تدرك مدى فشل سياستها الماضية تجاه إيران وهي سياسات معبرة في جزء منها عن الشعور المعادي لكل ما هو أمريكي، وبقيت هذه العلاقات رهينة سياسات استحكمت فيها الايدولوجيا والايدولوجيا المضادة وهذه السياسات لا يمكن التعاطي معها وفق منظومة السيادة والاحترام المتبادل كما سنبين

تأتي في مقدمة هذه الاستراتيجيات إذا الإستراتجية الغربية بصفة عامة والأمريكية بصفة خاصة لتعرقل التحرك الإيراني في محيطه الخارجي وممارسة الضغط على القيادات الإيرانية لثنيها عن طموحها القومي، وفي نفس الوقت الإبقاء على الوضع القائم للاستفادة من تناقضات السلوكية الإيرانية لتحقيق مصالحها الإستراتجية كون إيران تمثل مفتاحا إقليميا لكثير من الأزمات في الشرق الأوسط والخليج العربي.

وعليه يمكن اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية الراعية الأساسية لمصالح الغرب الإستراتجية في إطار الصراع بين الغرب والشرق أو بين الإسلام والغرب كما يؤكد هنتنغتونHuntington أن المقاربة الصراعية تعد من الوسائط المعرفية التي تتيح لنا معرفة محددات السلوكية الغربية والأمريكية تحديدا من إيران.

محددات العلاقات الأمريكية الإيرانية:

يمكن وصف العلاقات الإيرانية –الأميركية بالعلاقات المحمّلة بإرث الماضي الثقيل والبعيد ولا ترتكز العلاقات بين إيران والولايات المتحدة على المصالح الحيوية للبلدين كما هي الحال بين إيران والدول الغربية الأخرى[1] لكنها ترتكز على خلفية إيديولوجية ووطنية، ومقاربة عشوائية تستمد جذورها من الماضي.

لا تتعامل الولايات المتحدة مع الجمهورية الإسلامية منذ نشأتها كحكومة شرعية، تحترم القانون الدولي ويأتي تصنيف إدارة بوش لإيران ضمن "دول محور الشر" التي تدعم الإرهاب بالإضافة إلى استمرار العقوبات الأميركية المفروضة على إيران، والاتهامات الأميركية لطهران بتأجيج المقاومة في العراق ضد القوات الأميركية وتدخلها المباشر وغير المباشر في الشأن السياسي العراقي، تدفع جميعها نحو مزيد من التشنج في العلاقات الإيرانية الأميركية مع بعض التحسن

[1]Daniel Byman, ob. cit p 87.

التكتيكي بعد عقد المؤتمر الدولي لدول الجوار العراقي واللقاءات الثنائية بين البلدين السرية والعلنية.

ويأتي الآن الملف النووي الإيراني ليدفع بهذه العلاقات نحو مواجهة حقيقية وقاسية، يمكن أنتصل إلى مواجهة عسكرية، في حال عدم انصياع إيران للإرادة الدولية بعد إحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن الدولي في المقابل تعود جذور العداء الإيراني للولايات المتحدة إلى الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة لإنجاح الانقلاب ضد حكومة مصّدق في بداية الخمسينات، وإلى السياسات الأميركية الداعمة لحكم الشاه محمد رضا بهلوي ودولة إسرائيل.

2- سياسات الإدارة الأمريكية والاستجابة الإيرانية:

لقد دأبت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على البيت الأبيض على انتهاج سياسات متعددة ضد الجمهورية الإسلامية منها: استراتيجية الاحتواء"Contaminent strategy، والسياسات الدعائية، والسياسات التخريبية التي يمكن التفصيل فيها كالآتي:

1-**إستراتيجية الاحتواء:** كانت إستراتيجية الاحتواء من أبرز الوسائل التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الاتحاد السوفييتي وهي كذلك من أولى حلقات الإستراتجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية[1]وقد أسهم في بلورت هذه النظرية "**جورج كينان**" الدبلوماسي الأمريكي المتخصص في الشؤون السوفيتية إلى جانب سياسة الانتقام الشامل التي قام ببلورة أسسها "جون فوستر دلاس" ، لكن الحديث هنا يتعلق باحتواء إيران فمنذ 1993 قامت الولايات المتحدة باستخدام نموذج الاحتواء للجمهورية الإسلامية كأجندة سياسية ومنذ هذه الفترة كانت هناك ثلاث نظريات تتعلق بتحديد الكيفية المثلى للتعامل مع إيران[2]:

النظرية الأولى: مؤسسة حول السعي لإعادة إيران إلى الأسرة الدولية، والنظرية الثانية ترى بضرورة مواجهة إيران والعمل على زعزعة نظامها السياسي واستقرارها الاجتماعي، أما النظرية الثالثة هي احتواء إيران وهي المقاربة التي تم بناؤها من قبل معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى وكان الهدف من هذه الإستراتجية هو عرقلة وتخفيض القدرات الإستراتجية لإيران على

[1] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 252

[2]Manouchehr Mohammedi, ob., cit 49er

المدى البعيد؛ وذلك بإدخالها في معارك جانبية قد لا تكون بالأساس ذات أبعاد عسكرية وإنما قد تكون بأبعاد شاملة سياسية واقتصادية وحتى ثقافية.

وقد قامت أمريكا – كتتمة لسياسة الاحتواء– إلى سن قانون مقاطعة الاستثمار المعروف بقانون " دماتو" عام 1996 والذي يحظر على الشركات الأجنبية استثمار أكثر من 40 مليون دولار في قطاعي النفط والغاز الطبيعي ، وقد تم هذا المسلسل بفرض عقوبات اقتصادية على طهران بعد رفضها الاستجابة للطلب الأوروبي بوقف تخصيب لليورانيوم بعد مفاوضات لا تزال مستمرة

2-سياسات دعائية: مارست الولايات المتحدة والغرب عموما سياسة دعائية مغرضة لم تتعرض لها أية دولة في العالم ، وذلك من خلال العمل على تشويه صورة النظام الإيراني منذ نجاح الثورة الإسلامية ؛ لتقديم هذا البلد كدولة مناوئة للسلام العالمي أمام الأسرة الدولية ، وعلى مستوى الصراع العربي الإسرائيلي تصور إيران على أنها المعرقل الرئيسي لعملية السلام العربية الإسرائيلية وانه يمثل خطرا على المستويين الإقليمي والدولي[1] و السبب وراء ذلك واضح وقد سبق أن دعمت الدول الغربية النظام العراقي في حربه على إيران من خلال هذه الخلفية والصورة المشوهة للنظام الإسلامي الإيراني وخطورته على مستقبل الأنظمة المحيطة بها.

وتمارس هذه السياسة تجاه المشروع النووي الإيراني حيث قامت وسائل الإعلام الغربية بتكرار طريقة تعاملها مع الأسلحة النووية العراقية المزعومة وهي إستراتيجية تعتمد لتوفير الجو المناسب للقيام بأي عمل عسكري ضد أهداف معينة مثل المنشئات النووية في ظل احتدام النقاشات حول المشروع النووي الإيراني يعتقدون أن إيران[2]:

- تسعى إلى امتلاك أسلحة نووية
- تمتلكها بالفعل
- ستلجأ إلى استخدامها بالفعل

[1]Hassan Rohani," the opening remarks at the international conference on nuclear technology and sustainable development" national interest winter 2006 p 2
[2]ibidem

ويدرك المهتمون والدارسون للعلاقات الدولية خاصة فيما يتعلق بالدراسات الإستراتجية مدى أهمية الحرب النفسية في إلحاق الهزيمة بالعدو قبل مباشرة العمل العسكري و هذا ما يعبر عنه إسماعيل صبري مقلد بالدعاية السياسية كأداة للسياسية الخارجية الأمريكية، إذ يعتبرها «من الوسائل الفعالة التي تعتمد عليها الدول في تنفيذ سياساتها الخارجية وان كان دورها في المجتمع الدولي حديث العهد نسبيا »[1].

3-**السياسات التخريبية:** لم تكتف الولايات المتحدة بانتهاج سلوكية احتوائية ودعائية فحسب بل شجعت القيام بأعمال تخريبية ومنها تخصيص 20 مليون دولار من قبل الكونجرس الأمريكي لزعزعة النظام الحاكم في إيران وكذا العمل على مد يد حلف الناتو إلى آسيا الوسطى بهدف فصل إيران من الشمال والشمال الشرقي عن كل من روسيا والصين وكذا الاندفاع نحو أذربيجان وأوزباكستان بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 لخلق فرص حقيقية للتواجد الأمريكي بالمنطقة .

وهذا ما صرح به مدير مؤسسة واشنطن (رايت ساتلات) على أن واشنطن يجب " أن تحاصر إيران في قضايا الأمن الداخلي والخارجي حيث تشغلها عن التقدم ووضع العراقيل أمامها وزجها في مواقف تضطر معها إلى الدفاع اليومي عن نفسها أمام عشرات الأنواع من المخاطر والاتهامات "[2]والهدف من كل هذه السياسات هو خلق استياء عام في الداخل بالإضافة إلى الثغرات السياسية الموجودة في النظام هذه السياسة كفيلة بوضع إيران أمام تحديات كبيرة.

وفي خطابه بتاريخ 14 نوفمبر 2001 في " مؤسسة السياسة الخارجية " علق" ريتشارد بيرل "أحد القادة الجمهوريين " بان الطريق الوحيد لمواجهة إيران بعد الحادي عشر من سبتمبر هو تغيير بنية السلطة في إيران"[3] وكان الدعم الأميركي للعراق خلال الحرب العراقية الإيرانية ما بين عامي 1980و1988 قد ولّد شعورًا لدى القيادة والشعب الإيرانيين بأن الولايات المتحدة تناصبهما العداء، وتتربص شرًا بإيران، ونتج عن ذلك ازدياد مشاعر العداء وتعميمها لتشمل معظم الإيرانيين.

[1] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 447

[2] محمد عبد الله محمد،" الإستراتجية الأمريكية تجاه إيران" ، صحيفة الوسط البحرينية ، الخميس 27 نوفمبر 2003 العدد 447

[3] نفس المرجع السابق

إن هذه السياسة الأمريكية ظلت بعيدة عن الغايات الكامنة وراءها، فإجراءات المقاطعة التي فرضتها الولايات المتحدة بنفسها، لم يطبقها أي بلد آخر غيرها ولم تكن النتيجة الفعلية سوى حرمان الصناعات الأمريكية من السوق الإيرانية المهمة[1]

ما زالت السياسة الإيرانية تتعرض لحملة دولية شرسة تقودها الولايات المتحدة، وترمي هذه الحملة إلى عزل إيران ومنع التعامل معها من قِبل كافة القوى المؤثرة في المجتمع الدولي، وفي البيئة الإقليمية المحيطة بإيران

وعلى الرغم من أن هذه الحملة الأمريكية لم تحقق نجاحا كبيرا على الصعيد الاقتصادي، إلا أنها كانت فعالة ومؤثرة على الصعيد العسكري، حيث امتنعت معظم الدول المالكة للتكنولوجيات العسكرية المتقدمة عن توقيع صفقات تسليحية مع إيران

يمكن أن تلخص مشاعر معظم الإيرانيين تجاه الولايات المتحدة من خلال القراءة الآتية[2] :

- تميل الولايات المتحدة إلى استعمال سياسة الغطرسة تجاه الدول الأضعف منها، ويصيب إيران قدر كبير من سياسة الغطرسة الأميركية
- تشكل الولايات المتحدة تهديدًا ثقافيًا وأيديولوجيًا للإسلام وللجمهورية الإسلامية الإيرانية
- هناك عداء أميركي متواصل ضد الدول والشعوب التي تريد السيادة والاستقلال بمنأى عن الخضوع والتبعية للغطرسة الأميركية
- تشكل سياسة العقوبات التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه إيران وخصوصًا محاولات منعها من دخول عصر التكنولوجيا الحديثة سياسة عدائية لا يمكن تقبلها من قبل طهران، والتي ترفض سياسة المعايير المزدوجة التي تتبعها واشنطن في الموضوع النووي
- تعتبر سياسة الانتشار العسكري الأميركي الكثيف في منطقة الخليج وخصوصًا منذ غزو العراق عام 2003 مصدر قلق كبير لإيران كما تشكل تهديدا مباشرًا لأمن النظام الإيراني وللمصالح الإيرانية في منطقة الخليج وترى طهران المدخل لأي حوار مستقبلي

[1] محمد السعيد عبد المؤمن،" إيران من الداخل"، التقرير الاستراتيجي العربي، 1994 م ص ص (40-52)

[2]Daniel Byman ob. cit p88

لا يكون إلا من خلال قرار أميركي بخفض مستويات التواجد العسكري الأميركي حول إيران

3- متغير الملف النووي في العلاقات الإيرانية الغربية :

إن تجاوز إستراتيجية الاحتواء يمثل سبيلا مهما للسماح لإيران لأية قابلية للرخاء الاقتصادي، تحت إدارة الرئيس احمدي نجاد وسيتطلب ذلك جهودا أصيلة نحو الإصلاح السياسي ولاقتصادي وتحقيق التعاون الإقليمي والانخراط أكثر في النظام الدولي

وعلى الرغم أن السياسة لخارجية الإيرانية تؤشر إلى اعتبار علاقات إيران الاقتصادية في مقدمة الاعتبارات في علاقاتها الدولية ولهذا السبب فإن إيران تجد في سياسة العقوبات والحصار التي تتبعها الولايات المتحدة ضدها تهديدا مباشرا لأمنها واستقرارها الاجتماعي رغم محاولات القادة الإيرانيين التخفيف والتقليل من فاعلية هذه السياسة

لكن يبدو أن أزمة المشروع النووي الإيراني ستكون سببا معرقلا لأية قابلية للرخاء الاقتصادي، وذلك بناء على المفاهيم الغربية التي ترى أن استمرار إيران في مشروعها النووي سيفرض عليها مزيدا من الضغوط والحصار الاقتصادي والعزلة الدولية والإقليمية في الوقت ذاته سيضاعف من رهانات الارتباط الغربي والأمريكي بالشرق الأوسط، ومنطقة الخليج العربي وأسيا الوسطى وتعتقد الدول الغربية أن إيران في سعيها لامتلاك التقنية التكنولوجية النووية سيسمح لها بإنتاج الأسلحة النووية وذلك للأسباب التالية[1]:

1- البيئة النووية المحاطة بها: إسرائيل دولة نووية إلى جانب الهند وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية المتواجدة على طول الحدود الإيرانية ونظرة إيران إلى امتلاك هذه الدول للأسلحة النووية بحسد يمكن تقبله

2- إيران دولة معزولة على المستوى الاستراتيجي، وهي تريد بناء دفاعات ذاتية ضد أي هجوم محتمل خاصة في ظل اتساع رقعتها الجغرافية وامتلاكها للسلاح النووي سيجعلها أكثر اطمئنانا على وضعها الجيوبوليتيكي.

[1]Reza Simbar, The Prospect for Crisis Management and Non- Violent Sustainable Cooperation, Alternatives: Turkish Journal of International Relations, Vol 4, No 4, Winter 2005, p66

3- أن السلاح النووي سيعطي مشروعية واحترام وكرامة للنظام الإيراني هذه الأسباب وغيرها تقدم لإيران مصالح مهمة في متابعة الخيار النووي.

كما يدعي الغرب أن امتلاك إيران للأسلحة النووية في نظام يسيطر عليه رجال دين محافظون و سياسيون يتبعون سياسات متشددة في السياسة الخارجية وفي المسائل الأمنية يمكن أن يخاطروا بالقيام بعمل انتقامي ضد خصومهم و أعدائهم[1] ، فطبقا للإدارة الأمريكية وفق ما جاء في وثيقة " إستراتيجية الأمن القومي "لعام 2006 «**فإن الولايات المتحدة الأمريكية لن تواجه أي تحدي أعظم من ذلك التحدي الصادر من دولة وحيدة مثل إيران**» [2]هذا التصور اشتد أكثر بعد الدعم الواضح الذي قدمته إيران لحزب الله اللبناني في حربه ضد إسرائيل في جولية 2006

وفي سياق سعي إيران إلى امتلاك الأسلحة النووية فان هذا الأمر سيؤدي إلى جر دول عربية وإسلامية إلى تبني رؤى سياسية وأمنية مماثلة للرؤى الإيرانية خاصة تقديم الدعم لحلفائها في المنطقة- كما تدعي الدول الغربية – مثل سوريا وحزب الله اللبناني وحركة حماس والجهاد الإسلامي ومنظمات أخرى لزعزعة الأمن الإسرائيلي وإفساد عمليات السلام والتأثير في الوضع العراقي والعبث بسوق النفط كل هذا سيكون صعبا على الولايات المتحدة وأروبا ودول آخري لتقبل بمثل هذا الأمر.

من ناحية آخري هناك استياء إيرانيا من سياسات الدول الغربية لإنكارها حق إيران للحصول على التقنية النووية واستخدامها في المجالات العلمية والبحثية والاقتصادية؛ إن وجهت النظر الواسعة الانتشار في إيران هي أن أي ضربة عسكرية أمريكية أو إسرائيلية للمنشئات النووية تهدف إلى منع خطط وبرامج إيران الرامية إلى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتأكيد التحالف بين الفئات السياسية المختلفة كمطلب قومي.

كما ذكرنا في السابق فإن هناك نقاشا حادا في إيران حول جدوى المسعى نحو امتلاك أسلحة نووية أو على الأقل التقنية النووية هل يمثل الطريق السليم والصحيح؟ ومدى صمود الحجة الاقتصادية والاستخدام السلمي للطاقة النووية لمنع أية ضربة عسكرية أمريكية لمنشئاتها النووية؟

[1]Arms Iran, Washington d c national university press 2001, pp (17-22)
[2]Kenneth Katzman, Iran S concerns and policy responses. crs report for congress updated September 11, 2006.

على المستوى الرسمي تؤكد القيادة الإيرانية أن الأسباب التي تدفعها لتطوير قدراتها النووية واضحة وهي كثيرة يمكن الإشارة اليها فيما يلي[1] :

– ضرورة معرفة أن الطاقة النووية لها علاقة وطيدة بالاقتصاد الوطني الإيراني وبالتنمية المستدامة.

– أن الطاقة النووية مصدر من مصادر الطاقة البديلة، ولان الطلب على البترول والغاز في ازدياد مستمر فان هناك حاجة إيرانية لتوجيه هذه المصادر إلى الاستهلاك الخارجي بدل الاستهلاك الداخلي خاصة في ظل الدعم الحكومي لمادتي الغاز والبترولز

– أن اكتساب الطاقة النووية تمثل مظهرا من مظاهر تحقيق الأمن القومي ومواجهة التحديات والتهديدات الصادرة من أعدائها.

– المشروع النووي الإيراني في خدمة السلام العالمي والدولي والإقليمي ولن يمثل تهديدا ضد الاستقرار في المنطقة كما لا تستخدم هذه القدرات والإمكانات النووية في إخافة الدول المجاورة أو التأثير عليها.

وفضلا عن الجوانب الاقتصادية والأمنية للسلوكية النووية الإيرانية إلا أن هناك جوانب قانونية للمشروع النووي الإيراني؛ بمعنى أن إيران لها نفس الحقوق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية إذا التزمت بشروط الوكالة الدولية للطاقة الذرية التزاما صارما تمنع من تحويل البرنامج السلمية إلى الاستخدامات العسكرية.

وفي هذا السياق تبدي القيادة السياسية والعسكرية الإيرانية استياء كبيرا من المعايير المزدوجة التي لجأت الدول الغربية لمعالجة المسائل المهمة في الشرق الأوسط والتي من بينها مسالة الانتشار النووي في الشرق الأوسط.

وعليه فقد أصبح الملف النووي الإيراني أحد أهم المحددات التي تتحكم في العلاقات الأمريكية الإيرانية وبينما تؤد إيران أن برنامجها النووي هو للأغراض السلمية وان أسلحة الدمار الشامل لا مكان لها في العقيدة الأمنية لإيران وسياستها الدفاعية إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية

[1]Hassan Rohani, Ob, cit, p1

وحلفائها قد حكموا على البرنامج النووي الإيراني واعتبروه عســـكريا بغض النظر عن الجانب التقني ولأسباب مختلفة.

ولعل أول هذه الأسباب وهي سياسية، أن العلاقة الأمريكية الإيرانية طيلة السنوات الأخيرة التي أعقبت انتصـار الثورة الإيرانية قد أضـحت محكومة بحالة من سوء ظن الطرفين بأحدهما الأخر فإيران تنظر إلى أمريكا باعتبارها الشـيطان الأكبر الذي لن يصـدر منه خير أبدا وهي تسـيء الظن بالسياسات الأمريكية وخاصة ما يتعلق منها بمنطقة الشرق الأوسط وعلى سبيل المثال لا الحصـــر فإن الولايات ما فتئت تعلن بأن هدفها من الحرب الأخيرة في العراق هو إســـقاط الدكتاتورية والتأسيس لديمقراطية في المنطقة بدايتها العراق.

لكن يجب التذكير دائما إلى أن الولايات المتحدة باتت منقسمة اليوم حول الآلية التي يمكنها من خلالها أن تمنع إيران من الحصـول على السـلاح النووي، كما يجب أن ويوضـح أن فريقاً في الإدارة الأمريكية بات مقتنعاً بأنه ســـيأتي اليوم الذي لن يمكن فيه منع أي دولة من امتلاك السلاح النووي ومن ثم، فالمهم أمريكيا هو البحث عن الأسباب التي تدفع إيران إلى سلوك مثل هذه الســـلوكية، ومحاولة تقديم حلول وضـــمانات كافية لإيران وللنظام الحاكم بها للتخلي عن البرنامج النووي.

إيران وأوروبا:

لم تضـع إيران الغرب في سـلة واحدة بل حاولت دائما الحفاظ على علاقة خاصـة مع الاتحاد الأوروبي ، وعليه فمفهوم العداء لم يشـمل الغرب كله بل هناك نوع من الانتقائية خص الولايات المتحدة الأمريكية و إســـرائيل بالهجوم ، والرغبة في الدفاع عن النفس ومقاومة مخططاتهما الرامية إلى حصـارها والضـغط عليها على الجانب الآخر تبلورت مصـالح أوروبية مسـتقلة – بريطانيا ا وألمانيا وفرنسا– بعيدا عن النفوذ الأمريكي ، وقد استخدمت طهران اختلاف المصالح بين هذه الدول اسـتخداما إيجابيا لتحقيق مصـالحا ومثال ذلك ما واجهته إسـتراتيجية الاحتواء المزدوج من انتقاد أوروبي وياباني[1] ، وكان هذا الانتقاد من مظاهر وأســـباب فشـــل هذه الاستراتيجية بمعنى أن أهمية إيران تتزايد أوروبيا كلما وصلت العلاقات الإيرانية الأمريكية إلى مستوى معين من التأزم و التشدد بين الطرفين.

[1] باكينام الشرقاوي، مرجع سابق

وبخصـــوص أزمتها النووية ترفض الأطراف الأوروبية (الترويكا) فرض العقوبات الاقتصـــادية عير المحددة الآجال على إيران لان هذه الاســـتراتيجية ســـوف لن تدفع إيران للتخلي عن مشروعها النووي بقدر ما سيصلب مواقفها خاصة في ظل المعارضة الصينية والروسية على الأقل للحل العسـكري هذا فضـــلا عن المصـــالح الأوروبية التي ســتضـــيع بموجب العقوبات الاقتصادية.

لكن في كل الأحوال لا تزال أوربا متشائمة حول فرص نجاح الخيار العسكري الذي سيؤدي فقط إلى زعزعة المنطقة والأكثر أهمية قطع تدفق النفط الإيراني إلى الأسواق العالمية أما السيناريو الأكثر تشاؤما هو قيام إيران بغلق مضيق هرمز الاستراتيجي لذا فإن المسار الأساسي للاتحاد الأوروبي تجاه إيران هو إحباط التصعيد العسكري الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران[1] حتى المملكة المتحدة تجد نفسـها في وضـــع محرج جدا لا يسـمح لها بالانضـــمام إلى واشنطن إذا قامت بأي عمل عسكري ضد إيران.

يبدوا أن ردة الفعل الأوروبية تجاه الســـلاح النووي الإيراني من الممكن أن تكون مشـــابهة لردة فعلها من أزمة باكســـتان والهند عام 1998، حيث اكتفت الدول الأوروبية بإدانتها مع فرض بعض العقوبات الاقتصـــادية، وفي المدى البعيد من المحتمل أن ترضـــخ أوروبا للطموحات الإيرانية للحصول على الأسلحة النووية.

إن أكثر من ثلاث ســنوات من المفاوضـــات العقيمة تركت الترويكا الأوروبية في إحباط وحيرة كبيرتين وذلك لغياب رغبة سياسية إيرانية حقيقية لإنهاء الأزمة وإتباعها لسياسة حافة الهاوية أملا في وصول برنامجها النووي إلى مراحله الأخيرة.

وما زاد من تعميق الأزمة هو تصـــلب إيران في مواقفها وتصـــريحات الرئيس احمدي نجاد الاســتفزازية قد ســاهمت كلها في تغيير الجو وتضــييق الفجوة عبر الأطلســي، بعد قيام إيران باسـتئناف عمليات التخصـيب لليورانيوم ، تم على إثرها وقف وتجميد المفاوضـات إلى أن تقوم طهران بتصحيح ما هو انتهاك واضح لتفاهم باريس في ديسمبر 2005[2]

[1]Riza Simbar, Ob cit, p67

[2] مجموعة الأزمات الدولية، إيران: "هل ثمة مخرج من المأزق النووي" تقرير حول الشرق الأوسط، رقم 51، 23 فبراير 2006، ص 14

وبعيدا عن المفاوضـــات فأن الأوروبيون يعتقدون أن إيران تعكف على تطوير قدرة عســـكرية نووية، وان لم تكن بالضـرورة برنامجا عسـكريا، بالنسـبة لإيران ذلك حق وطني، واعتزام قومي لأنهم يرون أنفســـهم كباقي الدول الأخرى مثل : فرنســـا وألمانيا واليابان وغيرها من الدول ، ويضاف إلى ذلك الزخم الإيديولوجي للنظام واعتقاده انه ضحية لمعايير مزدوجة يفرضها الغرب كما ذكرنا في السابق.

رغم هذه الحقائق إلا أن الأوروبيون ملتزمون إلى الآن بان الحل الدبلوماسي سيكون انجح السبل لتفادي حصـــول إيران على الأســلحة النووية، وان وافقوا على فرض العقوبات لاقتصـــادية عن طريق مجلس الأمن أملا في أن تؤدي هذه العقوبات إلى قبول إيران على الأقل ل:

- المقترح الروسي بشأن تخصيب لليورانيوم خارج إيران

- مساهمة هذه العقوبات في تأخير برنامج إيران النووي

فيما يخص المقترح الروســي فقد جاء الرفض الإيراني ســريعا بدعوى أن هذا الأمر يعد انتهاكا للسـيادة الإيرانية وانه من مصـلحة روسـيا أن تكون بعيدة عن دائرة الصـراع مع إيران لكن في الوقت ذاتـه ومن الوجهـة الغربيـة فـان الرفض الإيراني للمبـادرة دليـل آخر على اهتمـام إيران بتطوير قدراتها النووية والتسليحية[1].

أما مســـالة العقوبات ودورها في تأخير البرنامج النووي الإيراني فان هناك خلافا بين المراقبين والمهتمين بالشـــأن الإيراني، فريق يرى أن الدول الغربية لا يمكنها المضـــي في فرض عقوبات قاســية من مثل حضــر بيع البترول والغاز الإيراني لان ذلك ســيكون ســببا في إلحاق الأذى بالمجتمع الدولي وبإيران كذلك خاصة في ظل ارتفاع أسعار البترول لذلك فان الاتحاد الأوروبي يعتقد أن عقوبات قاسية ضد طهران لم يعد خيارا يمكن أخذه بعين الاعتبار في الوقت الحالي

لكن المتاح حاليا أمام الدول الغربية هو فرض العقوبات التدريجية من خلال مجلس الأمن مرة أخرى أو من خلال تحالفات بين الدول الغربية لهذه الغاية مثل منع إصـــدار تأشـــيرات ســـفر للمسـئولين السـاميين الإيرانيين، وتجميد الحسـابات المصـرفية في البنوك الأجنبية والأصـول العقارية لكبار المسئولين، ومنع تصدير جميع أنواع التكنولوجيا النووية والصاروخية إلى إيران

[1] مجموعة الأزمات الدولية، مرجع سابق، ص ص (18-20)

وتعليق نشاط كل الاتفاقيات الاقتصادية الحديثة معها وهذا ما تم فعلا بعد مضاعفة العقوبات على طهران.

ينبغي التأكيد أيضا أن فرض العقوبات أمر وفعالية هذه العقوبات أمر مختلف لان هذه السياسة لم تعد ذات قيمة على مسرح السياسة الدولية فلم تنجح ضد إسقاط النظام الكوبي ولا النظام العراقي ولم تكن سببا مباشرا في تراجع كوريا الشمالية عن سياستها النووية والأمر مختلف إذا تعلق بإيران بل إن هذه العقوبات وفق التصـــريحات الإيرانية فإنها لن تنجح في عرقلة إيران و وقفها لمشروعها النووي ولتخصيب اليورانيوم وان العقوبات السابقة ستكون سببا في دفع إيران إلى الحصول على التقنية النووية بالاعتماد على القدرات الذاتية خاصة في ظل امتلاك علماء إيران للخبرة النووية اللازمة ، فإنها ســتكون قادرة للحصـــول على البنية التحتية و التكنولوجية اللازمة إذا ما كانت تلك أولوية وطنية.

فإذا اقترضنا ناجعة الرقابة الخارجية التي تعد من أبرز الأدوات لمواجهة الانتشار النووي وفهم أسبابه الحقيقة ذلك لان انتشار الأسلحة ذات التدمير الشامل والأسلحة التقليدية أو الوسائل التكنولوجية المساعدة عليها وعلى انتشارها تعكس أحد التحديات الخطيرة على السلم والأمن الدوليين[1] بعد أن ثبتت هشاشة أنظمة الرقابة الدولية.

كما أن غياب الالتزام الدولي المنسق يصعب من تحقيق اتفاق إقليمي فعال لاحتواء مسألة امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وعلى الأرجح يمثل مدخل الحل الإقليمي الشامل المستند إلى ترتيب إقليمي تتخلى الدول المعنية فيه عن أسلحتها النووية بشرط توفير مصادر بديلة للأمن إما عن طريق التحالفات أو الاتفاقيات الدولية التي تحضر الأسلحة النووية[2].

فيما يخص الاستجابة الإيرانية فان إستراتيجيتها الجديدة تجاه أوربا قائمة أساسا على كسر الطوق الإقليمي الذي تحاول واشنطن فرضه عليها وذلك باختراق الدائرة الغربية في عقر دارها فما تزال الجهود الإيرانية لمواجهة الطوق الأمريكي جنوبا في الخليج وشـــرقا في أفغانســـتان وشمالا في آسيا الوسطى[3] .

[1]Douglas C Love lace, current future challenges for Asia non-proliferation, strategic studies institute, October 2004, p 3

[2] زبيغنيو بريجنسكي، مرجع سابق، ص 92

[3] باكينام الشرقاوي، مرجع سابق

من خلال ما تم التطرق إليه فان الإستراتجية الغربية تجاه إيران قائمة أساسا على توزيع الأدوار والمهمات لإدارة الصراع السياسي مع الجمهورية الإسلامية بين الولايات المتحدة الأمريكية التي تلعب دور الفاعل الدولي المهيمن عالميا وإقليميا الذي يسعى إلى فرض شروطه بالقوة في شكلها العسكري البحت أو في شكل العمل الدبلوماسي المقترن بالإشارة إلى إمكانية استخدام القوة في حالة عدم الاستجابة الإيرانية.

في الوقت ذاته فان الدور الأوروبي يتميز باستخدام الأساليب الدبلوماسية اللينة ويستبعد استخدام القوة لا لأنه لا يحبذها لكنه يرى إمكانية تحقيق مصالحه بوسائل اقل تكلفة لكن التطور اللافت للانتباه أوروبيا ورغم محاولتها بناء سياسة خارجية مشتركة ومواقف محددة إلا أن هناك بعض الاستثناءات المثيرة للجدل مثل تبدل الموقف الفرنسي تجاه الملف النووي الإيراني بعد الانتخابات الأخيرة ومجيء الرئيسي الفرنسي ساركوزي إلى الحكم.

المبحث الثاني: آسيا الوسطى تداخل الاعتبارات الثقافية والاقتصادية

إن الملاحظ للسياسة الخارجية الإيرانية وسلوكيتها الأمنية على المستوى الإقليمي، يجد أنها تتجه نحو التفاعل الديناميكي المرن تجاه دوائر أساسية ثلاث؛ هي منطقة الخليج[1] والشرق الأوسط وأسيا الوسطى كل منها يعبر بطبيعته عن إطار متميز باتفاق الظروف السياسية والاقتصادية، رغم تعدد وحداته السياسية وبحكم الجغرافيا البشرية والتاريخ ترتبط إيران بما يدور حول هذه الدوائر تأثيرا وتأثرا ومن بين هذه الدوائر المهمة هي منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين.

تعد منطقة آسيا الوسطى منطقة حيوية تقترب أهميتها الإستراتجية والاقتصادية من أهمية الشرق الأوسط وتتشابك معها في جملة من الخصائص والمميزات منها وقوعها محل تنافس عالمي وإقليمي خاصة بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 والحرب الدولية على الإرهاب جعلها منطقة صراع دولي كبير.

وبما أن المنطقة لا تزال تعاني من الهشاشة الأمنية، لكونها تمر بفترة انتقالية تاريخية فإن دولها حديثة العهد بالاستقلال تعيش في وضع حرج بين تثبيت بيتها الداخلي وإعادة ترتيبه

[1] جلال عبد الله معوض، "الشرق الأوسط: الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة"، شؤون عربية، عدد 80 ديسمبر 1994، ص ص 153-154

ومواجهة تحديات وطموحات القوى المعنية بالمنطقة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وإيران[1]، تلك الطموحات التي يحركها الموقع الجيوبوليتيكي، والارتباطات التاريخية والحضارية وأيضاً الحسابات الجيواستراتيجية الشاملة.

الذي يهمنا في هذا السياق توضيح بعض المسائل الأساسية بخصوص بيئة إيران الإستراتجية وكيف تتأثر بالتغيرات الجيوبوليتكية منذ الحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق؟ وكذلك تحليل النتائج الأمنية الناتجة عن الحرب الأمريكية على الإرهاب، والتدخل الأمريكي وحضورها العسكري في آسيا الوسطى وكيف تؤثر العلاقات الإيرانية الروسية على الأهداف الأمنية لإيران في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى؟

1-خلفية تاريخية :

لقد فتح الانهيار ثم التفكك اللاحق للاتحاد السوفيتي السابق فرصا وآفاقا جديدة ووضعا تمتزج فيه الألفة بالغرابة الشديدة سعت إيران من خلال هذا الوضع إلى تدعيم علاقاتها مع الدول المجاورة[2] وهي دول تشترك معها في عناصر تاريخية، ثقافية، دينية، وعرقية؛ خاصة في ضوء حرص إيران على تصعيد دورها كقوة إقليمية ذات ثقل وجيواستراتيجي رغم أنها لم تكن مستعدة لمثل هذه التغيرات المفاجئة أو على الأقل التكيف المبدئي معها بمرور الوقت.

ولا شك أن إيران تعاني من الصراعات سواء داخل أو فيما بين الجمهوريات الأخرى المحيطة بها في ذلك الإقليم، مثل النزاع الأذارى- الأرميني حول إقليم ناجورنو- كار باخ، مما أدى إلى نزوح عشرات الآلاف من اللاجئين إلى إيران، وهو ما أثار مخاوف حول إمكانية تكرار النزوح الجماعي المليوني للاجئين الأفغان إلى إيران في السابق[3] وعلينا ألا ننسى أنه في الفترة السابقة على عام 1991 اكتسب الحكم الإيراني جزءا من شرعيته من مهاجمة الشيوعية والقيام بأنشطة دينية، سياسية، وثقافية في آسيا الوسطى.

تعتبر إيران من أكثر الدول استفادة من هذه التحولات الجيوسياسية فقد كان الاتحاد السوفييتي مصدر تهديد للأمن القومي الإيراني خاصة في ظل الشعار الذي رفعته الجمهورية

[1] محمد الحيدري، مرجع سابق، ص 50

[2] نثانيال هاول، سياسة إيران في شمال غرب آسيا الفرص والتحديات والانعكاسات، في كتاب إيران وأمن الخليج البحث عن الاستقرار، الإمارات: مركز الدراسات والبحوث الإستراتجية ، 1996 ، ص 247

[3] شرين هنتر، مرجع سابق، ص 49

الإسلامية "لا شرقية ولا غربية" وهو تصور الخميني لطبيعة العالقات الدولية هذا التصور حرم إيران من الاستفادة من حالة الصراع والتنافس بين القوتين العظميين على المستوى الدولي.

وفي إطار الصراع الإيراني العراقي كان الاتحاد السوفيتي المورد الأساسي للأسلحة إلى العراق والذي دعم آلته العسكرية هذا الأمر كان سببا في تحجيم القوة العسكرية الإيرانية في حرب الخليج الأولى واجبرها على قبول قرار مجلس الأمن رقم 579 في عام 1988م القاضي بوقف الحرب[1] .

إن مثل هذه التطورات سمحت لإيران لمد نفوذها نحو الجمهوريات الإسلامية التي تولدت عن تفكك الاتحاد السوفيتي مما فتح لها آفاقا جديدة للحصول على الأسلحة المتطورة من تلك الجمهوريات بأسعار معقولة.

وترتيبا على هذه التغيرات الدولية الكبرى حاولت إيران توطيد علاقاتها مع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى وتدعيم علاقاتها ومد نفوذها كجزء من عملية شاملة لبناء المكانة الإقليمية والدولية لإيران باعتبار هذه الدول أسواقا واسعة للسلع الإيرانية ومجالا للتعاون والعمل المشترك معها خاصة في ظل السياسات الغربية لاحتواء إيران وسعيها إلى إضعاف اقتصادها الوطني.

وقد مرت الديناميكية الإيرانية تجاه هذه الدول بمراحل عدة يمكن إبرازها فيما يلي[2]:

بدأت المرحلة الأولى بانهيار الشيوعية التي قادت إيران إلى اعتبار استقلال هذه الدول أو الجمهوريات الإسلامية كانتصار للإسلام فكان التركيز على البعد الديني والثقافي على حساب العلاقات الاقتصادية ، فبدأت في توفير الدعم المعنوي لجماعات لا تتسق بالضرورة مع المصالح الإيرانية، مثال ذلك مساندة الحكومة في طاجيكستان عقب استقلالها فقد أدركت إيران أن تفكك الاتحاد السوفييتي يستلزم آليا تقوية العالم الإسلامي والاعتقاد بان هناك مجالا وفضاء جديدا لنشر النموذج الإسلامي في المنطقة خاصة في الدول التي تجمعها بها قواسم مذهبية ولغوية مشتركة مثل طاجيكستان.

[1] نظمي أبو لبدة، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي، عمان: دار الكندي 2001، ص 143

[2] Simbal A. Khan, Iran's Relations with Central Asia – A strategic analysis PDF

أما المرحلة الثانية فأكثر ما يميزها هو البعد البرجماتي للسلوكية الإيرانية وتوسع في مصالحها تجاه دول آسيا الوسطى التي تجاوزت طاجيكستان بشكل واضح، هذه المرحلة استلزمت تعميق العلاقات الثقافية مع الدول المعنية والعمل على إعادة هيكلة العلاقات الإيرانية وتجديد التأكيد على الروابط الثقافية مع دول آسيا الوسطى.

المرحلة الثالثة كانت أكثر وضـــوحا وأكثر برجماتية من الســـابق بتركيزها على التعاون الاقتصادي وتحسين البنية التحتية والتكامل الاقتصادي وتحقيق التعاون في المشاريع التنموية والاستثمارات المباشرة في بناء الطرق وسكك الحديد وخطوط الأنابيب الطاقوية حيث تقدم إيران طريق غير روسي والأكثر مباشرة إلى سوق النفط والغاز، وتسعى إيران لتصبح الدولة الرابطة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة لكن دون الإضرار بعلاقاتها السياسية والاستراتيجية مع روسيا ولاشك أن إيران قد لعبت دورا مساعدا لدول آسيا الوسطى وبحر قزوين في تطوير مراكز ومؤسسات تعليمية ومعاهد تكنولوجية، بالإضافة إلى قطاعات تطوير الطاقة وشبكات الاتصالات ومجالات الثقافة والإعلام.

2-أهداف ومصالح إيران من التفاعل البناء مع دول آسيا الوسطى والقوقاز

من أهم الأهداف الإستراتجية التي تسعى إيران إلى تحقيقها من خلال تفاعلاتها البناءة مع هذه الدول يتمثل في إمكانية الاستفادة من ترسانة الأسلحة المتطورة وغير التقليدية والنووية مما تبقى من الإرث السوفيتي لدى هذه المجموعة، وذاك في سياق المشروع الإيراني الاستراتيجي لتحديث المؤسسة العسكرية وتطوير قدراتها الإستراتجية التي تمثل حجر الزاوية في عملية بناء المكانة الدولية والدور الإقليمي الفاعل والمؤثر في المنطقة.

بمعنى آخر أن إيران تسعى من خلال علاقاتها هذه مع الدول في أسيا الوسطى ليس فقط الجمهوريات الإسلامية من اجل الاستفادة من القدرات النووية لبعض الدول من الجمهوريات الإســلامية وذلك من خلال اســتقطاب هذه الدول لإقامة منظمة تعاون للدول المطلة على بحر قزوين الغنية بالموارد الطاقوية وتضم هذه الدول (أذربيجان وروسيا وكازخستان وتركمانستان وإيران) ويكون مقرها إيران.

ربما أثمرت هذه المساعي الإيرانية بعض النتائج الهامة، فقد ظهرت إيران باعتبارها القوة صــاحبة النفوذ الأكبر في أذربيجان وأرمينيا مســتخدمة نفوذها المذهبي في أذربيجان، ومواردها

الطبيعية وقدراتها التكنولوجية مع أرمينيا ومن بين هذه النتائج كذلك تمكن إيران من عقد اتفاقية مع أرمينيا في فبراير 1992 تنص على تصدير الغاز الطبيعي الإيراني إلى أرمينيا ومساعدتها في بناء معمل لتكرير البترول وعلى المستوى الدبلوماسي لعبت إيران دورا مهما في إنهاء وتسوية النزاع الأرميني – الأذربيجاني.

وعلى مستوى القضايا السياسية والأمنية، يمكن القول إنه باستثناء علاقاتها مع أذربيجان فإن إيران قد اندمجت في مجمل تلك القضايا بشكل وفاقي، فإيران من ناحية تشارك دول آسيا الوسطى اهتماما بتصاعد تأثير الحركات السياسية الإسلامية التي تستخدم العنف في آسيا الوسطى، وبالذات فيما يتعلق بعلاقة تلك الحركات مع حركة طالبان الأفغانية، ومن المعروف أن إيران ليست على وفاق مع حركة طالبان نتيجة التوجهات الأصولية المتشددة لتلك الحركة

من ناحية ثانية أيدت إيران إعلان آسيا الوسطى كمنطقة خالية من السلاح النووي ووقعت على إعلان طشقند الصادر سنة 1996 والذي يقضي بذلك كذلك تشارك إيران في مشروع لبناء مؤتمر للأمن والتعاون في آسيا وهو مشروع " مؤتمر إجراءات التفاعل وبناء الثقة في آسيا " " سيكا "، وهو المشروع الذي تقوده جمهورية كازاخستان، وقد وقعت إيران على إعلان سيكا سنة 1999، وشاركت سنة 2001 في مؤتمر قمة دول سيكا الذي أعلن نهائيا عن تلك المؤسسة، وفي إطار سيكا تدافع إيران عن تطبيق مجموعة من إجراءات بناء الثقة في آسيا الوسطى لحل المشكلات[1].

كذلك من الأهداف الأساسية لتفعيل إيران علاقاتها مع دول آسيا هي مواجهة الحملة الأمريكية الموجهة ضدها؛ فقد استخدمت إيران استقلال آسيا الوسطى كفضاء استراتيجي جديد وتوظيف هذه الفرصة التاريخية للخروج من دائرة الحصار الأمريكي وتوسيع نطاق نفوذها الإقليمي، فقد انطلقت إيران من تصور استراتيجي مؤداه أنها القوة الطبيعية المرشحة للعب دور قيادي في آسيا الوسطى[2]، فهي تجاور تركمانستان وأذربيجان جغرافيا وهي منفذها البري الطبيعي إلى الخليج العربي، ولها صلات ثقافية وحضارية مع الطاجيك ؛ إذ إنهم يتحدثون الفارسية، وإن لم يكونوا من الشيعة، ومع الأذربيجانيين الذين يشكل الشيعة 70% منهم[3].

[1] محمد السيد سليم، الدور الإيراني في آسيا الوسطى، مختارات إيرانية، عدد 9 أبريل 2001 ، ص 22

[2] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 23

[3] مطيع الله تائب، الصين وإيران وتركيا اللاعبون الجدد في آسيا الوسطى، المعرفة: ملفات خاصة، موقع الجزيرة

من الواضح أن المصالح الإستراتجية لإيران في آسيا الوسطى حاليا هي الحفاظ على العلاقات السياسية الفعالة مع هذه الدول بما يسمح بتطوير وتوسيع العلاقات التجارية والاقتصادية على المستوى البعيد خاصة في مجال الطاقة ونفس الوقت الخروج من العزلة الدولية والحصار الأمريكي والغربي بصفة عامة كما أشرنا في السابق

ولتحقيق هذه المصالح لجأت إيران إلى عقد اتفاقيات ثنائية مع كل دولة على حده، وكذلك في إطار التحالفات الإقليمية مثل منظمة التعاون الاقتصادي – إيكو–[1] ، ومؤخرا عبر منظمة شنغهاي للتعاون وتتمتع إيران بصفة المراقب فيها وهي تسعى إلى الانضمام اليها بدعم صيني وروسي رغم الاعتراضات الأمريكية وضغوطاتها السياسية على الأطراف المعنية

هناك مجموعة من العوامل التي ساعدت إيران لإنجاح وتفعيل علاقاتها مع هذه الدول خاصة مع الجمهوريات الإسلامية هي وجود مجموعة من الروابط المذهبية واللغوية والعرقية والقوة الاقتصادية وقد ساعد في إنجاح هذه العلاقات هو تبني إيران لأسلوب غير إيديولوجي في أساسه[2]، وهو أسلوب واقعي وبرجماتي توجهه المخاوف الأمنية والمصالح الاقتصادية لكن الديناميكية الإيرانية تواجه منافسة شديدة من قبل أطراف متعددة مما يشكل كابحا معرقلا للاندفاعية الإيرانية

3–قيود على السلوكية الإيرانية

السياسة الإيرانية تجاه منطقة آسيا الوسطى والقوقاز تتسم بالتركيب والتعقيد الشديدين، حيث تعدد دوافع السلوكية الإيرانية سياسيا واقتصاديا وأمنيا كما يبدو جليا أن الأوضاع الداخلية في هذه المنطقة ستؤثر بشكل مباشر على مستقبل إيران كدولة مستقرة[3]

ومن القيود المعرقلة للسلوكية الإيرانية في آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز الحيوية هي تعدد اللاعبين الإقليميين واختلاف مشاريعهم السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة لما تتميز به هذه المنطقة الحيوية من مميزات وخصائص تسمح لمن يسيطر عليها بهامش من الحركة والمناورة السياسية واستخدام الموقع الجيوبوليتيكي استخداما استراتيجيا وجيواستراتيجي

[1]Hanna Yousif, Iranian policy in central Asia, middle east journal, vol 50, n 1, winter 1996, pp 42 -43

[2]Kuniholm, Bruce R, "The geo-politics of the Caspian Basin ",' in The Middle East Journal 54, no 4, Autumn 2000, p 548

[3]Hanna Yousif, ibid, (42 -43)

ثمة كتلة من الدول تعتبر أن منطقة آسـيا الوسـطى منطقة مهمة أو حيوية بالنسـبة لها على الصعد الجيواستراتيجية، والجيواقتصادية والحضارية، الثقافية تأتي في مقدمة هذه الدول: روسيا الاتحادية والدول المكونة لمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز، تليها الولايات المتحدة بناء على نفوذها الدولي ومكانتها الجيواستراتيجية والجيواقتصادية في العالم، وهي تنظر إلى منطقة القوقاز وآسيا الوسـطى باعتبارها مناطق حيوية لمصـالحها[1] ويهمها أن تزاحم روسـيا على خيرات المنطقة وتحجم دورها التوسعي فيها كما يهمها صد الدور الإيراني والحيلولة دون اكتمال صورة 'أممية أصولية' بزعامة إيران في المنطقة

ومن مظاهر محاصـرة الدور الإيراني هو منع وصـول التكنولوجيا النووية إلى إيران من دول آسيا الوسط والقوقاز، ومواجهة ما تسميه تحدي الحركات الإرهابية خاصة بعد تعقد الوضع الأمني في أفغانسـتان وعجز حلف الناتو القضـاء أو مواجهة حركة طالبان التي صـعدت من هجومها من جهة أخرى تسـعى الإدارة الأمريكية إلى إشـراك الدول المهمة لحل النزاعات والأزمات الإقليمية التي تعصـف بالمنطقة التي تعد من أبرز المناطق في العالم التي تعصـف بها الصراعات الإثنية خاصة في القوقاز.

منذ خمس سـنوات مضـت تعتقد الإدارة الأمريكية أن هناك أخطار حقيقية تواجه آمنها القومي في منطقة آسـيا الوسـطى خاصـة الحركات الإسـلامية التي تعتبرها إرهابية، وتحديات الطاقة وما تثيره من إشكاليات التجهيز والنقل كلها أثرت على السياسة الأمريكية في منطقة آسيا الوسـطى، فالمنطقة تتمتع بإمكانيات طاقوية عظيمة ومكانة إسـتراتيجية مهمة لكن كونها منطقة مغلقة فقد عرقلت من الوصول الأمريكي اليها[2].

وبالرغم من ذلك إلا أن المنطقة لها مكانة في الإستراتجية الأمريكية العالمية بسب قربها من الفواعل الدولية مثل: روسيا والصين والهند وباكستان وإيران والفواعل الإقليمية الأخرى التي لا تقل أهمية بتركيبتها الدينية والإثنية إلى جانب تمتعها بالموارد الطاقوية(الغاز–البترول) والمعدنية(الفحم–اليورانيوم) (أنظر الجدول رقم6)

[1]Fiona Hill," The Caucasus and Central Asia», policy brief, n:80may 2001, p1i www Brookings Edu

[2]Ariel Cohen," USA Interests and Central Asia Energy Security", Background No:1984 November 15, 2006, P1

الجدول رقم (08) الاحتياطات النفطية في إقليم بحر قزوين

الوحدة: بليون برميل

الدولة	الثابت	المحتمل	الشامل
أذربيجان	07	32	39
إيران	1 0	15	01 15
كازاخستان	9-40	92	101-132
روسيا	3 0	07	3 7
تركمانسان	0 55-1 7	38	38 55-39 7
المجموع الكلي	49- 317 3	186	203 2-235 7

المصدر: USA Department of Energy, Energy Information Administration, "Caspian Sea Region: Survey of Key Oi land Gas Statistics and Forecasts, "July 2006, at cabs Caspian/images/Caspian balances pdf (November 9, 2006)

يمثل الجدول السابق احتياطات الهيدروكربونية في آسيا الوسطى، وتركيزا في بحر قزوين كما يتبين أن كازاخستان وأذربيجان تمثلان أهم الدول الفاعلة بحكم ما تمتلكه من إمكانيات طاقوية في أرقامها الثابتة أو الاحتياطات المحتملة الأرقام السابقة تظهر مدى حيوية المنطقة وأهميتها في الإستراتجية العالمية.

لكن من الأهمية بمكان إدراك حقيقة أن السياسات غير الفاعلة التي اتخذتها بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية في بحر قزوين قد أضرت ضررًا بالغًا بالمصالح القومية الإيرانية بالنسبة إلى القيادة الإيرانية[1] وعلى الرغم من تغير الجغرافيا السياسية للمنطقة بعد

[1]بيروز مجتهد زاده، تطورات الجغرافيا السياسية في بحر قزوين صحيفة اطلاعات (الأخبار) 2002/7/1-6/25
موقع البينةwww albaina net/endex/contectus aspx

انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور الجمهوريات المستقلة، فإن انتهاك حقوق إيران في بحر قزوين مازال مستمرًا.

لقد شكل الصراع الأمريكي الإيراني أحد أهم المحددات المعرقلة لتطبيع العلاقات الإيرانية مع دول آسيا الوسطى وبسط علاقات وطيدة معها إلى جانب كثرة المنافسين واللاعبين الدوليين وكذا قلة الإمكانيات اللازمة للعب دور محوري في آسيا الوسطى والحفاظ على الاستقرار في المنطقة.

4-منافسة أم شراكة :

العلاقات الإيرانية التركية مع دول آسيا الوسطى: وعلى صعيد القوى الإقليمية تتوزع إيران وتركيا الأدوار، الأولى بفعل موقعها الجيوبوليتيكي وامتداداتها الثقافية الحضارية، والثانية للأسباب نفسها فضلاً عن لعب دور الصراع بالوكالة لصالح الحلف الأمريكي الأطلسي.

تسعى تركيا حاليا للعب دور مؤثر على مستوى البلقان والشرق الأوسط، وبصفة خاصة على مستوى القوقاز في ظل تأثير مصالحها السياسية بمشكلة البترول في ظل تزايد لطلب على المواد الطاقوية الضرورية[1] لذا سعت تركيا إلى تطوير علاقاتها مع دول آسيا الوسطى خاصة مع أذربيجان أوزباكستان.

تبقى إيران وبسبب العوامل الجغرافية والتاريخية والثقافية في موقع متميز إزاء آسيا الوسطى، فهي متاخمة لأذربيجان وتركمانستان كما أن لإيران صلات ثقافية ضاربة في التاريخ خلال ما يقرب من ألفي عام ، كما تشترك إيران ديموجرافياً في إحدى القوميات، كما ذكرنا في السابق حيث يوجد بإيران نحو تسعة ملايين إيراني أذري لا يمكن تمييزهم عن ستة ملايين يمثلون القومية السائدة في جمهورية أذربيجان.

ورغم أن تركيا لا تملك حدوداً مباشرة مع الشعوب المنحدرة من أصل تركي الواسعة الانتشار في آسيا الوسطى والقوقاز، فقد عوضتها أوزبكستان الجمهورية الأكثر نمواً من حيث العامل الديموغرافي (ما يزيد على 20 مليون) والتي تشكل نوعاً من 'الجامع التركي' بين شعوب المنطقة لقد طورت تركيا علاقاتها مع دول آسيا الوسطى هذه العلاقات يمكن تحليلها من

[1]Regar Tabib," La Turquie et sa politique internationale". Géopolitique, n :13 Juillet 2006, p 97

منظور عضـــوية تركيا في الحلف الأطلســـي والعلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية وفي إطار تعاظم مصالحها الاقتصادية الطاقوية في بحر قزوين[1].

إذا كان لإيران مصـــالح جيوسـياسـية وثقافية مفهومة وهي تعمل جاهدة لترسـيخها برغم العداء الأمريكي التركي، والحذر من بعض النخب العلمانية القومية، فإن تعاونها مع روسـيا من جهة أكسبها موطئ قدم في طاجيكستان، كما أن تحولها السياسي الأيديولوجي التدريجي يعطيها من جهة ثانية موقع جذب جديد للنخب التواقة إلى التوفيق بين الأصـــالة التاريخية والثقافية من جهة والمعاصرة المتمثلة في التجديد السياسي الديمقراطي وإشاعة مفاهيم المجتمع المدني وحكم القانون من جهة أخرى ناهيك عن كون إيران تتوافر على مقومات مد أنابيب النفط والغاز من بحر قزوين إلى الشرق الأوسط وأوروبا.

لكن في الوقت ذاته فان تاريخ العلاقات التركية مع دول آســـيا الوســـطى يمكن تقديمه كمثال كلاسـيكي يعبر عن مدى قدرة الديناميكيات السـياسـية والدولية على تعقيد التفاعلات والعلاقات الإقليمية بين الدول.

ومع أن طبيعة السـياسـة الإيرانية السـابقة مضـافاً إليها الحملة الإعلامية والأيديولوجية المنسقة بين أمريكا وتركيا والكيان الصـهيوني عرقلت إلى حد ما استراتيجيات إيران في المنطقة فإن حتميات الجغرافيا والثقة المتصـاعدة في النظام الإيراني يضـعها في موقع الممر الضـروري ضمن رهانات المنطقة الجيواستراتيجية والجيواقتصادية.

في مقابل ذلك تواجه إيران عوائق مذهبية وعوائق القدرة المالية على الاســـتجابة لتطلعات دول المنطقة في التنمية وتدفق الاسـتثمارات والخبرة التقنية وهناك أيضـاً مخاوف من عدم الاسـتقرار العرقي في أفغانستان ومضـاعفاته الأمنية على التوازنات الإيرانية كما أن هناك خشية من تطلع القوميين الأذريين إلى أذربيجان كبرى تجمع جمهورية أذربيجان بأشـقائهم في العرق في محافظة أذربيجان الإيرانية.

أما تركيا فإنها تقدم نفســـها كنموذج حداثي متجه نحو أوروبا ومتحالف مع أمريكا التي تتطلع إليها دول المنطقة كقوة حماية ومســـاعدة من الناحيتين الاقتصـــادية والســـياســـية؛ وتقدم الولايات المتحدة الأمريكية دعما كبيرا لتواجد ونفوذ حلفائها في المنطقة ما جعل لتركيا وإسـرائيل

[1]Simbal A khan, Ob. Cit, p 56

دورا مهما في آسيا الوسطى والقوقاز حيث تنشط أكثر من 100 شركة تركية في تلك الدول من خلال مشاريع لتوسيع نفوذ إسرائيل وتركيا في المنطقة[1] وتأكيد تأمين الحاجات التسلحية والجاسوسية لهذه الدول إلى جانب مساعدات في جوانب أخرى.

لقد نشأ هذا التنافس بمجرد استقلال دول آسيا الوسطى، وشجعته واستفادت منه دول آسيا الوسطى، ولكن أدركت الدولتان أنه من المهم التوصل إلى صيغة للتعايش التنافسي في تلك المنطقة، فلن تستطيع أي منهما أن يهزم الآخر في آسيا الوسطى لما له من مصالح إستراتيجية جوهرية[2] ولذلك سرعان ما قبلت الدولتان التعاون متعدد الأطراف مع دول آسيا الوسطى في إطار منظمة التعاون الاقتصادي وهي الكيان المؤسس الوحيد الذي تشارك فيه دول آسيا الوسطى، وإيران، وتركيا، وباكستان.

إن القرب الجغرافي والتماثل العرقي كما هو عنصر تفضيلي فإنه أيضاً عنصر تنفيري أو أقله تهديدي، وتتمتع إيران بعلاقات قوية مع كل من روسيا وطاجيكستان وأرمينيا (التي دعمتها مع أنها مسيحية لفك حصار أذربيجان المسلمة عليها) وتركمانيا (قامت بعقد اتفاقيات تعاون اقتصادي بما فيها عقد مد أنابيب النفط التركماني عبر إيران) حرصت إيران منذ البداية على تأمين حصتها في بحر قزوين والسعي إلى بناء شبكة من الأنابيب لنقله إلى الأسواق العالمية رغم الصعوبات والعقبات السياسية بين الدول الفاعلة في المنطقة وهذا ما عبر عنه البعض بحرب الأنابيب[3].

وأبرمت إيران تحالفاً قوياً مع روسيا ودعت الجمهوريات السوفييتية إلى الإبقاء على روابط الاتحاد السوفييتي والتنسيق مع روسيا كما أن إيران لا تؤيد انفصال الشيشان عن روسيا؛ ولا تقوم بأي عمل من شأنه تهديد مصالح روسيا في المنطقة وخاصة لجهة الامتناع عن تدعيم الحركات الإسلامية المقاتلة؛ وهو ما تقابله روسيا باستمرار بمواصلة تعاونها العسكري مع إيران من جهة، وإبداء التحفظات على التورط التركي في المنطقة من جهة ثانية.

---

[1] حبيب الله أبو الحسن الشيرازي،" المصالح القومية الأمريكية في آسيا الوسطى وتنافسها مع روسيا " فصلية دراسات آسيا الوسطى والقوقاز العدد20 ربيع 2000، ص 25

[2] نظمي أبو لبدة، مرجع سابق، ص 146

[3] محمد دياب، "الصراع على الثروات في آسيا الوسطى والقوقاز"، **شؤون الشرق الأوسط**، شتاء 2002 ص ص (158- 159).

إلا أن إيران بدورها تواجه الضغط الأمريكي المتجه إزاء روسيا من جهة وإزاء الجمهوريات من جهة أخرى، فهي [أي أمريكا] تخيفهم مما تسميه النموذج الثيوقراطي، وتستخدم الوعيد والتهديد ضد الدول التي ترغب في التقرب مع دولة 'خارجة عن القانون، تدعم الإرهاب وتصدر الأصولية المتطرفة وتسعى للتزود بالأسلحة المحرَّمة عن طريق التهريب والإغراء الموجه للجمهوريات وخصوصاً تجاه المهندسين النوويين المنتمين إلى المنطقة' وللرد على ذلك فإن إيران تعتمد إستراتيجية تقوم على صيانة المثلث الاستراتيجي الأمن، الطاقة، القوة التسليحية؛ وتقديم صورة مغايرة للدعاية التركية الغربية والأمريكية أولاً من خلال عرض التطور السياسي الذي تشهده إيران بكونه يمثل نموذجاً للديمقراطية والمشاركة بعيداً عن الإملاءات الغربية وفي الوقت نفسه تقديم دورها في حل نزاعات آسيا الوسطى كدليل حُسن نية

كما تعتمد إيران خطاً سياسياً يستند إلى الجيوبولتيك وليس دائماً إلى الأسبقيات العقائدية كما يدل على ذلك موقفها المدهش من حصار أذربيجان المسلمة لأرمينيا المسيحية حيث ساهمت في فك الحصار عن الثانية وهو عمل قدم دعاية مضادة للدعاية الغربية عن الطابع الأصولي المتطرف للسياسات الإيرانية.

كما أن إيران تدافع على وضعية البحر المشترك بالنسبة لقضية قزوين الذي تشاطئه دول أخرى؛ وهي موزعة بفعل موقعها الجغرافي المتميز بين أمن آسيا الوسطى والقوقاز وأمن الخليج، 'لأن لإيران أيضاً منافع حيوية في الخليج[1]، وبالتالي يتمتع بأهمية فائقة بالنسبة إليها، وإن أي نزاع يجري يبعث القلق في نفسها وتكمن أفضل صورة للخليج في نظر إيران، في جعله ممراً مائياً دولياً لجميع البلدان.

ويمكن القول إن إيران فرضت وجودها كوسيط ولاعب أساسي في المنطقة، فهي لا تتدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول ولم تقدم مساعدات مادية أو لوجستيكية للحركات الإسلامية المقاتلة، يقول أحد زعماء حركة النهضة الإسلامية الطاجيكية: 'سمعت كثيراً عن تورط إيران في حركة الإسلام السياسي في آسيا الوسطى ولكنني لم أعثر على أي علامة أو أثر مع الأسف، إن إيران ترفض عموماً التدخل في شؤون آسيا الوسطى'[2] .

[1] جلال عبد الله معوض، "لشرق الأوسط الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة "شؤون عربية، عدد 80 ديسمبر 1994 ، ص ص (153-154)

[2] مفكرة الإسلام ، مرجع سابق

خلاصة القول فان انهيار القوى الشرقية، تركت فراغا استراتيجيا على جميع الأصعدة السياسية والأمنية وزاد من حدة هذه التغيرات انهيار الاتحاد السوفييتي واستقلال الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى هذه الأحداث ساهمت في تحقيق تغييرات شاملة في البيئة الجغرافية والسياسية لإيران وقد تعقدت هذه البيئة– كما أشـــرنا في الفصـــل الأول – وازدادت اختلالا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 واحتلال أفغانستان والعراق.

ان مثل هذه التغيرات قوضت بشكل كبير أهمية إيران الجغروسياسي، وزادت في مقابل الضـــغوط الســـياســـية والأمنية التي مصـــدرها القوة الدولية والإقليمية المختلفة خاصـــة في ظل التواجد الغربي والأمريكي وحضوره العسكري في أفغانستان وآسيا الوسطى والقوقاز.

إن المميزات الأســـاســـية للمقاربة الأمنية ولإســـتراتيجيات المتاحة أمام صـــناع القرار الإيراني لمضاعفة الأمن القومي هو العمل على تطوير علاقاتها مع دول آسيا الوسطى خاصة في ظل وجود محفزات لبناء مركب أمن إقليمي، أو نظام امن إقليمي تشارك فيه عدة أطراف دولية

أن قوة هذه العلاقات عامل رئيســـي في ثقة إيران بنفســـها وبقدراتها الإقليمية في ظل مخاوف سياسية تتجسد في سياستها الخارجية وسلوكيتها الأمنية وهي أساسا[1]:

– ضرورة تحقيق هيمنة إقليمية، اقتصادية وثقافية ضمن دائرة نفوذها في الشرق الأوسط وآسيا الوســـطى والخليج العربي وتوســـيع دائرة نفوذها، – العمل على تحقيق الاســـتقرار في المنطقة خاصة في العراق– عراق موحد ومستقر، لكن غير قادر على تشكيل تهديد عسكري.

– رفض التواجد الغربي والأمريكي في المنطقة لكن غياب وسائل تحقيق هذا الانسحاب

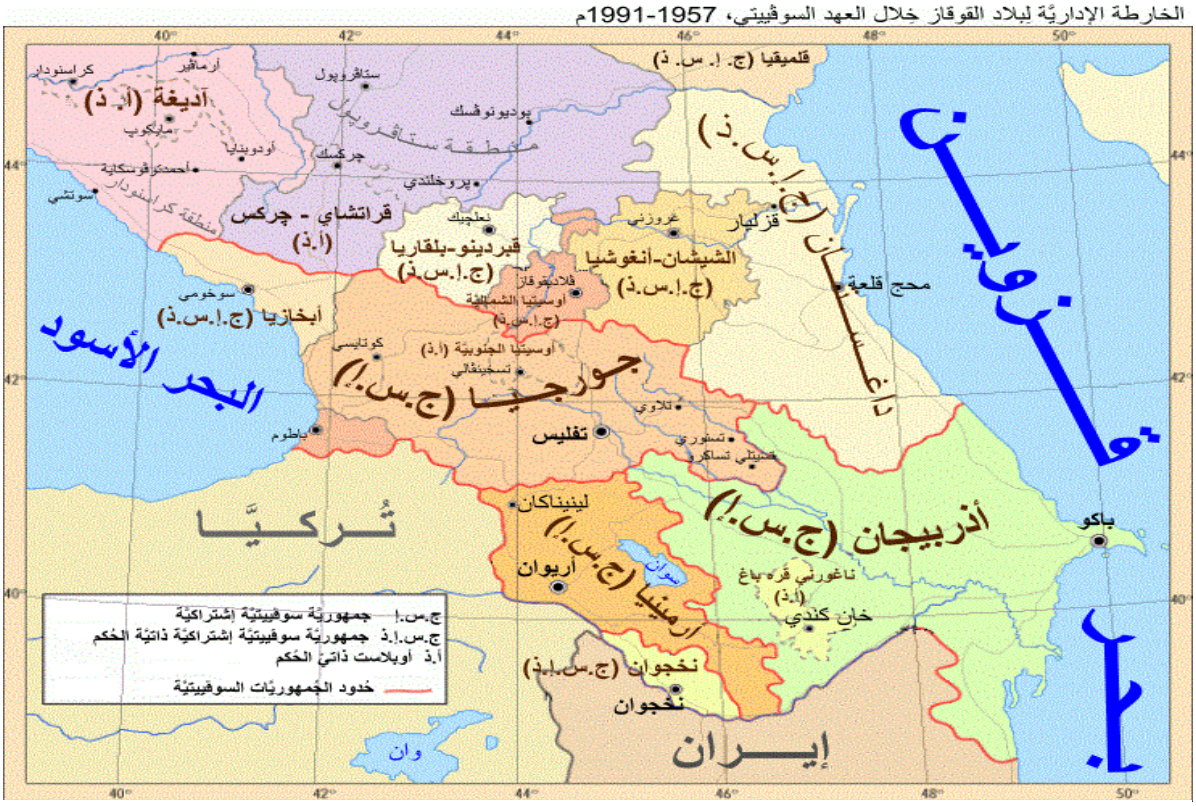
إن السمة الأساسية والمحورية في علاقات إيران بدول آسيا الوسطى والجمهوريات الإسلامية في المســـتقبل القريب أنها ســـتبقي على الجهود الإيرانية والدائمة لتحقيق وزيادة التكامل الإقليمي والســـيطرة على موارد الطاقة عن طريق بناء شـــبكة من خطوط الأنابيب التي تعبر الأراضـــي الإيرانية.

جهود إيران في حل النزاعات في منطقة بحر قزوين، الوصـول إلى اتفاقية تقنع الأطراف المعينة باقتســـام عادل للموارد الطاقوية في هذه البحيرة المغلقة رغم وجود الصـــعوبات والعراقيل

[1]Robert love and Clair Spencer, Ob, cit, pp (8-18)

رغم ذلك فان الاحتلال الأمريكي للعراق، والدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية كحكم وحيد لموارد الطاقة في الخليج وسعيها الجاد إلى مد سيطرتها على نفط بحر قزوين كل هذا سيؤثر حتما على الاتجاهات والتطورات المستقبلية في نقل واستكشاف قطاع الطاقة في دول آسيا الوسطى كما سترتبط بمستوى المقاومة الذي تبديه روسيا التي ترغب في الصعود.

خريطة رقم (05): تبين موقع بحر قزوين واهميته الاقتصادية والاستراتيجية



الخارطة الإدارية للقوقاز وبحر قزوين

والدفاع عن موقعها المفضل والتي تعتبر المنطقة الخاصة بتأثيرها، وبمصالحها الإستراتجية المرتبطة بإبعاد تاريخية، سياسية، واقتصادية وجيوستراتيجية.

تلعب روسيا دورا مهما بسب الروابط الجيوبوليتكية A cause des liens géopolitiques. التي تربطها بدول المنطقة، لكن تدرك موسكو تراجع قوة نفوذها في المنطقة بسب السياسية الأمريكية الأحادية الجانب على المستوى العالمي لذا قد تلجا إلى إعادة التأكيد على السيطرة ولو باستخدام القوة، هذا العامل نفسه يمكن أن يكون مصدر النزاع الإقليمي –مهما كانت طبيعته– في المنطقة.

إلى جانب روسيا هناك قوى إقليمية أخرى مرشحة لان تكون طرفا في النزاع، والفوضى الإقليمية المحتملة إن إيران تحاول استخدام القلق الروسي من التواجد الأمريكي في المنطقة المحاذية له وتحاول إقناعه أن التعاون الروسي الإيراني وحتى الصيني يمكن أن يحجم من النفوذ الأمريكي في المنطقة، كما أن الحضور الأمريكي، وتدخله العسكري في آسيا الوسطى يضيف بعدا آخر في سيناريو النزاع بين الأطراف المعنية في الحقيقة لقد عمق من هذا الحضور التبدل في المدارك الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 واختلفت الأهداف الأساسية لتي وضعت من قبل صناع القرار السياسي الأمريكي فأصبح من المهم أمريكيا :

- منع انتشار المنظمات الإرهابية
- منع انتشار الأسلحة النووية وأسلحة المار الشامل ووسائل إطلاقها
- مخاوف بشأن برنامج أسلحة إيران النووي كانت من أبرز الأسباب التي أدت إلى استمرار التدخل الأمريكي في آسيا لوسطى.

إن هذه العناصر وغيرها تثبت أن نجاح العلاقات الأمريكية مع دول آسيا الوسطى ستكون أبرز المحددات في استبعاد أي دور إقليمي وأي ترتيب اقتصادي وأمني في المنطقة ما لم تتحسن العلاقات الإيرانية الأمريكية في السنوات القادمة وعليه فان طهران ستضطر إلى إعادة حساباتها الإستراتجية وتعمل على كسر هذا الطوق الأمريكي الجديد الذي تحاول واشنطن بناءه شمالا بعد أن فشلت في بنائه جنوبا.

المبحث الثالث: الإستراتجية العربية والاستجابة الإيرانية:

تعصف الأزمات بالشرق الأوسط فالحرب بين حزب الله وإسرائيل، والصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وعدم الاستقرار في العراق، والنزاع حول البرنامج النووي الإيراني كل ذلك خلق جوا من القلق العميق في المنطقة وتعتبر إيران متورطة وطرفاً في كل هذه الأزمات، سواء بدرجة كبيرة أو صغيرة، كما أن دورها الإقليمي يعتبر ذا مغزى وآخذاً في النمو.

لإدارة هذه الأزمات الولايات المتحدة تسعى للحصول على تعاون الدول المجاورة لإيران في المنطقة ولممارسة ضغط على إيران لكي توقف مساعدتها لحزب الله، ولتتوقف عن معارضتها

لعملية السلام العربية– الإسرائيلية وحتى تمتنع عن التدخل في العراق، وتتخلى عن أفكارها في أن تمتلك قوة عسكرية نووية.

وعلى الرغم من كل ذلك فقد نجحت إيران في توثيق علاقاتها مع، دول الجوار فقد وقعت إيران خلال السنوات القليلة الماضية عدة اتفاقيات مع المملكة العربية السعودية والكويت وقطر وتم التباحث حول آليات تفعيل التعاون الأمني ودعم التعاون الإقليمي في اتفاقية بين إيران والمملكة العربية السعودية[1] .

لكن الملاحظ أن هناك غياب لإستراتيجيه عربية مشتركة تجاه الملفات العالقة في الشرق الأوسط، والتي من أبرزها الصراع العربي – الإسرائيلي والدور المؤثر والمتصاعد لإيران في تفاعلات الشرق الأوسط ، والخليج العربي ، آسيا الوسطى هذا فضلا عن غياب سياسة واضحة تجاه الطموح النووي الإيراني وتأثير كل ذلك على مستقبل النظام الإقليمي العربي العاجز عن التأقلم مع المتغيرات الدولية والإقليمية المتسارعة .

وسنحاول في هذا المبحث الإجابة إلى ثلاث نقاط أساسية: ما هي محددات العلاقات العربية الإيرانية بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001؟ وما مدى إمكانية بناء تفاعلات بناءة تحقق مصالح الطرفين العربي والإيراني؟ وما هي تداعيات الملف النووي الإيراني وانعكاساته عربيا؟

1- محددات العلاقات العربية الإيرانية

من بين علاقات النظام العربي بدول الجوار الجغرافي تبرز إيران كقوة إقليمية ذات ثقل استراتيجي ، وجيواستراتيجي ، وجيواقتصادي ، وهذا الثقل يعتد به في تفاعل العلاقات العربية الإيرانية مهما كانت طبيعة هذه التفاعلات تعاونية أو تنافسية أو صراعية وتتحدد طبيعة هذه التفاعلات بمجموعة من المؤثرات أو المحددات لدى كل طرف مما يدفعنا للبحث عن الآليات التي تدفع إلى تنمية العوامل التي تزيد من وزن التفاعلات التعاونية على حساب العوامل المؤثرة سلبا على العلاقات[2] .

---

[1] رضا سيمبر ،" الدبلوماسية الإيرانية والتطورات الإقليمية الجديدة في الخليج"، الأخبار السياسية الاقتصادية ، العدد 211- 212 يونيو – يوليو 2005-09-21 ، موقع البينة www albaina net

[2] مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،" التفاعلات العربية الإيرانية "، القاهرة: **التقرير الاستراتيجي** العربي 2004/203، ص 211

هناك الكثير من المحددات التي تحكم علاقات إيران مع العرب والنظام العربي يمكن تقسيم هذه المحددات إلى قسمين:

1- محددات ثابتة: بعضها تاريخي وبعضها ثقافي بعضها اقتصادي واستراتيجي فضلا عن الدين والقومية وهي في مجملها تلعب دورا أساسيا في توجيه العلاقات العربية وتحديد طبيعتها أو شكلها.

2- محددات متغيرة، وهي غالبا ما تكون سببا أساسيا في التحولات المفاجئة والطارئة في العالقات وتحويل مسارها وتحديد شكلها.

1-1 من بين هذه المحددات الثابتة رفض الوجود الأجنبي في المنطقة؛ حيث تنظر إيران إلى مثل هذا الوجود الأجنبي في المنطقة بريبة شديدة وترى فيه سبب لكثير من الأزمات في الإقليم، وخاصة في الخليج العربي. هذا الوجود سواء كان غربيا (أمريكيا) أو عربيا فهو مرفوض رفضا قاطعا إيرانيا وبعد زوال الاتحاد السوفييتي ترى أن لا مبرر لمثل هذا الوجود الذي لا يمثل سوى شكل من أشكال السيطرة والنفوذ على دول المنطقة.

ومن هذا المنطلق لا تزال إيران تؤكد على أن أمن الخليج هو مسؤولية الدول المطلة عليه وبالتالي فقد حرصت على[1] :أولا: انتقاد إعلان دمشق بمجرد صدوره في 19 سبتمبر 1991 حيث حرصت الدول العربية المشاركة- مصر وسوريا ودول مجلس التعاون- عدم الإشارة في الإعلان في الفقرة المعنية بالترتيبات المستقبلية في الخليج إلى امن الخليج بل أشاروا بوضوح إلى أمن وسلامة الدول العربية في الخليج وهو استبعاد واضح لأي دور إيراني مستقبلا في أي ترتيب امني في الوقت ذاته أكدت الدول المشاركة على الدور المحوري للولايات المتحدة الأمريكية العدو التقليدي لإيران.

- ثانيا: أما الرفض للوجود العربي في الخليج فقد تأكد بعد عقد اتفاقية بين السعودية وطهران في عهد الرئيس خاتمي الذي أكد أن الاتفاقية الأمنية يمكن أن تكون نموذجا جيدا للتعاون الناجح والمثمر بين دول المنطقة والتي يمكن أن تكون مقدمة للتوصل إلى

[1] أشرف محمد كشك، مرجع سابق

ترتيبات وأســـاليب جماعية لتامين الأمن والاســـتقرار في المنطقة دون الحاجة إلى الأطراف الخارجية.

- ثالثا: لا يمكن الفصـل بين التحركات الإيرانية تجاه دول الخليج والواقع الاقتصـادي في طهران؛ فإيران تعاني من أزمة اقتصـادية خاصـة في ظل الحصـار الدولي الممارس عليها، وذكرت بعض التقارير أن نسـبة البطالة في إيران بلغت 16 % هذا فضـلا عن ارتفاع معدلات التضـخم لهذه الأسـباب وغيرها ترغب إيران الوصـول إلى الأسـواق لتصريف منتجاتها من خلال الأسواق الخليجية القريبة.

ولعلى هذه السـلوكية الإيرانية الرافضـة للوجود الأجنبي في منطقة الشـرق الأوسـط يعود لعوامل عدة وفق نظرة بعض القوميين العرب إلى ما يلي[1]:

أن منطقة الخليج أحد أهم الثوابت الأمنية في السياسة الأمنية الإيرانية، وبالتالي فان فصل هذه الحلقة الأساسية من حلقات الأمن القومي العربي تحتل مكانا نهما في رؤية إيران لإستراتيجية لأمن المنطقة.

منطقة الخليج لاتزال بعد كل ذلك من دون ترتيبات أمنية تتماشـــى مع أهميتها الحيوية للاقتصاد العالمي, ومع موقعها الإستراتيجي بين الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا[2] وقد ساعد هذا الأمر على بروز النوايا الحقيقية لبعض الأطراف الدولية خاصـــة (إيران وإســـرائيل)بعد دخول المنطقة في حالة فراغ اسـتراتيجي ، وتكشـف أمني هذا التطور سـاعد إيران من اجل الدخول بقوة في إعادة صـــياغة النظام الإقليمي العربي الجديد، وترتيبات الأمن في المنطقة كظرف أساسـي وفاعل تدمير القوة العسكرية للعراق وخروجه من معادلة التوازنات الإقليمية ، قد قدم لإيران قوة مضـاعفة ، سـاعدت على تعزيز الطموح الإيراني في ظل التمزق والانقسـام الذي ميز النظام العربي وتخاذله الأمني.

1-2 القضـية الفلسـطينية من أبرز المحددات التي تسـاهم في توجيه وجهات النظر العربية والإيرانية كما تسـاهم في نفس الوقت إلى زعزعة هذه العلاقات لمجموع الدول المشـكلة للنظام

[1] نظمي أبو لبدة، مرجع سابق ، ص ص (140-141)

[2] خالد الدخيل، الخلل الأمني في منطقة الجزيرة العربية والخليج، المعرفة – ملفات خاصة – 2004
Www. Aljazeera. Net/ NR/EXERES/FE408367

الإقليمي الشرق الأوسط هذه الدول تتكون من دول منضوية تحت الجامعة العربية هذه الأخيرة تتشابك مع إيران في ثقافة مشتركة، وفي توجهاتها السياسية خاصة تجاه القضية الفلسطينية والعداء لإسرائيل.

ولعل نقطة البدء هنا تتمثل في أن إيران تسعى لتثبيت ثقافة المقاومة في المنطقة ضد التدخل الأجنبي في شئونها، كما تسعى لدعم حركات المقاومة باعتبارها العمود الفقري لتفعيل حركة شعوب المنطقة، وربما يكون ذلك متوافقا مع أهداف الدول العربية التي تعمل دائما في المحافل الدولية على الإقناع بضرورة التفريق بين حركات المقاومة وتمييزها عن التنظيمات الإرهابية[1].

1-3 الموقف من الشرق أوسطية:

2-المحددات المتغيرة أو الطارئة

والتي يمكن أن تكون محددات داخلية مثل الصراعات السياسية الداخلية بين تياري الإصلاحيين والمحافظين ، وبعضها الآخر تفرضه اعتبارات إقليمية وعالمية ، مثل التحالف السوري الإيراني اللبناني (حزب الله) وردود الفعل العربية والمبادرات المختلفة لحل الأزمات العالقة، إلى جانب الملف النووي الإيراني وتداعياته على المنطقة العربية.

يمكننا التأكيد من خلال التوصيف السابق أن ثمة أولويات لضرب العلاقات العربية – الإيرانية في المخطط "**الصهيو – أميركي**" تتعدى حرمان العرب من عمق استراتيجي وشريك حضاري كإيران حيث يدرك كل المعنيين أن مصير هذه المنطقة يكاد يتقرر في ضوء الطريقة التي يتم فيها إدارة هذا الشأن سلباً وإيجابا.

ولعل المخططين الاستراتيجيين في الولايات المتحدة وإسرائيل هم الأكثر إدراكا لهذه الحقيقة، وهم الأكثر تصميماً على إدارة هذه العلاقات على نحو سلبي، وعلى استنفار كل الطاقات والإمكانات، واستنفار كل الجهود السياسية والأمنية والثقافية، وإثارة كل النعرات والعصبيات

[1] محمد السعيد عبد المؤمن، العرب وإيران أما آن وقت الحوار
www Islam online net/ /Arabic /politics/ index/html

القومية والطائفية والمذهبية على ضفتي العلاقة بهدف منع تطور هذه العلاقات بالاتجاه السليم أولاً، ثم دفعها إلى هاوية الانهيار والتوتر والاحتراب ثانياً[1].

بمعنى آخر أن نجاح العرب في إقامة علاقات تعاون وتكامل وتفاعل مع أبناء دائرتهم الحضارية لا سيما في إيران وتركيا، هو من أقصر الطرق إلى نيل استقلالهم الكامل، والى تحقيق مشروعهم الحضاري النهضوي، وإذا كان الأمر خلاف ذلك فانه سيقود إلى أخطر أنواع التدمير الذاتي، والارتهان الخارجي، والانكفاء الحضاري.

يجب التأكيد على أن نظرة المخطط الأمريكي الإسرائيلي إلى هذه القضية(العلاقات الإيرانية العربية) لا تنفصل بالتأكيد عن نظرته الشاملة إلى كامل قضايا المتعلقة بالشرق الأوسط ، لكن الهدف الأساسي هو الهيمنة الكاملة على المنطقة وثانيهما التفتيت المستمر لكيانات المنطقة والتدمير الكامل لمكوناتها الثقافية والعقائدية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، أي تكريس الهيمنة من خلال التفتيت وتعميم التفتيت عبر توسيع نطاق الهيمنة.

ولن نكرر هنا ما بات معروفاً حول مشاريع تمزيق المنطقة وإطلاق مخططات التقسيم والفدرالية التي يجري الترويج لها من العراق إلى السودان، مروراً بلبنان وهو البلد الذي لا تغيب عنه هذه المخططات مرة إلا وتعود لتطل مرة جديدة وصولا إلى إقامة كيانات انفصالية عديدة في المنطقة بات حكامها يدركون تماما الخرائط الجديدة للدويلات المرشحة للانبثاق عن دولهم الحالية.

تشكل العلاقة العربية – الايرانية بكل اشكالياتها، أحد الاغراءات الكبرى لجذب هذا المخطط، لأن تفاهماً عربياً – ايرانياً حقيقياً وعميقاً مبنياً على قواعد الاحترام المتبادل، والتعاون الصادق، والتكافؤ الدقيق، يشكل رافعة رئيسية لنهوض الطرفين، ويعزز عوامل القوة لديهما، فيما يقود الصراع العربي الخليجي بالأساس – الإيراني إلى إطلاق سلسلة من التداعيات المدّمرة ليس على صعيد العرب وإيران فحسب، بل على مستوى الدائرة الحضارية الإسلامية بأسرها، ناهيك بأثرها على مستوى العالم كله.[2]

[1] معن بشور، "العلاقات العربية الإيرانية الضرورات والإشكاليات "، مرصد العلاقات العربية الإيرانية www tharwaproject org

[2] نفس المرجع السابق

1- دول الخليج العربي والملف النووي الإيراني:

إن حساسية العلاقات الإيرانية العربية ودور المحددات التاريخية والصراع السياسي في تحديد طبيعة العلاقات بين الطرفين ودور العوامل الخارجية (الدول الغربية خاصة) في الحيلولة دون تحسن العلاقات بين الطرفين العربي والإيراني وذلك بمحاولة استخدام الإرث التاريخي السيئ في العلاقات العربية مع الجوار الإيراني استخداما سياسيا وامنيا مرتبط بتحقيق المصالح الإستراتجية لهذه الدول على أكثر من صعيد.

ويأتي الملف النووي الإيراني ليتيح فرصة أخرى للولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول استخدامه لإثارة المخاوف الأمنية للدول العربية خاصة في الخليج كما ذكرنا في السابق حين الحديث عن التحديات الإقليمية للبرنامج النووي الإيراني.

في حقيقة الأمر فان الدول العربية لا تعتقد أن إيران نووية لا تمثل خطرا أو تحديا كبيرا على وجودها، وقد استطاعت التعايش في محيط نووي تمثله الهند ة وباكستان وإسرائيل –التي تعتمد على سياسية غامضة حول الأسلحة النووية – حتى في ظل عدم مصادقة هذه الدول على معاهدة انتشار الأسلحة النووية (Npt) [1].

كما ترفض الدول العربية بصفة عامة حجة أن امتلاك إيران للقدرات النووية في الجوانب الع سكرية تمثل خطرا على مصالحها الحيوية في الوقت ذاته إسرائيل تعد الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تصادق على معاهدة حضر انتشار الأسلحة النووية بكل أنواعها.

هذا هو الموقف العربي العام من السلوكية النووية الإيرانية في الشرق الأوسط، فقد كان أغلب ما كتب ينطلق من مسلمات منها حق الدول النامية في التقنية النووية خاصة في ظل الإخفاقات المتكررة للنظام الإقليمي العربي وضعفه الواضح أمام القوى الخارجية فالتساؤل المطروح عربيا وعند كثير من المختصين والسياسيين والمحللين العرب المهتمين بالأزمة النووية الإيرانية الحالية هو كيف يمكن لهذا الدور الايراني المتنامي أن يؤثر على النظام الإقليمي العربي؟

الاتجاه الأول:

[2] Riza Simbal, Ob, cit, p67

يعتقد أن تزايد الدور الإيراني يحمل بعض المخاطر للأمن القومي العربي، وقد يعني انتقاصا من الأدوار العربية، أو على حسابها خاصة وان النظام الإيراني يتجاوز المأزق الوجودي[1] إلى طموحات من خلال استخدام قدراتها وإمكانياتها إلى مضاعفة دورها السياسي والاقتصادي في المنطقة.

وهي الرؤية المبنية على خبرة تاريخية مليئة بمغامرات إيران للتوسع في دائرتها الإقليمية فعلى الساحة العراقية على سبيل المثال، كلما زاد الثقل الإيراني في الجبهة الداخلية العراقية زادت المخاوف العربية من الاستبدال بأسطورة صدام القومية أسطورة أخرى دينية تمثلها إيران

ومن الأهمية بمكان الانتباه إلى الطابع الأمي الشديد الدلالة في خطاب السياسة الخارجية الإيرانية فبعد تراجع دور الاصطلاحيين في إيران في الانتخابات الأخيرة وصعود الرئيس أحمدي نجاد إلى السلطة سمح مرة أخرى إلى عودة الخطاب الديني المتشدد تجاه عدة مسائل وقضايا ومن هنا تتعلق المسألة ليس بالحفاظ على النفوذ في الدوائر الإقليمية كما قد يرى البعض بل بتمديد النفوذ بالرغم من الإطار الخارجي المقيد[2].

ويمثل البرنامج النووي الإيراني إضافة إلى القوة الإيرانية (وليس الإسلامية وفق البعض)، "على سبيل المثال على الرغم من الخطاب السياسي الإيراني المناوئ لإسرائيل إعلاميًا، إلا أن الاعتبارات التي تحكم الاستراتيجية الإيرانية ترتبط بمصالحها ووضعها في الخليج العربي وليس بعدائها لإسرائيل[3] حيث تم التأكيد على أن الأسلحة النووية إذا ما وجدت فهي تخدم أهداف الدولة الوطنية ذاتها وليس دائرتها الإقليمية أو الدينية: فهي قنبلة إيرانية وليست قنبلة إسلامية أو حتى شيعية كما رددت بعض الأقلام، وأن القنبلة لا دين لها بل لها وطن وتعبر عن المصلحة الوطنية للدولة وهي هنا المصلحة الإيرانية.

وفي إطار تزايد الشكوك حول نوايا إيران التوسعية ظهرت فكرة الهلال الشيعي حيث يعتقد بعض المختصين أن صعود مثل هذا الهلال قادر على تغيير المشهد السياسي في الشرق

[1] باكينام الشرقاوي ، مصالح العرب وإيران التقاء أم افتراق ؟ إسلام أون لاين، Www, islam online, net/ article /2006)

[2] نزار عبد القادر، السياسية الخارجية الأمنية الإيرانيةمرجع سابق.

[3] وليد نور، النووي الإيراني إسلامي أم برجماتي ، موقع البينة www. Albina. net

الأوسط[1] بل الدائرة الشيعية التي قد تمثل عنصر تهديد للأمن القومي العربي لكن من الأجدر –كما أكد البعض– النظر إلى كيفية توظيفها (أي هذه الدائرة الشيعية) وهل هي ذات طابع عدائي؟ وإذا كانت الإجابة بنعم فهي موجهة ضد من؟ من الصعب الوصول إلى إجابة وافية

الاتجاه الثاني: بينما يرى اتجاه ثان أنه من الممكن أن تتقاطع المصالح العربية والإيرانية دوما ألا ننظر إلى مسألة الإمكانات الإقليمية للقوى الإقليمية (مثل مصر والسعودية وإيران) باعتبارها مباراة صفرية، إذا ارتفعت مكانة إيران تقلصت مكانة مصر والعكس صحيح. دون مبالغة في توصيف المنافسات بين الفاعلين في ذات الإقليم الواحد، حيث تتداخل مجالات مشتركة عدة تسمح بحدوث حد أدنى من التنسيق يحقق مصالح أكثر من طرف[2].

وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر البعض أن التحدي الإيراني قد كسر مناخ التبعية والانكسار العام واستقطب القوة الإيجابية في المنطقة وتبرز مواجهة الهيمنة المفرطة التي تمارسها الولايات المتحدة ومن خلفها إسرائيل كهدف مشترك يجمع العرب مع إيران والتي لا تمثل وفق هذه الرؤية تهديدا للأمن القومي العربي بل تعضيدا له، ويتحدد الأعداء هنا بعيدا عن الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ويصبح التساؤل الرئيسي: لماذا نحزن لتهديد إسرائيل؟

في كل الأحوال فان توجس الأطراف الإقليمية العربية خاصة الخليجية تجاه البرنامج النووي الإيراني، له مبررات واقعية خاصة أن البرنامج السلمي للطاقة النووية قابل للتحول إلى الأغراض العسكرية متى توفرت الإرادة السياسية لذلك –حتى وإن كان هذا التطور يستلزم أيضا خطوات أخرى مهمة أكثر تعقيدا من الناحية التكنولوجية والعسكرية لكن المهم أن الطرفين العربي والإيراني على الرغم من الخلافات الكثيرة بينهما إلا أن المهم هو الحيلولة دون استخدام هذا الأمر لتعميق الخلاف بين الطرفين خاصة في ظل وجود قواسم مشتركة تجمع الشعبين العربي والإيراني.

[1] خليل العناني، "النفوذ الإيراني في العراق"، **السياسة الدولية**، العدد 165 ن يوليو 2006، ص 108

[2] باكينام الشرقاوي، مرجع سابق، ص

خلاصة:

لا يمكن إذا تجاهل دور العوامل الخارجية في توجيه السلوكية الإيرانية والتي يمكن اعتبارها من المحددات الأساسية المهيكلة والمؤسسة لطبيعة التوجه الأمني لإيران بعد الحادي عشر من أيلول 2001 أو ما عبرنا عنه بالاستراتيجيات المضادة ودورها في تشكيل العقيدة الأمنية لإيران.

في كل الأحوال فان الاستراتيجيات المضادة أو المناقضة أو المنافسة للدور الإيراني خاصة الإستراتجية الغربية خاصة من قبل الفاعل الدولي المهيمن (أمريكا) ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في بلورة العقيدة الأمنية الإيرانية؛ حيث هناك تصور أساسي للخطر يهيمن على العقيدة الأمنية لإيران ساهمت في تشكيله المحددات الدولية بصفة عامة والمعارضة الغربية والأمريكية تحديدا للجمهورية الإسلامية الإيرانية[1] ولتوجهاتها السياسية الرئيسية في سياستها الخارجية في الشرق الأوسط التي يمكن إجمالها في[2]:

- دعم إيران للجماعات الفلسطينية المتشددة والمقاربة التي تتبناها لحل الصراع العربي الإسرائيلي

- علاقات إيران بالحركات الإسلامية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتنسيق بينها وبين هذه الحركات منذ التسعينات من القرن الماضي.

- السلوكية النووية لإيران وسعيها إلى تطوير برنامجها النووي والصاروخي.

لكن يجب الإشارة إلى التغيرات التي طرأت على التفكير الاستراتيجي الإيراني بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 واحتلال كل من أفغانستان والعراق فقد أدت هذه الأحداث إلى تكيف إيران التكتيكي الذي يثبت وجود نوع من المرونة في مواقفها السياسية[3] وتراجعت إيران بموجب هذا

---

[1] محمود سريع القلم، **العقيدة الأمنية الناشئة لإيران المصادر الداخلية ودور المحددات الدولية**، في كتاب الخليج تحديات المستقبل، الإمارات: مركز الدراسات والبحوث الإستراتجية، ط 1، 2005 م، ص 198

[2] ياسر أبو شبانه، **النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي**، مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة: ط 2، 2004، ص ص (249-259)

[3] محمود سريع القلم، مرجع سابق، ص 202

التكيف عن نهجها الأيديولوجي لصالح الدفاع عن مصالحها القومية وهذا تغير مهم لجهة تغير السلوك الإيراني على الصعيد الخارجي.

خاتمة

خاتمة:

لقد ازدادت منطقة الشـرق الأوسـط أهمية في السـياسـة الدولية بعد الحادي عشـر من سـبتمبر 2001. وهذا لا يرتبط لهذه الأحداث فحسـب، بل يعود إلى أسـباب ومحددات مختلفة أبرزها سياسية، وإيديولوجية تتعلق بتعثر عملية السلام في الشرق الأوسط، وما يترتب عليها من انعكاسـات (إقليمية) سـياسـية وأمنية شـاملة، إلى جانب الانفلات الأمني في العراق و العجز الأمريكي البريطاني في ادراة الصراع و تحديد مستقبله(العراق)السياسي، و دوره الإقليمي. كذلك فان الأمر يزداد سوء بعد فشل الغرب في تحقيق الاستقرار والأمن في أفغانستان وسوريا وحتى اليمن. كل هذه مؤشـرات على فشـل الإسـتراتيجية الأمريكية في احتواء بدل القضـاء على ما تسميه الإرهاب وتنظيم داعش وغيرها. مما يؤكد على فشل المشروع الأمريكي للشرق الأوسط.

بطبيعة الحال هناك محددات أخرى ضـــاعفت من أهمية المنطقة، وفي نفس الوقت، جعلتها أكثر عرضـة لعدم الاسـتقرار السـياسـي والأمني. لكون منطقة الشـرق الأوسـط منطقة حساسة تتشابك فيها المصالح الاقتصادية العالمية خاصة للدول الغربية مع الضغوط السياسية الإقليمية المرتبطة بما تثيره إسـرائيل وتفتعله من أزمات سـياسـية وأمنية وما تثيره إيران من إشكاليات سياسية، وتدخل أمنى في العراق وفي لبنان لخدمة أهدافها ومصالحها الإستراتيجية.

هذه الحقائق وغيرها جعلت المنطقة مرشحة لان تحتل مكانة بارزة في السياسة الدولية الدراسات الإستراتيجية والأمنية.

في الوقت ذاته فان إيران ولعدة عوامل سـتظل تلعب دورا مهما في تفاعلات الشـرق الأوسـط والخليج العربي، وآسـيا الوسـطى، والقوقاز، وسـتظل أيضـا مفتاحا أسـاسـيا في حل كثير من المعضلات السياسية والأمنية في المنطقة.

لقد أصـبحت إيران من القوى السـياسـية الفاعلة في السـياسـة الدولية وعلى المسـتوى الإقليمي بالأسـاس، و هي في مسـتوى الصـراع مع الغرب كما يعتقد البعض و هي تمتلك من القدرات ما يؤهلها للعب دور محوري عالميا و إقليميا ، يتناســب، و طموحاتها رغم أن هناك الكثير من يربط بين هذه الطموحات، و بين غياب الأمن و الاستقرار في المنطقة.

بعيدا عن أية خلفية فكرية مسبقة فان إيران مهمة جدا، لمحددات سياسية واقتصادية وثقافية ودينية، ولأسباب عسكرية ستكون قوة دولية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، بعد نجاحها في تطوير أسلحتها وصواريخها إلى يصل مداها إلى شرق اروبا. ولعل التعثر الأمريكي في حربها على أفغانستان والعراق كما سبق الذكر قد ضاعفت من قوة إيران وأكسبها موقعا مهما للمقاومة مع الأطراف الدولية الأخرى حول عدة قضـــايا مهمة، فبعد اكثر من عقود تقريبا من انقطاع العلاقات الإيرانية الأمريكية عقدت الولايات المتحدة وإيران أول محادثات مباشرة رفيعة المستوى بينهما في بغداد في 28 فيفري 2007 للتفاوض بشـان خطة حول كيفية تحقيق الاستقرار في العراق. على الرغم من التوتر السياسي الذي ظهر في تصريحات الطرفين وتبادل الاتهامات حول من كانت أكبر قوة مزعزعة للاستقرار في العراق.

إن تموقع إيران في منطقة جغرافية إســـتراتيجية ، كونها نقطة التقاء بين منطقتين من أبرز المناطق في العالم. وهما الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. هاتان المنطقتان يمثلان مستودع النفط العالمي. هذا ما جعل التقاء مصالح الطرفين الإيراني، والولايات المتحدة خاصة، والدول الغربية بصـــفة عامة أمرا لا يزال بعيد المنال رغم وجود الأمل في عودة العلاقات إلى ســـابق عهدها. تعتبر فيه إيران ليس كشرطي يخدم ويحمي مصالح غيره لكن كشريك اقتصادي، وأمني تحترم مصالحه القومية.

المقابل ذلك يبدو انه من المبكر إن إيران كانت من أبرز الدول المســـتفادة من الحرب الدولية على الإرهاب. رغم قيام الولايات المتحدة بإبعاد نظامين "ســـنيين" معاديين عن الحدود الإيرانية، و هما طالبان في أفغانستان، و صدام حسين في العراق فقد أدرك الإيرانيون، مؤخرا أن عليهم مراقبة الولايات المتحدة الأمريكية على رفعة الشطرنج الإقليمية، في مقابل ذلك تأكدت واشنطن أن أية إستراتيجية أمريكية للخروج من العراق لابد لها أن تمر عبر إيران و في حالة فشـــل ايران في اقناع الولايات المتحدة الامريكية للعودة الى الاتفاق النووي فان مصـــالحها الاقتصادية تبقى مهددة.

ما هذا ما زاد في تأجيل احتمال التقاء مصـــالح الطرفين هو ما عبرنا عنه في هذه الدراسة بالسلوكية النووية، وما ترتب عنها من انعكاسات إقليمية، ودولية لا تتحكم في مستقبل العلاقات الإيرانية فحسب، بل تتحكم في مستقبل الشرق الأوسط، وبالأساس في مستقبل

الانتشار النووي في المنطقة. وفي العالم بأسره، في ظل غياب أية مؤشرات على تسويه الأزمة النووية يبقى التوتر في العلاقات امر سائدا.

لقد أصبح في الحكم المؤكد أن البعد الأمني في السياسة الخارجية لإيران تجاه الشرق الأوسط–بعد احتلال العراق وأفغانستان، قائمة على أسس وتوجهات ثابتة وأخرى متغيرة بتغير مصالح إيران في المنطقة، وبالتالي التأكيد على الصراع بين إيران والغرب والولايات المتحدة الأمريكية صراع نفوذ ومصالح، وأن كان يلبس لباسا دينيا في بعض الأحيان.

بمعنى آخر إن احتلال أمريكا للعراق والقضاء على نظامه القائمة قد (سمح) فتح هامشا من الحركة، بعد أن كان العراق معرفها أساسيا وضابطا استراتيجيا لإيران خاصة في السنوات التي تلت المثالية الثورية، وما أثارته من إشكاليات تصدير الثورة وإبلاغها خاصة إلى الدول الإسلامية والعربية تحديدا.

وما يؤكد التوصيف والتحليل السابق هو أن النظام الإيراني قد شعر بخيبة أمل سياسية فيما يتعلق بالتفاهم الأساسي بين الدولتين والذي يقضي بان الولايات المتحدة تسمح بقيام عراق مؤيد للحكومة وللنظام الإيراني، و بسيطرة شيعية.

أما الشيء الذي لم يتم حمسه بعد هو ما يتعلق بالمسالة النووية الإيرانية ليست كمسالة تقنية وقانونية فحسب، بل تتعدى إلى الجوانب السياسية والأمنية تخص الوضع في العراق وأفغانستان، والوضع في فلسطين ولبنان واليمن وسوريا وسعي الإدارة الأمريكية الحالية إلى إقناع القيادة الإيرانية بضرورة القيام ببعض التنازلات السياسية في المنطقة، و مساومتها على حقها في طاقة نووية سلمية.

إن المتبع للتطوير التاريخي للأزمة النووية الإيرانية يكشف مدى تعقدها، وصعوبة إيجاد مخرج من المأزق النووي وهذا يتفق مع ما أعلنته كثير من المراكز المهمة بالشأن النووي و المسالة النووية الإيرانية و ذلك يعود أساس الى محددات كثيرة من أبرزها الوضع المتدهور في العراق و أسعار البترول و الشعور الإيراني بعدم الأمان كل هذا يحفز إيران في استمرار ما في سلوكيتها النووي الحالية.

على مستوى الآليات المستخدمة في إدارة الصراع بين الطرفين الإيراني و الأمريكي و القومي يمكن القول بان ان الوسائل الدبلوماسية التي استخدمتها الدول الغربية خاصة الدول الأوربية قد فشلت في إقناع النظام الإيراني بالتخلص عن طموحاتها (الخاصة) بخصوص دورة و قوة كاملة, و في الوقت ذاته فمن غير المرجع ان يوافق مجلس الأمن الدولي على فرض عقوبات قوية بما فيها الكفاية لإرغامها على التحلي عن طموحها النووي و تخصيب اليورانيوم داخل إيران، خاصة بعد الاتفاق النووي الذي انسحبت من إدارة الرئيس دونالد ترامب فيما بعد واثار الكثير من الإشكالات خاصة للأوروبيين المشاركين في الاتفاق النووي.

– في المقابل ذلك فان الدبلوماسية الأمريكية تترك الخيارات جميعا على الطاولة في حين تركز على تشجيع الدبلوماسية الأوربية المقترنة بدور أكبر للأمم المتحدة، وهذا يعود أساسا إلى قلة المعلومات لدى الإدارة الأمريكية حول الجدول الزمني الذي تحتاجه إيران لتطوير قدراتها النووية ذات الاستخدامات العسكرية، بذلك فإنها تعتمد على عامل الزمن لبناء إجماع دولي مساند العقوبات والضغط الدبلوماسي . وكذا إجماع يساند الخيارات العسكرية إذا لم تنجح الدبلوماسية.

–في حالة فشل الخيار العسكري، فان الخيار الدبلوماسي الواقعي المتبني، هو السماح لإيران "بخطة التخصيب المحدود المؤجل، وسيكون بذلك لإيران الحق في التخصيب محليا، في مقابل قبولها بالتفتيش المفاجئ .

في إطارها العالم فان الأزمة النووية التي تحتاج إلى دراسة مفصلة ورغم تعدد المراحل التي مرت بها المسالة النووية الإيرانية –والتي وضعت الحكومة الحالية أمام تحديات كبيرة خاصة في منتصف عام 2007 – إلا ان الثابت فيها هو ان البرنامج النووي لإيراني كان من بين الأسباب و لا يزال في تعقيد العلاقات الإيرانية مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هكذا ظروف فان الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران وعلى مستويات عدة، قائمة أسسا على استبعاد إيران، وحرمانها و عزلها عن محيطها الخارجي كما ان السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران و مند عام 1979م و ازدادت حدة بعد الحادي عشر من شهر سبتمبر 2001 قائمة على استبعاد و الحيلولة دون حتى استخدام إيران لتاريخها الغني و موروثها الحضاري. بل تسعى فقط إلى تحقيق مصالحها التي كانت نتائجها سلبية جدا.

ومن جهة نظر غربية، وللأسباب السابقة، فان الدول الغربية تسعى بكل الوسائل للحيلولة دون أية قابلية نووية (عسكرية) ، فسيكون ذلك مفتاح المصلحة الغربية في السنوات القادمة، كما يبدوا ان الغرب والتحديد أمريكا سوف لن تقبل هكذا سيناريو(التحول إيران إلى قوة نووية عسكرية).لقد أربك كثيرا من المهتمين والدول التي كانت تنتظر حلا عسكريا ضد إيران مثل إسرائيل .

– فمن الوجهة السياسية فقد يصح القول أن مزيجا من التهديدات والضغوط إلى جانب الإغراءات ذات المصداقية قد تدفع إيران إلى سلوكية معتدلة أساسها الثقة، الاحترام المتبادل.

– بعبارة أخرى أن الدبلوماسية قد تكون أسلوبا مناسبا فيما قد تفشل الآليات الأخرى في التعامل مع إيران.

–أن تخلي إيران عن الأسلحة النووية بصفة نهائية سيكون أمرا صعبا ومستبعدا خاصة في ظل هكذا ظروف.

*أن التقديرات تشير إلى أن إيران قادرة على إنتاج السلاح النووي في حدود 2025 إذا تمكنت من تخصيب اليورانيوم عالي الجودة ومرتفع التخصيب.

– موقف الأطراف الدولية خاصة الغربية من السلوكية النووية فان فيه اعترافا لكن بدرجات متفاوتة بحق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية في نفس الوقت تبدى قلقها بسبب افتقار إيران إلى الشفافية خلال تجربتها الماضية، كما يمكننا التأكيد على أن المحدد الأساسي لموقف الأطراف الدولية خاصة الدول الغربية هي محددات سياسية ترتبط بتوجيهات السياسية الخارجية الإيرانية و أسس استراتيجيتها الأمنية الحالية القائمة على محورية القضية الفلسطينية, و بالتالي مستقبل الدولة الإسرائيلية و كذا دعمها اللامشروط لحزب الله و سوريا واليمن. وليست محددات تقنية نووية بالأساس.

كذلك فان الخيار النووي الذي تنتجه إيران كأساس في إستراتيجيتها الأمنية، ربما وسيكون الأتي هو قدرتها على التحكم في الطاقة النووية، وفي الشرق الأوسط فان حيازة إيران للأسلحة النووية من شان هذا الأمر أن تغير موازين القوى الإقليمية، كذلك فهي قادرة على إعادة التحالفات السياسية في الشرق الأوسط، وهذا ما يثير القلق لدى الدول الغربية و إسرائيل.

أما الجواب المباشرة عن الإشكالية فانه رغم الكثير من التحديات السياسية والاقتصادية، وحتى الأيديولوجية مع دول الجوار إضافة إلى اهتزاز الخارطة الجيوسياسية والاثنية بالأساس التي فاقمت الوضع في منطقة الشرق الأوسط. إلا أن هذا لا يعني أن إيران ليست مرشحة للعب دور إقليمي، ودولي في المستقبل، وبالتالي قوة دولية توازي في عناصرها التكوينية القوى الدولية الحالية، وذلك بالنظر إلى الإمكانيات الحضارية التي تملكتها إلى جانب القدرات الاقتصادية فضلا عن التطور الملحوظ في قدراتها العسكرية والصاروخية.

ان القدرات النووية معناه الواسع أصبحت من العناصر الأساسية في قوة الدولة، أصبحت مكملة للقوى والقدرات السياسية والاقتصادية والأيديولوجية، رغم أن لها أبعاد سياسية فيها رمز القوة واستمرارية النظام ومنجزات الثورة وفق التوصيف الإيراني، كما لها أبعاد اقتصادية من خلال مساهمة القدرات النووية المستخدمة لأعراض سلمية اقتصادية حديثة .

بمعنى آخر أن اثر امتلاك إيران للقدرات النووية على التوازنات الإقليمية والدولية، امر واضح، فعلى المستوى الإقليمي ضاعف من قوة إيران وحضورها السياسي على أكثر من المستوى، وعمق من القوة إيران التفاوضية خاصة في العراق كما اشرنا في السابق، والدعوة إلى إشراكها في الترتيبات الأمنية والسياسية الاقتصادية مستغلا باعتبار أن الأمر هو السبيل الأمثل والصحيح لتوفير الأمن والاستقرار في منطقة الخليج والشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز، وهي فضاءات تشهد حضورا إيرانيا مستمرا.

*إن امتلاك إيران للقدرات النووية وللسلاح النووي مستقبلا فان هذا التطوير له انعكاسات أمنية شاملة وسيؤثر على التوازنات الإقليمية وتحقيق الردع ضد التحرشات الإسرائيلية بها ودعم موقف حزب الله وسوريا. وكذا سيعمق من اعتماد دول الخليج العربي على الوجود العسكري الأجنبي.

*أن الحضور الإيراني ودوره المؤثر يظهر من خلال نجاح إيران في تدعيم علاقات مع القوى التي تدعم نظرتها السياسية ومنظورها الأمني، ونظرتها الخاصة بحجم التحديات، والتهديدات التي تواجه المنطقة بكاملها خاصة تجاه المشاريع الأمريكية في المنطقة، وإدخالها في فوضى سياسية وأمنية خلاقة، كانت بدايتها بحرب العراق ثم حرب إسرائيل على لبنان والتي كانت من

ضـــمن أهدافها معرفة حجم المخاطرة التي يمكن أن تنشـــا في حالة مواجهة إيران واســـتهدافها عسكريا.

وعليـه فـالمقبول أكـاديميـا وعلميـا أن القـدرات النوويـة والســـلاح النووي (دور ردعي واستخدام سياسي). له دور مضـاعف لقدرات الدولة. لذا فان الموقف الأمريكي والغربي تحديدا من الملف النووي الإيراني هي ليسـت مشـكلة القدرات النووية الإيرانية أنما يتعلق الأمر بمشـكلة النوايا بمعنى ماذا تريد إيران من السلاح النووي وما هو مستقبل إسرائيل في ظل إيران النووية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع المراجع:

- **القرآن الكريم**
- **الدستور الإيراني**

1- **الكتب باللغة العربية**:

1998

1- أبو شبانه ياسر، **النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي**، مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة: ط 2، 2004

2- أبو لبدة نظمي، **التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي**، عمان: دار الكندي 2001

3- آل ثاني فهد بن عبد الرحمن، **العالم الإسلامي دراسات وجيوستراتيجية وجيوبوليتكية**، الدوحة: دار وائل للنشر،2002

4- انتوني، قدرات **إيران العسكرية هل هي مصدر تهديد؟**، الامارات: مركز الدراسات للبحوث والدراسات الاستراتيجية ط1، 1996

5- ايزدى بيزن، **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية**، ترجمة سعيد الصباغ، القاهرة الدار الثقافية للنشر، ط1، 2000

6- باشا أحمد فؤاد، **ابستمولوجيا العلم ومنهجيته في التراث الاسلامي**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي،1981

7- بدوي عبد الرحمان، **مناهج البحث العلمي**، الكويت: وكالة المطبوعات، ط3، 1973

8- بدوي محمد طه، **المدخل إلى العلاقات الدولية**، الإسكندرية، المكتب المصري الحديث، 1977

9- برا لسكي روبرت، **انهيار الاتحاد السوفييتي وتأثيره في أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بلا

10- بريجنسكي زبيغنيو، **الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت: دارا لكتاب العربي 2004

11- بريماكوف يفجييني، **العالم بعد الحادي عشر من سبتمبر وغزو العراق**، تعريب عبد الله الحسن، الرياض: مكتبة العبيكان، ط1 2004

12- بلين ارنولد، **الأمن الجماعي العربي**، الإمارات العربية المتحدة، مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام 2005

13- بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوربا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2005

14- دردري رجاء وحيد، **البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية**، دمشق، دار الفكر،2000.

15- الزويري محجوب، **المحادثات الأمريكية الإيرانية حول العراق بداية المواجهة أم نهايتها ؟**، وحدة الدراسات الإيرانية، الجامعة الأردنية: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2007

16- سريع القلم محمود، **العقيدة الأمنية الناشئة لإيران المصادر الداخلية ودور المحددات الدولية**، في كتاب الخليج تحديات المستقبل، الإمارات: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 1، 2005

17- السلطان جمال مصطفى عبد الله، **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط 1979 – 2000**، عمان: دار وائل 2002

18- السويدي جمال سند، **المأزق الأمني في الخليج، دول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية وإيران**، في كتاب: إيران وأمن الخليج البحث عن الاستقرار، الإمارات العربية المتحدة: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 1 1996

19- السويدي جمال سند، **إيران وأمن الخليج البحث عن الاستقرار**، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ط 1، 1996

20- شعث أحمد كمال الدين، **العراق المغبون وتداعيات حرب الخليج**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ص57

21- طاشمة بومدين، **الأساس في تحليل النظم السياسية: دراسة في المفاهيم والأدوات والمناهج والاقترابات**، الجزائر: شركة دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع،2013

22- طاهر علاء، **العالم الإسلامي في الاستراتيجيات العالمية المعاصرة**، بيروت: مركز الدراسات العربي–الأوروبي، ط1، 1998

23- عبد الحميد محمد كمال، **الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي** القاهرة: مكتبة الأنجلو أمريكية ،1959

24- العلوي خالد ابن محمد، **التجاذب السياسي والتقني للملف النووي الإيراني**، الكويت: حركة التوافق الوطنية الإسلامية،2007

25- العلوي خالد ابن محمد، **التجاذب السياسي والتقني للملف النووي الإيراني**، الكويت: حركة التوافق الوطنية الإسلامية،2007

26- العناني إبراهيم محمود، وآخرون، **الخيار النووي في الشرق الأوسط**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2001

27- القصبي عبد الغفار رشاد، **مناهج البحث في علم السياسة**، القاهرة: مكتبة الاداب،2004

28- القصبي عبد الغفار رشاد، **مناهج البحث في علم السياسة**، القاهرة: مكتبة الاداب،2004

29- كتزمان كينيث، **التهديدان العسكرية والسياسة الإيرانية**، في كتاب إيران والخليج البحث عن الاستقرار، الإمارات: مركز الدراسات والبحوث ال اسنراتجية1996

30- كوتراني وجيه، **الفقيه والسلطان دراسة في تجربتين تارخيتين العثمانية الصفوية القاجرية**، القاهرة: المركز الدولي1990

31- لونج دافيد ، **أمن الخليج في القرن الواحد والعشرين،** في كتاب إيران والخليج البحث عن الاستقرار) الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية

32- محمد ناصر شحاته، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي: الاستمرارية والتغيير،** القاهرة: دار العين للنشر، ط 1، 2005

33- المطري السيد خالد: **دراسات في سياسية العالم الإسلامي،** جامعة الملك عبد العزيز 1984

34- مقلد إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات،** القاهرة: المكتبة الاكادمية،1991.

35- منصور ممدوح، **الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط،** مكتبة مدبولي، ص 50

36- ميلاني محسن، **سياسية إيران في الخليج من المثالية والمواجهة إلى البرجماتية والاعتدال،** في كتاب إيران وأمن الخليج البحث عن الاستقرار، الإمارات العربية المتحدة: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 1996

37- النعيمي احمد، **السياسة الخارجية،** عمان: دار زهران للنشر والتوزيع،2009

38- النعيمي احمد، **النظام السياسي في إيران،** عمان دار زهران للنشر والتوزيع، 2014

39- نور بخش مهدي، **الدين والسياسة والاتجاهات الأيديولوجية في إيران المعاصرة،** كتاب إيران وأمن الخليج البحث عن الاستقرار، الإمارات العربية لمتحدة: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1 ،1996

40- هاول ناتنيال، **سياسة إيران في شمال غرب آسيا الفرص والتحديات والانعكاسات،** في كتاب، إيران والخليج البحث عن الاستقرار الإمارات: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 1996

41- هدسون مايكل، **سياسات السلام الأمريكي في العراق والشرق الأوسط**، في كتاب: احتلال العراق، وتداعياته عربيا إقليميا،2004

42- هويدي أمين، **الأمن القومي العربي لمن تدق الأجراس**، بيروت، 1991

43- هيكل محمد حسين، **مدافع اية الله: قصة إيران والثورة**، القاهرة: دار الشروق، ط1 1982

المجلات والدوريات:

1-إبراهيم محمود العناني، وآخرون، الخيار النووي في الشرق الأوسط، بيروت: **مركز دراسات الوحدة العربية**، ط 1، 2001

2-أحمد خليل زادة،" أثر الثقافة الوطنية على السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية"، **مجلة العلاقات الإيرانية الدولية**، عدد1، سيتمبر2000

3-أحمد صالح، "التطورات الداخلية في إيران وصعود خاتمي وأثرها على التفاعلات السياسية الإيرانية"، أمتي في العالم، **مركز الحضارة للدراسات السياسية**،2003

4-أحمد محمد نادي، " إيران والأمن القومي العربي رؤية جديدة"، **شؤون الشرق الأوسط**، عدد3، 2005

5-أحمد محمد نادي، "إيران والأمن القومي العربي رؤية جديدة"، **شؤون الشرق الأوسط**، عدد3، 2005

6-أشرف كشك، "التحالفات الإقليمية لإيران السياسة تتجاور مع الايدولوجيا"، **السياسة الدولية**، عدد165 يوليو2006

7-أصغر افتخاري، " أسلحة الدمار الشامل والتوجيه الأمريكي"، **مختارات إيرانية**، عدد 30، يناير 2003

8-إلياس ميسوم، "النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه: دراسة في المؤسسات الرسمية"، النظام السياسي"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد الخامس- العدد الأول 2019

9-أمريكا والشرق الأوسط بعد 11 أيلول 2001، **شؤون الأوسط**، عدد 105 شتاء 2002

10- أوزدن زينب أوكتاف،" مدارك أمنية بين إيران وتركيا" **شؤون الأوسط**، عدد 122 2003،

11- بن الشيخ عصام، "الهيمنة كهدف في السياسة الخارجية الأمريكية.. دراسة في أدبيات جوزف ناي، فرانسيس فوكوياما، زبيغينيو بريجنسكي أنموذجا، دفاتر **السياسة والقانون**،2005

12- جلال عبد الله معوض، "لشرق الأوسط الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة" "**شؤون عربية**، عدد 80 ديسمبر 1994

13- جلال عبد الله معوض،"الشرق الأوسط: الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة"، **شؤون عربية**، عدد 80 ديسمبر 1994

14- جنكيز نشاندر، "تحولات الجيوبوليتيكيا الإسلامية وانتقال دور الزعامة المركزية"، **شؤون الأوسط**، العدد 33 ديسمبر 1994

15- جودت بهجت، "عوامل الاستقرار في منطقة الخليج في العربي"، **المستقبل العربي**، عدد 208 ،2009

16- جودن بهجت، "عوامل الاستقرار في منطقة الخليج في العربي"، **المستقبل العربي**، عدد208، 1999

17- حبيب الله أبو الحسن الشيرازي،" المصالح القومية الأمريكية في آسيا الوسطى وتنافسها مع روسيا" **فصلية دراسات آسيا الوسطى والقوقاز**، عدد20 ربيع 2000

18- خليل العناني، "النفوذ الإيراني في العراق"، **السياسة الدولية**، العدد 165 ن يوليو 2006

19- خليل العناني،" النفوذ الإيراني في العراق" **السياسة الدولية**، عدد156 يوليو 2000

20- رحمان قهرمان بور، حرب العراق وتوازن القوى في بلاد الشام وجوارها، **فصلية إيران والعرب**، العدد 8، ربيع 2004

21- روزماري هوليس،"إيران العلاقات الخارجية والدور الإقليمي المحتمل"، **المستقبل العربي**: عدد 2001/08/70

22- ريفا بها لا،" إيران والولايات المتحدة والمفسدات المحتملة للصفقة في العراق"، المستقبل العربي، تموز 2007

23- سامح راشد، العرب ونووية إيران، **السياسية الدولية**، العدد 165، يوليو، 2006

24- سمير زكي البسيوني، "كيف تدير إيران علاقاتها مع القوى العظمى"، **السياسة الدولية**، عدد156، يوليو 2006،

25- السون ج – في يليز، "الأوربيون يكافحون الانتشار النووي حالة اختبار إيران"، **المستقبل العربي** ،2003

26- سيد حسين موسوي، "فرضيات الازمة بين إيران والغرب"، **شؤون الأوسط**، شتاء2006

27- سيد حسين موسوي، "فرضيات الأزمة النووية بين إيران والغرب"، **شؤون الأوسط**، شتاء 2006، عدد 121

28- سيد حسين موسوي، المشكلات الجديدة في الشرق الأوسط، **شؤون الأوسط**، عدد 106، ربيع 2002

29- السيد عوض عثمان، "القمة السعودية الإيرانية وتحديات الملفات الساخنة"، **مختارات إيرانية**، عدد81 ابريل 2007

30- شرين هنتر، "إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية"، **دراسات عالمية**، العدد 38(أبو ظبي): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000

31- شفيق المصري: "أي خطر لأي سلاح"، **شؤون الأوسط** عدد 106 ربيع 2002

32- شفيق المصري، "القانون والممارسة والبرنامج النووي الإيراني"، **شؤون الأوسط**، عدد260 ،2001

33- صدقة يحي فاضل،" قياس مدى قوة الدولة"، **مجلة العلوم الإدارية**، جامعة الكويت، ال عدد25، 3 خريف 1997

34- طلال صالح بنان،" إيران معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه الديمقراطية"، **السياسية الدولية**، عدد 155، يناير 2004

35- طلال عتريسي، "المشهد الإيراني بعد فوز الإصلاحيين"، **شؤون الأوسط**، العدد 94، ابريل 2000

36- طلال عتريسي، "جيوبوليتيك إيران"، **شؤون الأوسط**، العدد 84، جوان 1999

37- طلال عتريسي،" إيران إلى أين؟" **المستقبل العربي**، عدد 288 فيفري 2003، ص 95

38- عاطف معتمد عبد المجيد،" روسيا وإيران التفاعل النووي في المساحة الرمادية"، الجزائر: دراسات استراتيجية، **مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية**، عدد 2، جوان 2006

39- عدنان الهياجنة، "الحرب على العراق وتوازن القوى الدولي دراسة استراتيجية"، **مجلة البيان**، الإصدار الثاني، الطبعة الأولى،2004

40- على أصغر كاظمي، "التحول في تصور واشنطن للتهديد النووي"، **شؤون الأوسط**، عدد 117 شتاء، 2005

41- علي أصغر كاظمي، " التحول في تصور واشنطن للتهديد بعد الحادي عشر من سبتمبر والتخوف من البرنامج النووي الإيراني " **شؤون الأوسط** ،114،2001

42- غسان العزي، خيارات إيران (ندوة)، **شؤون الأوسط**، العدد 117

43- كريمة عراض،" السلاح النووي بالشرق الأوسط " **مجلة فكر السنة** 5، عدد 46، فبراير 2002

44- لحافر نظام ليمان، "حول مستقبل الدور الإيراني"، **المستقبل العربي**، عدد 2001/08/270

45- ليلى فؤاد محمد حسن، "أثر أحداث 11 سبتمبر على الأمن الدولي وظاهرة نزع السلاح والسيطرة على التسلح"، **شؤون الشرق الأوسط**، عدد ،13،2005

46- مجموعة الأزمات الدولية، إيران: "هل ثمة مخرج من المأزق النووي" **تقرير حول الشرق الأوسط**، رقم 51، 23 فبراير 2006.

47- محجوب الزويري، "الوجود الإيراني في العراق حقائق جديدة"، **دراسات إيرانية**، الجامعة الأردنية: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2007

48- محمد الحيدري، "التحولات الجيوبوليتكية والجغرافية الجديدة للأمن الإيراني"، **شؤون الأوسط**، عدد 121 شتاء 2006

49- محمد السعيد إدريس، الخليج والأزمة النووية الإيرانية، **السياسة الدولية**، عدد 165 يوليو 2006

50- محمد السعيد إدريس،" التحديات الإقليمية للبرنامج النووي الإيراني،" **مختارات إيرانية**، عدد66 يناير 2006

51- محمد السعيد عبد المؤمن،" إيران من الداخل"، **التقرير الاستراتيجي العربي**، 1994

52- محمد السيد سليم، "الدور الإيراني في آسيا الوسطى"، **مختارات إيرانية**، عدد 9 أبريل 2001

53- محمد جواد ظريف، "التحولات الجديدة في جيوبوليتيك المنطقة والأمن القومي لجمهورية إيران الإسلامية"، **فصلية الدراسات الشرق الأوسط**، عدد 2 صيف 1998

54- محمد دياب، "الصراع على الثروات في آسيا الوسطى والقوقاز"، **شؤون الشرق الأوسط**، شتاء 2002

55- محمد عبد السلام، "القدرات النووية، القاهرة: **المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية**"، عدد 11 نوفمبر 2005

56- محمود سريع القلم (ندوة خيارات إيران، **شؤون الأوسط**، عدد 107، شتاء 2003

57- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، "إيران والتفاعلات الإقليمية"، التقرير الاستراتيجي العربي، 2003/ 2004، ص 220

58- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، إيران هيمنة المحافظين مجددا، التقرير الاستراتيجي العربي 2004-2005

59- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،" التفاعلات العربية الإيرانية "، القاهرة: التقرير الاستراتيجي العربي 2004/203

60- مركز دراسات الوحدة العربية، "برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال" (ندوة)، أكتوبر 2005

61- معتصم صديق عبد الله،" المؤسسات العسكرية بين الثقة والتهميش مقارنة بين وضع الحرس الثوري والجيش النظامي في بنية النظام الإيراني"، **مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية**، السنة الأولى، العدد الأول، ديسمبر 2006

62- نيفن مسعد، خيارات إيران (ندوة)، **شؤون الأوسط**، عدد 117، شتاء 2005

63- نيفن مسعد، ندوة خيارات إيران، **شؤون الأوسط**، 2001

64- وداد جابر غازي، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في إيران،1979 -1989، مجلة **طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية**، المجل د03، عدد05، 2020

65- يحي دبوق،" إسرائيل والقدرة النووية الإيرانية التداعيات والخيارات "، **شؤون الأوسط**، 2003

66- يون. ت هدار، "ما هو الخطر الأخضـــر"، مقالات مترجمة، لبنان: **مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق** د ن،

مواقع الانترنت:

1- http://www.lcps-lebanon.org/arabic/pub/abaad/n4/abaad4ba html

https://www.cfr.org/backgrounder/irans-revolutionary-guards/19/03/2021

2- www Islam online net/ /Arabic /politics/ index/html

3- أبعاد، نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، المركز اللبناني للدراسات

4- أحمـد البيـاتي، اتخـاذ القرار في السـيـاسـة الخـارجيـة: منطلقـات وخبرات،https://eipss-eg.org

5- الأسـد، وائل الديناميكية الإيرانية في الشـرق الأوسـط www tharwaproject.org Org/ 2004

6- باكينام الشرقاوي، مصالح العرب وإيران التقاء أم افتراق؟ إسلام أون لاين، Www, (islam online, net/ article /2006

7- بكينام الشـرقاوي، " طبيعة المشـروع الإيراني في المنطقة إسـلام أون لاين نت، net Arabic/ politics/shtm2006 ،www Islam online/

8- بيروز مجتهد زاده، تطورات الجغرافيا السياسية في بحر قزوين صحيفة اطلاعات (الأخبار) 2002/7/1-6/25 موقع البينة www albaina net/endex/contectus aspx

9- جريد الشـرق الأوسـط، إسـرائيل تبحث كل الخيارات لوقف البرنامج النووي الإيراني، DETAILES/ WWW. ASHERQALAWSET. COM

10- جريد الشـــرق الأوســـط، إســـرائيل تتهم أوروبا بالضـــعف أمام إيران19 ديسمبر2005:WWW.ASHERQALAWSET. COM / DETAILES

11- جيفري مارتيني وآخرون، مســـتقبل العلاقات الطائفية في الشـــرق الأوســـط مؤسسة راند، ماي 2017، ص 2،www rand org

12- جيفري مارتيني، مكافحة الطائفية في الشرق الأوسط، مؤسسة راند ،2019، ص5، www rand org

13- حســـن الرشـــيدي، الثروات الطبيعية لإيران قوة أم ضـــعف؟ ملف خاص بالبينة2006 ، موقع البينة على الانترنيت www. Albina. Net

14- خالد الدخيل، الخلل الأمني في منطقة الجزيرة العربية والخليج، المعرفة – ملفات خاصة – 2004 Www. Aljazeera. Net/ NR/EXERES/FE408367

15- رضا سيمبر،" الدبلوماسية الإيرانية والتطورات الإقليمية الجديدة في الخليج"، الأخبار السياسية الاقتصادية، العدد 211- 212 يونيو – يوليو 2005-09-21، موقع البينة www. Albaina. Net

16- زهير حمداني، هيكل نظام الحكم ومؤسساته في إيران. https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/20

17- علي حسين باكير، النووي الإيراني في القراءات الاستراتيجية الإسرائيلية، مجلة العصر www. Albina net

18- علي رظا نادر ديفيد ثيلر،س ، ر، بوهندي، المرشد الأعلى المقبل: الخلافة في جمهورية إيران الإسلامية: مؤسسة راند،2011 ،ص ص 3-113 .

19- القوات المسلحة الإيرانية: ميزانية ضخمة واداة إيران القمعية

20- كمال مساعد، القدرات النووية الإيرانية والمخاوف الأميركية الإسرائيلية، مجلة الجيش،2004 موقع الجيش اللبناني على الانترنت: www. Lebrmy gov lb/ article/ asb

21- محمد السعيد عبد المؤمن، العرب وإيران أما آن وقت الحوار

22- محمد السيد سليم، السياسات الأوربية والأمريكية في الشرق الأوسط توافق أم تعارض دراسات إستراتيجية 15 نوفمبر 2004، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية www ahram org

23- مروة وحيد، تساؤلات مطروحة: حول خلافة المرشد الأعلى للثورة الإيرانية، www.acrseg.org/21/04/2021

24-معمر فيصل الخولي، التغلغل الإيراني في العراق، الدوافع والأشكال وأدوات التأثير، http://rawbetcenter.com2016/يونيو/11/

25- معن بشور، "العلاقات العربية الإيرانية الضرورات والإشكاليات "، مرصد العلاقات العربية الإيرانية Www. tharwaproject org

26- نزار عبد القادر، السياسية الخارجية الأمنية لإيران، مجلة الدفاع الوطني، موقع الجيش اللبناني على ال انترنيتwww. Lebarmy gov/lb. Article/asp

27- وائل الأسد، "الديناميكية الإيرانية في الشرق الأوسط" حوارات شرق أوسطية 28 2004، www. Tharwaprojectcom/taxonomy/term

28- وليد نور، النووي الإيراني إسلامي أم برجماتي، موقع البينة www. Albina. Net

قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

1- **Book's:**

1. MORTON KAPLAN, A System and Process in International Politics New York: John Wiley & Sons, 1957

2. Scottburchill, and the other, theories of international relations, Palgrave, 2005

3. Christopher J. Hill, the Changing Politics of Foreign Policy Hampshire, Palgrave, (Macmillan Limited, 2003).

4. Cameron G Thies, Role Theory and Foreign Policy. International Studies Association Compendium Project.may2009.

5. Angers Maurice, initiation pratique A la méthodologie de la science Humaines, Alger : CASBAH université, 1997

6. Luttwak Edward N, strategy the logic of war peace, the Belknap of Harvard University press Cambridge, Massachusetts, and London, 1987.

7. Donnelly, J Realism and International Relations, Cambridge University Press, New York. 2000

8. Jerrold Green, Frederic Wehrey, Charles Wolf, Jr. **understanding**

9. Byman Daniel and the other, Iran's Security Policy in the Post-Revolutionary Era, (Santa, Monica,) rand corporation, 2001

10. Wilfried Buehta, **Who Rule Iran? The Structure of Power in the Islamic** Republic, (Washington Institute for Near East policy). 2002

11. International Monetary Fund, International Financial Statistic Yearbook (Washington DC: International Monetary Fund 2000

12. Eva Patricia Rakel, **Iranian Foreign Policy since the Iranian Islamic Revolution**: 1979-2006. E. P. Rakel / PGDT 6 (2007)

13. Cordesman Anthony H, **Iran's Military Forces and Warfighting Capabilities**: The Threat in the Northern Gulf, WASHINGTON DC 2007

2. **Magazines**:

1. Douglas C Love lace, current future challenges for Asia non-proliferation, strategic studies institute, October 2004,

2. Hanna Yousef, Iranian policy in central Asia, middle east journal, vol 50, n 1, winter 1996
3. Kuniholm, Bruce R, "The geo-politics of the Caspian Basin ",' in The Middle East Journal 54, no 4, Autumn 2000
4. Fiona Hill," The Caucasus and Central Asia», policy brief, n:80may 2001
5. Ariel Cohen," USA Interests and Central Asia Energy Security", Background No:1984 November 15, 2006,
6. Hamza Demirel, Iran's revolutionary guard's corps. IRGC-. More than a branch of armed forces Journal of law and society 13, N.2,1986
7. Hassan Rohani," the opening remarks at the international conference on nuclear technology and sustainable development" national interest winter 2006 p 2
8. Reza Simbar, The Prospect for Crisis Management and Non-Violent Sustainable Cooperation, Alternatives: Turkish Journal of International Relations, Vol 4, No 4, Winter 2005, p66
9. Arms Iran, Washington d c national university press 2001, pp (17-22)
10. Kenneth Katzman, Iran S concerns and policy responses. crs report for congress updated September 11, 2006
11. Smith Steve, Theories of Foreign Policy: An Historical Overview. Review of International Studies, Vol. 12, No. 1 (Jan. 1986)
12. Nora

13. Bensahel and Daniel L Byman, The Future Security Environment in the Middle East Conflict, Stability and Political changer rand corporations, RAND Corporations, pp (1-5)
14. Samuel P Huntington, The Clash of civilization, In the Clash at 20 Abridged, what did Samuel Huntington's "The Clash of Civilizations?" get right and wrong, and how does it look two decades later? Foreign Affairs. Summer 1993 no 11
15. Mohammad-Reza Djalili, Géopolitique de l'Iran, Collection Géopolitique des États du monde avril 2005
16. Jerrold D. Green, Frederic Wehrey, Charles Wolf, Jr. understanding Iran National Security Research Division 2009
17. Bijan khadjheh pour, Anatomy of the Iranian economy, 2020, the Swedish institute of international Affairs, 06/2020
18. Shayerah Ilias, Iran’s Economic Conditions: US policy issues. Analyst in International Trade and Finance. April 22, 2010.pp 1-15.
19. Shayerah Ilyas, analyst in international trade and finance. April 22, 2010, DIANE publishing
20. Mahdi Chodsi, the Iranian economy: challenges and opportunities, and the other, the Vienna. institute for international economic studies, July 2018
21. Amuzgar, Iran's third development plane an appraisal, middle east policy, vol 12, No 03, 2005
22. Fatimah Haghighatjoo, “Is Reform Movement Dead,” Massachusetts institute of technology, January. 2006
23. Christopher J. Hill, The Changing Politics of Foreign Policy Hampshire, Palgrave, (Macmillan Limited, 2003), p 2

24. Valerim M. Hudson, Foreign Policy Analysis: Actor-Specific Theory and the Ground of International Relations. Foreign Policy Analysis (2005) 1, 1–30 Pp 3-5
25. Cameron G Thies, Role Theory and Foreign Policy. International Studies Association Compendium Project.may2009.p2
26. Frederic Wehrey and the others, The Rise of the Pasdaran Assessing the Domestic Roles of Iran's Islamic Revolutionary Guards Corp National Defense Research Institute 2009
27. David Collier, the Comparative Method. In Ada W. Finiftered. (1993) political science: Washington, D.C. American Political science Associations
28. J Mackinder, The geographical pivot of history The Geographical Journal, Vol 170, No 4, December 2004
29. H J Mackinder, The geographical pivot of history The Geographical Journal, Vol 170, No 4, December 2004 (1904)
30. Michael Ryan Kraig, Forging a New Security Order for the Persian Gulf, Policy Analysis and the Stanley Foundation, January 2006,
31. Samuel P Huntington, The Clash of civilization, In the Clash at 20 Abridged, what did Samuel Huntington's "The Clash of Civilizations?" get right and wrong, and how does it look two decades later? Foreign Affairs. Summer 1993 no 11
32. Iran-US Complicated Relations Economy of Iran]; Economic & Financial (Monthly)Oct 2001, No 32
33. Sajjan M Gohel, "Iran's Ambiguous Role in Afghanistan" (March 2010) Vol 3.

34. Adnan Mazarei. Iran under Sanctions: Inflation Targeting in the Time of Sanctions and Pandemic. Rethinking Iran Series, Johns Hopkins' School of International and Advanced Studies. November 19, 2020

35. James N Rosenau. Comparative Foreign Policy: Fad, Fantasy, or Field Douglass. International Studies Quarterly, Vol 12, No 3 (Sep 1968)

36. David A. Lake, theory is dead long live theory: the end of the great debates and the rise of eclecticism in international relations, European journal of international relations volume 19, (2013)

37. Jason earl Thomas, scholarly views on theory: its nature, practical application, and relation to world view in business research international journal of business and management, vol 12, No 9, 2017

38. Talcott Parsons, the Theory of Action and the Structure of the Kantian Core Author(s): Richard Munch Source: American Journal of Sociology, Vol 86, No 4 (Jan 1981).

39. Valerim M. Hudson, Foreign Policy Analysis: Actor-Specific Theory and the Ground of International Relations. Foreign Policy Analysis (2005).

40. Cameron G Thies, Role Theory and Foreign Policy. International Studies Association Compendium Project.may2009.

3- internet document:

1. Sajjan M Gohel, “Iran’s Ambiguous Role in Afghanistan” (March 2010) Vol 3 p 13-15 https://www.ctc.usma.edu/wp-content/uploads/2010/08/CTCSentinel-Vol3Iss3-art5.pdf
2. Michael Moroll. Iran’s grand strategy is to become a regional powerhouse. https://www.washingtonpost.com/opinions/irans-grand-strategy/2015/04/03.

3. Volker Rittberger. Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories, Institute for Political Science, University of Tübingen. Http://www uni-tuebingen de/ib pdf
4. Sebastian Harnisch, Role Theory in International Relations. https://www.oxfordbibliographies.com/02/27/2021
5. Institute Française de stratégie comparé. Www. Stratégie .org
6. Nora Bensahel and Daniel L Byman, The Future Security Environment in the Middle East Conflict, Stability and Political changer rand corporations, RAND Corporations.www.rand.com
7. Denis Bouchard, Irian: Une puissance énergétique ،(ré)emergent, ifri www ifri org, pdf, p2
8. Denis Bouchard, L'Iran : Une puissance énergétique, (ré)émergente, ifri : www ifri org, pdf, p2
9. Rand Monograph Reports, "Iran's Security Policy in the Post-Revolutionary Era," http://www.rand.org/pubs/ monograph reports/MR1320
10. Amin Mohseni-Cheraghlou, Iran's unrealized economic potential. https://www.mei.edu/publications/irans-unrealized-economic-potential
11. Alex Vatanka, "The Authoritarian Resurgence: Iran Abroad," Middle East Institute, April 30, 2015, http://www.mei.edu/content/article/authoritarian-resurgence-iran-abroad
12. Fiona Hill," The Caucasus and Central Asia», policy brief, n:80may 2001, p1i www Brookings